المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الملك فيصل
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

الاسْتِشْهَادُ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ والأثر

في ارتِشَافِ الضَّرَبِ مِن لِسانِ العَرَبِ لأبي حيَّان الأندلسيِّ

ت.٧٤٥هـ

دراسة صرفية نحوية

إعداد:

مَيْمُونَة بِنْتُ عَبْدِ الله بن عَبْدِ اللَّطِيف الدُّوغَان.

قُدِّمَت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات درجة الماجستير في تخصُّصِ اللُّغويات (مسار النحو والصرف) بقسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة الملك فيصل بالأحساء.

١٤٣٩هـ – ٢٠١٧م

عنوان الرسالة:

الاسْتِشْهَادُ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ والأثر

في ارتِشَافِ الضَّرَبِ مِن لِسانِ العَرَبِ لأبي حيَّان الأندلسيِّ

ت.٧٤٥هـ

دراسة صرفية نحوية

إعداد:

مَيْمُونَة بِنْتُ عَبْدِالله بن عَبْدِاللَّطِيف الدُّوغَان.

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ: ١٤٣٩/١/١٣هـ، الموافق: ٢٠١٧/٩/٢٣م، وأُجيزت بعد إجراء التعديلات التي رأتها اللَّجنة.

أعضاء لجنة المناقشة:

١-أ.د. فاير صبحي عبدالسلام تركي. مشرفًا ومقررًا.

التوقيع:

٢-د. عبدالعزيز بن عبدالرحمن الخثلان. ممتحنًا داخليًا.

التوقيع:

٣-د. عصام عبدالمنصف أبو زيد. ممتحنًا خارجيًّا.

التوقيع:

السيرة الذاتية

ميمونَة بنت عبد الله بن عبد اللطيف الدُّوغان

معلومات الاتصال	
البريد الإلكتروني:	Rwaaaaa.5@gmail.com
رقم الهاتف الجوال:	٠٠٩٦٦٥٥٣٨٨٣٧١٠
العنوان:	الهفوف – السلمانية رقم المبنى: ٧٨٠١
المدينة والدولة:	الأحساء، المملكة العربية السعودية
صندوق البريد:	٩٩٩٤
الرمز البريدي:	٣١٩٨٢

المعلومات الشخصية	
تاريخ الميلاد:	١٥ ربيع الأول ١٤١٠هـ
الجنس:	أنثى
الجنسية:	سعودية
الوظيفة:	معيدة بقسم اللغة العربية –كلية الآداب –جامعة الملك فيصل

الخبرات
التدريس في مدرسة خاصة لمدة سنة
التدريس في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء كمتعاونة لمدة فصلٍ دراسيٍّ.

المؤهلات العلمية	
بكالوريوس لغة عربية من جامعة الملك فيصل	
الموقع:	الأحساء، المملكة العربية السعودية
تاريخ الانتهاء	١٤٣٢/١٠/٢٨هـ
المعدل التراكمي	٤,٦٤ من ٥

المهارات
حافظة لكتاب الله ولله الحمد.
المساهمة في نشاطات عدة تابعة للمراكز الصيفية.
المساهمة في فعاليات اللغة العربة التابعة لكلية الآداب.

الدورات	مدة الدورة
التجويد	من ١٤٢٩/٥/٢٢ إلى ١٤٢٩/١٠/٦هـ
شرح المنظومة البيقونية في الحديث	من ١٤٢٩/٢/١٥ إلى ١٤٢٩/٥/١٥هـ
الحفظ المكثف للقرآن الكريم	عام ١٤٣٣هـ- ١٤٣٤هـ
التخطيط الاستراتيجي وضمان الجودة	٢٤-١٤٣٥/١/٢٥هـ
تدقيق وتوثيق البحوث العلمية باستخدام برنامج (refworks)	١٤٣٥/٣/٩هـ
منهجية إعداد وكتابة مشروعات وخطط الرسائل الجامعية	٨-١٤٣٥/٥/٩هـ
استراتيجيات التدريس المرتبطة بتوصيف المقرر	١٤/ ٦/ ١٤٣٥هـ
في أحكام الحج	١-٣ /١٢/ ١٤٣٦هـ
برمجيات البحث العلمي	٧-٨/ ٥/ ١٤٣٧هـ

إهداء

إلى مَنْ أنَارَ لي الطَّريقَ حَتَّى وَصَلْتُ إلى هُنَا.

إلى أُمِّي وأَبِي تَاجَيْ رَأْسِي.

إلى رُوْحِ زوجي الغالي (عبد الرحمن) –طيَّب الله ثراه، وجعل مثواه الجنة–

إلى قُرَّةِ عَيني (عبد الله).

أُهدِي هذا العملَ المُتواضِعَ.

شكر وتقدير

أشكرُ الله العليَّ العظيم، الذي مَنَّ عليَّ بفضله وكرمه العميم، وفتحَ لي أبواب الفهمِ والمعرفة، وأسدل عليَّ مِنْ نِعَمِهِ الظاهرة والباطنة، فلله الحمد من قبل ومن بعد.

ثم أشكر أسرتي الكريمة مبتدئةً بوالدَيَّ الكريمين، أطال الله بقاءهما في طاعته، ووفقني لبرهما، فقد تحمَّلا أعباء هذا البحث وهمَّه، وكانا الدَّافع لي في الإنجازِ، والنور الذي أضاء لي ظُلمة الطريق، والمؤنس لي في كل ضيق.

وأشكر إخوتي بوقوفهم إلى جانبي، ومساندتي طوال هذه الفترة، فلهم منِّي جميعًا كل الشكر والعرفان، وصادق الدعوات للمنَّان.

كما أتوجَّه بالشكر الجزيل إلى جامعة الملك فيصل، ممَثَّلةً في كلية الآداب لا سيَّما قسم اللغة العربية، وإلى مشرفي الأستاذ الدكتور فايز صبحي عبد السلام تركي، أستاذ النحو والصرف والعروض بالقسم، الذي غمرني بفضله وحلمه، ووجَّهني بآرائه السديدة، وأجزلَ لي العطاء من وقتهِ وجهده وفِكره، نفعَ الله به وجزاه خير الجزاء، وأُثني بالشكر الوافر، والثناء العاطر للأستاذين المناقشين، على تفضُّلِهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وإتاحة الفرصة للمعرفة والاستفادة.

والشكر موصولٌ، والدعاء مبذولٌ لروح زوجي الغالي –رحمه الله –الذي لم يدَّخِر جُهدًا في الإعانة، وهيَّأ لي أسباب البحثِ وأدواته، ولم يبلغه الله ثمرته، غفر الله له ورحمه، وجمعنا به في أعلى جنانه.

والشكر لكل قريبٍ وصديقٍ وحبيب، ولِمَن جعل لي من دعائه نصيب.

الفهارس الفنية

وتشـــــمل:

- ❖ فهرس الآيات.
- ❖ فهرس الأحاديث.
- ❖ فهرس الأبيات الشعرية.

فهرس الآيات

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
	٢-سورة البقرة		
١	﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ﴾	٦١	٦٤
٢	﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾	٧١	١١٥
٣	﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾	٨٥	١٩٠
٤	﴿ وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾	٩٣	١٨٤
٥	﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ﴾	٩٦	٦٦
٦	﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾	١١٦	١٠٨
٧	﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾	١٤٣	١٢٣
٨	﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ ...﴾	١٤٩	١٣٦
٩	﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي﴾	١٨٦	١٤٩
١٠	﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾	٢٢٠	١٦٧
١١	﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾	٢٢١	١٠٨
١٢	﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾	٢٢٢	١٣٦
١٣	﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾	٢٢٨	٧٨

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١٤	﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ...﴾	٢٣٤	٧٨، ٩٦
١٥	﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾	٢٥٤	١٣٢
١٦	﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾	٢٨٠	٦٤

٣-سورة آل عمران

١٧	﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾	٨	١٨٩
١٨	﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾	٦٦	٨٨
١٩	﴿حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾	٩٢	١٦٦
٢٠	﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ﴾	١١٩	٨٥، ٨٦، ٨٧
٢١	﴿فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾	١٤٣	٨١
٢٢	﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ﴾	١٤٦	١٠٠

٤-سورة النساء

٢٣	﴿ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾	٤	٧٤
٢٤	﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾	٥	١٣٦
٢٥	﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾	١٧٦	١٢٧

٥-سورة المائدة

٢٦	﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾	٣٢	١٦٦

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
٢٧	﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنۡهُمۡ﴾	٧١	١٤٧
٢٨	﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾	٩٥	١٨١

٧-سورة الأعراف

٢٩	﴿ وَطَفِقَا يَخۡصِفَانِ﴾	٢٢	١١٥
٣٠	﴿ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ﴾	٣٨	١٦٩
٣١	﴿ وَإِن وَجَدۡنَآ أَكۡثَرَهُمۡ لَفَٰسِقِينَ ١٠٢﴾	١٠٢	١٢٧
٣٢	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ﴾	١٩٤	١٢٨

٨-سورة الأنفال

٣٣	﴿إِذۡ تَسۡتَغِيثُونَ رَبَّكُمۡ﴾	٩	١٩٧
٣٤	﴿إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ﴾	٢٣٨	١٢٣

٩-سورة التوبة

٣٥	﴿أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾	٣٨	١٦٧
٣٦	﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾	١٠٨	١٦٥

١١-سورة هود

٣٧	﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمۡ أَرَاذِلُنَا﴾	٢٧	٦٦
٣٨	﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾	١٠٧	١١٤
٣٩	﴿وَإِنَّ كُلّٗا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ رَبُّكَ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾	١١١	١٢٥

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
	١٢-سورة يوسف		
٤٠	﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَا﴾	٢٩	٢٩
٤١	﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ﴾	٣٩	١٠٨
٤٢	﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ﴾	٩٦	١٢٧
٤٣	﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا ...﴾	١٠٩	١٨٢
	١٤-سورة إبراهيم		
٤٤	﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾	٣١	١٥٢
	١٧-سورة الإسراء		
٤٥	﴿مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾	١	١٦٥
٤٦	﴿عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يَرۡحَمَكُمۡ﴾	٨	١١٥
٤٧	﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾	١١٠	٨٩
	١٨-سورة الكهف		
٤٨	﴿بِئۡسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلٗا﴾	٥٠	٢٠٧
	١٩- سورة طه		
٤٩	﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾	٧١	١٦٩
	٢٠-سورة الأنبياء		
٥٠	﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾	٣	١٤٧

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
٥١	﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾	٧٧	١٦٧

٢٣-سورة المؤمنون

٥٢	﴿ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴾	١٤	١٣٨
٥٣	﴿ كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ ﴾	٤٤	١٣٦

٢٤-سورة النور

٥٤	﴿ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ ﴾	١٤	١٦٨

٢٦-سورة الشعراء

٥٥	﴿قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ﴾	٥٠	١٣١
٥٦	﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾	٢١٤	١١٧

٢٨-سورة القصص

٥٧	﴿ فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ ﴾	١٥	١٩٧

٢٩-سورة العنكبوت

٥٨	﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾	١٢	١٥٠

٣٠-سورة الروم

٥٩	﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾	١٧	١١٣

٣٤-سورة سبأ

٦٠	﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾	٣٣	١٨٠

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
٦١	﴿فَلَا فَوۡتَ﴾	٥١	١٣١

٣٥-سورة فاطر

٦٢	﴿ وَمَكۡرَ ٱلسَّيِّئِۚ﴾	٤٣	١٨٥

٣٦-سورة يس

٦٣	﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن﴾	٨٢	١٣٤

٣٩-سورة الزمر

٦٤	﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم﴾	٢٢	١٦٧

٤٢-سورة الشورى

٦٥	﴿يَنظُرُونَ مِن طَرۡفٍ خَفِيّٖ﴾	٤٥	١٦٧

٤٣-سورة الزخرف

٦٦	﴿لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَ﴾	٧٧	١٤٩

٤٦-سورة الأحقاف

٦٧	﴿وَعۡدَ ٱلصِّدۡقِ﴾	١٦	١٨٥

٥٦-سورة الواقعة

٦٨	﴿حَقُّ ٱلۡيَقِينِ﴾	٩٥	١٨٥، ١٨٦

٦٥-سورة الطلاق

٦٩	﴿لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦ﴾	٧	١٤٩

٦٩-سورة الحاقة

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
٧٠	﴿سَخَّرَهَا عَلَيۡهِمۡ سَبۡعَ لَيَالٖ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومٗا﴾	٧	٩٥

٧٧-سورة المرسلات

٧١	﴿كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٞ صُفۡرٞ﴾	٣٣	٥٧

١٠٣-سور ة العصر

٧٢	﴿وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ﴾	١-٢	١٧١

فهرس الأحاديث والآثار

م	طرف الحديث	الصفحة
١	((أَتُرَوْنَهَا حَمْرَاءَ كَنَارِكُمْ هَذِهِ، لَهِيَ أَسْوَدُ مِنَ الْقَارِ، ..))	٢١٠
٢	((أخوف ما أخاف على أمتي الأئمة المضلون))	٦٩
٣	((أَرَاهُمُنِي الباطلُ شَيْطَانًا))	٧٩، ٨٠، ٢٥٤، ٢٦٢
٤	((أَرْسِلُوا بِهَا إِلَى أَصْدِقَاءِ خَدِيجَةَ))	٢٤٢، ٢٦٢
٥	((اشْتَدِّي أَزْمَةُ تَنْفَرِجِي))	١٨٩، ٢٣٩، ٢٦٦
٦	((أَعْزِزْ عليَّ أبا اليقظان أَنْ أراكَ صريعًا مُجَدَّلًا))	٢٥٢، ٢٦٠
٧	((أعورُ عيْنِهِ اليُمنى))	٢٤٢، ٢٦٥
٨	((إِنَّ أَفْضَلَ الذِّكْرِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَفْضَلَ الدُّعَاءِ ..))	١٠٩، ٢٣٩، ٢٥٨
٩	((إِنَّ الْوَلَدَ مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ))	٦٢
١٠	((إن خيرًا فخير وإن شرًّا فشر))	١١٢
١١	((أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ -ﷺ- فَسَأَلَهُ ..))	١٠٧
١٢	((إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- يُحِبُّ الْحَلْوَى وَالْعَسَلَ))	٢٣٦، ٢٥٩
١٣	((إنَّ من أحبِّكم إليَّ وأقربِكم مني مجلسًا يومَ ..))	٦٥، ٢٣٦، ٢٥٦
١٤	((أنَا أَفْصَح العَرب بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْش))	٢٠٤، ٢٤٣
١٥	((أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ))	٢٣٥، ٢٤٢، ٢٤٩، ٢٥٧، ٢٦٣
١٦	((أيُّ الأعمالِ أحبُّ إلى اللهِ قالَ الصَّلاةُ على ..))	٨٩
١٧	((أيقظوا صواحبات الحجر))	٥٧
١٨	((بِئْسَ عَبْدُ اللهِ أَنَا))	٢٣٣
١٩	((بينما أنا نائمٌ أطوفُ بالكعبة، فإذا رجلٌ آدم، ..))	١٦٠
٢٠	((بَيْنَمَا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَئِذٍ يَشْتَدُّ فِي أَثَرِ رَجُلٍ ..))	٤٧

م	طرف الحديث	الصفحة
٢١	((تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ مِثْلَ أَوْ قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ))	٢٣٩، ٢٦١
٢٢	((الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ))	١١٢
٢٣	((ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا مُعَاذُ، وَهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ فِي النَّارِ ..))	٤٢
٢٤	((ثَوْبِي حَجَرُ، ثَوْبِي حَجَرُ))	١٨٩، ٢٣٩، ٢٦٥
٢٥	((جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-..))	٨٥
٢٦	((حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِى كَيف صَلَّى))	١٢٩، ٢٥٩
٢٧	((حَضَرتُ هذا عِندَ رسول اللهِ -ﷺ-فمَضَتِ السُّنّةُ ..))	٢١٧
٢٨	((خذها بما معك))	٢٢٣
٢٩	((خَرَجَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ- فَإِذَا نِسْوَةٌ جُلُوسٌ، فَقَالَ ..))	٧١
٣٠	((خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الْعِبَادِ، ..))	١٠٧
٣١	((دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا))	١٦٨، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٦١
٣٢	((ذروا الحبشة ما وذرتكم))	٢٤٥، ٢٦٠
٣٣	((ذَرُونِي مَا وَذَرْتُكُمْ))	١٤٢
٣٤	((زوجتُكَها بما معك من القرآان))	٢٢٣
٣٥	((سُبُّوحًا قُدُّوسًا رَبَّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ، سَبَقَتْ رَحْمَةُ ..))	٢٤١، ٢٦٠
٣٦	((شَهِدْتُ صِفِّينَ وَبِئْسَتْ صِفُّونَ))	٢١٨، ٢٣٣
٣٧	((عُذِّبَتِ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا))	٢٥٣
٣٨	((غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ إن يَخْرُجْ وأنا فِيكُمْ ..))	٦٨
٣٩	((غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ))	٢٥١، ٢٦٢
٤٠	((فارجعْنَ مأزوراتٍ، غيرَ مأجورات))	٢٣٦، ٢٦٢
٤١	((فَإِنَّكُنَّ صُوَاحِبَاتِ يُوسُف))	٥٤، ٢٣٥، ٢٥٦
٤٢	((فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا))	٢٥٢، ٢٦٣
٤٣	((فَقَدْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ..))	١٥٣

م	طرف الحديث	الصفحة
٤٤	((قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: لَنَا الْعُزَّى وَلَا عُزَّى لَكُمْ))	٨٢
٤٥	((قَامَ رَسُولُ اللهِ -صلى الله عليه وسلم-بِالْخَيْفِ ..))	١٣٥
٤٦	((قَدْ عَلِمْنَا أَنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا))	٢٤٥، ٢٥٠
٤٧	((قُومُوا فَلِأُصَلِّ لَكُمْ))	١٥٠، ٢٣٧، ٢٦٠
٤٨	((كَأَنَّكَ بِالدُّنيا ولمْ تَكُنْ، وبالآخرةِ ولمْ تَزَلْ))	٢٣٦، ٢٥٨
٤٩	((كَأَيِّنْ تَقْرَأُ سُورَةَ الْأَحْزَابِ أَوْ كَأَيِّنْ تَعُدُّهَا قَالَ قُلْتُ ..))	٩٨، ٢٥٣، ٢٦٦
٥٠	((كَذَبَ عليكم الحجُّ، كَذَبَ عليكم العمرةُّ، ..))	١٣٨، ٢٣٧، ٢٦٠
٥١	((كلُّ النَّاسِ أَفْقَهُ منكَ يا عُمَرُ))	٢٠٢، ٢٥٠، ٢٦١
٥٢	((كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ ..))	١٥٨
٥٣	((كَمَا تُنَاتَجُ الْإِبِلُ مِنْ بَهِيمَةٍ جَمْعَاءَ))	٢٤٥، ٢٦٥
٥٤	((كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-إِذْ ..))	٩١
٥٥	((لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكُونَ أَسْعَدَ النَّاسِ بِالدُّنْيَا ..))	١٩٤، ٢٤٧، ٢٦٦
٥٦	((لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ))	١٣٠، ٢٣٧، ٢٥٩
٥٧	((لاَ عَدْوَى وَلاَ طِيَرَةَ وَيُعْجِبُنِي الْفَأْلُ))	١٣١، ٢٣٧، ٢٥٩
٥٨	((لَا هَا اللَّهِ إِذًا))	٢٣٨، ٢٥٧
٥٩	((لا يَبُولَنَّ أحدكم في الماءِ الدّائِمِ ثمَّ يَغتَسِلُ منه))	١١٤، ٢٤٤، ٢٥٨
٦٠	((لَاهَا اللَّهِ ذا لَا يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أُسْدِ اللَّهِ...))	١٧٥
٦١	((لَقَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ مِثْلَ -أَوْ ..))	١٢٥
٦٢	((لَمَّا نَزَلَتْ "وأنذر عشيرتك الأقربين" ، صَعِدَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- ..))	١١٧
٦٣	((اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَمَا أَظْلَلْنَ، وَرَبَّ ..))	٢٥١، ٢٦٢
٦٤	((لَهِيَ أَسْوَدُ مِنَ الْقَارِ))	٢٦٤
٦٥	((لولا أنَّ اللهَ قدَّر له لألمَّ أن يذهبَ ببصرِه))	١١٦، ٢٤٤، ٢٥٨
٦٦	((لَيْمُنُكَ لَئِنِ ابْتَلَيْتَ لَقَدْ عَافَيْتَ))	١٧١

م	طرف الحديث	الصفحة
٦٧	((لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ))	١٤٢، ٢٤٥، ٢٦٠
٦٨	((مَا غِرْتُ عَلَى نِسَاءِ النَّبِيِّ -ﷺ- إِلاَّ عَلَى خَدِيجَةَ وَإِنِّي ..))	٥١
٦٩	((ملكتُكَها بما معك))	٢٢٣
٧٠	((مَنْ أبر يا رسول الله قال أمك قال ثم أي قال أمك))	٢٤٣، ٢٥٧
٧١	((من تأَنَّى أصَابَ أو كادَ ومَنْ عَجَّلَ أخْطَأَ أو كادَ))	٢٦٤
٧٢	((مَن توضّأ يوم الجمعة فَبِها ونِعْمَتْ))	٢١٥، ٢٦٤
٧٣	((مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ))	٩٤، ٢٤٧، ٢٦٦
٧٤	((مَنْ عَمِلَ عَمَلًا كَسَاهُ اللهُ رِدَاءَهُ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، ..))	١١١، ٢٤٠، ٢٥٨
٧٥	((مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ))	٢٢٧
٧٦	((مِنْ محمدٍ رسولِ الله إلى هِرَقلَ عظيمِ الرُّومِ))	١٦٤، ٢٤٨، ٢٦٠
٧٧	((نَضَّرَ اللهُ امْرَءًا سَمِعَ مَقَالَتِي، فَوَعَاهَا، ثُمَّ أَدَّاهَا))	٢٥٢، ٢٥٩
٧٨	((نِعْمَ عبدُ اللهِ خالِدُ بن الْوليدِ))	٢١٧، ٢٣٣
٧٩	((هَا أَنَا ذَا يَا رَسُولَ اللهِ))	٢٥٧
٨٠	((هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي نَزَّلَ اللَّهُ عَلَى مُوسَى يَا لَيْتَنِي ..))	١٠٢
٨١	((هَذَا حَجَرٌ رُمِيَ بِهِ فِي النَّارِ مُنْذُ سَبْعِينَ خَرِيفًا ..))	٢٥١، ٢٦٣
٨٢	((وَاعَجَبًا لَكَ يَا عَمْرُو بْنَ الْعَاصِ لَئِنْ كُنْتَ تَجِدُ ..))	٢٠٠
٨٣	((وَاعَجَبًا لَكَ يَا عَمْرُو بْنَ الْعَاصِ))	٢٠٠، ٢٤٧، ٢٦٦
٨٤	((وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ))	٢٣٧
٨٥	((وإِنَّ كُلَّ مَا أَنْبَتَ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلِمّ))	١١٦
٨٦	((وَايْمُ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ ..))	١٧١، ٢٤٦، ٢٦٥
٨٧	((ورب الشياطين ومن أضللن))	٧٧
٨٨	((وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ مِثْلَ أَوْ ..))	١٨١
٨٩	((يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالْأَجْرِ، يُصَلُّونَ ..))	

م	طرف الحديث	الصفحة
٩٠	((يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ، قُلْ لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ..))	١٣٢
٩١	((يا للّهِ يا لْلمسلمينَ))	١٩٨
٩٢	((يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار))	٢٥٢

فهرس الأبيات الشعرية

البيت		البحر	القائل	الصفحة
وقد جعـلتْ قُلُوصُ بَني سُهَيلٍ	مِن الأَكْـوَارِ مَرْتَعُـهَا قَـرِيبُ	الوافر		٩٤
أَإِلى الآنَ لا يَبِينُ اِرْعِـــواءُ	لكَ بعدَ المشيبِ عن ذا التَّصَابي	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٧٤
أَمُنْجِزٌ أنتُمُ وَعْدًا وَثِقْتُ به	أمِ اقْتَفَيْتُمْ جَميعًا نَهْجَ عُرْقوبِ	البسيط		٨١
كَذَبَ العتيقُ وماءُ شَنٍّ باردٍ	إن كنتِ سائلتي غَبُوقًا فاذْهِبِي	الكامل	عنترة بن شداد	١١٨
تُوُرِّثْنَ مِنْ أزمانِ يوم حليـمةٍ	إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجاربِ	الطويل	النابغة الذبياني	١٥٧
اشْـتَدِّي أَزْمَـةُ تَنْفَرِجِي	قَدْ آذَنَ لَيْـلُكِ بالبَلَـجِ	المتدارك		١٨٢
إنْ قلتَ نصرٌ فنصرٌ كانَ شَرَّ فتًى	قِدْمًا وأبيضَهُم سِرْبَالَ طبَّاخِ	البسيط	طرفة بن العبد	١٢٩
وإني لآتيكم تذكُّر ما مضى	من الأمر واستحباب ما كان في غد	الطويل	الطرماح بن حكيم	١١٤
يالَلِّرجالِ لِوَجْدِكِ المتَجَدِّدِ	ولِمَا تُؤَمِّلُ مِنْ عَقِيلَةَ في غَدِ	الكامل	الأحوص	١٨٦
بِئْسَ عَمْرُ اللهِ قومٌ طُرِقُوا	فَقَرُوا أضيافَهم لحْمًا وحِرْ	الرمل		١٣٦
ماتَ أثيرُ الدينِ شيـخُ الوَرى	فاسْتَعَرَ البارِقُ واسْتَـــعبَرَا	السريع	الصفدي	١٥
يا عَيْنُ جُودِي بِالدُّموعِ التي	يُرْوَى بِهَا ما ضَمَّهُ مِنْ ثَرَى			
واجْرِي دَمًا فَالخَطْبُ فِي شَأْنِهِ	قَدِ اقْتَضَى أَكْثَـرَ مِمَّا جَرَى			
مَـاتَ إِمَـامٌ كَانَ فِي عِلْـمِـــهِ	يُرَى أَمَـامًا والوَرَى مِنْ وَرا			
ما أعْقَدَ (التسهيل) مَنْ بَعْدَهُ	فَكَمْ لَهُ مِنْ عُسْرَةٍ يَسَّـــرَا			
تفسيرُه (البحرُ المحيطُ) الَّذي	يُهِـدي إلى رُوَّادِهِ الجَـوْهَرا			
إنْ مَاتَ فَالذِّكْـــرُ لهُ خَـالِدٌ	يَحْيَا بهِ مِنْ قَبْلِ أنْ يُنْـشَرَا			
وَخَصَّـــهُ مِنْ رَبِّـــــهِ رَحْمَـةً	تُورِدُهُ فِي حَشْـــرِهِ الكَـوْثَرَا			
شجىً في الحشى تَرداده ليس يفترُ	به صُمْنَ آمالي وإنّي لمفطرُ	الطويل	أبو تمام	١٤٠
كأنهـــما مِـــلآنِ لم يتغيرَا	وقد مرّ للدارين من بعدنا عصرُ	الطويل	أبو صخر الهذلي	٧٤

يدعوه سِرًّا وإعلانًا لِيَرْزُقَهُ	شهادةً بيَدَيْ مِلْحادَةٍ غُدَرِ	البسيط	أم عمران بنت الحارث	١٨٩، ١٩١
وافقْعسًا وأيْن مِنّي فقعسُ	أَإِبلي يأخذُها كَرَوَّسُ	الرجز		١٨٧
...	أبيض من أخت بني إباضِ	الرجز	رؤبة بن الحجاج	١٢٩
أرْمَى عليها وهيَ فَرْعٌ أجْمَعُ	وهي ثلاثُ أذرعٍ وإصْبَعُ	الرجز	حميد الأرقط	١٥٤
خليلَيَّ ما وافٍ بِعَهْدي أنتما	إذا لَمْ تَكُونا لي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ	الطويل		٨١
أودى بنيَّ وأودعوني حسرة	بعد الرُقَادِ وعَبْرَةً لا تُقْلِعُ	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	٨٢
أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثم آوِي	إلى بيتٍ قَعيدَتُهُ لَكاعِ	الوافر	الحطيئة	١٩٠
لا نسبَ اليوم ولا خُلَّةٌ	اتسعَ الخرق على الراقعِ	السريع	أنس بن العباد	١١٠
وعضُّ زمانٍ يا ابنَ مروانَ لَمْ يدعْ	مِنَ المالِ إلاَّ مُسحتًا أو مُجرَّفُ	الطويل	الفرزدق	١٢٢
على مِثلِ أصحابِ البَعُوضة فاخْمُشي	-لكِ الويلُ- حُرَّ الوجهِ أو يَبْكِ مَنْ بكَى	الطويل	متمم بن نويرة	١٤٤
تعلَّمَنْ ها -لعمْرُ اللهِ- ذا قَسَمًا	فَاقْدَرْ بِذَرْعِكَ وانظُرْ أينَ تَنْسَلِكُ		زهير بن أبي سُلمى	١٧٠
يتْبَعُ في الإعرابِ الأَسْماءَ الأُوَلْ	نَعْتٌ، وتوكيدٌ، وعطفٌ، وبَدَلْ	الرجز		١٤٨
مُحَمْدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نَفْسٍ	إذا مَا خِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبالا	الوافر		١٤٤
وما صرمْتُكِ حتى قلتِ مُعلنةً	لا ناقةٌ لي في هذا ولا جَمَلُ	البسيط	الراعي النميري	١١٠
ليْمُن أبيهِم لبئس العذرة اعتذروا	...	البسيط		١٦٤
رُبَّ رَفدٍ هَرَقْتَهُ ذلِكَ اليَــوْ	مَ وَأسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أقْتَالِ	الخفيف	الأعشى	١١٣
فقلتُ: يمينَ اللهِ أبْرَحُ قاعِدًا	ولو قَطَعُوا رَأْسِي لدَيكِ وَأَوْصَالِي	الطويل	امرؤ القيس	١٦٥
وَإِلَّا فسيري مثل مَا سَار رَاكبٌ	تجشَّم خمْسًا لَيْسَ فِي سيره أُمَمْ	الطويل	عمرو بن شأس الأسدي	١٩٦
عَلَّقْتُ آمالي فعَمَّتِ النِّعَم	بِمِثْلِ أو أنفعَ مِنْ وَبْلِ الدِّيَمِ	الرجز		١٧٥

قَبْلَ وَبَعْدَ كُلِّ قَوْلٍ يُغْتَنَمْ	حَمْدُ الإلهِ البرِّ وهَّابِ النِّعِمِ	الرجز		١٧٣، ١٧٤
يَلُومُونَني في اشتِراءِ النَّخيــ	ـــــلِ أهلي فَكُلُّهُمُ أَلُومُ	المتقارب	أمية بن الصلت	٨٠
فلا لغــوٌ ولا تأثيـــمَ فيــها	ولا حيـــنٌ ولا فيـــها مليمُ	الوافر	أمية بن الصلت	١١١
إذا هَمَلَتْ عَيْنِي لها قالَ صَاحِبِي	بمثلك هذا لَوْعَةٌ وغَرَامُ	الطويل	ذو الرّمة	١٨١
المِصْدَرُ اسمُ ما سِوى الزَّمانِ مِنْ	مَدْلولَيِ الفِعْلِ كأمْنٍ مِنْ أَمِنْ	الرجز	ابن مالك	٤٢
فليتَ رِجالًا فيكِ قد نَذَروا دَمِي	وهَمّوا بقتلي، يا بُثَينَ، لقُوني	الطويل	جميل بثينة	١٦٠
عَمْدًا فعلتُ ذَاك بيدَ أَنِّي	أَخَافُ إن هَلَكتُ لم تَرِنِّي	الرجز	منظور الأسدي	٧٧
أَنَا ابْنُ أُباةُ الضَّيْمِ مِنْ آل مالكٍ	وإنْ مالكٌ كانتْ كِرامَ المعادنِ	الطويل	الطرماح بن حكيم	١٠٣
لَيْتَ شِعْرِي عن خلِيلي ما الَّذي	غالَه في الحُب حتى وَدَعَه	الرمل	أنس الليثي	١٢٢
وأشعرتُها نفْثًا رَقيـقًا فَلَوْ ترى	قدْ جُعِلَتْ أنْ تَرعى النَّفْثَ بالهَا	الطويل	كثير عزة	٩٤
ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا	فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا	الطويل	لبيد بن ربيعة	٦٨

مُلَخَّص

رَكَّزتْ هذه الدراسة على تتَبّعِ الأحاديثِ والآثار الواردة عند أبي حيان في كتابه (ارتشاف الضرَب من لسان العرب)؛ وذلك لكونه رأس الممانعين في قضية الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو العربي، وذلك حسب تفنيد النحاة له، وعلى الرغم من ذلك أحصيتُ له في كتابه الارتشاف ستين حديثًا، سواءٌ أصَرَّح بكونها أحاديث أَمْ ذكرها في دَرَج الكلام.

وبناءً على ذلك فقد قامتْ هذه الدراسة بجمعِ الأحاديثِ الواردةِ في الكتاب، وتوزيعها على مباحث النحو والصرف حسب المسائل التي ورَدَ فيها استشهادٌ بالحديث أو الأثر؛ ومن ثَمَّ كان عرضُ المسألة الصرفية والنحوية التي ورد فيها استشهاد أبي حيَّان بالحديث أو الأثر، من خلالِ ذكْرِ رأيه، وشَرْحِه في ضوء كتاباتٍ من النحاة السابقين واللاحقين، مُعضِّدةً ذلك بما ورد في القرآن أو الشعر، أو أحاديث أخَرَ حسب احتياج السياق.

ومِمَّا توصلت إليه الدراسة تنوعِ منهج أبي حيان في الاستشهاد بالحديث النبوي، فمنها مجيء أبي حيان بالحديث وتخريجه على الأوجه الجائزة فيه، أو مجيئه به للتمثيل والاستئناس، أو احتجَّ بالحديث منفردًا، مُضيفًا استعمالًا جديدًا أو حُكمًا جديدًا، أو مثبتًا لقاعدة جديدة، أو ذكر الحديث نقلًا عن ابن مالك موافقًا له، أو مُعترضًا عليه، أو ناقلًا رأي أحدٍ من النحاة، ثم تتبعتُ الأحاديث في موافقتها القياس أو مخالفتها له.

ولتحقيق ما سبق اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، فجاء البحثُ مبتدئًا بفهرس المحتويات ثم مقدِّمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة متبوعة بقائمة المصادر والمراجع والفهارس.

أمَّا المقدمة، فقد تحدثت فيها عن أهمية الموضوع وأسباب اختياره وغير ذلك. وفي التمهيد كان تناولي ثلاث نقاط، هي: نبذة عن أبي حيان، والتعريف بكتابه ارتشاف الضرَب من لسان العرب، وحول قضيَّة الاستشهاد بالحديث النبوي عند النحاة.

أمَّا الفصول، فهي:

الفصل الأول: المسائل الصرفية التي ورد فيها استشهاد بالحديث النبوي وبالأثر.

الفصل الثاني: المسائل النحوية التي ورد فيها استشهاد بالحديث النبوي وبالأثر.

الفصل الثالث: منهج أبي حيان في الاستشهاد بالحديث النبوي.

وقد سبقت الفصول بفهرس الموضوعات ثم أُتبِعت بخاتمةٍ، تضمنت أهم نتائج البحث، تلاها قائمة المصادر والمراجع ثُمَّ فهارس البحث.

Abstract

This study focused on counting the Hadith’s that been quoted in his book since he is the head of refusers in this matter as grammarians said. despite that, I found sixty Hadith’s weather he declared it or just used it.

Consequently, the study collected the Hadith’s that has been found in the book and divide it into the grammar and morphology sections depending on the issues that the Hadith's has been quoted in. Then, it discusses the issue from Abu Hayyan point of view and other grammarians. Supporting that with quoted from Qur'an and poet, or other Hadith's.

After that, a refutation of the approach of Abu Hayyan in quoting Hadith's was made by classifying each Hadith, analyze its linguistic data, study whether Hadith was sufficient or did he support it with Qur'an or Arabic poet. To achieve that an analytical and descriptive method was used.

The study was divided into an introduction, preface, three sections, conclusion, and index. The first section is the quotation from Hadith in grammatical issues. The second section is the quotation from Hadith in morphological issues. The third section is Abu Hayyan Al-Nahwi approach in the quotation from Hadith.

The chapters followed the conclusion, including the most important results of the research, followed by a list of sources and references and indexes of the research ended index subjects.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات.....هـ
مقدّمة ١٨
تَمْهِيدٌ: **أبو حيان وكتابه الارتشاف وقضية الاستشهاد بالحديث** ٢٧
أولًا- أبو حيان: ٢٧
أ. حياته: ٢٨
ب. شيوخه: ٣٠
ج. تلاميذه: ٣٠
د. مؤلفاته: ٣١
هـ. وفاته: ٣١
ثانيا- ارتشافُ الضَّرَب مِنْ لِسَان العرب: ٣٣
ثالثا- قضيَّة الاستشهاد بالحديث النبوي عند النحاة: ٣٨
الفصل الأول ٤٤
المسائلُ الصَّرْفِيَّةُ الَّتِي وَرَدَ فيها اسْتِشْهَادٌ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيّ أو بالأثر ٤٤
توطئةٌ..... ٤٥
المبحث الأول ٤٧
المجرد والمزيد من الأسماء ٤٧
المبحث الثاني ٥١
جمع التكسير ٥١
المطلب الأول: جمع صديقة على أصدقاء:... ..... ٥٢
المطلب الثاني: جمع الجمع: ٥٥

المبحث الثالث..... ٦١
مجيء (مَفْعَلَة) للدلالة على الكثرة ٦١
المبحث الرابع ٦٦
أفعل التفضيل ٦٦
المبحث الخامس..... ٧٢
إبدال الواو أَلِفًا للاتباع..... ٧٢
الفصل الثاني ٧٦
المسائل النَّحوية التي ورد فيها استشهادٌ بالحديث النبوي أو بالأثر ٧٦
توطئة:..... ٧٧
المبحث الأول: ٧٨
المبني والمعرب: ٧٨
المطلب الأول: الضمير: ٧٨
المطلب الثاني: العَلَم بالغلبة: ٨٣
المطلب الثالث: فصل هاء التنبيه عن اسم الإشارة: ٨٦
المطلب الرابع: أي الاستفهامية:..... ٩٠
المطلب الخامس: خروج (الآن) عن الظرفية: ٩٢
المطلب السادس: تجريد العدد من التاء إذا لم يُذكر المعدود:..... ٩٦
المطلب السابع: مجيء (كأيِّن) بمعنى كم: ٩٩
المبحث الثاني..... ١٠٢
الجملة الاسمية ونواسخها ١٠٢
المطلب الأول: المبتدأ والخبر:..... ١٠٢

المطلب الثاني: كان وأخواتها: ١١١
المطلب الثالث: (دام) التامة: ١١٣
المطلب الرابع: أفعال المقاربة: ١١٥
المطلب الخامس: مجيء (كأن) لغير التشبيه: ١٢٠
المطلب السادس: إنْ المخففة من الثقيلة: ١٢٤
المطلب السابع: إعمال إنْ النافية: ١٢٩
المطلب الثامن: لا النافية للجنس: ١٣١
المبحث الثالث ١٣٥
الجملة الفعلية ومكملاتها ١٣٥
المطلب الأول:مجيء الفعل الماضي لمعنى الاستقبال: ١٣٥
المطلب الثاني: الفعل الجامد: ١٣٨
المطلب الثالث: تثنية الفعل وجمعه: ١٤٦
المطلب الرابع: دخول لام الأمر على فعل المتكلِّم: ١٤٩
المطلب الخامس: ما جرى من الأسماء مجرى المصادر فنُصِبَ على حذف الفعل وجوبًا: ١٥٤
المبحث الرابع ١٥٦
التوابع والمجرورات ١٥٦
المطلب الأول:التوابع: ١٥٦
أ. مجيء لفظ (جمعاء) لغير التوكيد: ١٥٦
ب. جواز كون الصفة تابعًا لمعمول الصفة المشبهة: ١٦٠
المطلب الثاني: المجرورات: ١٦٣
أ. الجر بالحرف: ١٦٣

ب. الجرُّ في أسلوبِ القَسَمُ: ١٧٠
ج. الإضافة: ١٧٩
المبحث الخامس ١٨٧
الأساليب النحوية ١٨٧
المطلب الأول: حذف حرف النِّداء: ١٨٧
المطلب الثاني: أسماء لازَمَتِ النِّدَاءَ: ١٩٢
المطلب الثالث: الاستغاثة والتعجب: ١٩٦
المطلب الرابع: الاختصاص: ٢٠٠
المطلب الخامس: معنى (بَيْدَ): ٢٠٣
المطلب السادس: فِعْلا التَّعَجُّب: ٢٠٤
المطلب السابع: حكم حذفِ التمييز والمخصوصِ بالمدحِ أو الذمِّ: ٢١٣
الفصل الثالث ٢٢٠
منهجُ أبي حيان في الاستشهاد بالحديث النبويِّ أو بالأثر ٢٢٠
توطئة ٢٢١
المبحث الأول ٢٣٠
الشواهد من حيث الاحتجاج والاستئناس ٢٣٠
المطلب الأول: ما جيء فيه بالحديث مُخَرَّجًا على الأوجه الجائزة فيه: ٢٣١
المطلب الثاني: ما جيء فيه بالحديث للتمثيل مع شواهدَ من القرآن الكريم أو الشعر أو النثر: ٢٣٢
المطلب الثالث: ما جيء فيه بالحديث منفردًا وقد بُنِيَ عليه قاعدةٌ جديدةٌ أو حكمٌ جديدٌ أو معنى جديدٌ أو استعمالٌ جديدٌ: ٢٣٩

المبحث الثاني ٢٤٧
الشواهد من حيث موافقة أبي حيَّان النحاة أو الاعتراض عليهم ٢٤٨
المطلب الأول: الأحاديث التي احتج بها نحاة متفرقون غير ابن مالك وأبي حيان: ٢٤٧
المطلب الثاني: الأحاديث التي احتج بها ابن مالك على اختلاف موقف أبي حيان عنه: ٢٤٨
المبحث الثالث..... ٢٥٣
الشواهد من حيث مُوافقة القياس ومُخالفته..... ٢٥٣
المطلب الأول: الشواهد الموافقة للقياس:..... ٢٥٤
المطلب الثاني: الشواهد المخالفة للقياس: ٢٦٠
خاتــمة ٢٦٥
المصادر والمراجع ٢٦٨
الفهارس الفنية..... ٢٩١
فهرس الآيات ٢٩٢
فهرس الأحاديث والآثار ٢٩٩
فهرس الأبيات الشعرية..... ٣٠٤

مُقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

لا يخفى على كل ذي لُبٍّ أن القرآن الكريم هو الكتاب المعجز في الفصاحة والبيان، وهو الكتاب الذي أُحْكِمَتْ آياته، فهو المرجع الأساس في لغتنا العربية، وأحد مصادر السماع عند العرب، ومعه في ذلك الحديث النبوي، -كيف لا وهو كلام من لا ينطق عن الهوى، وهو أفصح من نطق بالضاد-وكلام العرب.

وقد ورّثت لغتنا العربية كنوزاً لا تعد، وهيّأ الله لها حرَّاسًا يقومون بواجب الدِّفاع عن كل ثمين فيها، إمَّا بحفْظِهِ أو شَرْحِه أو تلخيصه...إلى غير ذلك من الجهود المحمودة التي ما هي إلا صدى لآرآء علمائنا الأوائل، ومن هؤلاء الحراس أبو حيان، فقد كانت له كتبٌ ذاتَ قيمةٍ خدَمَتْ تلك اللغة، قال السيوطي عن اثنينِ منها: "ولم يؤلَّف في العربية أعظم من هذين الكتابين ولا أجمع ولا أحصى للخلافِ والأحوال، وعليهما اعتمدتُ في كتابي جمع الجوامع"[(١)] يقصدُ بذلك كتابَي (التذييل والتكميل في شرح التسهيل لابن مالك)، ومُختصرُه (ارتشاف الضرَب من لسان العرب) — وهو مجال بحثي هذا- الذي هو آخر مؤلفاته، مُحاولًا في ذلك تيسير النحو وتسهيله، وهذا يعد مرحلةً من مراحل التطور في التأليف النحوي، وهو بحدِّ ذاته كتابٌ عريقٌ يستحقُّ الدراسة والبحث، فقد حوى بين دفَّتيه أبوابًا اتسعت لفصولٍ من علم النحو والصرف، استشهد فيها مُدعّما آرآءه بأدلة شتَّى، نحو القرآن الكريم والحديث النبوي

(١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة-مصر، ط٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ١/ ٢٨٢.

وكلام العرب، شعره ونثره. وهنا يمكن الإشارة إلى أنَّ الاستشهاد بالحديث هو المصدر الثاني للغة، وللنحو أيضا في قولين من ثلاثة حسب انقسام آراء النحاة في ذلك.

في إطار ما سَبَقَ يأتي بحثي معنونةً إياه بـ (**الاستشهادُ بالحديثِ النَّبَويّ الشريفِ والأثر في ارتِشَافِ الضَّرَبِ مِن لِسانِ العَرَبِ لأبي حيَّان الأندلسيّ**) لأبحث عن دورِ الأحاديث والآثار التي استشهد بها أبو حيان في كتابه ارتشاف الضرَب أو استأنس بها في تناوله القضايا الصرفية والنحوية، فمن المعلومِ في الدَّرْسِ النَّحوي أنَّ أبا حيَّان كان رأسُ المانعين الاستشهادَ بالحديث النبوي في النحو، وقد تهجَّم على ابن مالك كثيرًا في استشهاده بالحديث النبوي في إثبات القواعد النحوية، ولمَّا فتشتُ كتبه وجدتها لم تخلُ من الحديث النبوي أو الأثر الذي كان يُرصِّع بهم صفحاته ومسائله، وقد وجدت له عند البحث والتقصي في كتابه الارتشاف فقط ما يصل إلى الستينَ حديثًا وأثرًا، فكيف نَحلُّ هذا التَّناقض؟ سيأتي الجواب واضحًا في صفحات البحث.

وقد كان لاختيار الموضوع أسبابٌ عديدة أذكر منها ما يلي:

١. خضوعُ هذا البحث إلى دراسة نصٍّ مقدَّسٍ ألا وهو الحديث الشريف.
٢. تنوُّعُ الأبواب النحوية التي تطرُقُها الدراسة، ممَّا يُكَوِّنُ مادَّةً غزيرة للبحثِ، ورافدًا قويًّا من روافد العلمِ للباحث.
٣. اختيار كتاب أبي حيان لكونه رأس المانعين في هذه قضية الاستشهاد بالحديث ومع ذلك لم يخلُ كتابه من الأحاديث التي وردت في كتبه النحوية.
٤. كتاب الارتشاف له مكانة مَّا في النحو، فضلًا عن كونه من أعظم الكتب في العربية.

وأشير إلى أنَّ لكتاب الارتشاف عدة تحقيقات، وقد اعتمدت في هذا البحث على الطبعة الأولى بتحقيق رجب عثمان.

هذا، ولما كانَ أيُّ موضوعٍ غيرُ مُنْبَتِّ الصِّلَةِ بما سبقه، فمن الجديرِ بالذِّكر الإشارةُ إلى تَعَدُّدِ الدراسات التي تكلمت عن أبي حيان وكتابه ارتشاف الضرب، **ومن تلك الدراسات تمثيلًا لا حصرًا:**

١. كتاب خديجة الحديثي (أبو حيان النحوي) منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٣٨٥هـ -١٩٦٦م:

وقد تكلمَتْ فيه عن أبي حيان وحياته وآثاره ثم عن منهجه النحوي والمدارس النحوية وموقفه منها وآرائِه الانفرادية وتكلمت عنه بين مؤيديه ومعارضيه.

ووجه ارتباطه ذكرُها فيه فصلًا مكونًا من عشر صفحات فقط يدرس قضية الاستشهاد بالحديث النبوي عامة لدى النحاة ثم أفردت الحديث لأبي حيان وسبب رفضه الاستشهاد ثم ذكرت له ستة مواضع وذيلت مواطنها في الارتشاف ثم ذكرت عَرَضاً أحد عشر موضعا وفيمَا استشهد بها دون تذييل لذلك، وأرى أنَّ هذه الدراسة لم توفِّ موضوع استشهاد أبي حيان بالحديث النبوي حقه حيث وصل عدد الأحاديث التي استشهد بها إلى الستين حديثا ولم يُذْكَرْ ذلك فيها.

٢. دراسة مزيد إسماعيل نعيم (أبو حيّان النحوي الأندلسي وَمنهجه في كتابه ارتشاف الضرَب من لسان العَرب): مجلة التراث العربي، اتحاد الكُتَّاب العرب، دمشق، العدد: ١٣، ١٤ -السنة الرابعة-محرم، وربيع الثاني، ١٤٠٤ تشرين الأول" اكتوبر" وكانون الثاني "يناير " ١٩٨٤م:

تكلم فيه عن أبي حيان وحياته وآثاره وكتابه الارتشاف وأسلوبه فيه واهتمامه باللهجات والقراءات والاستشهاد بالحديث الشريف لكنه لم يذكر فيه سوى ثلاثة عشر موضعا فقط،

ويرى أن أبا حيان لم يستشهد إلا بعشرين حديثًا، ثم ذكر الاستشهاد بالشعر، وآراء أبي حيان، وتأثره بالظاهرية.

٣. دراسة أحمد عثمان ناجي منصور (اختلافات أبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب على ابن مالك – دراسة نحوية –)، رسالة ماجستير، مصر، ٢٠٠٣م:

مهّد فيها بالحديث عن أثر أبي حيان في نشر كتب ابن مالك، وتكلم عن كتاب الارتشاف، وعن مذهب أبي حيان فيه، ثم تكلم عن أبرز قضايا الخلاف بين ابن مالك وأبي حيان: في القياس، والاستشهاد بالحديث، والضرورة الشعرية، وكل ذلك كان في التمهيد، ثم جاء بخمسة فصول أساسية للبحث: المبني والمعرب والجملة الاسمية والجملة الفعلية والمجرورات والأساليب النحوية.

٤. دراسة الشيخ أحمد القاضي (اختيارات أبي حيان النحوية في التذييل والتكميل في شرح التسهيل)، رسالة دكتوراه، ٢٠١٠م:

مهَّد فيها بالحديث عن أبي حيان وعصره وكتابه التذييل، ثم ذكر الأسس التي قامت عليها اختيارات أبي حيان، ثم أصول الاحتجاج وفيها عندما تكلم عن الأصول السماعية لمنهج أبي حيان لم يذكر الحديث النبوي؛ بحجة أنه لم يَعُدُّهُ واحدًا منها، ثم موقف أبي حيان من المذاهب النحوية، وجعل القسم الثاني من رسالته في اختيارات أبي حيان النحوية وقد جمع فيها المسائل النحوية التي كان لأبي حيان اختيار فيها ثم قسمها على أبواب.

٥. دراسة هويدا محمد بربر بعنوان (ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي) رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المنيا، مصر، ٢٠١٣م:

وفيها دراسةٌ للأصول النحوية عند أبي حيان، وهي السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال، ثم دراسة للقضايا النحوية في الكتاب.

٦. بحث محمد خربيش (الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف وشواهد الشعر عند أبي حيان الأندلسي بين الأصول المقررة والاضطراب المنهجي، قراءة في كتاب "ارتشاف الضرب من لسان العرب") مجلة معارف، جامعة البويرة، الجزائر، جوان، ٢٠١٠م، السنة الخامسة، العدد: الثامن، ص ١٩٣-٢٠٨:

وهو بحث قصير من مجلة لا يتجاوز الست عشرة صفحة، مهَّد فيه عن قضية الاحتجاج بالحديث لدى النحاة، ثم ذكر رأي أبي حيان في ذلك واعتراضه على ابن مالك، ثم استشهد لأبي حيان بتسعة أحاديث من كتابه الارتشاف، معتبرًا إياها دليلًا قاطعًا على جواز الاستشهاد بالحديث لديه. وجعل النصف الآخر من البحث في الاحتجاج بشواهد الشعر عند أبي حيان.

وعلى الجانبِ الآخر هناك دراساتٌ تناولت الحديث النبوي والاستشهاد به لدى النحاة:

١. كتاب خديجة الحديثي (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف): دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨١م.

ذكرتْ فيه مذاهبَ الاحتجاج بالحديث الشريف، ونحاةَ ما قبل الاحتجاج، والنحاةَ المحتجين، وهل يصح الاستشهاد بالحديث؟

ووجه الارتباط أنها قد تعرضت فيه لدراسة كتابَي أبي حيان: (الارتشاف) و(منهج السالك) من خلال استشهاد أبي حيان بالحديث، وقسَّمت استشهاده إلى ثلاثة أقسام: أولها: الأحاديث

التي ذكرها لآراء النحاة غيره، ثانيها: الأحاديث التي ذكرها معترضًا فيها على ابن مالك، ثالثها: الأحاديث التي احتج بها أبو حيان نفسه.

ووجه الاختلاف أنها لم تذكر له في الارتشاف -سواء كان حديثًا أو أثرًا-سوى ثلاثة وعشرين حديثًا أو أثرًا، وأغفلتْ أكثر من ثلاثين حديثاً غيرها -وبقيَّةُ ما ذكرَتْه من أحاديث هي لأبي حيان في كتابه (منهج السالك) -، وذكرت فقط وجه الاستشهاد، مُقْتَبِسةً نص أبي حيان، دون دراسةٍ لكلِّ مسألةٍ كما وردت عند النحاة.

٢. كتاب محمود فجال (الحديث النبوي في النحو العربي) أضواء السلف، الرياض، ط٢، ١٣١٨هـ -١٩٩٧م:

عَرَضَ فيه لظاهرة الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو، وفيه مدخل إلى علم الحديث وعلم النحو ثم جعل القسم الثاني من كتابه دراسة نحوية للأحاديث الواردة في أكثر شروح ألفية ابن مالك وفيه ثمانية وثلاثون بابا نحويا وفيها عشرٌ ومائة مسألة.

٣. كتاب محمود فجال (السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو العربي) أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٣١٨هـ -١٩٩٧م:

وهو دراسة لدحض شبهات مانعي الاحتجاج بالحديث لقواعد النحو، وقد جعل القسم الثاني من كتابه دراسة -نحوية-للأحاديث الواردة في شرح الكافية للرضي، وفيه اثنان وثلاثون بابًا في النحو، وست وسبعون مسألة.

هذا، **وتكمنُ جِدَّة بحثي هذا** عن ما قبله من الدراسات السابقة في تتبعِ كلِّ الأحاديث النبوية الشريفة التي استشهد بها أبو حيان في كتابه الارتشاف وذلك بالالتزام بالمنهج الوصفي، وتبويب البحث على حسب موطن الشاهد في الحديث، والقاعدة التي جاء فيها، ممهدةً لكلِّ

مبحثٍ ومطلبٍ، ذاكرة الحديثَ حسب ورودهِ في كتب الحديث المعتمدة، وتخريجه منها حسب الأصح فيها، واعتماد الصيغة التي ذكرها أبو حيان في كتابه، مع توضيح غريب الألفاظ إن وُجد، مميّزةً الشاهدَ فيه، معقبةً على ذلك بذكرِ نصِّ أبي حيان الذي ورد فيه الحديث، شارحةً نصَّه من أمهات كتب النحو، مستدلة على ذلك بما وُجِد في القرآن أو الحديث أو الشعر ما أمكن إلى ذلك سبيلا، ملخِّصةً القضية في ثوبِ ما يُعْرَفُ بضرورة ظهورِ شخصية الباحثِ أو الباحثة.

ولأجل ذلك أفردت فصلًا لمنهج أبي حيان في الاستشهاد بالحديث والأثر، باستنتاجِ نوعِ استشهادِ أبي حيان مع ردِّ كل حديثٍ أو أثرٍ واردٍ إلى القسم الذي يُفترض وقوعه فيه، سواء كان الحديث أو الأثر موافقًا للقياس أو مخالفًا له، أو جاء بالحديث وخرَّجه على الأوجه الجائزة فيه، أو جاء به للتمثيل والاستئناس، أو احتج بالحديث منفردًا، مُضيفًا استعمالًا جديدًا أو حُكمًا جديدًا، أو مثبتًا لقاعدة جديدة، وما الأحاديث التي ذكرها نقلًا عن ابن مالك موافقًا له، أو مُعترضًا عليه، أو ناقلًا رأي أحدٍ من النحاة.

وفي ضوء تلك الأهمية ومشكلة البحث وهذا المنهج، كان تقسيمُ المباحث في كل فصلٍ، والمطالب في كل مبحث حسب ما فرضَ عليَّ كتاب الارتشاف، وذلك باختيار المسائل التي وَرَدَ فيها ذكرٌ للحديث النبوي عند أبي حيان في كتابه، مُرتبَةً المسائل حسب ترتيب النحاة في كتبهم.

وممَّا تجدر الإشارة إليه أنَّ هذه الدراسة تناولت كلَّ الأحاديثَ —حسب إحصائي- التي ذكرها أبو حيَّان في كتابه، سواءٌ أصرَّحَ بكونها حديثًا أم لا، أمَّا بالنسبة للأقوال التي وردتْ في كتابه ناسبًا إياها إلى لحديث النبوي سواءً كان يقصدُ أنَّها لفظ النبي -ﷺ- أو أحدُ الصحابة -رضي الله عنهم- ولم يردِ الشاهد النحوي فيها في كتب الحديث المعتمدة أو كتب غريب الحديث، فلم

تشملها الدراسة في الفصلين الأوليين؛ لانتفاء الشاهد فيها، وأُشير إليها فقط في الفصل الثالث ذاكرةً وجه الاستشهاد فيها كما يرى أبو حيان، ومبينةً وجه الاختلاف فيها عن كتب الحديث.

هذا، وقد اقتضتِ الدراسة أن تَخرج في مقدمة وتمهيد احتوى تعريفًا بأبي حيان، وكتابه الارتشاف، وقضية الاستشهاد بالحديث النبوي عند النحاة، متبوعةً بثلاثة فصولٍ وخاتمة وقائمةٍ بمصادرِ البحثِ ومراجعهِ وفهارسه الفنية، وكان تقسيم البحث على النَّحو الآتي:

الفصل الأول: المسائل الصرفية التي ورد فيها استشهاد بالحديث أو بالأثر، واحتوى خمسة مباحث، هي:

المبحث الأول: المجرد والمزيد من الأسماء.

المبحث الثاني: جمع التكسير، واشتمل على مطلبين.

المبحث الثالث: المصدر الميمي.

المبحث الرابع: أفعل التفضيل.

المبحث الخامس: إبدال الواو ضرورة.

الفصل الثاني: المسائل النحوية التي ورد فيها استشهاد بالحديث أو بالأثر، وفيه خمسة مباحث أساسية، هي:

المبحث الأول: المبني والمعرب، واشتمل على ستة مطالب.

المبحث الثاني: الجملة الاسمية ونواسخها، واشتمل على ثمانية مطالب.

المبحث الثالث: الجملة الفعلية ومكملاتها، واشتمل على سبعة مطالب.

المبحث الرابع: التوابع والمجرورات، واشتمل على مطلبين.

المبحث الخامس: الأساليب النحوية، واشتمل على خمسة مطالب.

الفصل الثالث: منهج أبي حيان في الاستشهاد بالحديث النبوي أو الأثر:

احتوى على مدخل في رأي أبي حيان في الاستشهاد بالحديث، وآراء العلماء من بعده في تلك القضية، واحتوى ثلاثة مباحث، قد فُنِّدَ فيها كل حديثٍ أُستشهِدَ به إلى موطنه من المباحث.

المبحث الأول: الشواهد من حيث الاحتجاج والاستئناس، وجاء في ثلاثة مطالب.

المبحث الثاني: الشواهد من حيث موافقة أبي حيان النُّحاةَ أو الاعتراض عليهم، وجاء في مطلبين.

المبحث الثالث: الشواهد من حيث موافقة القياس ومخالفته، وجاء في مطلبين.

أمَّا الخاتمة، فقد عَرْضْتُ فيها أهمَّ النتائج التي توصلتُ إليها من خلال البحث.

هذا، والله أعلم، فإنَّ كمال علم البشر في نقصانه، ولا كمال إلا لكتابه، وحسبي أني اجتهدتُ، فما كان صوابًا فمن الله، وما كان غير ذلك فمن نفسي، وأستغفر الله من كل تقصير، وأسأله حسن الختام والمصير، وأنْ يجعلَهُ خالصًا لوجهه الكريم، والحمد لله رب العالمين.

تَمْهِيدٌ

أبو حيان وكتابه الارتشاف وقضية الاستشهاد بالحديث

سيكون في ثلاثة محاور، هي:

أولًا– أبو حيان(١):

ظل في الأندلس نشاطٌ نحويٌّ غير قليل في القرن السابع الهجري –على الرغم مما تتابع فيها من خطوب والإسبانيون يقتطعون منها مدينة تلو الأخرى حتى لم يتبقَ للعرب إلا قطعة

(١) ذكرتُ نبذة مجملة عن أبي حيان؛ خشية الإطالة فيما هو مطروق، وللاستزادة يُنْظَر: أعيان العصر وأعوان النصر: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: علي أبو زيد، وآخرين قدم له: مازن عبد القادر المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سوريا، ط١، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م، ٥/ ٣٢٥– ٣٥٣، و طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ–١٩٩٢م، ٩/ ٢٧٦– ٣٠٧، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، تحقيق: محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق– سوريا، ط١، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م، ص٢٥١– ٢٥٢، وغاية النهاية في طبقات القراء: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٣٥١هـ ، ٢/٢٨٥، وطبقات الشافعية: أبو بكر تقي الدين بن قاضي شهبة الدمشقي، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب، بيروت، ط ، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م، ٣/ ٦٧–٧٠، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد– الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ– ١٩٧٢م، ٦/ ٥٨–٦٥، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ١/ ٢٨٠–٢٨٥، وطبقات المفسرين للداوودي: محمد شمس الدين الداوودي المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م، ٢/ ٢٨٧–٢٩١، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، أبو الفلاح، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط١، ١٤١٣ هـ — ١٩٩٢م، ٨/ ٢٥١– ٢٥٤، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي الشوكاني اليمني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة– مصر، د.ت، ٢/ ٢٨٨– ٢٩١، والأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، ط١٥، ٢٠٠٢ م، ٧/ ١٥٢، ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب: شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر– بيروت – لبنان، ١٣٨٨هـ–

صغيرة وهي (إمارة غرناطة) الصامدة نحو قرنين ونصف من الزمان-، ثم لم يلبث أن توقف ذلك النشاط النحوي بسبب هجرة النحاة شرقًا وغربًا، وبسبب اضطراب أمور إمارة غرناطة.

وفي هذا الفردوس العربي المفقود تخرَّجَ أكبر نحوي أندلسي بعد ابن مالك، ألا وهو أبو حيان[١].

أ. حياته:

هو محمَّد بن يوسف بن عليّ بن يوسف بن حيان، وهو أثير الدين أبو حيَّان[٢] النفزي[٣] الأندلسي[٤] الجياني[٥] الغرناطي[٦].

وُلِدَ بمطخارش —موضع بغرناطة- وذلك في أواخر شوال، سنة أربعٍ وخمسين وستمائة، نشأ بغرناطة وقرأ بها العلوم كالقراءات والنحو واللغة، لكنَّ أبا حيان لم يقطن في بلدته هذه كثيرًا، أو في الأندلس أيضًا، فقد كان كثير التجوال في البلاد شرقًا وغربًا، فقد رحل إلى المغرب ثمَّ إلى مصر، وقد شَهِدَتْ مصر في ذلك العهد حركةً عظيمة في التأليف، وتراثًا ضخمًا في الكتب، تَعَاقَبَ على بنائه الأجيال، فقد صهرته بيئة مصر، وجعلته في قالبٍ جديد، فقد تولى تدريس التفسير والإقراء بها، ثم انتقل إلى مالقة وتونس ومكة والشام وغيرها[٧].

١٩٦٨م، ٢/ ٥٣٥-٥٨٤، أبو حيان النحوي: خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد- العراق، ط١، ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م، ص٢١-١٠٠.

(١) يُنظر: المدارس النحوية: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٧، ٣١٧-٣٢٠.

(٢) نسبة إلى وَلدِهِ حيان، وهذا لقبه الأشهر.

(٣) نسبة إلى نِفْزَة، وهي قبيلة من البربر.

(٤) نسبة إلى موطنه الأكبر الأندلس.

(٥) نسبة إلى مدينة جَيَّان من الأندلس، وأصله منها.

(٦) نسبة إلى مدينة غرناطة التي وُلِد ونشأ وترعرع بها.

(٧) يُنْظَر: أعيان العصر وأعوان النصر: ٥/ ٣٢٨، وطبقات الشافعية الكبرى: ٢٧٦-٢٧٨.

يقول عنه الصفدي: " ولمْ أرَ في أشياخي أكثر اشتغالًا منه، لأني لمْ أرَهُ قط إلا يُسْمِعُ أو يَشتغِلُ أو يكتب، ولم أره على غير ذلك، وله إقبال على الطلبة الأذكياء وعنده تعظيم لهم"[١].

كان أبو حيان إمام الناس في النحو والتصريف في حياته، حيث "خَدَمَ هذا الفنَّ أكثرَ عمره، حتى صار لا يدركه أحدٌ في أقطار الأرض فيهما غيره"[٢]، وله اليد الطولى في الحديث والتفسير وتراجمِ النَّاس وطبقاتهم، عارفٌ باللغة والقراءات، وقد التزم ألا يقرئ النَّاسَ إلا في كتاب سيبويه أو في التسهيل لابن مالك، وهو الذي جَسَر الناس على مصنفات ابن مالك ورغبهم فيها، وشرح غامضها، وهو شيخ البلاد المصرية والشامية في علم العربية[٣].

ومِنْ صِفاتِهِ أنَّه كان شيخًا حَسَنَ العُمَّة، مليحَ الوجه، مُنوَّرَ الشَّيْبَة، عبارته فصيحة بلغة الأندلس، ثبت الحجة، كثير الخشوع، سالم العقيدة من البِدع الفلسفية، كان مذهبه على مذهب أهل الظاهر، ثم إنه تمذهب للشافعي -رضي الله عنه- وكان محِبًّا لسيدنا علي-رضي الله عنه-[٤].

أمَّا بالنسبة لأسرته، فلأبي حيان زوجة اسمها زمرد بنت أبرق، وقد أسمعها الكثير، وحدَّثت أيضًا، وهي أمُّ وَلَدَيه، وتوفيت سنة ٧٣٦هـ، وله ابنه حيان، وهو ولدُه الكبيرُ، وسَمعَ من بعض الشيوخ، وقد قرأ عليه والده معظم مروياته وأجازه فيها، وأجازه أيضًا غيره، ومات سنة ٧٦٤هـ، ولأبي حيان ابنةٌ كان يُحبُّها، ويُجِلُّها ويثني عليها كثيرًا، اسمها (نُضَار)، وقد استفادت من أبيها في علومه، وقرأت على بعض الشيوخ، وأجازها بعضهم، وحدَّثت بشيءٍ من مروياتها، ونظمتْ شعرًا، ولما توفيتْ سنة ٧٣٠هـ، حزن عليها والدها كثيرًا، وجمع لها في ذلك جزءًا أسماه (النُّضار

---

(١) أعيان العصر وأعوان النصر: ٥/ ٣٣٠.

(٢) والقول للصفدي، نقله عنه السيوطي في بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ١/ ٢٨١.

(٣) يُنْظَر: أعيان العصر وأعوان النصر: ٥/ ٣٣٠-٣٣١، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ٢٥١، وبُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ١/ ٢٨١.

(٤) يُنظر: أعيان العصر وأعوان النصر: ٥/ ٣٣٢.

في المسلاة عن نُضَار) وهو كثير الفوائد، وقالوا عنها أنها فاقت كثيرًا من الرجال في العبادة والفقه، وكان والدها يقول: "ليت أخاها حيَّان مثلها"[١].

ب. شيوخه:

يمكن الإشارة هنا إلى أنَّ أبا حيَّان قد "سمع الحديث بالأندلس وإفريقية والإسكندرية ومصر والحجاز من نحو أربعمائة وخمسين شيخًا"[٢]، وقد تلقَّى أبو حيان مختلف العلوم على مجموعة كبيرة من العلماء والشيوخ، وقد حصروا له من شيوخه ما يربو عن الستين شيخًا، يضيق المقام بِذكرهم، منهم: أبو الحسين بن الربيع، وابن أبي الأحوص، والرضي الشاطبي، والقطب القسطلاني، وأبو جعفر بن الطباع الغرناطي، وأبو جعفر النحوي، وابن الضائع، وأبوعلي الشلوبين... وغيرهم[٣].

ج. تلاميذه:

اشتهر صيت أبي حيان، وقَصَدَهُ الطلابُّ من كثير من الأقطار، و"قرأ عليه من الجَماعة الغفير، فبلغوا في الفضلِ ذروة التأثير"[٤] وأخذ عنه أكابر عصره، وتقدموا في حياته، وهم كثيرٌ، قد زادوا على الستين تلميذًا نَحْوُ تقيِّ الدين السبكي وولديه، والإسنوي، والمرادي، وابن عقيل، والسمين، وناظر الجيش، ...وغيرهم[٥].

---

(١) يُنظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ٢/ ٢٤٦، ٦/ ٦٢، ١٦١، ونفح الطيب: ٢/ ٥٥٩، أبو حيان النحوي: ٤٨-٥٠.

(٢) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ١/ ٢٨٠.

(٣) يُنْظَر: أعيان العصر وأعوان النصر: ٥/ ٣٤٣-٣٤٦، وطبقات المفسرين: ٢/٢٨٧-٢٨٨، وارتشاف الضرب (مقدمة التحقيق): ١/ ٢٢-٢٦.

(٤) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ٢٥٢، ويُنْظَر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ١/ ٢٨٠.

(٥) يُنْظَر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ١/ ٢٨٠، وارتشاف الضرب (مقدمة التحقيق): ١/ ٢٧-٣١.

د. مؤلفاته:

وضع في الفنون مصنفاتٍ ساميةً باهرةً، تزيد على خمسين مصنَّفًا، وقد حصر له بعضهم سبعين مؤلفًا، يقول الصفدي :" وله التصانيف التي سارتْ وطارتْ، وانتشرتْ وما انتثرتْ، وقُرِئَتْ ودُرِيَتْ، ونُسِخَتْ وما فُسِخَتْ، أخْمَلَتْ كُتُبَ الأقدمين، وأَلهَمَتْ المقيمين بمصرَ والقادمين"(١)، وهذه الثروة الضخمة من كتب أبي حيَّان كانتْ في القراءات والتفسير والنحو والصرف واللغة واللغات الأُخَر كالفارسية والتركية والحبشية وغيرها، من هذه الكتب: البحر المحيط في التفسير (مطبوع)، وله مختصر وهو النهر(مطبوع)، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل(محقق)، وارتشاف الضرب(محقق)، والتذكرة (مطبوع وجزء منه محقق)، والتقريب (محقق) ، والإدراك للسان الأتراك (مطبوع)، والارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء(مطبوع)، وغاية الإحسان (مخطوط)، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان(مطبوع)، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك(مطبوع)، والمبدع في التصريف(مطبوع)، وشرح الألفية (لم يُكْمَلْ)، ونور الغبش في لسان الحبش (لم يُكْمَلْ)، وغيرها من الكتب الكثير، منها ما طُبِعَ، ومنها ما حُقِّق، ومنها ما لم يُكْمَلْ ، ومنها ما ظلَّ مخطوطًا(٢).

هـ. وفاته:

بعد هذا التجوال في حياة أبي حيان في شرق البلاد وغربها، وبعد خدمتِه لعلمِ النحوِ قرابة الثمانين عامًا، تبدلت حركته بالإسكان وشاءت إرادة الله أن يختم حياة ذلك "الإمام الحافظ شيخ العربية والأدب والقراءات مع العدالة والثقة"(٣)، وهو "فريد الدهر، وشيخ النحاة في

(١) أعيان العصر وأعوان النصر: ٥/ ٣٣١.

(٢) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ٢٥١، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ١/ ٢٨١-٢٨٢، ونفح الطيب: ٢/ ٥٥٢-٥٥٣، وارتشاف الضرب (مقدمة التحقيق): ١/ ٣٢-٣٥.

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء: ٢/ ٢٨٥.

عصره، وإمام المفسرين في وقته"[1]، فقد تُوفي –رحمه الله– بالقاهرة في يوم السبت في الثامن والعشرين من صفر سنة خمسٍ وأربعين وسبع مائة، ودُفِن بمقبرة الصوفية، وصُلِّيَ عليه بالجامع الأموي صلاة الغائب، ومدحه كثيرٌ من الناسِ ورثوه، ومنهم الصفدي، فقد قال فيه قصيدة طويلة[2]، منها:

ماتَ أثيرُ الدِّينِ شَيْخُ الوَرى ... فاسْتَعَرَ البارِقُ واسْتَعبَرَا

يا عَيْنُ جُودِي بِالدُّمُوعِ الَّتِي ... يُرْوَى بِهَا ما ضَمَّهُ مِنْ ثَرَى

واجْرِي دَمًا فَالخَطْبُ فِي شَأْنِهِ ... قَدِ اقْتَضَى أَكْثَرَ مِمَّا جَرَى

مَاتَ إِمَامٌ كَانَ فِي عِلْمِهِ ... يُرَى أَمَامًا والوَرَى مِنْ وَرَا

ما أَعْقَدَ (التسهيل) من بَعْدَهُ ... فَكَمْ لَهُ مِنْ عُسْرَةٍ يَسَّرَا

تفسيرُه (البحرُ المحيطُ) الَّذي ... يُهِدِي إِلى رُوَّادِهِ الجَوْهَرا

إِنْ مَاتَ فَالذِّكْرُ لهُ خَالِدٌ ... يَحْيَا بِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنْشَرَا

وَخَصَّهُ مِنْ رَبِّهِ رَحْمَةً ... تُورِدُهُ فِي حَشْرِهِ الكَوْثَرَا

(١) طبقات الشافعية: ٣/ ٦٧.

(٢) القصيدة من بحر السريع، يُنظر: أعيان العصر وأعوان النصر: ٥/ ٣٢٨-٣٣٠.

ثانيا–ارتشافُ الضَّرَب مِنْ لِسَان العرب:

إنَّ من تصانيف أبي حيان (التذييل والتكميل) في شرح التسهيل، واختصره في كتابه (اِرْتِشَافُ الضَّرَب مِنْ لِسَانِ العَرَب) وهو "من أحسن مصنفاته فيما قيل"[١]، فكان تجريدًا لكتابه الكبير التذييل وتكملة له، وقد قال السيوطي عن هذين الكتابين –أي التذييل والارتشاف–: " وله من التصانيف ... التذييل والتكميل مُطَوَّل الارتشاف، ومختصره مجلدان، ولَمْ يُؤَلَّف في العربية أعظم من هذين الكتابين، ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال، وعليهما اعتمدتُ في كتابي جمع الجوامع"[٢].

وبالنسبة لاسم كتابه (ارتشاف الضَّرَب من لسانِ العَرَب) فقد اختار أبو حيان لكتابه اسمًا فريدًا، فالارتشاف: "تَقَصِّي مَا فِي الإِناء واشْتِفافُه"[٣]، والضَّرَب –بفتح الراء–: العَسل الأَبيض الْغَلِيظُ"[٤]، ولسان العرب: لغتهم العربية الفصيحة، والمعنى المجمل: تقصي ما ورد في اللغة العربية الفصيحة مِن ألفاظ وقواعد، والتعمق في معانيها ومسائلها.

وقد اختلف منهج أبي حيان في التذييل والتكميل عنه في الارتشاف، فهو في التذييل شارحٌ لكتاب التسهيل لابن مالك، ملتزِمٌ بمنهجيته فيها، أمَّا في الارتشاف فله منهجية خاصة، يقول عنها أبو حيان شارحًا عَمَلَهُ وموضِّحًا إيَّاه: "الحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد خاتم النبيين. أما بعد: فإنّ عِلمَ النحوِ صعبُ المرامِ، مستعصٍ على الأفهامِ، لا يَنْفذُ في معرفتهِ إلا الذهنُ السليمُ، والفكرُ المرتاضُ المستقيمُ، وكان مَنْ تقدَّمَنا قد انتزعَ من الكتابِ تآليفَ قليلةَ الأَحْكام، عادمَة الإِتقان والإِحْكام، يحلُّها النَّقدُ، وينحلُّ منها العِقد، وربما

(١) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ٢٥١.

(٢) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ١/ ٢٨٢.

(٣) لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت–لبنان، ط٣، ١٤١٤ هـ، مادة: (ر ش ف)، ١١٩/٩.

(٤) لسان العرب: مادة: (ض ر ب)، ١/ ٥٤٦.

أهملوا كثيرًا من الأبوابِ وأغفلوا ما فيه من الصوابِ، فتآليفهم تحتاجُ إلى تثقيفٍ، وتصانيفهم مضطرةٌ إلى تصنيفٍ. ولما كانَ كتابي المسمى بالتذييلِ والتكميلِ في شرحِ التسهيلِ قد جمعَ مِنْ هذا العلمِ ما لا يُوجَدُ في كتابٍ، وفَرَعَ بما حَازَهُ تآليفَ الأصحاب، رأيت أن أُجرِّدَ أحكامَه، عاريةً إلا في النادرِ من الاستدلالِ والتعليلِ، وحاويةً لسلامةِ اللفظِ، وبيانِ التمثيل؛ إذ كانَ الحُكْمُ إذا بَرَزَ في صورةِ المثال، أغنى الناظرَ عن التَّطَلُّبِ والتِّسآل. ونفضتُ عليه بقيةَ كتبي؛ لأستدركَ ما أغفلتُه من فوائدِه، وليكونَ هذا المجَرَّدُ مختصًا عن ذلك بزوائده، وقربْتُ ما كان منه قاصيًا، وذلَّلْتُ ما كان عاصيًا، حتى صارتْ معانيه تُدرَكُ بلَمْحِ البصر، لا تَحتاجُ إلى إعمالِ فكرٍ، ولا إكدادِ نَظَر"[1].

وقد حَصَرَ كتابه في جملتين: الأولى: في الأحكام الإفرادية، والثانية: في أحكامها عند التركيب، أمَّا الجملة الأولى فقد قسَّمها قسمين: الأول: جعله في الأحكام الإفرادية، وبدأها بحروف الهجاء وصفاتها، ثمَّ تناول علم التصريف، وقسَّمَه قسمين: الأول: بدأه بالمجرَّد والمزيد، ثم أبنية الأفعال... حتى ختمه بالإدغام، والقسم الثاني: حصره في التصغير، وجمع التكسير، وأبنية المصادر، واسمي الزمان والمكان، واسم الفاعل والمفعول، والمقصور والممدود، وختمه بالإمالة.

القسم الثاني من الجملة الأولى قسَّمه قسمين، الأول: قِسْمٌ يلحق الكلمة من أولها، وهو همزة الوصل، والثاني: قسم يلحق الكلمة من آخرها، وفيه المثنى، وجمْعَا التصحيح، والنسب، وعلامات التأنيث، ونونا التوكيد، والتنوين.

وأمَّا الجملة الثانية فكانت في أحكام الكلمة حال التركيب: وهي قسمان: إعرابية وغير إعرابية، بدأها بغير الإعرابية: وفيها البناء، والحكاية، والإدغام من كلمتين، والتقاء الهمزتين، ولحاق علامة التأنيث لأجل مرفوعه، والعدد، والكناية عنه، والوقف. أما الإعرابية: فبدأها

(١) ارتشاف الضرب: ١/ ٣-٤.

بالإعراب، ثم النكرة والمعرفة، والمبتدأ والخبر وما يدخل عليهما من أدوات وأفعال، وباب المنصوبات، وباب المجرور، وباب المجزوم، وباب التوابع، والأفعال وأقسامها، وصيغ التعجب، والنداء، والاستغاثة، والترخيم، والاختصاص، والتحذير والإغراء، ثم تحدث عمَّا ينوب مناب الفعل، كالمصدر وغيره، وختم كتابه بالضرائر.

ويتضح من خلال ما سبق أن أبا حيان سائرٌ على خُطا من قبله من النحويين، لكن مما يميِّز كتابه براعة التقسيم والتبويب، فهو عندما يتحدث في أحد أبواب النحو يبدأ بالتعريف، ثم يدخل في الموضوع، ويقسمه إلى فصول ومسائل، ويستوفي ما قيل فيها، ثم يتناول آراء النحاة، ويقسمها إلى مذاهب، ناسبا الآراء إلى أصحابها، مستوعبا إياها، موضحا وجهة نظر كل مذهب، عارضا الخلاف فيها والحجج.

أمَّا مصادر كتابه، فقد اهتم أبو حيان بذكر الكتب والمصادر التي ارتشف منها مادة كتابه العلمية، فهو لم يقف على مصدرٍ بعينه؛ ليستقي منه هذه المادة، بل كان معتمدًا على عدة مصادر، تجَّمعتْ، وتضافرت، فكوَّنت هذا السِّفْر العظيم، فقد بلغ عدد تلك المصادر ما يزيد على مائة وثلاثين كتابًا، ونقل عن الأعلام بما يزيد على المائتين وخمسين من أعلام النحو واللغة، وذلك من مدرسة البصرة والكوفة وبغداد والأندلس، وعن المتأخرين كالجرجاني وغيره.

ومِنَ السِّمات البارزة في منهج أبي حيان في كتابه أنَّه لم يقتصر على الجمع والنقل من القدماء، بل ناقش القضيَّة، وحلَّلها، ورجَّح بعضها، وذكر رأيه تجاهها، ولم يكتفِ بالسابقين بل نَقَلَ عن المعاصرين له، نحو ابن مالك وغيره، واستوعب الآراء ومذاهب النحاة في القضية الواحدة، وأبْرَزَ ما كان فيها من خلاف، مما دلَّ على الإحاطة والشمول، وكان منهجه يقوم على التبويب والتفصيل، ولا يبدأُ بابا حتى يُعَرِّفَه ثم يشرعُ في الموضوع، وكان يكثر من الشواهد القرآنية والشعرية ولغات القبائل والأمثال.

وبالنسبة لأصول النحو من القياس والسماع، فقد كان أبو حيان يأخذ بها ولا يلغيها، وله في ذلك ضوابطُ معيَّنةٌ، فهو لا يقيس على الشاذِّ مثلًا، وأيضًا لا يأخذُ بالقياس إلا إذا عُدِم السماع، فالسماع عنده أساس كل حكم، ولا يأخذ برأي أحدهم أو مذهبه ما لم يكن مؤيدًا بسماع.

أمَّا الشواهد عند أبي حيان فأوَّلُها القرآن الكريم، وقد أكثر من الاستشهاد به، فهو الينبوع الأول والمصدر الأساسي في استخلاص قواعد اللغة والاستشهاد، وقد بلغ عدد الآيات التي استشهد بها في كتابه ما يربو على تسعمائة آية، وأكبر دليل على عنايته بالقرآن تفسيره البحر المحيط، فهو أكبر شاهد على ذلك، واستشهد أيضًا بالقراءات، المتواتر منها والشاذ، وبنى عليها الأحكام والقواعد(١).

والأصل الثاني في الاستشهاد هو الحديث النبوي، وسأتناول قضية الاستشهاد بالحديث وآراء النحاة فيها، أمَّا عن أبي حيان فقد ورد في كتابه الارتشاف ستون حديثًا، منها ما صرَّح بكونه حديثًا، ومنها ما لم يُصرح به، ومنها ما ذكره مع شواهد أُخَر، ومنها ما لم يذكر شاهدًا غيرها، ومنها ما كانت نقلًا عن ابن مالك، وتفصيل ذلك سيكون في الفصل الثالث من البحث.

والأصل الثالث: الشواهد الشعرية، وقد اعتبرها كثير من أهل اللغة الدعامة الأولى، وقسموا الشعراء الذين يُحتجُ بشعرهم إلى أربع طبقات، هم الجاهليون، ثم المخضرمون، ثم شعراء صدر الإسلام، ثم المولدون، ولأهل اللغة رأيهم في الاحتجاج بتلك الطبقات، مجمعين على الطبقة الأولى والثانية، مختلفين في الثالثة، رافضين الرابعة إلا ما ندر من أهل اللغة، وقد اعتمد أبو حيان على الاستشهاد بالشعر كثيرًا، فقد زاد عدد الأبيات التي استشهد بها على ألفٍ ومائتي بيتٍ من الشعر، أمَّا الرجز منها فزاد على المائتين وخمسين بيتًا، وأغلب هذه الأشعار لم يُنْسَبُ

(١) ينظر: أبو حيان النحوي: ٤١٧-٤٣٠.

فيها الشعرُ إلى صاحبِه، وأكثر ما ورد في كتاب الارتشاف من أشعار هي لشعراء الطبقة الأولى، ثم الطبقتين الثانية والثالثة، أما الرابعة فقد ذكر منها أشعارًا للاستئناس والتمثيل[1].

(١) يُنظر: السَّابق: ٤٤٠-٤٤٦، وارتشاف الضرب (مقدمة التحقيق): ١/ ٥٣-٥٥.

ثالثا–قضيَّة الاستشهاد بالحديث النبوي عند النحاة:

قبل الحديث في هذه القضية، أعرِّف ببعض المصطلحات الحديثية؛ ليكون الأمر واضحًا بلا لبسٍ.

فالحديث لغة: الجديد، وفي اصطلاح المحدثين: ما أضيف إلى النبي –ﷺ– من قولٍ أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ(١).

والأثر لغة: بقية الشيء(٢)، والخبر لغة: العلم والنَّبأ(٣)، واصطلاحًا: فيهما قولان:

١–مرادفان للحديث: أي: أنَّ معناهما واحد.

٢–مُغايران له، أي هما ما أضيف إلى الصحابة والتابعين مِن أقوالٍ أو أفعال(٤).

والذي عليه الفقهاء الخرسانيون ووافقهم الجمهور والباحثون المعاصرون أنَّ الحديث لما ورد عن النبي –ﷺ–، والأثر، والخبر، ما جاء عن غيره(٥).

والمتواتر: أعلى درجات الحديث الصحيح، وهو "الحديث الذي يرويه جمعٌ تحيل العادة تواطُؤَهم على الكذب عن جمعٍ مثلهم في كل مراحل السند"(٦).

---

(١) يُنظر: تيسير مصطلح الحديث: د. محمد الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ط١٠، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م، ص١٧.

(٢) يُنظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ–١٩٨٧م، ٢/ ٥٧٦

(٣) يُنظر: السابق: ٢/ ٦٤١.

(٤) ينظر: السابق: نفسه، والحديث النبوي مصطلحه، بلاغته، كتبه: محمد الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمَّان، ط٨، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م، ص١٤٤.

(٥) الحديث النبوي مصطلحه، بلاغته، كتبه: ص١٤٤–١٤٥.

(٦) السابق: ص٢٢٩.

والآحاد: هو ما عدا المتواتر، أي: هو الخبر الذي لم يبلغْ عدد نقلته في الكثرة مبلغ التواتر[1].

إذًا الحديث النبوي هو كلام رسول الله -ﷺ- وأفعاله وأخباره وتقريره، أمَّا عند النحاة: هو أقوال النبي -ﷺ- بالإضافة إلى الأقوال المنسوبة إلى الصحابة أو التابعين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى النبي -ﷺ- من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي أو قاعدة نحوية[2].

والحديث النبوي هو بعد كتاب الله فصاحة وبيانًا؛ لأنه كلامُ أفصحِ من نطق بالضاد، فنجد علماء العربية يحتجون به في سائر علومها، كالأدب والبلاغة واللغة وغيرها، ونراهم يترددون في الاستشهاد به في علمي النحو والصرف؛ لأنهما العِلمان اللذان يعتمدان على ضَبْطِ الأحرف في وضع القواعد والأصول، فنجد كتب المتقدمين كسيبويه ليس فيها إلا عددٌ قليلٌ من الأحاديث في كتابه الضخم الذي حوى بين دفَّتيه كثيرًا من علوم العربية، وسار على نهجه كثير من العلماء الأوائل، حتى جاء ابن مالك واستشهد به استشهادًا مطلقًا، فنبَّه المتأخرين من بعده إلى البحث عن سببِ عدمِ اعتمادِ النحاة الأوائل على الاستشهاد به، فما السبب؟ ومن أول من احتج به؟ وهل لجواز الاستشهاد به شروط؟ وما تلك الشروط؟

قضية الاحتجاج بالحديث الشريف من القضايا المهمّة في النحو العربي، وقد أُفْرِدَ النحو عن اللغة في هذه القضية؛ لأنَّ اللغويين لم يمنع أحدٌ منهم الاستشهاد بالحديث في اللغة، فقد زخرَتْ المعاجم بأحاديث كثيرة، وجعلوا كتب غريب الحديث من مصادر مؤلفاتهم[3].

---

(١) يُنظر: السابق: ص٢٦٤.

(٢) يُنظر: مقدِّمة في أصول الحديث: عبد الحق الدهلوي، تحقيق: سلمان النَّدوي، دار البشائر الإسلامية، بيروت-لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ص٣٥، ودراسات في العربية وتاريخها: محمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي بدمشق، مكتبة دار الفتح بدمشق، ط٢، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م، ص ١٦٦-١٦٧.

(٣) يُنظر: الحديث النبوي في النحو العربي: د. محمود فجال، أضواء السلف، الرياض-السعودية، ط٢، ١٤١٧هت١٩٩٩٧م، ص٩٩، والحديث النبوي مصطلحه، بلاغته، كتبه: ص ١٣٤.

أمَّا النُّحاة فقد اختلفوا في الاحتجاج بالحديث والاستدلال بألفاظه على ثلاثة أقوال[1]:

القسم الأول: المانعون: أَوَّلُ مَنْ رفع لواء المنع هو ابن الضائع، ثُمَّ تلميذه أبو حيان، أمَّا السيوطي فاختلف الباحثون في تصنيفه بين المتوسطين والمانعين، لكنَّه كان للمنع أقرب متأثرًا في ذلك بأستاذه أبي حيان.

وسَبَبُ مَنْعِهِم عدَمُ احتجاجِ العلماء الأوائل بالحديث -حسب رأيهم-، ولجواز رواية الحديث بالمعنى مستدلين على ذلك بورود القصة الواحدة في زمان النبي -ﷺ- بعدة ألفاظ، ولوقوع اللحن فيما رُوِيَ من الحديث بسبب وجود بعض الرواة الأعاجم، وأضاف إلى ذلك بعضهم الوضع في الحديث[2].

القسم الثاني: المجيزون: هم الذين اعتمدوا الحديث دليلا وأصَّلا يُرجَعُ إليه في تقرير القواعد، وممَّن عُرِف منهم عبد الرحمن السهيلي، ثم ابن خروف، ثم تبعهم في ذلك ابن مالك وهو أولُ مَنْ توسَّع في الاستشهاد بالحديث في النحو، فجعله المصدر الثاني للتقعيد كما هو المصدر الثاني للتشريع، وزاد رَضِيُّ الدين الاستراباذي على ابن مالك بالاستشهاد بكلام

---

(١) لُخِّص القولُ في هذه القضية وما ورد فيها من المراجع التالية يُنظر: الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي، تحقيق: حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب، القاهرة- مصر، ط٤، ١٤٣٠هـ-٢٠١٠م، ص٥٢-٥٩، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م، ص٩- ١٥، وفي أصول النحو: سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م، ص ٤٦-٥٨، والأصول: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة،١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، ص٩٢-٩٥، وأصول التفكير النَّحوي: علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦، ص١٢٩-١٣٨، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي: محمود فجال، أضواء السلف، الرياض، ط٢، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ص١٧-٢٦، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: خديجة الحديثي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨١م، ص١٣-٢٩، وأبو حيان النحوي: ص٤٣٥، والقياس في اللغة العربية: محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م، ص٨٥-٩٩.

(٢) يُنظر: الحديث الشريف والنحاة دراسة في إشكالية الاستشهاد النحوي بالحديث الشريف: صالح صافار، مجلة الساتل، د.ت، ص ٤٣-٤٤.

الصحابة وآل البيت، ثم ابن هشام الأنصاري الذي سار على درب ابن مالك، وفاقَهُ في كثرة الاستشهاد، وتبعهم من المتأخرين البغدادي صاحب خزانة الأدب، وبعده ابن الطيب المغربي.

ومن بعض أدلتهم في الدفاع عن رأيهم؛ أنَّ الرسول -ﷺ- هو أفصح العرب، وإن كانوا يرون أنَّ القدامى لم يستشهدوا به، فليس دليلًا على مَنْعِهِ ورَفْضِهِ، فقد كانت دوواينُ الحديث غيرُ مشتهرة في ذلك العهد، وعلى الرغم من ذلك فقد وُجِد في كتب النحاة استدلالٌ بالحديث بدءًا بسيبويه. أمَّا بالنسبة لتعدد رواية القصة الواحدة على عدة وجوه؛ فلأنَّ النبي -ﷺ- كان يعيد الكلام مرتين وأكثر. وأمَّا نقل الحديث بالمعنى ففيه خلاف مشهور، وقد منعه كثيرٌ من المحدثين والأصوليين والفقهاء، بل إنَّ من أجاز النقل بالمعنى اشتُرِط فيه أن يكون عالمًا بكل دقائق اللغة محيطًا بها، وما يُرى في بعض الأحاديث أنه لحنٌ ظهر له وجه من الصحة، ووقوعُ خطأٍ في روايةِ بعض الأحاديث أو تصحيفٍ لا يمنعُ الاحتجاج بكل الأحاديث، فقد ورد في الأشعار غلطٌ ومع ذلك هي حجة، ودلَّلوا أيضا بأن اليقين التامَّ ليس شرطًا في الاستشهادِ بل تكفي غلبةُ الظن، أمَّا الوضع في الحديث فلا يُعدُّ سببًا لطرح الحديث كلِّه، فقد وقع الوضع في الشعر، وإن تدوين الأحاديث وقعَ في الصدر الأول قبل فساد اللغة، ومَنْ بدَّلَ لفظًا بلفظٍ فهو مِمَّن يُحتجُّ بلغتهم.

وقد ذكر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قرارًا في الاحتجاج: أنَّ العرب المحتجِّ بهم هُم "العرب الذين يُوثَقُ بعربيتهم، ويستشهدُ بكلامهم، وهم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى أواسطِ القرن الرابع"(١).

القسم الثالث: المتوسطون: أبرزُهم أبو إسحاق المعروف بالشاطبي، فقد أجاز الاستشهاد بالأحاديث التي اعتُني بنقل ألفاظها فقط مقسِّمًا الحديثَ على قسمين، قسمٌ يعتني ناقله بمعناه

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ١٩٣٥هـ، رجب/ ١٣٥٣هـ-أكتوبر/ ١٩٣٤م، ١/ ٢٠٢.

دون لفظه، وهذا لم يقعْ به استشهاد أهل اللغة، وقِسْمٌ عُرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصودٍ خاص، نحو: الأحاديث التي قُصِد بها بيانُ فصاحته -ﷺ- كالأمثال النبوية، وككتابه لهمدان وغيرها.

ومن الجديرِ بالذكر أنَّ بعض المتأخرين ذكرَ شروطًا للأحاديث التي يُحتَج بها بلا خلاف وقد أقرَّها مجمع اللغة العربية(١):

١- ما روي بقصد الاستدلال على فصاحته -ﷺ-.

٢- ما روي من الألفاظ المتعبَّد بها كالتحيات.

٣- ما روي شاهدًا على مخاطبةِ كل قومٍ بلغتهم.

٤- الأحاديث المتواترة من عدة طرق مع اتفاق الألفاظ.

٥- الأحاديث التي دوَّنها مَن نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فسادُ اللغة.

٦- الأخذ عن الرواة الذين عُرِفَ مِنْ حالهم أنهم لا يُجيزون روايةَ الحديث بالمعنى.

ثم ذكروا من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به، وهي الأحاديث التي لم تُدوَّن في الصدر الأول، بل رُويت في كتب بعض المتأخرين.

أمَّا الحديث الذي يصح أن تختلفَ في الاستشهادِ به الأنظارُ فهو الحديث الذي اختلفتِ الرواية في بعض ألفاظه، والحديث الذي وردَ لفظه على وجهٍ واحد.

هنا يمكن الانتهاء إلى أنَّه لم يختلف أحدٌ من السابقين أو اللاحقين في كون الحديث النبوي هو المرتبة الثانية في الفصاحة بعد القرآن، أمَّا بالنسبة لعدم إكثار النحاة السابقين من الاستشهادِ به، فهم لم يُعَلِّلُوا سبب تركهم له، لعلَّ ذلك لعدم انتشار كتب الحديث عند غير أهل الاختصاص. وتحرزًا من نسبة الحديث إلى النبي -ﷺ- خوفًا من الوضع فيه، ولعلَّ رواج سوق الشعر عند النحاة هو من أحدِ أسباب الإقلالِ الاستشهادَ بالحديث، وبالنسبة لظهور

(١) يُنظر: مجلة مجمع اللغة العربية، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٩٧٣م، شعبان/ ١٣٥٥هـ-أكتوبر/ ١٩٣٦م، ٣/ ٢٠٨-٢١٠، ودراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين: ١٧٧-١٨٠.

اللحن في الحديث بسبب الاختلاط بالأعاجم فهو قليلٌ، ولا يمنع الاحتجاج بالحديث كلِّه، كما لو لحَنَ أحدٌ في قراءة القرآن هل يُرَدُّ الاحتجاج به؟ وبالنسبة لمن ذكر أن الحديث يُروى بالمعنى فهو سببٌ ضعيفٌ؛ لأنه رأي طائفة من علماء الحديث وليس مجمعًا عليه، والأصل الرواية باللفظ، وكما تتعدد الروايات في الشعر فكذلك تتعددُ في الحديث، ومن المعلومِ تحري الصحابة في شدة ضبطِ ألفاظه، ولو شكَّ أحدهم في لفظة ذكر ذلك، مثل الحديث الذي رواه معاذ بن جبل عن النبي -ﷺ- قال: ((ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا مُعَاذُ، وَهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ -أَوْ قَالَ: عَلَى مَنَاخِرِهِمْ -إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ؟))[1].

هذا يدلُّ على تحري الصحابة الدِّقة في نقل حديث المصطفى -ﷺ-، وقد كان عددٌ منهم يكتب الحديث في عهد النبي -ﷺ-، والتدوين بدأ في القرن الأول نفسه، فما كان في المدوَّنات فهو لفظه -ﷺ-، ولو كان هناك إبدال فهو من عربي فصيح يُحتَجُّ بكلامه، أمَّا تدوينه في كتب فاختُلِف في وقته، والأرجح أنَّه قد وقع بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز المتوفى سنة ١٠١هـ[2].

هنا يمكن الانتهاء إلى أنَّ الحديث النبوي يُحْتجُّ به، فهو الذي يمتاز بالبلاغة والبيان، وهو المرتبة الثانية في الفصاحة بعد القرآن الكريم، وهو الذي يمثِّل نثر الفصحى في زمن الاحتجاج، وقد استشهد بالحديث المانعون أنفسُهم، فاستشهاد أبي حيان في كتابه سببٌ كافٍ لتفنيدِ تناقضه.

---

(١) السنن الكبرى: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبد الغفار البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م، حديث رقم: ١١٣٩٤، ٦/ ٤٢٨، ويُنظر: مسألة احتجاج النحاة بالحديث الشريف في مناهج المحدثين الشاعر، والحديثي، وقباوة، نموذجًا: خلود العموش، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد: ١٠، محرم، ١٤٣٠هـ، ص١٥-٢٦.

(٢) يُنظر: دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين ص١٧٥، والحديث النبوي مصطلحه، بلاغته، كتبه: ص ١٣١.

الفصل الأول
المسائلُ الصَّرْفِيَّةُ الَّتي وَرَدَ فيها اسْتِشْهَادٌ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ أو بالأثر

يشتملُ على خمسة مباحث:

المبحث الأول: المجرد والمزيد من الأسماء.

المبحث الثاني: جمع التكسير.

المبحث الثالث: المصدر الميمي.

المبحث الرابع: أفعل التفضيل.

المبحث الخامس: إبدال الواو ضرورة.

توطئةٌ:

مما لا شكَّ فيه أنَّ جميعَ أهلِ العربية يحتاجون إلى علم الصرف أتم حاجة؛ "لأنه ميزان العربية، وبه تُعْرَف أصولُ كلامِ العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يُوصل لمعرفة الاشتقاق إلا به، وقد يُؤْخَذُ جزءٌ كبيرٌ مِنَ اللُّغَة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف"(١)، وسمي تصريفا؛ "لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة"(٢)، وفائدته: "حصول المعاني المختلفة المتشعِّبة عن معنى واحد"(٣)، والصرف: "علم يُبحث فيه عن أحكام بِنْيَة الكلمة العربية، وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك"(٤).

ومن المعلومِ أنَّ النحاة العرب نظروا في كلامِ مَنْ سبقهم مِن العرب فاستخلصوا منه القواعدَ، وأتبعوها بشاهدٍ من القرآن الكريم، أو الحديثِ الشريف أو مِنْ كلام العرب، والشاهد لغة: اللسان (٥)، وفي الاصطلاح: "هو الإخبار بما هو قاطعٌ في الدلالة على القاعدة من شعرٍ أو نثرٍ"(٦).

(١) المنصف: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة-مصر، ط١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م،٢/١.

(٢) يُنْظَر: الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ٢٣١/٣.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري، تحقيق: غازي طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان، دار الفكر، دمشق-سورية، إعادة [ط٢]، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ٢/ ٢١٩.

(٤) شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت،ط٢، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، ٤٨٥/٢، والتبيان في تصريف الأسماء: أحمد حسن كحيل، ط٦، د.ت، ص ٥-١٢.

(٥) يُنظر: لسان العرب: مادة: (ش ه د) ٣/ ٢٤٣.

(٦) الاستشهاد والاحتجاج باللغة: محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة-مصر، ١٩٨٨م، ص ٨٦.

وقد بدأ أبو حيان كتابه (ارتشاف الضرب من لسان العرب) بالقول في أحوال الكلم العربية، وقسَّمها على قسمين: حالة الإفراد وحالة التركيب، مبتدئًا بالحالة الإفرادية؛ لينطلق به إلى علم الصرف.

ولمَّا كان الأمر على هذا النحو فقد استقريت ارتشاف الضرب، وأمكن تصنيف المسائل الصرفية التي ورد فيها استشهاد بالحديث لديه على النحو الآتي، وقد جعلتُ لكلِّ باب مبحثًا خاصًّا به.

المبحث الأول
المجرد والمزيد من الأسماء

سمّاه بعض النحاة الأصلي والزائد، نحو ابن جني، فقال: "اِعلَم أنه يريد بقوله الأصل: الفاء والعين واللام، والزائد: ما لم يكن فاءً ولا عينًا ولا لامًا"(١). وليس يعني الزائد أنه لو حُذف من الكلمة لدلَّتْ على ما كانت تدلُّ عليه قبلَ حذفِهِ -بل لكل حرف أثره-والغرضُ من الزيادة يكون لعدة أغراض: إمَّا لإلحاق بناءٍ ببناء، ومنه ما يكون للمد، ومنه ما يُلحَقُ للمعنى إلى غير ذلك(٢). وحروف الزيادة مجموعة في قولنا: سألتمونيها(٣)، وقسَّم أبو حيان الاسم في علم الصرف إلى ثلاثيٍّ ورباعيٍّ وخماسيٍّ، وقسَّم الثلاثيّ إلى مجرد ومزيد، والمجرد إلى مضعّفٍ(٤) وغيرِ مضعّف، وهكذا شارحًا كل نوع مدعِّمًا قوله في ذلك بالأمثلة، سائرًا على خطى البصريين.

وقسّم المزيد من الثلاثي المضعف على قسمين: الأول: وهو ما تكرر فيه حرف واحد، والزيادة فيه واحدة أو ثنتان أو ثلاث أو أربع، قبل الفاء أو العين أو قبل اللام أو بعدها. الثاني: ما تكرر فيه حرفان: مجرد ومزيد. المجرد له أوزانه، والمزيد فيه قد تلحقه واحدة قبل الفاء أو بعدها وبعد العين وقبل اللام وبعدها، وقد تلحقه زيادتان أو ثلاث. والمزيد من الثلاثي غير

---

(١) المنصف، ١/١١.

(٢) يُنْظَر: السابق، ١/ ١١-١٣.

(٣) ومِنْ لطيفِ ما يُروى أنَّ طالبًا سأل أستاذه عن حروف الزيادة، فقال له:"سألتمونيها"، فقال التلميذ: لم أسأل، فقال الأستاذ: "اليوم تنساه"، فقال: لم يحدث شيء، فقال الأستاذ: قد أجبتك مرتين، ولكنك لم تفطن. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م،٢/٤٩٩.

(٤) المضعف: ما اتحدت فاؤه وعينه أو فاؤه ولامه أو عينه ولامه. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، ت ٧٤٥هـ، تحقيق: رجب عثمان، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، ١/ ٢٩.

المضعف: فإمَّا زيادة قبل الفاء أو العين وقبل اللام أو بعدها، ولكلٍّ منهم أوزانه[١]، وهنا كان موطن استشهاد أبي حيان بالحديث.

فقد جاء الاستشهاد بالحديث لدى أبي حيان فيما يتصل بالمجرد والمزيد في الحديث الآتي:

عن ابْنِ عَبَّاسٍ –رضي الله عنه–قَالَ: ((بَيْنَمَا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَئِذٍ يَشْتَدُّ فِي أَثَرِ رَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَمَامَهُ إِذْ سَمِعَ ضَرْبَةً بِالسَّوْطِ فَوْقَهُ وَصَوْتَ الْفَارِسِ يَقُولُ أَقْدِمْ[٢] حَيْزُومُ فَنَظَرَ إِلَى الْمُشْرِكِ أَمَامَهُ فَخَرَّ مُسْتَلْقِيًا فَنَظَرَ إِلَيْهِ فَإِذَا هُوَ قَدْ خُطِمَ أَنْفُهُ وَشُقَّ وَجْهُهُ كَضَرْبَةِ السَّوْطِ فَاخْضَرَّ ذَلِكَ أَجْمَعُ. فَجَاء الأَنْصَارِيُّ فَحَدَّثَ بِذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: صَدَقْتَ ذَلِكَ مِنْ مَدَدِ السَّمَاءِ الثَّالِثة. فقتلوا يومئذٍ سبعين، وأسروا سبعين))[٣].

فقد قال أبو حيان في تعدادِه أوزانَ الاسمِ المزيدِ مِنْ الثلاثي غير المضعف: "وفَيْعُل في الحديث أَقْدُم حَيْزُم"[٤].

(١) يُنْظَر: ارتشاف الضرب: ١/٢٢-٥٦.

(٢) يقول النووي: (أَقْدِمْ) ضبطوه بوجهين أصحُّهما وأشهرُهما، ولم يذكر ابن دريد وكثيرون أو الأكثرون غيره أنه بهمزة قطعٍ مفتوحةٍ وبكسر الدال من الإقدام قالوا: وهي كلمةُ زجر لِلْفَرَسِ مَعْلُومَة فِي كَلَامهمْ. والثاني: (بضم الدال وبهمزة وصل مضمومة) مِنْ التَّقَدُّم. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج المشهور بـ (شرح النووي على مسلم): أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢م، ١٢/٨٥، ويُنْظَر: جمهرة اللغة: ابن دريد، ١/٥٢٨، ٢/٦٧٦.

(٣) الجامع الصحيح المسمى بـ(صحيح مسلم): أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوي، دار الجيل بيروت– لبنان، دار الآفاق الجديدة، بيروت، –مصورة من الطبعة التركية المطبوعة في استانبول سنة ١٣٣٤ هـ– (د.ت)، كتاب الجهاد والسير، باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر وإباحة الغنائم، حديث رقم: ١٧٦٣، ٥/١٥٦.

(٤) ارتشاف الضرب: ١/ ٥٦.

استشهد أبو حيان في الحديث السابق بلفظ (حيزُم) كمثالٍ على الاسم المزيد من الثلاثي غير المضعف، والزيادة فيه قبل العين على وزن (فيعُل). وحيزوم: هو اسم فرس لأحد ملائكة السماء الثالثة كما يرى النووي وغيره [١]. ورُوي: أنه اسمٌ لفرس جبريل عليه السلام [٢].

وهنا يمكن الإشارة إلى أنني رجعت إلى كتب الأحاديث والمعاجم فلم أجد رواية الكلمة بهذا الوزن الذي ذكره أبو حيان، ولا في غيرها من مظان الكتب، إلا في كتاب ابن القطاع فقد نسب وزن كلمة (حَيزُم) الواردة بالحديث إلى صيغة (فَيْعُل) إذ يقول:" وعلى (فَيْعُل) رُوِي في الحديث أنه «سُمع يومَ بدرٍ أَقْدُم حَيْزُم» ذكروا أنه فرس جيريل عليه السلام"[٣]، وروى السيوطي مثل أبي حيان فقال: "وفَيْعُل في الحديث: ((أَقْدِم حَيْزُم))" [٤]، وورد اللفظ عند الطبري في سورة الكهف فقال: "واسم الكهف حَيْزَم"[٥].

---

(١) شرح النووي على مسلم: ٨٥/١٢.

(٢) وعارَضَ ذلك الشامي بدليل ما رواه البيهقي: " أن رسول الله ﷺ قال لجبريل عليه السلام: من القائل يوم بدر مِن الملائكة أقدم حيزوم؟ فقال جبريل: ما كل أهل السماء أعرف. يُنْظَر: سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد: محمد بن يوسف الصالحي الشامي. ١٤٦/٤، وكتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، مادة: (ح ز م)، ٣/ ١٦٦، ولسان العرب: مادة: (ح ز م) ١٢/ ١٣٢-١٣٣، ٤٦٧، وتاج العروس من جواهر القاموس: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، بيروت-لبنان، د.ت، مادة (ح ز م)، ٤٧٨/٣١-٤٨٠.

(٣) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ابن القطاع الصقلي، تحقيق: أحمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٩م، ٢١١.

(٤) يُنْظَر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، ١١/٢.

(٥) تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن): أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد ومحمود شاكر، ضبط: رضوان جامع رضوان، دار ابن الجوزي، القاهرة-مصر، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، ١٨/ ١٥٢.

أمَّا في لسان العرب وجدت الكلمة بالواو (حَيْزوم) على صيغة (فَيْعُول) "وحَيْزُومُ اسم فرس جبريل -عليه السلام-وفي حديث بَدْرٍ أَنه سمع صوته يوم بدر يقول: أَقْدِم حَيْزُومُ، أَراد أَقْدِمْ يا حَيْزومُ، فحذف حرف النداء، والياء فيه زائدة"(١).

ويرى ابن عصفور أنَّ الاسم الذي تلحقه زيادتان فلا يخلو أن تجتمعا فيه أو تفترقا، وإن افترقتا فلابد أن تفصل بينهما الفاء، أو العين، أو اللام، أو الفاء والعين، أو العين واللام، أو الفاء والعين واللام. وذكر من الأوزان التي فصلت بينهما العين (فيعول) كقيصوم وخيشوم(٢)، وهي من الأسماء الثلاثية، ومن الصفة: (قيّوم) لحقت بها الياء ثانية، والواو قبل آخرها.

هذا، ومِنْ خلال مَا سبق يتضح أن استشهاد أبي حيان لكلمة (حيزُم) الواردة بالحديث لصيغة (فيعُل) بزيادة حرف واحد وهو الياء قبل العين، وذلك يختلف عن صياغتها في كتب الحديث وما وجدته في أغلب كتب اللغة بأنها على وزن (فَيْعُول)، مزيد بحرفين هما الياء والواو، وفصل بينهما العين(حَيْزُوم).

(١) لسان العرب: مادة: (ح ز م)، ١٢/ ١٣٢-١٣٣، ٤٦٧، ويُنظَر: النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ١/ ٤٦٧، العين: باب: (ح ز م) مادة: (ح ز م)، ٣/ ١٦٦، وتاج العروس: مادة (ح ز م)، ٣١/٤٧٨-٤٨٠.

(٢) الممتع الكبير في التصريف: ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٦م، ٧١-٧٣.

المبحث الثاني

جمع التكسير[1]

من المعلوم أنَّ للجمعِ في اللغة العربية نظامًا له طرقٌ متنوّعة التعبير عن العدد والكميَّة، ويقسمونه إلى جمع مذكر سالم وجمع مؤنثٍ سالم، ثمَّ جمع تكسير، وكل جمع قد استوفى حقَّه من الاستقراء والحد، من ذلك يمكن القول: إنَّ جمع التكسير هو "كلُّ جَمْعٍ تَغيَّرَ فيه نَظْمُ الواحد وبناؤُه، وإعرابُه جارٍ على آخره كما يجري على الواحد، تقول: هذه دور وقصور"[2]، و"يعمُّ مَنْ يعلمُ وغيرهم... وينقسم إلى جَمْعِ قِلَّةٍ وجَمْعِ كَثْرَةٍ، فَجَمْعُ القِلَّةِ العشرة فما دونها، وأمثلته: أفْعُل، أفْعَال، أفعلة، فِعْلَة، كأفْلُس وأثْوَاب، وأجْرِبَة، وغِلْمَة، ومنه ما جمع بالواو والنون أو الألف والتاء، وماعدا ذلك جموع كثرة"[3].

وفرّق ابن مالك بين جمعي التكسير والتصحيح فقال: "والجمعُ جَعْلُ الاسم القابل دليل ما فوق الاثنين بتغيير ظاهرٍ أو مقدرٍ، وهو التكسير، أو بزيادة في الآخر مُقَدَّرٍ انفصالُها لغير تعويض وهو التصحيح"[4]. وقد عرّفه بعض النحاة المتأخرين بتعريف أكثر إيضاحًا بأنَّه: ما

---

(١) "قيل إنما سمي بذلك على التشبيه بتكسير الآنية؛ لأنَّ تكسيرَها إنَّما هو إزالة التئام أجزائها، فلما أُزيل نَظْمُ الواحدِ وفُكَّ نَضْدُهُ في هذا الجمع سُمِّيَ جمعُ التكسير" أسرار العربية: أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق- سوريا، د.ت، ٨٧.

(٢) اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمَّان- الأردن، ١٩٨٨م، ص٢٧. ويُنْظَر: الأصول في النحو: ابن السراج، ٤٧/١، ويُنظر: الجمع في القرآن وأبعاده الدلالية: يوسف العثماني، سحر للنشر، دار المعلمين العليا، جامعة تونس، ط١، ٢٠٠٩م، ص١٤.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري جار الله، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ص٢٣٥.

(٤) شرح التسهيل: ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق: عبد الله السيد، ومحمد بدوي، هجر للطباعة والنشر، أرض اللواء، مصر، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ٦٩/١.

دلَّ على أكثر من اثنين، بتغيير ظاهرٍ أو مقدَّرٍ، وتغيرِ بناءِ مفرده إمَّا بزيادةٍ على أصول مفرده، وإمَّا بنقصٍ، وإمَّا باختلافِ الحركات مع الزيادةِ أو مع النقصانِ أو دونهما [١].

وقد استقصى اللغويون جموع التكسير في كلام العرب، فوجدوا أنَّ بعضها صيغٌ قياسية محصورة في أبنية، وبعضها الآخر سماعية لا تُحصر، والقياسية عدُّوها في سبعةٍ وعشرينَ وزنًا، أربعة منها لجمع القلة، والبقية وعددها ثلاثة وعشرون لجمع الكثرة [٢].

وجاء استشهاد أبي حيان بالحديث في باب جمع التكسير في مطلبين: الأول: في جمع صديقة على أصدقاء، والثاني في جمع الجمع.

المطلب الأول: جمع صديقة على أصدقاء:

جاء الاستشهاد بالحديث لدى أبي حيان فيما يتصل بجمع الكثرة في الحديث الآتي:

عَنْ عَائِشَةَ -رضي الله عنها-قَالَتْ: ((مَا غِرْتُ عَلَى نِسَاءِ النَّبِيِّ -ﷺ- إِلاَّ عَلَى خَدِيجَةَ وَإِنِّي لَمْ أُدْرِكْهَا. قَالَتْ: وَكَانَ رَسُولُ اللهِ -صلى الله عليه وسلم- إِذَا ذَبَحَ الشَّاةَ فَيَقُولُ: أَرْسِلُوا بِهَا إِلَى أَصْدِقَاءِ خَدِيجَةَ! قَالَتْ: فَأَغْضَبْتُهُ يَوْمًا فَقُلْتُ: خَدِيجَةَ؟ فَقَالَ: رَسُولُ اللهِ -صلى الله عليه وسلم- إِنِّي قَدْ رُزِقْتُ حُبَّهَا))[٣] .

قال أبو حيان: "**أفعلاء**: لوصفٍ صحيحٍ على فَعِيل مضاعف أو معتل اللام نحو: شَدِيدٍ وأَشِدَّاء، ... وغنيّ وأغنياء، ... ويُحْفَظُ في نحو: نصيب، وصديق، ... قالوا: نصيب وأنصباء

(١) يُنْظَر: التعريفات: علي بن محمد الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥م، ٨١، وشرح ابن عقيل: ٤١٥/٢، والمعجم المفصل في علم الصرف: أ. راجي الأسمر، مراجعة: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، (بتصرف) ص٢٠١، والتبيان في تصريف الأسماء: أحمد حسن كحيل، ط٦، د.ت، ص١٢٤.

(٢) يُنظر: الجمع في القرآن وأبعاده الدلالية: ص١٥.

(٣) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، ٧/ ١٣٤، ح: ٢٤٣٥.

...، وأصدقاء ...، قيل ونَدَرَ في صَديقة قالوا أصدقاء، وفي الحديث «أرسلوا إلى أصدقاءِ خديجة»، جمع صديقة، ويجوز أن يكون جمعًا لصديق؛ إذ يطلق على المذكر والمؤنث تقول هي صديقي"[١] .

فهذا النص جاءَ في سياقِ حديثِ أبي حيان عن جمع التكسير مُبيِّنًا نَوعَيْهِ مبتدئًا بجموع القلة ثم الكثرة، شارحًا كل أوزانهما وما الذي يأتي على هذا الجمع أو يندر فيه، مُدعِّمًا ذلك بالأمثلة والشواهد إن وُجدت، وحصر جموع القلة في: (أفْعَال وأفعِلة وأفعُل وفِعلة) مُشِيرًا إلى أن الأكثرين قد ذهبُوا إلى أنَّ جمعَها ينقاسُ، وذكر من أوزان جمع الكثرة (أفعلاء)، ثم وضح ما يأتي على صيغتها، وذكر بعض الألفاظ التي حُفظتْ على هذا الوزن وسُمعت من العرب منها لفظ (أصدقاء)، وقد استشهد أبو حيان بلفظ (أصدقاء) الوارد في الحديث على تلك الصيغة (أفعلاء) من جموع الكثرة واصفًا ذلك أنه يندُرُ جمع (صديقة) على أصدقاء[٢].

هنا يمكن الإشارة إلى أنَّهُ بالرجوع إلى السَّابقينَ على أبي حيَّان وجدتُ أنَّ ابن دريدٍ يرى أنَّ (صديقًا) تجمع على القياس: (أصدقاء)، وعلى غير القياس (أصادق)[٣]، وأشارُ ابنُ فارس إلى أنَّ لفظ (صديق) يطلق على الواحد والاثنين وعلى الجماعة والمرأة [٤]، ويرى ابن مالك أن

---

(١) ارتشاف الضرب: ٤٤٥/١.

(٢) السابق، نفسه.

(٣) جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد، تحقيق: د.رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، ط١، ١٩٨٧م، ٦٥٦/٢، وهناك من جعل (أصادق) من باب جمع الجمع، يُنظر: القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م، ص٩٠٠.

(٤) معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت–لبنان، ط٢، ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م،٣٤٠/٣، ويُنْظَر: لسان العرب: مادة: (ص د ق) ، ١٩٣/١٠–١٩٧.

(نصيب وأنصباء وصديق وأصدقاء ...الخ) كله مقصورٌ على السماع، فقال: "جمع (صديقة) وهو في الندور نظير سفيهة وسفهاء، وحقُّ (فُعَلاء) و(أَفْعِلاء) أن يُخَصّا بالمذكرين"[١].

ويرى السيوطي أن صيغة أفعلاء يطّرد فيها الجمع لفعيل المذكر، سواءٌ كان مضاعفًا أو منقوصًا، وذكَرَ أنَّه يَندُرُ في صديقة -ووافق في ذلك أبا حيان-؛ لأنَّه لمؤنث ويطَّردُ في المذكر[٢].وقد لخصتْ كتبُ الصرف للمتأخرين آراء السابقين، ووضحتْها بأنه يطَّرِد في (فعيل) بشرط أن يكون مضعّفًا أو معتلَ اللامِ كشديد وأشدَّاء وغنيّ وأغنياء وهو لازمٌ فيها، وشذّ في نصيب وأنصباء وصديق وأصدقاء لأنها ليستْ مضعفة ولا معتلة اللام [٣].

من خلال ما سبق يتضح أنَّ هناك خلافًا في الحُكم على جمع صديقة على أصدقاء، وعلى جمع صديق على أصدقاء من باب أولى، واتفق رأي ابن مالك وأبي حيان والسيوطي على أن جمع صديقة على أصدقاء نادر، ولعلّي أميل إلى رأيهم -رأي ابن مالك ومن وافقه- بكون هذا الجمع نادرًا لا شاذًّا، استنادًا بالحديث الشريف السابق، واستدلالًا بورودها عند العرب.

---

(١) شرح الكافية الشافية: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم هريري، دار المأمون للتراث، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة-السعودية، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ١٨٦٢/٤-١٨٦٣.

(٢) يُنْظَر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م،٣/ ٣٢١.

(٣) يُنظر: شذا العرف في فن الصرف: أحمد بن محمد الحملاوي، تقديم وتعليق: د. محمد بن عبد المعطي، تخريج الشواهد ووضع الفهارس: أبو الأشبال أحمد المصري، دار الكيان، د.ت، ص ١٦٢، والتبيان في تصريف الأسماء: ص ١٣٩.

المطلب الثاني: جمع الجمع:

هو من الصيغِ التي تدعو إليها الحاجة في واقع اللغة، ومن المعلوم صرفيًّا أنَّ النحاة اختلفوا فيما يجمع عليه هذا النوعِ من الجمع، لكنَّه وَرَدَ عن العربِ أنَّهم يجمعون جمع التكسير، كأغطية أُغطيات، وأَيْدٍ أيادٍ، وأنعام أناعيم، ويسميه بعض النحاة الجمع الأقصى؛ لأنَّ الجمع ينتهي إلى هذا الوزنِ فيرتدع، ومن الجموع ما يُجْمَع جمع تكسير، ومنها ما يُجمعُ جمع سلامة(١).

ولِخُصَ تعريف جمع الجمع بأنه: "ما دلَّ على أكثر من تسعة نحو: بيوت-بيوتات، ويجمع ما كان على صيغة منتهى الجموع جمع مذكر سالم إن كان للمذكر العاقل، وجمع مؤنث سالم إن كان للمؤنث أو للمذكر غير العاقل"(٢).

وقد جاء الحديث التالي مناسبا لما ذكره أبو حيان فيما يتصل بجمع الجمع في الحديث الآتي: عن عائشة -رضي الله عنها-قالت: لَمَّا مَرِضَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ... قال: ((مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاس، فَإِنَّكُنَّ صُوَاحِبَاتِ يُوسُف))(٣).

فقد قال أبو حيان: "وأجاز ابن مالك جَمْعَ جَمْعِ التكسيرِ إلَّا ما وازَنَ مَفَاعِل أو مَفَاعيل أو فُعَلَة أو فَعَلَة، فدلَّ ذلك على أنه يُجيز جَمْعَ جَمْعِ سائر أبنية الكثرة غير ما ذكر، وقد ذكرنا أنَّ جموعَ الكثرةِ لا خلاف في أنها لا تُجمعُ قياسًا، ومذهبُ الجرميّ أنه لا يَنْقاسُ جَمْعُ الجَمْعِ

(١) يُنظر: الأصول في النحو: ابن السراج، ٣/ ٣٢، وشرح الرضي على الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، دار الكتب الوطنية، بنغازي-ليبيا، ط٢، ١٩٩٦م، ١/ ١١١-١١٢.

(٢) المعجم المفصل في علم الصرف: ص٢٠٢. بتصرف.

(٣) سنن ابن ماجه: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، دار الرسالة العلمية، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، باب (ما جاء في صلاة رسول الله -صلى الله عليه وسلم-في مرضه الذي مات به)، حديث رقم: ١٢٣٢، ٢/٢٨٨.

مطلقًا... ولا يُجمع من الجموع إلا ما جمعوا... وقد جمعوا بعض ما وازن مفاعِل، وأفْعُل، وفِعال بالألف والتاء، قالوا في حدايِد: حديدات، وفي **صَوَاحِب: صَوَاحِبات**"[١].

من خلال هذا النص يتضح أن أبا حيان قد استشهد بلفظ (صَواحِبَات) من الحديث النبوي على جمع الجمع، وقد أورد ذلك بكونه مما سُمع من العرب. قال سيبويه: "اعلم أنه ليس كلُّ جمعٍ يجمع كما أنه ليس كل مصدر يجمع".[٢] ويرى أبو عمر الجرمي أن جمع الجمع شاذ[٣]. ويرى ابن جني أنه قد يجمع جمع الكثرة نحو: بُيوت وبُيوتات وحُمر وحُمرات، ونحو قولهم صَوَاحِبات يوسف ومواليات العرب، فكل ذلك يجوز ثم قال: "إنما جاز؛ لأنَّه لا ينكر أن يكون جمعان أحدهما أكثر من صاحبه وكلاهما مثال الكثرة، ألا ترى أن مائة للكثرة، وألفًا أيضًا كذلك، وعشرة آلاف أيضًا كذلك، ثم على هذا ونحوه. فكأنَّ بيوتًا مائة، وبيوتات مائةُ ألف. وإذا كان ذلك علمتَ اختلافَ المعنينِ لاختلافِ اللفظين"[٤].

وقال ابن سيده "اعلم أن جمع الجمع ليس بقياسٍ مطَّرد وإنما يقال فيما قالوه ولا يُتجاوَز"[٥]، أمَّا الزمخشري فقال: "ويُجمَع الجمع، فيقال في كل (أَفْعُلَ وأَفْعِلَة) أفاعِلُ، وفي كل (أفْعَالٍ) أفاعيل"[٦] ويُخالفه ابن يعيش ويرى أنَّ في ذلك تسمحًا في العبارة فيقول: "وإنما يجمعون الجمع إذا أرادوا المبالغةَ في التكثيرِ، والإيذان بالضروبِ المختلفةِ من ذلك النوع على تشبيه لفظِ الجمعِ بالواحد، وقد جاء ذلك في جَمْعِ القِلَّةِ وجَمْعِ الكَثرة، وهو في جمع القِلَّة أسهل؛ لدلالته على

(١) ارتشاف الضرب: ٤٧٤/١، ويُنظر رأي الجرمي في شرح المفصل: ٥/ ٧٤.

(٢) الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مطبعة المديني، مصر-القاهرة، ٣/ ٦١٧، ويُنظر: الأصول: ابن السراج: ٣٢/٣.

(٣) يُنظر رأي الجرمي في شرح المفصل: ابن يعيش، إدارة المطبعة المنيرية، مصر، د.ت، ٥/ ٧٤.

(٤) الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، د.ت، د.ط، ٢٣٧/٣.

(٥) المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي، المعروف بابن سيده المرسى، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق-مصر، ط١، ١٣٢٠هـ، ١١٧/١٤.

(٦) المفصل في صنعة الإعراب: ٢٤٣/١.

القِلَّةِ فإذا أريد الكثير جمعوه ثانيًا" [1]، فابن يعيش يُخالف الزمخشري ويؤيِّدُ ابن سيده إذ يقول:" اعلم أن جمعَ الجمعِ ليس بقياس، فلا يُجمَع كلُّ جمعٍ وإنما يُوقف عند ما جمعوه من ذلك، ولا يُتجاوزُ إلى غيره؛ وذلك لأنَّ الغرضَ من الجمع؛ الدلالةُ على الكثرة، وذلك يحصل بلفظ الجمع فلم يكنْ بنا حاجةٌ إلى جمع ثانٍ"[2]، وقد أجاز ابن مالك جمع الجمع إلا ما كان من المجموع على وزن (مفاعِل) أو (مَفَاعيل) لأنَّه لا نظير له في الآحاد فيُحْمَل عليه، لكنه قد يُجْمَع بالواو والنون كقولهم في(نواكس): (نواكسون)، أو بالألف والتاء كقولهم في (صواحب): (صواحبات)[3].

هذا، وقد ذكر الرضيُّ الحديث السابق في مبحثِ ما لا ينصرف، على أنَّ بعض هذه الجموع نهاية جمع التكسير، ولا يشمل (صواحبات) الواردة في الحديث؛ لأنها هنا جمع سلامة[4].

بعد هذا العرض لآراء النحاة السابقين يمكنُ الإشارة إلى أنَّ أبا حيان قد لخَّص رأيه في هذه المسألة في كتابه التذييل والتكميل، فقال: "والذي نختاره وتنطق به كتب أكثر النحاة أنَّ جَمَعَ الجَمْعِ لا يَنقاس، سواءٌ أَجُمِعَ جَمْعَ تصحيحٍ أَمْ جَمْعَ تكسير لقلّةٍ أو كثرةٍ، ويُوقَف فيه مع المسموع، وكل ما ورد من ذلك نادرَ نُصَّ على منع القياس فيه من المتقدمين والمتأخرين، فمختارُ المصنفِ غيرُ مختارٍ"[5].

---

(١) شرح المفصل: ٧٤.

(٢) السابق: ٥/٧٤- ٧٦.

(٣) شرح الكافية الشافية :ابن مالك .٤/١٨٨٧-١٨٨٩.

(٤) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ١١١-١١٢، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث: ص١٣٢-١٣٤.

(٥) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي وآخرين، دار القلم، دمشق، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٣٥هـ-١٠١٤م، ٢/٦٥. بتصرُّف.

وحُكِي أنَّه يُقالُ في النساء هنَّ صَواحِباتُ يوسفَ[1]، ووردتْ أحاديثُ أُخَر ذُكِرَ فيها لفظ (صَوَاحِبات) كقوله -ﷺ-: ((أيقظوا صَوَاحِبَات الحُجَر))[2]، وورد في القرآن ما يشبه ذلك، قال -تعالى-:﴿كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ صُفۡرٞ﴾[3]، قالوا: (جمالات) ويرى ابن يعيش أنَّ جمعَ السَّلامة كَثُرَ في التَّكسيرِ فقالوا: رجالات وبيوتات؛ لأنَّها جموع مكسرة مؤنثة فجمعوها بالألف والتاء كما يجمع المؤنث[4].

هذا، ومما لا شك فيه أن ثمَّة غايةً دلاليةً مِن وراءِ جمعِ الجمعِ يهدفُ إليها المخاطِبُ في نصِّه، سواءٌ أكان النص شعرًا أم نثرًا، وعلى المتَلقِّي أنْ يَلْتَقِطَ ما وراء ذلك من غايات، ففي الحديث عندما قال النبي -ﷺ:- (صَوَاحِبات) نستشعرُ أنَّ فيها انتقاءً لهذه اللفظة، واختلف شُرَّاح الحديث فيها، فقد يُقصَدُ بها أنهنَّ مثل صواحب يوسف، في كثرة الإلحاح في غير الصواب[5]، وقد يُقصد أيضًا مثل صواحب يوسف في إظهار خلاف ما في الباطن[6]،

---

(١) المخصص:١٤/ ١١٨.

(٢) عن أم سلمة قالت: استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقال: (سبحان الله، ماذا أنزل الليلة من الفتن، وماذا فتح من الخزائن، أيقظوا صواحبات الحجر، فرب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة). صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأميرية، ط١، ١٤٢٢هـ، باب العلم والعظة بالليل، حديث رقم: ١١٥، ١/٣٤.

(٣) المرسلات:٣٣.

(٤) شرح المفصل: ٥/ ٧٦.

(٥) حاشية السندي على سنن ابن ماجه (كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه): محمد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدين السندي، دار الجيل، بيروت، (د.ط). ١/٣٧١.

(٦) ووجه المشابهة بينهما في ذلك: أن زليخا استدعت النسوة، وأظهرت لهن الإكرام بالضيافة، ومرادها زيادة على ذلك، وهو أن ينظرنَ إلى حُسْنِ يوسفَ ويَعْذُرْنَها في محبَّته، وأنَّ عائشة —رضي الله عنها- أظهرت أنَّ سبب إرادتها صرفَ الإمامةِ عن أبيها كونه لا يُسمِعُ المأمومين القراءة؛ لبكائه، ومرادها: زيادة على ذلك وهو ألّا يتشاءمَ الناسُ به كما صرَّحت بذلك فيما بعد فقالت: "وما حملني على مراجعته إلا أنه لم يقع في قلبي أن يحبَّ الناسُ بعدَه رجلًا قام مقامه"، يُنظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، إشراف: محب الدين الخطيب، تعليق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت–لبنان، ١٣٧٩هـ، ٢/١٥٣.

والمقصود به: السيدة عائشة -رضي الله عنها-، وبصَوَاحِبات يوسف: زليخا، فاللفظ هنا وإن كان بالجمع فالمراد به واحدة فقط، وكانت السيدة عائشة -رضي الله عنها- هِيَ الَّتِيْ أشارت بصَرْفِ الإمامةِ عَن أَبِي بَكْر؛ لمخافتها أن يتشاءم النَّاس بأول مَن خلف رَسُول الله -ﷺ- فِي الإمامة، فكان إظهارها لِرِقَّةِ أَبِي بَكْر خَشْيَة أن لا يُسْمِعَ النَّاسَ؛ توصلاً إلى مَا تريده من صَرْفِ التشاؤم عَن أبيها. ففيه نَوْعُ مشابهةٍ لِمَا أظهره النسوة مَعَ يوسف -عَلَيهِ السلام- مِمَّا لا حقيقة لَهُ توصلاً إلى مرادهن [1]، وقد يكون سبب جعل الصيغة (صَواحبات) بجمع الجمع؛ لكثرة وقوع هذه الصفة عند النساء من إظهار خلاف ما في الباطن.

ومما ورد عن العرب: هن يعلكن حدائداتها [2] (جمع حدائد)، نشعر أنه لما بلغ الجمع الأقصى أو نهاية جمع التكسير التي هي حدائد، ولم يجد بعد ذلك بناءً من أبنية جمع التكسير جمعه بالألف والتاء [3]. وأيضا: قد جَرَت الطَّيرُ أيَّامَنِينَا، "جمع يمينا على أيمان، ثم جمع أيمانا على أيامين، وقد يجوز أن يكون أيامنينا جمع أيامن الذي هو جمع أيمن" [4] فكأنَّه أراد وراء ذلك جمعًا آخر فلم يجد من جموع التكسير أكثر من هذا.

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، والدمشقي الحنبلي، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود وآخرين، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، مكتب تحقيق دار الحرمين، القاهرة، ط١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م، ٦/ ٦٩.

(٢) يُنْظَر: الخصائص: ٢٦٣/٣، ولسان العرب: مادة: (ي م ن)، ٤٥٩/١٣-٤٦٠.

(٣) يُنْظَر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ١١١-١١٢.

(٤) ثم يقول الراجز:

قالت وكنت رجلا فطينا هذا ورب البيت إسرائينا.

يُنْظَر: الخصائص:٢٦٣/٣، ولسان العرب: مادة: (ي م ن)، ٤٥٩/١٣-٤٦٠.

وفي العصر الحديث قرَّرَ مجمع اللغة العربية جوازَ هذا الجمع؛ لأن الحاجة تدعو إليه، وقرروا فيه قرارين: "الأول: جمع الجمع مقيس عند الحاجة. والثاني: ينقاس عند الحاجة جمع الجمع المكسَّر جمع تكسير ثانيًا أو جمع مؤنثٍ سالمًا"(١).

ولعلي بعد هذا العرض لآراء النُّحاة أميلُ إلى رأي ابن مالك بجواز القياس على جمع الجمع إلا فيما حددوه من أوزان بعدم القياس عليها؛ وذلك لأن الحاجة تدعو إلى ذلك النوع من الجمع، فاللغة ما زالت مستمرة وألفاظها في ازديادٍ وكثرة، وجواز ذلك يدلُّ على مرونة اللغة، ويُفسِّرُ مجيء الشواهد السابقة الواردة في شعر أو نثر بصيغة جمع الجمع.

(١) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد:٣٧، السنة ١٣، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م، ٩٠، والقرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعًا ودراسةً وتقويمًا إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام ١٤١٥هـ-١٩٩٥م: خالد بن سعود العصيمي، دار التدمرية، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ٥٧٦.

المبحث الثالث

مجيء (مَفْعَلَة) للدلالة على الكثرة

من المعلوم صرفيًا أنَّ المصدرَ اسمٌ دالٌّ على الحدث المجرد دون الدلالة على الزمان أو المكان. وهو "اسم الحدث الجاري على الفعل" [(١)]، وقال في تعريفه ابن مالك:

المِصْدَرُ اسمُ ما سِوى الزَّمانِ مِنْ مَدْلولَيِ الفِعْلِ كأَمْنٍ مِنْ أَمِن[(٢)]

وهو ما يتَّضِحُ مِنْ خِلالِه أنَّ المصدرَ يدلُّ فقط على الحدث دون الزمان؛ لذلك جعل البصريون المصدر هو الأصل؛ لأنه يدُلُّ على شيء واحد وهو الحدث، أما الفعل فيدلُّ على شيئين، وهما الحدث والزمان، بخلاف الكوفيين الذين يرون الفعل هو الأصل [(٣)].

ومِنْ أنواع المصادرِ المصدرُ الميميُّ، عرَّفه المبرِّد بقوله: "اعلم أن المصادر تلحقها الميم في أولها زائدة؛ لأن المصدر مفعول. فإذا كان كذلك جرى مجرى المصدر الذي لا ميم فيه على الإعمال وغيره، وذلك قولك: ضربته مَضربًا: أي ضَربًا" [(٤)]، وقد وضَّح ذلك سيبويه من قبل فقال: " أمَّا ما كان من فَعَل يَفْعِل-بكسر العين- فإذا أردت المصدر بَنَيْتَهُ على مَفْعَل، وذلك

---

(١) الكافية في علم النحو: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، ط١، ٢٠١٠م، ٤٠/١، ويُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٩٩/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م ٦٤٤/٢، وشرح ابن عقيل: ٥٠٥/١، والصرف في مجالس ثعلب: د.أحمد الليثي، مكتبة الجيزة العامة، ١٩٩١م، ص ٥٧.

(٢) والبيت من بحر الرجز، ألفية ابن مالك في النحو والصرف: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د.ت، ص٢٥.

(٣) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: د. جودة مبروك، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م، ١٩٢، وأسرار العربية: ص ١٧٣.

(٤) المقتضب: أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، ١١٩/٢.

قولك: إن في ألف درهم لَمَضْرَبًا؛ أي لضربًا، قال عزَّ وجل: ﴿أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ﴾ [1]يريد: أين الفِرَار"[2]، ويرى الميداني أنَّ "المَفْعَل من الثلاثي الصحيح يكون بمعنى المصدر وبمعنى الموضع، وكذلك الحكم فيما كان مبنيًّا من يفعَل-مفتوح العين- كالمذهب والمشرب مِنْ ذهَبَ يذْهب وشَرَبَ يَشْرَبُ فإنهما يصلحان للمصدر والموضع، فأما فَعَلَ يَفْعِلُ فالموضع منه مكسور العين كالمِجْلِس، والمصدر مفتوح العين كالمَجْلَس"[3]. ويرى ابن هشام أنَّ اسم المصدر يُطلَق على أمور منها: المصدر الميمي، وهو ما بُدِئ بميم زائدة لغير المفاعلة، ويعمل باتفاق النحاة، ويرى أنَّ اسم المصدر إنْ كان ميميًّا فهو مثلُ المصدر، أمَّا جمهور النحاة فيعتبرون المصدر الميمي مصدرًا وليس اسم مصدر [4] وهو ما أسيرُ عليهِ في هذا البحث.

ويُصاغُ المصدر الميمي من الثلاثي على وزن (مَفْعَل)، إلا إذا كان مثالا واويًّا محذوف الفاء في المضارع وصحيح اللام، فوزنه (مَفْعِل) كـ(موعِد)، وهناك ألفاظ شاذة كمرجِع، ومسير، وغيرها، وأيضًا شذّ بناؤه على (مَفْعَلَة)، و(مَفْعُلة)، و(مَفْعِلة)، و(مَفْعُل)، و(مَفْعِل). ويُصاغ المصدر الميمي من غير الثلاثي على وزن مضارِعِه بإبدالِ حرفِ المضارعة ميمًا مضمومة وفتحِ ما قبل الآخر [5].

---

(٤) القيامة: ١٠.

(٢) الكتاب: ٨٧/٤.

(٣) نزهة الطرف في علم الصرف: أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، ط١، ١٢٩٩، ٣٠، بتصرف.

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د.ت)، ٢٠٩/٣، ويُنظر: شرح شذور الذهب: ٣٧٠.

(٥) يُنظر: الأصول في النحو: ٣/ ١٤٠، وشرح شافية ابن الحاجب: رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ١٦٨/١-١٧٤، والمساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل، (شرح التسهيل لابن عقيل)، تحقيق: محمد كمال بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ٦٣٢/٢-٦٣٦.

وقد جاء الاستشهاد بالحديث لدى أبي حيان فيما يتصل بالمصدر الميمي في الحديث الآتي:

عَنْ يَعْلَى الْعَامِرِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ يَسْعَيَانِ إِلَى النَّبِيِّ -ﷺ-، فَضَمَّهُمَا إِلَيْهِ، وَقَالَ: ((إِنَّ الْوَلَدَ مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ))[1].

فقد قال أبو حيان: "وتبنى (مَفْعَلة) من الاسم الثلاثي اللفظ أو الأصل، لسبب كثرتها أو محلها، فمن الأول: الْوَلَدَ مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ والولد مَجْهلة...ومن الثاني مأسدة ومَسْبعة، ومذأبة، ومثعلة"[2].

ومن خلال نصِّ أبي حيان يتضح أنه قد استشهد بلفظ (مبخَلَة ومجبَنة) الواردِ في الحديث على لحاق التاء للمصدر بصيغة (مَفْعَلَة)، وهي تصاغ من الثلاثي اللفظ أي: الاسم الثلاثي اللفظ أو الأصل نحو: (أَسَد) و(سَبع)، أو (أفعى)، لسبب كثرتها: أي كثرة ذلك الاسم أي مسمَّاه، كما رُوي: الولد مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ، أي سبب كثرة البخل والجبن، أو بسبب محلها أي: محل الكثرة، مَفْعَلَة، نحو: مَأسَدَة ومَسْبَعَة، للأرض الكثيرة الأسود أو السِّباع[3].

يقول سيبويه: "وذلك إذا أردت أن تكثر الشيء بالمكان، وذلك قولك أرض مَسْبَعَةٌ، ومَأْسَدَةٌ، ومَذْأَبَةٌ. وليس في كل شيء يُقال إلا أن تقيس شيئًا وتعلم أن العرب لم تكلَّم به. ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز الثلاثة أحرف، من نحو الضفدع والثعلب؛ كراهية أن يثقل عليهم[4]". وقال الرضي:" واعلم أن الشيء إذا كثر بالمكان وكان اسمه جامدًا فالباب فيه

(١) سنن ابن ماجه، كتاب الأدب (٣٣) باب بر الولد والإحسان إلى البنت، حديث رقم: ٣٦٦٦، ٦٣٣/٤، ويُنْظَر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، ١٠٣/١.

(٢) ارتشاف الضرب: ٥٠٥/٢-٥٠٦.

(٣) يُنْظَر: لسان العرب: مادة: (ج هـ ل)، ١٢٩/١١، والمساعد: ٢/ ٦٣٣.

(٤) الكتاب: ٤/ ٩٤.

مَفْعلَة... وهو مع كثرته ليس بقياسٍ مطرد، فلا يقال مضبعة ومقردة، ولم يأتوا بمثل هذا في الرباعي فما فوقه، نحو الضفدع والثعلب، بل استغنوا بقولهم: كثير الثعالب، أو تقول مكان مثعلِب ومُعقرِب ... بكسر اللام الأولى على أنها اسم فاعل"[١]. وهنا أعود إلى سيبويه مرة أخرى حيث قوله:" ولو قلت من بنات الأربعة على قولك مأسدة لقلت: مُثُعْلبة؛ لأن ما جاوز الثلاثة يكون نظير المِفْعَل منه بمنزلة المفعول. وقالوا: أرض مُثعلبة ومعقربة، ومن قال: ثُعالة قال: مَثعَلة"[٢].

هنا تجدر الإشارة إلى أنَّ عبارات العلماء توحي أنَّ صياغة (مَفْعَلَة) من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان قياسي، وقد أقرَّ ذلك مجمع اللغة العربية بالقاهرة في العصر الحديث [٣].

هذا، ويتضح مما سبق أن استخدام العرب لصيغة (مَفْعَلَة) كان لغرض تكثير الشيء، وقد ورد استخدامها عند النبي -ﷺ-حينما قال عن الولد: مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ؛ لأنَّه يحمل أبويه على كثرة البخل بالمال لأجله خوف فقره، ويجبن عن الجهاد وغيره؛ خوفًا على ضياعه [٤]، وقد ورد حديث آخر قاله -ﷺ- لأحد ابني ابنته يدل على مثل ذلك: "إِنَّكُمْ لَتُبَخِّلُونَ وَتُجَبِّنُونَ وتُجَهِّلُونَ"[٥].

هنا يمكن الإشارة إلى قَولِ أحمد كحيل: "وكيف يستطيع عالمٌ أو أديبٌ أن يفهم قول رسول الله -ﷺ- (الولد مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ) إذا لم يدرِ أنَّ (مَفْعَلَة) صيغةٌ تدلُّ على سببِ الفعلِ

(١) شرح شافية ابن الحاجب: ١/١٨٨.

(٢) الكتاب: ٤/ ٩٤، ويُنْظَر: المخصص: ١٤/٢٠٥، والأصول في النحو: ٣/١٤٨.

(٣) القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: خالد العصيمي، ص ٤١٧.

(٤) فيض القدير شرح الجامع الصغير: عبد الرؤف المناوي النووي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط٢، ١٣١٩هـ- ١٩٧٢م، باب بر الولد والإحسان إلى البنت، حديث رقم: ٩٦٨٩، ٦/٣٧٨. (وهذا الكتاب شَرْحٌ على كتاب الجامع الصغير للسيوطي).

(٥) سنن الترمذي: ٤/٣١٧.

المشتق منه، والحامل عليه، والداعي إليه، فالولد سبب الجبن والبخل يدعو أباه إليهما ويحمله عليهما"[1].

ونظير ذلك من القرآن قوله -تعالى-: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[2] على وزن(مفْعَلَة)، وقُرِئتْ: بضم السين كمَأدُبَة، ومَكْرُمَة[3]. وأيضًا قوله -تعالى-: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ﴾[4] فالمسكنة على وزن(مفْعَلة) مِن تَمَسْكَنَ الرَّجُلُ، أي: صار مسكينًا، وذلك مثل: تَمَدْرَعَ في المدرعة [5]، ومِنْ ثَمَّ فقد أسهمَ استشهادُ أبي حيان بالحديث بتوضيحِ أحدِ أسباب البناء على صيغة (مَفْعَلَة) في المصدر الميمي، كما يُريد النصّ عليه، على نحو ما سبق.

(١) التبيان في تصريف الأسماء: ص ١٠.

(٢) البقرة: ٢٨٠.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٤/ ٩١، والأصول في النحو: ٣/ ١٤٣-١٤٤، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م، ١/ ١٤٤-١٤٥، والمحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ٨/ ٥٧٤-٥٧٥، والكشَّاف: ٥٠٩/١، والبحر المحيط: أبو حيان، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م، ٢/ ٣٥٤- ٣٥٦.

(٤) البقرة: ٦١.

(٥) المحكم والمحيط الأعظم: ٧٢١/٦.

المبحث الرابع
أفعل التفضيل

أفعل التفضيل عرَّفه ابن الحاجب بقوله: "ما اشْتُقَّ من فعل لموصوف بزيادة على غيره وهو أفعل"(١) وعند أبي حيان هو "الوصفُ المصوغُ على أفعل دالًّا على زيادته في محلٍّ بالنسبةِ إلى محلٍّ آخر"(٢)، ويُصاغ من الأفعال التي يجوز التعجب منها، وما امتنع فعلُ التعجبِ منه امتنعَ بناءُ أفعلِ التفضيلِ منه(٣)، وعند خالد الأزهري هو: "الوصف المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل"(٤).

وأفعلُ التفضيل على ثلاثةِ أقسامٍ: معرفٌ (بأل)، ومضافٌ إلى نكرةٍ أو معرفةٍ، ونكرةٌ(٥).

وقد جاء الاستشهاد بالحديث لدى أبي حيان فيما يتصلُ بأفعل التفضيل في الحديثين الآتيين:

أوَّلهما–فيما يتعلق بالإفراد والجمع لأفعل التفضيل:

عن جابر –رضي الله عنه– أنَّ رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قال: ((إنَّ من أحبِّكم إليَّ وأقربِكم مني مجلسًا يومَ القيامة أحاسِنُكم أخلاقًا، وإن أبغضَكم إليَّ وأبعدكم مني مجلسًا يوم القيامةِ الثرثارون،

(١) شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٤٤٧.
(٢) ارتشاف الضرب: ٥/٢٣١٩.
(٣) يُنْظَر: شرح ابن عقيل، ١٦٣-١٧٦.
(٤) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري (الوقاد)، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ٢/٩٢.
(٥) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٥/٢٣٢٢.

والمتشدقون، والمتفيهقون، قالوا: يا رسول الله قد علمنا الثرثارون والمتشدقون فما المتفيهقون؟ قال: المتكبرون))[1].

فقد قال أبو حيان في كلامه عن (أفعل) التفضيل: "وإنْ كان مضافًا إلى معرفة، فالذي عليه الجمهور أن (أَفْعَل) إذا أضيف إلى معرفةٍ لا يخلو من التفضيلِ البتَّة، ويكونُ بعضَ ما يُضافُ إليه، وتارةً تُفْرَدُ، وإنْ كانتْ مُضافًا إلى جمعٍ كقوله -تعالى-:﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾[2]، وتارة يُجمَع كقوله -تعالى-:﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[3]، وقال -تعالى-: ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾[4]وفي الحديث: "ألا أخبركم بأحبّكم إليَّ وأقربِكم مني مجلسًا يومَ القيامة أحاسِنُكم أخلاقًا" إلى آخره، فأفرد (أحبّ)، و(أقْرَب) وجمع (أَحَاسِن)"[5].

من خلال هذا النص يتضح أن أبا حيان قد استشهد بلفظ (أحاسنكم) الوارد بالحديث على أفعل التفضيل إن كان مضافًا. والمضاف إمَّا أن يُضافَ إلى نكرةٍ أو إلى معرفةٍ، ولكلٍّ منهما أحكامه، وهنا مثالٌ على المضافِ إلى معرفةٍ، والذي عليه جمهور النحاة -كما يرى أبو حيان-أنَّ المضافَ إلى معرفةٍ يجوزُ فيه وجهان: إمَّا أن يُفرد ولو كان مضافًا إلى جمع، أو يُجمع،

---

(١) الثرثار: المكثار في الكلام، والمتشدق: الذي يتطاول على الناس في الكلام، والمتفيهق: هو الذي يتوسع في كلامه، ويفهق به فمه، سنن الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر وآخرين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٩٥ هـ-١٩٧٥م، حديث رقم: ٢٠١٨، ٣٧٠/٤. وورد هذا الحديث في أول ما استفتح به المبرد كتابه الكامل، يُنْظَر: الكامل: أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، مصياف-سوريا، ط٢، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، ١/٥-١٠.

(٢) البقرة: ٩٦.

(٣) الأنعام:١٢٣.

(٤) هود:٢٧.

(٥) ارتشاف الضرب: ٢٣٢٥/٥.

وقد ورد في الحديث الحالتان، أفرد: أحبَّ وأقرَبَ، وجَمَعَ أحاسِن. ومثالُ ذلك تقولُ: أخواك أحسنُ الثلاثة وأحسنا الثلاثة.

ويرى ابن السراج أنّ (أفعل) لا يُثنى ولا يُجمع ولا يُؤنث، بل يَجري مَجرى الفعلِ، أمَّا إنْ أردتَ بـ(أفعل) معنى فاعِل ثنَّيتَ وجَمعتَ، وأنَّثتَ، فتقول: الزيدان أفضلاكم، والزيدون أفضلوكم وفضلاكم[1]. وقال ابن يعيش بعد ذِكْرِهِ الحديثَ: " والشاهدُ فيه أنَّه وحَّدَ أحبَّكم وأقربَكم؛ لأنَّه أرادَ المعنى الأول وهو أفعل الذي بمعنى التفضيل؛ لأنَّه يكونُ في جميعِ الأحوال بلفظٍ واحدٍ لا يُثنى ولا يُجمع ولا يُؤَّنث، وجَمَعَ أحاسنَكم، وهو جمع أحسن، لأنه لم يُرِد به التفضيل، وإنَّما المراد به الذات نحو الحسن، وكذلك أبغضكم وأقربكم وحدهما لأنَّ المراد بهما التفضيل"[2]، ويقول ابن مالك في شرحه هذه المسألة: "وإن أُضيف منويًّا بعدَه معنى (مِنْ) كان له شبَهٌ بذي الألف واللام في التعريف، وعدم لفظ (مِن) لزوما، وشُبّه بالعاري- المجَرّد- الذي حذفت بعده (مِن) وأريد معناها؛ فجازَ استعمالُه مطابقًا لما هو له بمقتضى شبههِ بذي الألف واللام، وجاز استعماله غيرَ مطابِقٍ بمقتضى شبهه بالعاري"[3]، ويستشهدُ ابنُ مالكٍ بدليلٍ على كلامِه بالحديث السابق على أنَّ مع قصد (مِنْ) تجوز المطابقة وعدمُها، وَيَرُدُّ على ابنِ السراج الذي يرى: أنَّ المضاف إذا أُريد به معنى (مِن) عومل معاملة العاري بالحديث وجعله حجة عليه[4]، وقد خالَفَ ابنُ عقيل وأبو حيان ابنَ السراج أيضًا فهما يريان أن في لسانِ العرب ما يُثبت الإفراد والمطابقة[5].

هنا يمكن القول: إنَّ الحديث السابق جمع حالة الإفراد والجمع في أفعل التفضيل عند إضافته لمعرفة، ولعلي أميل إلى جواز ذلك استنادًا بالآيات السابقة، التي جاءت بالإفراد تارة

---

(١) يُنظر: الأصول: ٢/٧-٨.

(٢) شرح المفصل: ٣/٧.

(٣) شرح التسهيل: ابن مالك، ٣/٥٩. بتصرف.

(٤) السابق، نفسه.

(٥) يُنْظَر: الأصول: ٢/٧-٨، وارتشاف الضرب: ٥/٢٣٢٥، وشرح ابن عقيل، ٢/١٦٩.

وبالجمع تارة أخرى، كقوله -تعالى: ﴿أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ﴾ و﴿أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا﴾ ، ثم استنادًا بالحديث الشريف.

ثانيهما-اتِّصال نون الوقاية بأفعل التفضيل:

عن النَّوَّاسِ بن سَمْعَانَ قال: قال رسول الله -ﷺ-: ((غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ إن يَخْرُجْ وأنا فِيكُمْ فَأَنَا حَجِيجُهُ دُونَكُمْ، وَإِنْ يَخْرُجْ وَلَسْتُ فِيكُمْ فَامْرُؤٌ حَجِيجُ نَفْسِهِ وَاللَّهُ خَلِيفَتِي على كل مُسْلِمٍ))[1].

فقد قال أبو حيان: "وقال ابن مالك: وقد تلحق أفعل التفضيل نون الوقاية، واستدَلَّ لما رُوي في الحديث (غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ) على عادته في إثبات القواعد الكلية بما رُوي في الحديث"[2].

من خلال هذا النص يتضح أنَّ أبا حيان استشهد بلفظ (أخوفني) الوارد بالحديث ناقِلًا رأيَ ابن مالك، ومُتحاملًا عليه في إثباته القواعد الكليَّة باستقراء ما وَرَدَ في الحديث النَّبوي.

وكما هو معلومٌ في الدَّرسِ النحوي أنَّ نون الوقاية تدخل على الأفعال لا على الأسماء، وسميت بذلك؛ لأنها تقي آخر الفعل من الكسر[3]؛ فياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسورًا "وإذا كانوا قد منعوه من كسرة الإعراب لثقلها وهي غير لازمة، فلأن يمنعوه من كسرة البناء،

---

(١)عن النَّوَّاسِ بن سَمْعَانَ قال ذَكَرَ رسول اللَّه-ﷺ- الدَّجَّالَ ذَاتَ غَدَاةٍ فَخَفَّضَ فيه وَرَفَّعَ حتى ظَنَنَّاهُ في طَائِفَةِ النَّخْلِ فلما رُحْنَا إليه عَرَفَ ذلك فِينَا فقال ما شَأْنُكُمْ قُلْنَا يا رَسُولَ اللَّهِ ذَكَرْتَ الدَّجَّالَ غَدَاةً فَخَفَّضْتَ فيه وَرَفَّعْتَ حتى ظَنَنَّاهُ في طَائِفَةِ النَّخْلِ فقال غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ إن يَخْرُجْ وأنا فِيكُمْ فَأَنَا حَجِيجُهُ دُونَكُمْ وَإِنْ يَخْرُجْ وَلَسْتُ فِيكُمْ فَامْرُؤٌ حَجِيجُ نَفْسِهِ وَاللَّهُ خَلِيفَتِي على كل مُسْلِمٍ. صحيح مسلم: باب ذكر الدجال وصفته وما معه، حديث رقم: ٧٥٦٠، ١٩٧/٨.

(٢) ارتشاف الضرب: ٩٢٥/٢.

(٣) يُنْظَر: شرح المفصل: ابن يعيش،٩٠/٣-٩١، والإنصاف في مسائل الخلاف ص ١٠٧.

وهي لازمة كان ذلك من طريق أولى، فلمَّا منعوه من الكسر أدخلوا هذه النون؛ لتكون الكسرة عليها"[1]، وهذا مذهب البصريين وهم الذين يرون لحاقَ نونِ الوقاية لأفعل التعجب؛ لأنه فعلٌ، أمَّا الكوفيون فيرون جواز لحاقها، نحو: ما أقربي منك، وما أجملي لأنَّه اسمٌ عندهم في الأصل[2]، وقد جعل سيبويه نون الوقاية علامة إضمار المتكلم منصوبًا ومجرورًا[3].

وقد جاء الاستشهاد بالحديث السابق على دخول نون الوقاية على الأسماء المعربة كأفعل التفضيل، وذلك لشبهه بالفعل معنى ووزنًا، وخصوصًا بفعل التعجب، والمعاني المحتملة للحديث كما يراه ابن مالك أنَّ "الأصل (أخوف مخوفاتي عليكم)، فحذف المضاف إلى الياء وأقيمت هي مقامه، فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون، وأخوف على هذا الوجه مصوغٌ من فعل المفعول كقوله -ﷺ-: ((أخوف ما أخاف على أمتي الأئمة المضلون))[4]، ويمكن أنْ يكون من (أخاف) فيكون المعنى على هذا: (غير الدجال أشد إليَّ إخافة عليكم من الدجال)، ويجوز أن يكون من باب وصف المعاني على سبيل المبالغة بما يوصف به الأعيان فيقال: شِعرٌ شاعرٌ، وخَوْفٌ خَائِفٌ، ثم يُصاغ أفعل باعتبار ذلك المعنى فيُقال: (خوفي أخوف من خوفك)، وتقدير الحديث مسلوكًا به هذا السبيل: (خوف غير الدجال أخوف خوفي عليكم)، فحذف المضاف إلى (غير) وأقيم (غير) مقامه، وحذف المضاف إلى الياء وأقيمت الياء مقامه، فاتصل أخوف

---

(١) الإنصاف:١٠٧.

(٢) يُنْظَر: السابق، وشرح الرضي على الكافية: ٤٥٤/٢.

(٣) يقول سيبويه: " اعلم أنَّ علامةَ إضمارِ المنصوب المتكلم (ني) وعلامةَ إضمارِ المجرور المتكلم الياء، ألا ترى أنَّك تقول إذا أضمرت نفسك وأنت منصوب: ضَرَبَني وإنني، وإذاَ أضمرت نفسك مجرورًا غلامي ومعي" الكتاب: سيبويه، ٣٦٨/٢-٣٦٩. بتصرُّف.

(٤) شرح النووي على مسلم:٦٤/١٨.

بالياء معمودة بالنون على ما تقرر"[1]، ويرى السيوطي أنَّ لحاق نون الوقاية بأفعل التفضيل شاذٌّ[2].

ويرى الأشموني أنَّ "الحديث يقتضي أنَّ الدَّجال وغيره خائفان لا مخوفَ منهما لأن حقَّ أفعل التفضيل أنْ يُصَاغَ من الثلاثي وهو هنا (خاف) لا (أخاف)، وأنَّ غير الدجال الواقع عليه (أخوف) بعض النبي -ﷺ- لأنَّ أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه"[3].

هنا يمكن القول: إنَّ لحاق نون الوقاية لأفعل التفضيل كان لشبهه بالفعل وزنًا ومعنىً وخاصة فعل التعجب، وكان رأي أبي حيَّان غير موافق لابن مالك في هذا الاستشهاد الذي نستشفُّ منه أنه يراها من قبيل الشاذَّ كما رآها السيوطي بعده.

ولعلي أميلُ إلى رأي السيوطي ومن وافقه في اعتبار دخول نون الوقاية على اسم التفضيل من قبيل الشاذِّ؛ لاختصاص نون الوقاية بالدخول على الأفعال.

---

(١) شرح التسهيل: ابن مالك، ١/ ١٣٩، بتصرف، ويُنظر: الكتاب: ٢/ ٣٦٨-٣٧٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، الإسكندرية- مصر، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م، ١/ ٤٩٥- ٤٩٧.

(٢) همع الهوامع: ١/٢١٧.

(٣) حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوقيفية، د.ت، د. ط، ١/٢١٠.

المبحث الخامس
إبدال الواو ألِفًا للاتباع

الاتْبَاعُ والاتِّباع كالتَّبَع، يُقال: أتْبَعَه، أي: حذا حذوَهُ، والإتْباعُ في الكلام، مثل حَسَنٍ بَسَنٍ، وقَبيح شَقيح[١] وقد يرد الاتباع في باب الضرورة، والضرورة هي الاحتياج،[٢] والأصل أن تكون في الشعر لأنَّه مُقَيّدٌ بوزنٍ وقافيةٍ، والضرورة هي: "أن يضطر الوزن إلى حذف أو زيادة، أو تقديم، أو تأخير في غير موضعه، وإبدال حرف أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل، أو تأنيث مذكرٍ على التأويل، وليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له، ولا أن يزيد ما شاء، بل لذلك أصول يعمل عليها"[٣].

وفي العصر الحديث عرَّفها محمد حماسة عبد اللطيف بأنَّها: "الخروج على القاعدة النحوية والصرفية في الشعر خاصة لإقامة الوزن، وتسوية القافية"[٤].

وقد جاء الاستشهاد بالحديث لدى أبي حيان فيما يتصل بإبدال الواو ألفًا للاتباع، في باب الضرائر، في الحديث الآتي:

---

(١) يُنْظَر: الصحاح: مادة: (ت ب ع): ٣/١١٩٠، وتاج العروس: مادة: (ت ب ع): ٢٠/ ٣٨٠.

(٢) يُنْظَر: الكليات (معجم في المصطلحات والفروق الفردية): أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، قابله ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م، ٥٧٦.

(٣) الأصول في النحو: ٣/٤٣٥، ويُنظر: نظرية اللغة في النقد العربي: عبد الحكيم راضي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م، ص ٢٩٥–٣٠١.

(٤) لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية: محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ط١، ١٤١٦هـ–١٩٩٦م، ص ١٠، وينظر: ص ٩٠–١٠٠، ويُنظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز القيرواني، تحقيق: رمضان عبد التواب، وصلاح الهادي، دار العروبة، الكويت، بإشراف: دار الفصحى، القاهرة، د.ت، ص٩٩–١٠٠، والضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك: إبراهيم بن صالح الحندود، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة –١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ص٣٩٤–٣٩٦.

عَن علي -رضي الله عنه- قَالَ: ((خَرَجَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ- فَإِذَا نِسْوَةٌ جُلُوسٌ، فَقَالَ: مَا يُجْلِسُكُنَّ؟ قُلْنَ: نَنْتَظِرُ الْجِنَازَةَ. قَالَ: هَلْ تَغْسِلْنَ؟ قُلْنَ: لَا. قَالَ: هَلْ تَحْمِلْنَ؟ قُلْنَ: لَا. قَالَ: هَلْ تُدْلِينَ فِيمَنْ يُدْلِي؟ قُلْنَ: لَا. قَالَ: فَارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ))[1].

فقد قال أبو حيان في باب الضرائر:" يجوز للشاعر في الشعر ما لا يجوز في الكلام عند سيبويه بشرط الاضطرار إليه، خلافًا لابن جني في كونه لم يشترط الاضطرار، ووافقه ابن عصفور معلِّلًا ذلك؛ لأنَّه موضعٌ قد أُلِفَتْ فيه الضرائر، ويجيز الأخفش ذلك للشاعر في الكلام، والسجعُ دليل ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾[2]، ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾[3]، زاد الألف لتتفق الفواصل كزيادة الألف في الشعر للإطلاق، وفي الحديث: (ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ)"[4].

من خلال هذا النص يتضح أنَّ أبا حيان قد استشهد بلفظ (مأزورات) الوارد بالحديث على إبدال الألف عن واو ثم همزها؛ لتتشاكل مع لفظ (مأجورات)، وذلك في الحديث لا في الشعر، ولم يرَ أبو حيان أن الضرورة تجوز فقط للشاعر في الكلام بل حتى السجع، مؤيِّدًا في ذلك ابن عصفور في قوله: "وألحقوا الكلام المسجوع في ذلك بالشِّعر، لما كانت ضرورة في النَّثرِ أيضًا هي ضرورة النَّظم"[5]، وذكر أمثلةً على ذلك، منها الحديث السابق[6]، ويستدلُّ أبو حيان

(١) سنن ابن ماجه، باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز، حديث رقم: ١٥٧٨، ٢/٥١٦.

(٢) الأحزاب، ١٠

(٣) الأحزاب،٦٧.

(٤) ارتشاف الضرب: ٥/٢٣٧٧. بتصرُّف، ويُنْظر: الكتاب: ١/ ٢٦، وضرائر الشعر: ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م، ص١٣،

(٥) ضرائر الشعر: ص١٣.

(٦) السابق: ص١٤.

أيضًا على ذلك بقوله -تعالى-: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾[1]،﴿ فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾[2] زاد الألف لتتفق الفواصل كزيادة الألف في الشعر للإطلاق. وأيضا في الحديث السابق مأزورات أصلها: موزورات ولكنه أتبع مأجورات تخفيفًا، هكذا يرى ابن جني، وجعلها من إبدال الألف عن واو أصلية، فأصل (مأزورات) من الوزر، والكوفيون يرون أن المراد به ازدواج الكلام مع قوله (مأجورات)[3]، واوه جُعِلَت ألفًا لتشاكل ما بعده، ولو انفردت لم تُقلب[4]، وقيل في لسان العرب: "هو على بدل الهمزة من الواو في أزر، وليس بقياس؛ لأنَّ العلة التي من أجلها همزت الواو في وزر ليست في مأزورات...، وقد قيل: مأزور غير مأجور، لما قابلوا الموزور بالمأجور قلبوا الواو همزة ليأتلف اللفظان ويزدوجا، وقال غيره: كأن مأزورًا في الأصل موزور، فبنوه على لفظ مأجور"[5]. وفي القاموس المحيط ورد الحديث وعلّل قوله مأزورات للازدواج، ولو أفرد لقال: موزورات،[6] وهو القياس كما ورد في اللسان. وقال أيضًا: الوزير من وازره على الأمر: أعانه وقوّاه، والأصل آزره، قال ابن سيده: ومن هنا ذهب بعضهم إلى أنَّ الواو في وزير بدلٌ من الهمزة، فالأصل آزرته[7].

وجعل ابن هشام الحديث السابق ضمن قاعدة "أَن الشَّيْء يعْطى حكم الشَّيْء إِذا جاوره كَقَوْل بَعضهم هَذَا جُحر ضَب خرب بِالْجَرِّ"[8].

---

(١) الأحزاب، ١٠

(٢) الأحزاب،٦٧.

(٣) سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ص ٦٦٧-٦٦٩.

(٤) شرح المفصل: ٩/ ٦٤ وشرح التسهيل: ابن مالك، ٢/ ٤١٧.

(٥) لسان العرب: مادة: (و ز ر)، ٢٨٣/٥.

(٦) القاموس المحيط: ص ٤٩٢.

(٧) يُنْظَر: المخصص: ٣/ ١٣٨، ولسان العرب: مادة: (و ز ر)، ٢٨٣/٥.

(٨) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، السلسلة التراثية، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ٦/ ٦٦٨.

ويخالفه ناظر الجيش فيقول: " وأمَّا الحديث الشريف (ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ) ففيه تشاكلٌ لا مُجاورة"[١].

ويقول السيوطي: "وَخِلَافًا لأبي حَيَّان وَغَيره (جَوَازه) أَي مَا جَازَ فِي الضَّرُورَة فِي النثر (للتناسب والسجع) نَحْو قَوْله فِيمَا رَوَاهُ الْحَاكِم وَغَيره (اللَّهُمَّ رب السَّمَوَات) السَّبع (وَمَا أظللن) وَرب الْأَرْضين السَّبع وَمَا أقللن (و) رب الشَّيَاطِين وَمَا أضللن وَكَانَ الْقيَاس أَضَلُّوا فَأتى بضمير مؤنث لمناسبته أظللن وأقللن... و(ارْجِعْنَ مَأْزُورَات غير مَأْجُورَات) وَالْقِيَاس موزورات بِالْوَاو"[٢].

وورد الحديث في تفسير القرطبي لقوله -تعالى-:﴿ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴾[٣]أي: هنَّأني الطعام ومرّأني على الاتباع، أمَّا إذا لم تُذكَر هنأني نقول: أمرأني، وهو مِثْلُ ما جاء في الحديث من قلب واو (موزورات) ألفًا اتباعًا للفظ (مأجورات)[٤].

---

(١) تمهيد القواعد: ٣/ ٣٣٢٤.

(٢) همع الهوامع: ٣/ ٢٥٠.

(٣) النساء، ٤.

(٤) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي): أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٣ م، ٥/ ٢٧، ويُنظر: همع الهوامع: ١/ ١٩٨-١٩٩.

الفصل الثاني
المسائل النَّحوية التي ورد فيها استشهادٌ بالحديث النبوي أو بالأثر

يشمل خمسة مباحث:

المبحث الأول: المبني والمعرب:

المبحث الثاني: الجملة الاسمية ونواسخها.

المبحث الثالث: الجملة الفعلية ومكملاتها.

المبحث الرابع: التوابع والمجرورات.

المبحث الخامس: الأساليب النحوية.

توطئة:

النَّحْو له عدة معانٍ في اللغة: فهو بمعنى القصد، والمِثل والبيان والجانب وبمعنى القريب والقسم...، جمعها بعضهم في قولهم:

قَصْدٌ ومِثْلُه ومِقدارٌ وناحيةٌ نوَعٌ وبعضُ وحرفٌ فاحفظِ المثَلَا

أمَّا في الاصطلاح فهو: علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم إعرابا وبناءً[1].

وقد استقريت ارتشاف الضرب، وأمكن تصنيف المسائل النحوية التي ورد فيها استشهاد بالحديث لدى أبي حيان على النحو الآتي:

(١)يُنْظَر: شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، تحقيق: المتولي رمضان الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة – مصر، ط٢، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م، ١/ ٥١.

المبحث الأول

المبني والمعرب

لقد استشهد أبو حيان بالحديث النبوي فيما يتصل بالمبني والمعرب في أحاديث عدة، وقد جاءت في خمسة مطالب:

المطلب الأول: الضمير:

الضمير هو المصطلحُ الواردُ عند البصريين، أمَّا عند الكوفيين فهو الكناية لأنَّه ليس باسم صريح، والصريح مقابل الكناية، ولا فرقَ عندهم بين المضمر والمكنى فهما من قبيل المترادف(١). والضمائر على ضربين: متصلة ومنفصلة، والمتصلة إمَّا بارزة أو مستترة، وكلٌّ من الضربين متكلمٌ ومخاطبٌ وغائبٌ(٢).

وقد جاء الاستشهاد بالحديث لدى أبي حيان فيما يتصل بباب الضمير في الحديثين الآتيين:

أولهما–في استخدام الضمير مُخالفًا الأَولَى طلبا للتشاكل:

قَالَ كَعْبُ الْأَحْبَارِ : ((وَالَّذِي فَلَقَ الْبَحْرَ لِمُوسَى لِأَنَّ صُهَيْبًا حَدَّثَنِي أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– لَمْ يَرَ قَرْيَةً يُرِيدُ دُخُولَهَا إِلَّا قَالَ حِينَ يَرَاهَا : "اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَمَا أَظْلَلْنَ، وَرَبَّ الْأَرَضِينَ السَّبْعِ وَمَا أَقْلَلْنَ، وَرَبَّ الشَّيَاطِينِ وَمَا أَضْلَلْنَ، وَرَبَّ الرِّيَاحِ وَمَا ذَرَيْنَ، فَإِنَّا نَسْأَلُكَ خَيْرَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ وَخَيْرَ أَهْلِهَا، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ أَهْلِهَا وَشَرِّ مَا فِيهَا))(٣).

(١) يُنْظَر: شرح المفصل: ٨٤/٣، وارتشاف الضرب: ٩١١/٢، وشرح التصريح على التوضيح: ٧٩/١.

(٢) يُنْظَر: المفصل في صنعة الإعراب: الزمخشري، ١٦٦/١.

(٣) السنن الكبرى: النسائي، حديث رقم: ٨٨٢٦، ٢٥٦/٥.

فقد قال أبو حيان: "وقال ابن مالك: وقد يقع فعلْنَ موقع فعلوا طلبًا للتشاكل، وأورد الحديث وفيه ((ورب الشياطين ومن أضللن)) أي: أضلُّوا أو أضلَّت، فلا تتعيَّن فيه الواو كما قال"[1].

من خلال هذا النص يتضح أن أبا حيان قد استشهد بلفظ (أضللن) الوارد بالحديث – نقلًا عن ابن مالك– على مجيء ضمير جمع المؤنث بدل ضمير جمع المذكر مخالفًا الأَولَى طلبًا للتشاكل، والتشاكل هو التوافق[2]، وقد عارضه أبو حيان في ذلك، لأنَّ (الشياطين) جمع تكسير فلا تتعيَّنُ فيه الواو، إذ تصح معاملتها كالمفرد المؤنث، أو الجمع المذكر، فلا يصحُّ بناء القاعدة على محتمل، فقد قال أبو حيان: "والتاءُ بجمع الكثرة أولى من النون، فالجذوع انكسَرَتْ أكثرُ مِنْ الجذوعُ انْكَسَرْنَ... والضميرُ غير المرفوع مثل الضمير المرفوع نحو: الجذوعُ كَسَرْتُها، وكَسَرْتُهُنّ، وإنْ عادَ على أقل جمع المؤنث غير العاقل، أو على العاقلات كان جمعَ صحة، أو جمع تكسير، فالنون أولى نحو: الأجذاعُ انْكَسَرْنَ والأجذاع كَسَرْتُهُنَّ أولى من الأجذاع انْكَسَرَتْ والأجذاعُ كَسَرْتُها،... ويجوز التخالف نحو: النساء خَرَجْن، وضربتُ زيدًا"[3]، فالأحسن في جمع المؤنث العاقل النون مطلقًا، على أيةِ حالة كان، سواء كان جمع تكسير أو تصحيح، وجمع قلة أو كثرة[4]، نحو قوله –تعالى–: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[5].

أمَّا ابن مالك فيرى جوازَ إعطاءِ جمع الغائب غير العاقل ما للغائبة أو الغائبات، إلا أنَّ الأكثرَ في الاستعمالِ أن يُعطَى الكَثرة مَا للغائبة، والقلَّة ما للغائبات، وهذا في غير العاقلات، أمَّا العاقلات (ففعلن) وشبهه أولى من (فعَلَت) وشبهه، كقوله –تعالى–: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ

(١) ارتشاف الضرب: ٢/٩١٦.
(٢) لسان العرب: مادة: (ش ك ل)، ١١/٣٥٧.
(٣) ارتشاف الضرب: ٢/٩١٦.
(٤) يُنظر: همع الهوامع: ١/ ١٩٨-١٩٩.
(٥) البقرة: ٢٢٨.

﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾[1]، ولو قيل في الكلام (فيما فعلت في أنفسها) لجاز، ثم أورد الحديث السابق وقال: "أراد ومن أضلوا، لكن إرادةَ التشاكل حملتْ على إيقاع النون موقع الواو"[2] وذكر أحاديثَ أُخَر لإرادة التشاكل منها قول النبي -ﷺ-: "لادريت ولا تليت"[3]، والقياسُ تلوت، وهذا قد حُمل من حكم التصحيح إلى الإعلال[4]. ويرى السيوطي مثل ذلك، فتكون (أضلوا) هي القياس، وجعل السيوطي حديث (مأزوراتٍ غير مأجوراتٍ) جاء لمثل هذا الحديث، أي: للمشاكلة، ويؤيده ابن عقيل فيقول: "أو يعود كما يعود على الغائبة نحو ومن أضلت، فقال: أضللن مشاكلة لأظللن وأقللن"[5].

هنا يمكن القول: إنَّ الضمير قد يُستخدَمُ مخالفًا الأولى طلبًا للتشاكل والتوافق، وفي ذلك ألتمس في مثل هذه الأحاديث الشريفة جمال اللفظ المنتظم مع السياق مُرصَّعًا بالسجعِ حتى وإنْ خالَفَ الأولى عند النحاة ما دام في حدود الجائز.

ثانيهما–تقديم ضمير الغائب على ضمير المتكلم المتصل:

إنَّ من الأفعال ما يتصل بها ضميران –والفعل المذكور في الحديث التالي كذلك، وهو من باب ظنَّ وأخواتها–وقد وَضَعَ علماء النحو لها قاعدة هي: إن كان الضميران المنصوبان متصلين وجب تقديم الأخصِّ منهما، فيُقَدَّم المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب، كقولك: الدرهم أعطيتكه وأعطيتنيه[6].

---

(١) البقرة: ٢٣٤.

(٢) شرح التسهيل: ابن مالك، ١/١٢٩-١٣٠.

(٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: الهيثمي، حديث رقم:٤٢٦٣، ٣/٤٨.

(٤) شرح التسهيل: ابن مالك، ١/١٣٠-١٣١.

(٥) المساعد: ١/٩٠، ويُنظر: همع الهوامع: ١/ ١٩٨-١٩٩.

(٦) يُنْظَر: شرح ابن عقيل:١/١٠٣.

قال عُثْمَانَ –رضي الله عنه–: ((أَرَاهُمُنِي الباطلُ شَيْطَانًا))[1].

فقد قال أبو حيان: " ولا يجوز مع الاتصال إلا تقديم الأسبق نحو: يا غلام أعطانيك زيد، ولا يجوز أعطاكني زيد، فأمَّا ما رُوِيَ من قول عثمان –رضي الله عنه–: (أَرَاهُمُنِي الباطلُ شَيْطَانًا) فقال ابن مالك: كان قياسه أرانيهم، وليس كما قال بل قياسه: أراهم إياي"[2].

من خلال نصِّ أبي حيان يتَّضِحُ أنَّه استشهد بلفظ (أَرَاهُمُنِي) الوارد بالحديث على تقديم ضمير الغائب على ضمير المتكلم المتصل، ولا يجوز مع الاتصال إلا تقديم الأسبق، وما ورَدَ في الحديث نادرٌ، ويرى أنَّ رأي ابن مالك هو على القياس المسموع، وهو أن تكون بقوله: (أرانيهم) بإبقاء الاتصال وتقديم ضمير المتكلم ثم الغائب على حسب الأخص منهما[3]، ثمَّ أردف أبو حيان ذلك بقوله –وهو ما أُوافقه عليه–: "لكنْ لتقديمه في كلام عثمان وجهٌ، وهو أن (أراني) هذه هي منقولة من (رأى)، والفاعل هو ضمير الجمع الذي صار مفعولًا بدخول همزة النقل، فلو تقدم ضمير المتكلم لأوهم أنه هو الذي كان فاعلًا قبل دخول همزة النقل، لكن كان ينبغي إذ تقدم ضمير الجمع أن ينفصل ضمير المتكلم، فكان يكون: أراهم إياي الباطل شيطانًا"[4] والمعنى في ذلك أرى الباطلُ القوم أني شيطان.

وذكر أبو حيان عدة أمور عند اختلاف الضميرين بالنسبة إلى التكلم والخطاب والغيبة، فهو يرى أنَّ الذي يلي الفعل يجب أن يكون متصلا، فإن كان أقرب جاز في الثاني الاتصال والانفصال

---

(١) أَرَادَ أنَّ الْبَاطِلَ جَعَلَنِي عِنْدَهُمْ شَيْطَانًا، النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الجزري، ٢/١٧٧، ولم أجد هذا الأثر في غيره من الكتب إلا في كتب غريب الحديث، يُنظر: غريب الحديث: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد– العراق، ط١، ١٣٩٧، ٢/ ٧٨.

(٢) ارتشاف الضرب: ٢/٩٣٥.

(٣) التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٢/٢٣٢.

(٤) السابق، نفسه.

نحو: الدرهم أعطيتني إياه، وأعطيتنيه، ولا يجوز مع الاتصال إلا تقديم الأسبق، أمَّا إن كان الذي يلي الفعل أبعد فذكر فيه مذاهب النحاة واختلافهم[1].

يقول سيبويه:" فقولك أعطانيه وأعطانيك، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلم بنفسه. فإن بدأ المخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكني، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: قد أعطاهوني، فهو قبيح لا تكلَّم به العرب ولكن النحويين قاسوه"[2]. ويرى سيبويه أنَّه مِنْ وَضْعِ الكلام في غير موضعه "فتقول: حسبتك إياه وحسبتني إياه؛ لأن حسبتُنيه وحسبتُكَه قليل في كلامهم؛ وذلك لأنَّ حسبت بمنزلة كان، إنما يدخلان على المبتدأ والمبني عليه، فيكونان في الاحتياج على حال"[3].

ويتكلم ابن مالك عن هذا الحديث فيقول: "فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكني، أو بدأ بالغائب قبل المخاطب فقال: أعطاهوك، فهذا قبيح لا تتكلم به العرب، ولكن النحويين قاسوه، ويعضد قولَ من أجاز القياس في ذلك قول عثمان –رضي الله عنه–: ((أراهُمني الباطل شيطانا)) فقدَّم ضمير الغائب على ضمير المتكلم المتصل"[4]، ويرى السيوطي أنه إذا أُخِّر الأخص يتعين الفصل، ويرى أن قول عثمان –رضي الله عنه–نادر والقياس (أرانيه)[5].

---

(١) يُنْظَر: ارتشاف الضرب:٩٣٤–٩٣٥.

(٢) الكتاب: ٣٦٣/٢–٣٦٤.

(٣) السابق، ٣٦٥/٢.

(٤) شرح التسهيل: ١٥١/١ –١٥٢. بتصرف.

(٥) همع الهوامع: ٢١٢/١، ويُنظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ٢/ ١٧٧–١٧٨، ولسان العرب: مادة: (ر أ ي)، ٣٠٤/١٤.

ويرى ابن مالكٍ في موضعٍ آخر أنَّه إذا ولي الميمَ ضميرٌ منصوب لزم الإشباع ومنه قوله –تعالى–:﴿فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾[1]، ويقول: إنَّه لا يعلم في ذلك سماعًا إلا الحديث السابق من قول عثمان –رضي الله عنه–[2].

وممَّا سبق يمكن الانتهاء في هذه المسألة إلى أنَّ الأثر فيه شذوذ من وجهين: أولهما: أن ضمير الغائب إذا وقع متقدمًا على ضمير المتكلم والمخاطب فالأَولى أن يأتي الثاني منفصلا، فتقول: أراهم إياي، أو على القياس المسموع من الفعل فيكون: (أرانيهم)، وثانيهما: أنَّ واو الضمير حقُّها الإشباع، وأن تُثْبَتَ مع الضمائر، فكان حقه أن يقول: أراهموني.

المطلب الثاني: العَلَم بالغلبة:

وصف سيبويه هذا الباب بقوله: "هذا بابٌ مِنَ المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعًا في الأمة"[3]، وهو "ما عُلِّق في أول أحواله على مسمىً بعينه في جميع الأحوال من غيبة وتكلم وخطاب"[4]، وعرّفه ابن مالك بقوله: "هو المخصوص مطلقا غلبة أو تعليقًا بمسمًّى غير مقدر الشياع، أو الشائع الجاري مجراه"[5].

وقد جاء الاستشهاد بالحديث لدى أبي حيان فيما يتصل بالعلَم في الحديث الآتي:

روى البراء بن عازب –ﷺ– بعد غزوة أحد حوارًا دار بين أبي سفيان والصحابة –رضي الله عنهم–((... قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: اعْلُ هُبَلُ، فَقَالَ النَّبِيُّ –ﷺ–: أَجِيبُوهُ، قَالُوا: مَا نَقُولُ؟ قَالَ: قُولُوا:

---

(١) آل عمران: ١٤٣.

(٢) شرح التسهيل: ابن مالك، ١٢٢/١.

(٣) الكتاب:٩٣/٢.

(٤) شرح جمل الزجاجي: أبو الحسين علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي، تقديم: فواز الشعّار، إشراف: إميل بديع يعقوب، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م، ١٥٢/١.

(٥) شرح التسهيل: ابن مالك، ١٧٠/١.

اللَّهُ أَعْلَى وَأَجَلُّ، قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: لَنَا الْعُزَّى وَلَا عُزَّى لَكُمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ -ﷺ-: أَجِيبُوهُ، قَالُوا: مَا نَقُولُ؟ قَالَ: قُولُوا: اللَّهُ مَوْلَانَا وَلَا مَوْلَى لَكُم))"[1].

فقد قال أبو حيان: "وقال أبو موسى: وقد يكون العلم بالغلبة، فيلزمه أحد أمرين: إمَّا الألف واللام: كـ (الثريا، والدبران)، وإمَّا الإضافة: كـ (ابن عمر). وما ذهب إليه من لزوم (أل) هو الغالب فيه، ويجوز حذفها قالوا: (هذا العيوق طالعًا) وهذا عيوقٌ طالعًا، وقالوا: الدبران ودبران وقالوا: (إن لَنَا الْعُزَّى وَلَا عُزَّى لَكُمْ)"[2].

من خلال هذا النص يتضح أنَّ أبا حيان استشهد بلفظ (العزى)[3] على أنَّه علمٌ بالغلبَة، كما قال أبو موسى وابن مالك [4]، أمَّا ابن عصفور فيراه قد أُجْرِيَ مجرى العلم[5]، وذو الغلبة: كل اسم اشتهر بعض ماله معناه اشتهارًا تامًّا يمنع من الشركة في ذلك المعنى إذا ذُكِر، وتخصيص أحد المشتركين في شائعٍ اتِّفاقًا كتخصيص عبد الله بابن عمر، ومصنف سيبويه بالكتاب. أمَّا

---

(١)صحيح البخاري:٥/٩٤، هذا جزءٌ من الحديث وتتمته: عَنْ الْبَرَاءِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: :لَقِينَا الْمُشْرِكِينَ يَوْمَئِذٍ وَأَجْلَسَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَيْشًا مِنْ الرُّمَاةِ وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ عَبْدَ اللَّهِ، وَقَالَ: لَا تَبْرَحُوا إِنْ رَأَيْتُمُونَا ظَهَرْنَا عَلَيْهِمْ فَلَا تَبْرَحُوا، وَإِنْ رَأَيْتُمُوهُمْ ظَهَرُوا عَلَيْنَا فَلَا تُعِينُونَا، فَلَمَّا لَقِينَا هَرَبُوا، حَتَّى رَأَيْتُ النِّسَاءَ يَشْتَدِدْنَ فِي الْجَبَلِ، رَفَعْنَ عَنْ سُوقِهِنَّ قَدْ بَدَتْ خَلَاخِلُهُنَّ، فَأَخَذُوا يَقُولُونَ: الْغَنِيمَةَ الْغَنِيمَةَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: عَهِدَ إِلَيَّ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنْ لَا تَبْرَحُوا فَأَبَوْا، فَلَمَّا أَبَوْا صُرِفَ وُجُوهُهُمْ فَأُصِيبَ سَبْعُونَ قَتِيلًا، وَأَشْرَفَ أَبُو سُفْيَانَ فَقَالَ: أَفِي الْقَوْمِ مُحَمَّدٌ؟ فَقَالَ: لَا تُجِيبُوهُ، فَقَالَ: أَفِي الْقَوْمِ ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ؟ قَالَ: لَا تُجِيبُوهُ، فَقَالَ: أَفِي الْقَوْمِ ابْنُ الْخَطَّابِ؟ فَقَالَ: إِنَّ هَؤُلَاءِ قُتِلُوا فَلَوْ كَانُوا أَحْيَاءً لَأَجَابُوا، فَلَمْ يَمْلِكْ عُمَرُ نَفْسَهُ، فَقَالَ، كَذَبْتَ يَا عَدُوَّ اللَّهِ، أَبْقَى اللَّهُ عَلَيْكَ مَا يُخْزِيكَ، قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: اعْلُ هُبَلْ، فَقَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: أَجِيبُوهُ، قَالُوا: مَا نَقُولُ؟ قَالَ: قُولُوا: اللَّهُ أَعْلَى وَأَجَلُّ، قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: لَنَا الْعُزَّى وَلَا عُزَّى لَكُمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَجِيبُوهُ، قَالُوا: مَا نَقُولُ؟ قَالَ: قُولُوا: اللَّهُ مَوْلَانَا وَلَا مَوْلَى لَكُمْ، قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: يَوْمٌ بِيَوْمِ بَدْرٍ وَالْحَرْبُ سِجَالٌ وَتَجِدُونَ مُثْلَةً لَمْ آمُرْ بِهَا وَلَمْ تَسُؤْنِي".

(٢) ارتشاف الضرب: ٢/٩٦٦، ويُنظر: المقدمة الجزولية في النحو: عيسى بن عبد العزيز الجزولي، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، أم القرى للطبع والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م، ص٦٤.

(٣)اسم صنم كان لكفار قريش. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ١٤/٢٨٤.

(٤) يُنْظَر: المقدمة الجزولية في النحو: ص٦٣-٦٤، وشرح التسهيل: ابن مالك، ١/١٧٤.

(٥) يُنظر: شرح جمل الزجاجي: ١/١٥٢.

التعليق: فهو تخصيص الشيء بالاسم قصدا كتسمية المولود له ابنٌ زيدًا[١]، والعلَمُ بالغلبة إمَّا يعرّف بأل كالأعشى والنابغة أو يضاف كابن عمر، وحَقُّ هذه الأسماء أن يكونَ كلُّ واحدٍ منهم عند إطلاقه صالحا لكل أحد، لكن كثرة الاستعمال جعلت هذه الأعلام مختصة، حتى إذا قُصد غيرهم لم يفهم إلا بقرينة. وما ذُهِب إليه من لزوم أل هو الغالب فيه كما يرى أبو حيان، ويجوز الحذف، فقد وردت بأل(العزى)، وبدون أل (عزى). وقالوا: هذا العيوق[٢] طالعا، وهذا عيوق طالعا، وكقولهم للثريا النجم، ويقول سيبويه: "فإن أخرجت الألف واللام من النجم والصعق لم يكن معرفة، من قبل أنك صيرته معرفة بالألف واللام... وأمَّا الدبران[٣]، والسماك، والعيوق وهذا النحو، فإنَّما يلزمُ الألف واللام من قِبَلِ أنَّه عندهم الشيء بعينه "[٤].

يظهر لي مِمَّا سَبَقَ أنَّ العلم بالغلبة تلزمه الألف واللام أو الإضافة، لكن أبا حيان يرى جواز حذف (ال) ولعلي أوافقه الرأي في ذلك؛ بسبب كثرة الاستعمال، أمَّا بالنسبة للتفرقة بينه وبين غيره إن لم تُذكر (ال) في العلم، فيستدلُّ على ذلك بقرينة.

وفي الحديث ذكرها بالألف واللام المرة الأولى، وفي الثانية لم تذكر؛ لوجود القرينة الأولى التي تدل عليها.

---

(١) يُنْظَر: شرح التسهيل: ابن مالك، ١/١٧٠،١٧٤.

(٢) العيّوق: كوكبٌ بحيال الثّريّا إذا طلع عُلِمَ أنَّ الثّريّا قد طلعت، العين: مادة: (ع ي ق)، ٢/١٧٩.

(٣) الدَّبَرَانِ: نجمٌ بين الثُّرَيّا والجَوْزاء من منازل القمر، العين: باب: مادة: (د ب ر)، ٨/٣٣.

(٤) "فإن قال قائل: أيقال لكل شيء صار خلف شيء دبران، ولكل شيء عاق عن شيء عيوق، ولكل شيء سمك وارتفع سماك، فإنك قائل له: لا، ولكن هذا بمنزلة العدل والعديل، والعديل: ما عادَلك من الناس، والعدل لا يكون إلا للمتاع، ولكنهم فرقوا بين البناءين ليفصلوا بين المتاع وغيره." الكتاب: ٢/١٠١، ويُنظر: ارتشاف الضرب: ٢/٩٦٦.

المطلب الثالث: فصل هاء التنبيه عن اسم الإشارة:

اسم الإشارة لم يُحد عند أغلب النحاة "لأنه كما قيل محصور بالعد فلا يحتاج إلى الحد"[١]، ومن عرَّفه بالحدِّ قال: "ما دل على مسمى وإشارة إليه"[٢]، كـ (ذا) و(ذان) في التذكير، و(ذي) و(تي) و(تا) و(تان) في التأنيث و(أولاء) فيهما[٣].

وتدخل الها على أسماء الإشارة بغرض "تنبيه المخاطب على ما بعدها من الأسماء المبهمة لينتبه لها وتصير عندَهُ بمنزلةِ الأسماءِ الظاهرة؛ وذلك لأنَّها مبهمةٌ؛ لوقوعها على كلِّ شيءٍ من حيوان وجماد فافتقرتْ إلى تنبيهِ المخاطَب كما افتقرَتْ إلى الصِّفة"[٤]، كقولنا: هذا عبد الله منطلقًا، أي: انظر إليه منطلقًا أو انتبه عليه، فالهاء ليستْ من جملة أسماء الإشارة، بل هي حرفٌ جيء به للتنبيه، والدليلُ جوازُ سقوطها منهم، وتصحبُ اسمَ الإشارة المجرَّد من الكافِ كثيرًا، أمَّا المقترن بالكاف دون اللام قليلًا، ولا تدخلُ مع اللَّامِ بحال؛ وذلك لأنَّ العربَ كرِهتْ كثرةَ الزَّوائد. وكثيرًا ما تُفصَل هاء التنبيه من أسماء الإشارة بالضميرِ (أنا) وأخواته كقولنا: ها أنا ذا[٥].

وقد ورد الاستشهاد بالحديث لدى أبي حيان فيما يتصل بأسماء الإشارة بفصل ها التنبيه عنها بالضمائر المنفصلة في أحاديث كثيرة[٦] وردَتْ فيها المقولة نفْسُها، منها الحديث الآتي:

عن أبي هريرة –رضي الله عنه–قال: ((جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–وَهُوَ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلْتُ فِي سَبِيلِ اللهِ صَابِرًا مُحْتَسِبًا، مُقْبِلًا غَيْرَ مُدْبِرٍ، كَفَّرَ

(١) توضيح المقاصد والمسالك: ١/ ٤٠٥.

(٢)الكافية الشافية: ١/٣١٥.

(٣) يُنظر: الكافية الشافية: ١/٣١٥، وشرح التسهيل: ١/٢٣٩-٢٤٠، وأوضح المسالك: ١/ ١٣٤.

(٤) شرح المفصل: ٨/١١٦.

(٥) يُنْظَر: شرح التسهيل: ١/٢٤٥، ولسان العرب: مادة: (ذ ا)، ١٥/٤٥٣، وشرح شذور الذهب: ١٣٣، وهمع الهوامع: ١/٢٤٦.

(٦) يُنْظر: مسند أحمد: ١١/ ٤٩٠، ١٤/٣٤٤، ٢٠/ ١٣٥، ٢٦/ ٣٤٨، وصحيح البخاري: ٧/ ٦٦.

اللهُ عَنِّي سَيِّئَاتِي؟ قَالَ: نَعَمْ. ثُمَّ سَكَتَ سَاعَةً، فَقَالَ: أَيْنَ السَّائِلُ آنِفًا؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: هَا أَنَا ذَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: مَا قُلْتَ؟ قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللهِ صَابِرًا مُحْتَسِبًا، مُقْبِلًا غَيْرَ مُدْبِرٍ كَفَّرَ اللهُ عَنِّي سَيِّئَاتِي؟ قَالَ: نَعَمْ، إِلَّا الدَّيْنَ، سَارَّنِي بِهِ جِبْرِيلُ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- آنِفًا))[1].

فقد قال أبو حيان: "وفصل هاء التنبيه من اسم الإشارة المتقدم الذكر المجرد من حرف الخطاب بـ(أنا) وأخواته من الضمائر المرفوعة الموضع المنفصل نحو: ها أنا ذا، فيكون الضمير مبتدأ واسم الإشارة خبرًا عنه، ... **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ﴾[2]، وفي الحديث: (ها أنا ذا يا رسول الله)"[3].

من خلال هذا النصِّ يتَّضح أنَّ أبا حيان قد استشهد بلفظ: (ها أنا ذا) الواردِ في الحديث على فصلِ هاء التنبيه من اسم الإشارة المجرَّد من حرف الخطاب بـ(أنا)، ولو فُصِلَت بغير (أنا) وأخواته كقول أحدهم: (ها زيد ذا)، جاز بلا خلاف،[4] ويرى الخليل أنَّ (ها) هنا هي التي مع (ذا) إذا قلت: هذا، وأرادوا أن يقولوا: أنا هذا وهذا أنا، فقدموا (ها) وصارتْ (أنا) بينهما[5]، وممَّا ورد في ذلك قوله -تعالى-: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ﴾[6]، وقد فسَّرها الفرَّاء بقوله: "العربُ إذا جاءتْ إلى اسمٍ مكنًّى قد وُصِفَ بهذا، وهذان، وهؤلاء، فرَّقوا بين (ها) وبين (ذا) وجعلوا المكنَّى بينهما، وذلك في جهة التقريب لا في غيرها، فيقولون: أَيْنَ أنت؟ فيقول القائل: ها أنا ذا، ولا يكادون يقولون: هذا أَنَا، وكذلك التثنية والجمع، ومنه ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ﴾"[7]، ويقول السيرافي:

---

(١) السنن الكبرى: النسائي، ٢٣/٣.

(٢) آل عمران: ١١٩.

(٣) ارتشاف الضرب: ٢/ ٩٧٦-٩٧٨.

(٤) السابق: ٩٧٧/٢.

(٥) الكتاب: ٣٥٤/٢.

(٦) آل عمران: ١١٩.

(٧) آل عمران: ١١٩، ويُنظر: معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، د.ت، /٢٣١-٢٣٢.

"إنما يقول القائل: ها أنا ذا، إذا طُلِبَ رجل لم يُدْرَ أحاضرٌ هو أم غائبٌ؟ فقال المطلوب: ها أنا ذا، أي: الحاضر عندك أنا، وإنما يقع جوابًا... ولو ابتدأ الإنسان على غير هذا الذي ذكرناه فقال: ها أنت وها أنا، يريد أنْ يعرِّفه نفسَه كان مُحالًا؛ لأنه إذا أشار إلى نفسه فالإخبار عنه بأنت[أو أنا]لا فائدة فيه؛ لأنك إنَّما تعلمه أنَّه ليس غيره"(١)، "يُقال: ها أنا ذا، وها أنا هذا، وأنا هذا. وأكثرها الأول، ثم الثاني، ثم الثالث"(٢). ولعلَّ الأول هو الأولى والأفصح(٣).

وقد يُفصل بغير ضمائر الرفع وذلك قليل منه قول الشاعر:

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا المالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا فَقُلْتُ لَهُمْ هَذَا لَهَا هَا وَذَا لِيَا(٤)

أي: وهذا ليا، ففصَلَ بالواو بين ها التنبيه واسم الإشارة.

ويرى سيبويه أن الـ(ها) قد تكون في (ها أنا ذا) غير مقدَّمةٍ بل للتنبيه بمنزلتها في هذا، ودليل ذلك قوله -تعالى-: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ﴾(٥)، فيعيدوها فتتصل بـ(ذا) وغيرها، فـ(ها) داخلةٌ عنده على المضمر الذي هو (أنا) لشبهه بالمبهم، وعند الخليل أنه داخل على المبهم تقديرا أي:(ها ذا أنا) فوقعتْ (أنا) بين التنبيه والمبهم،(٦)"وهذا إنما يقوله المتكلم إذا قُدِّرَ أنَّ المخاطبَ يعتقده غائبًا

(١) شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد مهدلي، وعلي سيِّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠٨، ٣/ ١١٠. بتصرف.

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، تحقيق: فخر الدين قباوة –أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ط١، ١٤١٣ هـ -١٩٩٢م، ١/٣٤٦-٣٤٨.

(٣) يُنْظَر: جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط٢٨، ١٤١٤ هـ -١٩٩٣م، ١/١٢٨.

(٤) شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري تحقيق: إحسان عباس، التراث العربي، الكويت، ١٩٦٢م، ٣٦٠. "وإنما جاز تقديم ها على الواو لأنك إذا عطفت جملة على أخرى صارت الأولى كالجزء من الثانية فجاز دخول حرف التنبيه عليها نحو قولك: ألا وإن زيدا قائم" شرح المفصل: ٨/١١٥.

(٥) آل عمران: ١١٩.

(٦) يُنْظَر: شرح المفصل: ٨/ ١١٦، والكتاب:٢/٣٥٥.

فيقول: (ها أنا ذا)، أي: حاضرٌ غير غائب"[1] ويرى ابن يعيش أن (ها) التنبيه إنَّما دخلتْ على المضمر "لِمَا بينهما من المشابهة وذلك أنَّ كلَّ واحدٍ منهما ليس باسمٍ للمسمى لازم له، وإنَّما هو على سبيل الكناية"[2]، وظاهرُ كلامِ سيبويه مخالف لكلام أبي حيان الذي يرى أنَّ الها قد تُعَاد مع الفصلِ للتوكيد، ووافقه السيوطي[3].

ويقول الفراء: "فإذا كانَ الكلامُ على غيرِ تقريبٍ، أو كان مع اسمٍ ظاهرٍ جعلوا (ها) موصولةً بـ(ذا)، فيقولون: هذا هو، وهذان هما، إذا كان على خبرٍ يكتفى كلُّ واحدٍ بصاحبِهِ بلا فِعْلٍ، والتقريبُ لا بُدَّ فِيهِ من فِعْلٍ لنقصانه، وأحبُّوا أن يُفرقوا بذلك بين معنى التقريب وبين معنى الاسم الصحيح"[4].

مِمَّا سبق يُمكنُ القول بأنَّه قدْ يُفْصَل بين اسم الإشارة وها التنبيه بالضميرِ (أنا) وأخواته للتقريب، أو لمناداة رجلٍ لمْ يُدرَ أحاضرٌ هو أم غائبٌ، وذلك لدلالة الحديث السابق (ها أنا ذا يا رسول الله) ودلالة الآية الكريمة السابقة، ويجوز أيضًا إعادة الها بعد الفصل بينها وبين الضمير، والدليل في ذلك قوله -تعالى-: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ﴾[5]، فصل فيها الضمير (أنتم) بين (ها) واسم الإشارة بعده مع ذكر (ها) التنبيه مرة أخرى.

---

(١) شرح المفصل: ٨/ ١١٦.

(٢) ، السابق، نفسه.

(٣) يُنْظَر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٩٧٨، وهمع الهوامع: ٢٥٠/١.

(٤) معاني القرآن: الفراء، ٢٣٢/١.

(٥) آل عمران: ٦٦.

المطلب الرابع: أي الاستفهامية:

تتعدد الاستخدامات لـ(أي) فتأتي شرطية نحو: أيًا تضربْ أضربْ، أو استفهامية نحو: أيهم أخوك؟ أو صفةً لنكرةٍ مذكورةٍ، أو حالًا لمعرفة، ويلزمُها الإضافة إلا في الشرط والاستفهام قد يُستغنى بمعنى الإضافة إن عُلم المضاف إليه(١).

وقد ورد الاستشهاد بالحديث لدى أبي حيان فيما يتصل بأي الاستفهامية في مِثْلِ الحديث الآتي(٢):

عن عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- قال: سألتُ رسولَ اللهِ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ-: ((أيُّ الأعمالِ أحبُّ إلى اللهِ؟ قالَ: الصَّلاةُ على وقتِها قلتُ: ثمَّ أيٌّ؟ قالَ: ثمَّ برُّ الوالدينِ قلتُ: ثمَّ أيٌّ؟ قالَ: ثمَّ الجهادُ في سبيلِ اللهِ))(٣).

فقد قال أبو حيان: "والأصل ألَّا يُوصَف (بأي)، فلا يُتَوَسَّع فيها بالقياس، وإذا كانت شرطًا، أو استفهامًا، فقد يُسْتغنى بمعنى الإضافة إنْ عُلِمَ ما تضاف إليه، نحو: قوله -تعالى-: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾(٤) أي: أي الاسمين تدعو، وفي الحديث: (مَنْ أَبَرُّ يا رسولَ الله قال: أمُّك قال: ثُمَّ أي؟ قال: أمُّك) أي: ثم مَنْ أبَر"(٥).

---

(١) يُنْظَر: شرح التسهيل: ابن مالك، ١/٢٢٠-٢٢١، وارتشاف الضرب: ٣/١٠٣٦، وشرح ابن عقيل: ٢/٦٢-٦٣.

(٢) بالنِّسبة للحديث الذي ذكره أبو حيان لم أجده في كتب الحديث بمثل تلك الصيغة، لكنَّ الشاهد (ثم أي؟) ورَدَ في كثير من الأحاديث، يُنظر: صحيح البخاري: ٤/ ١٤٦، ٦/ ١٨، ٦/ ١٠٩.

(٣) صحيح مسلم:١/٦٢، وهذا هو الحديث الوارد في شرح التسهيل، ولم يذكر ابن مالك الحديث الذي ذكره أبو حيان.

(٤) الإسراء: ١١٠.

(٥) ارتشاف الضرب: ٣/١٠٣٨، بالنسبة للحديث الذي ذكره أبو حيَّان لم يرد بمثل هذه الصيغة، بل وردت صيغة الحديث (ثُمَّ مَنْ)، ولم أجد (ثم أي)، يُنْظَر: سنن الترمذي:٤/٣٠٩، سنن ابن ماجة:٤/٦٢٩.

من خلال هذا النص يتضح أنَّ أبا حيان قد استشهد بلفظ: (أيّ) الوارد في الحديث على جواز حذف المضاف إليه بعد أي الشرطية أو الاستفهامية إن عُلِمَ؛ للاستغناء بمعنى الإضافة، ففي الآية حُذِفَ المضاف إليه في الشرط، وفي الحديث حُذِفَ المضاف إليه في الاستفهام.

وهو ما يُعَضِّدُهُ قول سيبويه: "و(أي) مسألةٌ ليبيّن لكَ بعضُ الشيءِ، وهي تَجْري مَجرىَ ما في كُلِّ شيء"(١)، ويقول ابن مالك: "وهي فيهما [أي: الشرط والاستفهام] بمنزلة كل مع النكرة وبعض مع المعرفة"(٢)، فتقول في التنكير: أيُّ رَجُلٍ أخوك؟ وأيُّ رَجُلين أتيا؟ كما تفعلُ حِين تقول: كُلُّ رَجلٍ أخوك، وكلُّ رجلين أتيَا، فالخبرُ يُطابِقُ ما تُضَافُ إليه أي، وتقول في التعريف: وأيُّ الرجلين أحْسَنُ؟، فلا تُشْتَرَطُ المطابقة.

وتضافُ (أي) الاستفهامية إلى النَّكرة بلا شَرط، وإلى المعرفة بِشَرطِ إفهامِ تثنيةٍ أو جمعٍ كقولنا: أيُّ الرجلين أفضل؟ أو: أيُّ الرجالِ أفضل؟ أو قصد أجزاء نحو: أيُّ محمدٍ أحسن؟ بمعنى أيُّ جُزءٍ منه، أو معطوفًا عليها بالواو، نحو: أبيّ وأيُّك أفضل؟(٣)

يُستنتجَ مما سبق أنَّ (أي) إن كانت صفةً أو حالًا، تكون ملازمَة للإضافةِ لفظًا ومعنىً، وإنْ كانتْ شرطيةً أو استفهاميةً أو موصولةً تكون ملازمةً للإضافةِ معنىً دون اللفظ، نحو: أيٌّ عندك؟ أو مثل الشاهد في الحديث: (ثم أي؟)، فيُحذف ما تُضاف إليه إن عُلِمَ.

---

(١) الكتاب: ٤/٢٣٣.

(٢) شرح التسهيل: ابن مالك، ١/٢٢١.

(٣) يُنْظَر: السابق، نفسه، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٠٣٨.

المطلب الخامس: خروج (الآن) عن الظرفية:

لقد وضّح كثير من النحاة معنى (الآن)، يقول الخليل: "الآنُ: بمنزلة السّاعة إلّا أنّ السَّاعة جزءٌ مؤقَّت مِنْ أَجْزاء اللَّيْل والنّهار، وأمَّا الآنَ، فإنّه يلزم السّاعة التي يكون فيها الكلام والأمور ريثما يبتدئ ويسكت[١].وقال الجوهري: "الآن: اسم للوقت الذي أنت فيه"[٢].

واختلف النحاة في بنائه وإعرابه، ولكلٍّ منهم تفسيرُه في ذلك، فالخليل يرى أنَّ "العَرَبُ تنصبه في الجرّ والنّصب والرّفع، لأنّه لا يتمكَّن في التَّصْريف، فلا يُثَنَّى ولا يُثلَّث ولا يُصغَّر، ولا يُصرَف ولا يُضَافُ إليه شيءٌ"[٣]. ويقول الجوهري: "هو ظرفٌ غير متمكن، وَقَعَ معرفة، ولم تدخل عليه الالف واللام للتعريف، لأنه ليس له ما يشركه"[٤] فهما يتوافقان في بنائه.

وقد عرَّف أبو حيان المفعول فيه بأنَّه: "الظرف، وهو ما انتصب من وقتٍ أو مكانٍ على تقدير (في) باطِّراد الواقع فيه مذكور أو مقدر"[٥].

وهنا يُمكنُ الإشارة إلى أنَّ ورودَ لفظ (الآن) ضمن الظروف واردٌ بكثرة، فهل يلزم كونه ظرفا؟ وهل فتحته فتحة إعرابٍ أو بناء؟ وهل ورد بغير الفتح؟

يمكن القول: إنَّ النُّحاةَ قد اختلفوا في ذلك، والأغلب البناء، ولكلٍّ من البصريين والكوفيين آراؤهم وأدلتهم في العِلَّة التي يطول الكلام في عرضها هنا[٦]، فالسيرافي مثلا يرى البناء؛ لأنَّه لما لَزِمَ موضعًا واحدًا أشبه الحرف، والحروف تلزم مواضعها، وهي مبنية، فكذلك ما أشبهها، أمَّا ابن

---

(١) العين: باب: اللفيف من النون، مادة: (أون) ٤٠٤/٨.

(٢) تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ -١٩٨٧م، ٢٠٧٦/٥.

(٣) العين: باب: اللفيف من النون، مادة: (أون) ٤٠٤/٨.

(٤) تاج اللغة وصحاح العربية: ٢٠٧٦/٥.

(٥) ارتشاف الضرب: ١٣٨٩/٣.

(٦) يُنظر: الإنصاف: ص٤١٢.

مالك فيرى أن ظرفيته ليست بلازمة بل هي غالبة، وبُني لفظ الآن لتضمنه معنى الإشارة، فقولنا: أفعل الآن، أي أفعل في هذا الوقت. وأيضا لشبهه بالحرف في ملازمة لفظ الواحد إذ لا يُثنى ولا يُجمع ولا يُصغَّر(١).

وقد ورد الاستشهاد بالحديث لدى أبي حيان فيما يتصل بخروج لفظ (الآن) على الظرفية في الحديث الآتي: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه- قَالَ:((كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-إِذْ سَمِعَ وَجْبَةً فَقَالَ النَّبِيُّ -ﷺ-: تَدْرُونَ مَا هَذَا؟ قَالَ: قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: هَذَا حَجَرٌ رُمِيَ بِهِ فِي النَّارِ مُنْذُ سَبْعِينَ خَرِيفًا فَهُوَ يَهْوِي فِي النَّارِ الآنَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى قَعْرِهَا))(٢).

فقد قال أبو حيان: "(الآن) اسمٌ في أصل وضعه واستعماله بدليل دخول حرف الجر عليه، ... وسُمِّيَ الآن الوقت الحاضر جميعه أو بعضه، ... وقد يخرج على الظرفية، وزعم ابن مالك أنَّه جاء مبتدأ؛ لِمَا جاء في الحديث أنه عليه الصلاة والسلام سَمِعَ وَجْبَةً فَقَالَ: (هَذَا حَجَرٌ رُمِيَ بِهِ فِي النَّارِ مُنْذُ أربعينَ خَرِيفًا فَهُوَ يَهْوِي فِي النَّارِ الآنَ حين انْتَهَى إِلَى قَعْرِهَا) فأعرب (الآن) مبتدأ، وحين انتهى خبره"(٣).

من خلال هذا النص يتضح أنَّ أبا حيان استشهد بلفظ (الآن) الوارد في الحديث على خروجه من الظرفية إلى الاسمية، فقد وقع هنا في محلِّ رفع على أنَّه مبتدأ، ومِنْ ثَمَّ فظرفيتُه ليستْ

(١) يُنظر: البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، ومصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م،٩٥/١، وشرح التسهيل: ابن مالك،٢١٨/٢.

(٢) صحيح مسلم:١٥٠/٨.

(٣) ارتشاف الضرب: ١٤٢٣/٣-١٤٢٤. بتصرف، وبالنسبة للحديث فالصحيح (منذ سبعين خريفا)، يُنظر: الفتح الكبير: جلال الدين السيوطي، تحقيق: يوسف النبهاني، دار الفكر، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م، ٢٧٢/٣. ولم أجد ذكر أربعين في هذا الموضع، بل في حديث آخر مختلف: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "الوَيْلُ وَادٍ فِي جَهَنَّمَ يَهْوِي فِيهِ الكَافِرُ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ قَعْرَهُ"، سنن الترمذي:٣٢٠/٥.

بلازمةٍ، لكنَّ وقوعَه ظرفًا أكثرُ من وقوعِه غير ظرف، وهو مبنيٌّ في الحديث لإضافته إلى جملةٍ مصدَّرةٍ بفعلٍ ماضٍ[1].

وهنا يمكنُ الإشارة إلى أنَّ أبا حيَّان قد خالَفَ في رأيهِ هذا السيوطي ومن وافقه، فالمختار عند السيوطي القولُ بإعرابه؛ لأنَّه لم يثبتْ لبنائِهِ عِلَّةٌ معتبرةٌ، فهو منصوبٌ على الظرفية، ويرى أنَّ خروجَه عن الظرفية غيرُ ثابتٍ، ولا يصحُّ الاستدلالُ له بالحديث السابق[2].

هذا، ولم يكتفِ النحاة بالاستدلال بالحديث على بناء الآن وخروجه عن الظرفية، فمثله قول الشاعر:

أَإِلى الآنَ لا يَبِينُ اِرْعِـــواءُ لكَ بعدَ المشيبِ عن ذا التَّصَابي[3]

ففي البيت السابق ورد ذكر (الآن) مسبوقًا بحرف جرٍّ، ومع ذلك لم تكسر نون (الآن)، وهو ما يدلُّ على بنائه على الفتح، وأنَّه لم يردْ هنا ظرفًا.

أمَّا مَنْ احتج بقول الشاعر:

كأنهـــما مِــلآنِ لم يتغيرَا وقد مرّ للدارين من بعدنا عصرُ[4]

أراد مِن الآن، حَذفَ نون (مِنْ) للالتقاء الساكنين، فلفظ (الآن) مكسور لسبقه بحرف جر، فهي عند الشاعر معربة، ضعّف هذا الاستدلال ابن مالك؛ لاحتمال كون الكسرة كسرة

(١) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤/ ١٩٧٨.

(٢) همع الهوامع:٢/١٣٥- ١٣٧.

(٣) البيت من الخفيف، وقِيل قائله عمر بن أبي ربيعة، ولم أجده في ديوانه، همع الهوامع:٢/١٣٦، المساعد: ١/٥١٦.

(٤) البيت من الطويل لأبي صخر الهذلي، ولم أجده في ديوان الهذليين، الخصائص:١/٣١٠، وشرح شذور الذهب: ١٢٣- ١٢٤، والمساعد: ١/٥١٦، وخزانة الأدب:٣/٢٥٨.

بناء، فيكون في بناء (الآن) لغتان -بالفتح والكسر-كما في (شَتَّانِ)و (سِيّانِ) إلا أن الفتح أشهر وأكثر[١].

ويرى الفراء في قوله -تعالى-: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾[٢] أنَّ أصل (الآن): أوان حُذِفَتْ منها الألف وغُيِّرَتْ واوُها إلى الألف، أو من الفعل (آن) بمعنى حان، أُدْخِلَتْ عليه الألفُ واللَّامُ مستصحبًا فيه الفتحة التي كانت فيه إذ كان فعلا، ووجه ذلك من حديث: "أنَّ رسولَ الله -صلى الله عليه وسلم- كان ينهى عن قيلَ وقال، وكثرة السؤال..."[٣]، ومن قول العرب: من شَبَّ إلى دَبَّ[٤]. وردَّ ابن مالك على ذلك بأنَّه لو كان (الآن) مثل هذه لم تدخل عليه الألف واللام كما لم يدخلا عليهما، ولَاشْتَهَرَ فيهما الإعراب والبناء كما اشتهر فيهما فإنه يُقال: من شُبٍّ إلى دُبٍّ، وعن قيلٍ وقال، كما قيل من شبَّ إلى دبَّ وعن قيلَ وقال[٥].

هذا، وهناك أسبابٌ أُخَر لبنائه، رجَّحَها نحاةٌ، وضعَّفها آخرون[٦].

مِمَّا سبَقَ يمكن الانتهاء إلى أنَّ النحاة اختلفوا في (الآن) لكنَّ ظرفيتها غالبة، وقد خرجتْ عن الظرفية في الحديث السابق، فهي مبتدأٌ مبنيٌّ على الفتح، ولعلي أميل إلى بنائها موافقةً رأي البصريين وذلك لمشابهتها اسم الإشارة كقولنا الآن: أي هذا الوقت، واسم الإشارة مبني، وبنيت بالفتح والأصل السكون؛ لعدم التقاء الساكنين، واختير الفتح كنظائرها من الظروف مثل: أيَّان بُنيت على الفتح.

---

(١) يُنظَر: شرح التسهيل: ابن مالك، ٢/٢٢٠.

(٢) يونس، ٥١.

(٣) صحيح البخاري، ٨/١٠٠.

(٤) معاني القرآن: الفراء، ١/٤٦٨-٤٦٩.

(٥)يُنظَر: شرح التسهيل: ابن مالك،٢/٢١٨.

(٦) يُنظَر: لسان العرب: مادة: (أ ي ن) ١٤/ ٤٠-٤٤، وهمع الهوامع: ٢/١٣٥-١٣٧، والظرف خصائصه وتوظيفه النحوي: المتولي الأشرم، مكتبة جزيرة الورد، المنصورة-القاهرة، د.ت، ١٦٥-١٧٠.

المطلب السادس: تجريد العدد من التاء إذا لم يُذكر المعدود:

إنَّ ألفاظ العدد بالنظرِ إلى الاستعمال على أربعة أضرب: الأول: العدد المفرد، وهو واحد، واثنان، وعشرون-إلى تسعين، والثاني: العدد المضاف، وهو من ثلاثة-إلى عشرة، ومائة، وألف، والثالث: العدد المركب، وهو من ثلاثة عشر-إلى تسعة عشر، والضرب الرابع: العدد المعطوف، وهو واحدٌ وعشرون، إلى تسعة وتسعين(١).

وقد جاء الاستشهاد بالحديث النبوي عند أبي حيان -فيما يتصل **بتجريد العدد من التاء إذا لم يُذكر المعدود في الحديث التالي:**

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: ((مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ، كَانَ كَصَوْمِ الدَّهْرِ))(٢).

فقد قال أبو حيان: "وإذا أخبرتَ عن عددٍ مجرَّدٍ مِنَ المعدودِ من ثلاثةٍ إلى عشرةٍ ... فإما أن تذكرَ المعدودَ في اللفظِ أو لا تذكره، فإن لمْ تذكرْه فالفصيحُ أن يكونَ بالتاءِ لمذكرٍ وبعدمِها لمؤنثٍ تقول: صمتُ خمسةً تُريدُ خمسةَ أيَّامٍ، وسِرْتُ خمسًا تُريدُ خَمْسَ ليالٍ، ويجوزُ أنْ تحذفَ تاءَ التأنيثِ، حكى الكسائي عن أبي الجراح: صُمْنا من الشهرِ خَمْسًا، وحكى الفراء: أفطرنا خمسًا، وصُمْنا خمسًا، وصُمْنا عشرًا من رمضان، وقال بعضهم: ما حكاه الكسائي لا يصح عن فصيحٍ ولا يُلْتَفَتُ إليه. وتضافر النَّقلُ في الحديثِ (ثم أتبعه بستٍّ من شوال) بحذفِ التَّاء، يريدُ بستةِ أيامٍ"(٣).

---

(١) يُنظر: المقرب: ١/ ٣٠٥-٣١٠، وأوضح المسالك: ٤/٢٤٥.

(٢) سنن ابن ماجه: ٢/ ٦١٢، وورد في صحيح مسلم: ٣/ ١٦٩ "بلفظ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ"

(٣) ارتشاف الضرب: ٢/ ٧٥٠، ويُنظر: معاني القرآن: الفراء، ١/ ١٥١-١٥٢.

يتضح من كلام أبي حيان أنه استشهد بالحديث عن العددِ المضاف، وهنا يمكن القول: إنَّ الأعداد المضافة هي: من ثلاثة إلى عشرة، ومائة، وألف، وسيكون مناطُ الحديث عن الأعداد من ثلاثة إلى عشرة، فهي على ثلاثة أحوال: أوَّلها: أن يُقصَدَ بها العددُ المطْلَق، نحو: (ثلاثةُ نصف ستةٍ) وفي هذه الحالة تكون كلُّها بالتاء، وهي هنا لا تتصرف للعلمية والتأنيث على رأي أبي حيان، وخالفَهُ بعض النحاة في ذلك، ثانيها: أن يُقْصَدَ بها معدودٌ ويُذكرَ في اللفظ، فتُستعملُ التاء إن كان واحدُ المعدودِ مُذكَّرًا، ويجرَّدُ من التاءِ إن كان واحدهُ مُؤَنثًا، سواء كان مُؤَنثًا حقيقيًّا أو مجازيًّا، نحو: صمتُ خمسةَ أيامٍ، ونحو قوله -تعالى-: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾[1]، ثالثها: أن يُقْصَدَ بهذه الأعداد معدودٌ ولا يُذكر في اللفظ، وهذه الحالةُ الفصيحُ فيها أنْ يكونَ العددُ بالتاء للمذكر، وبحذفها للمؤنَّثِ، نحو: صمتُ خمسةً، تريد خمسةَ أيامٍ، ويجوز حذف التاء في المذكَّر، كما جاء في الحديث السابق (ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ) وهو ما استشهد به أبو حيان على جواز حذف التاء في المذكَّرِ إن لم يُذْكرِ المعدود، خلافًا لمن أنكر ذلك[2].

ويؤيدُ ذلك قول الشاعر:

وَإِلَّا فسيري مثل مَا سَار رَاكبٌ تجشَّم خمْسًا لَيْسَ فِي سيره أُمَمْ[3]

والشاهد فيه (خمسًا) يريد خمسة أيام، ذكرها بحذف التاء مع أنَّ المعدود مذكَّر.

---

(١) الحاقة: ٧.

(٢) يُنظر: التذييل والتكميل: ٢/ ٣٣٢-٣٣٣، ٩/ ٢٩٨، توضيح المقاصد والمسالك: ٣/ ١٣١٨، وأوضح المسالك: ٤/ ٢٤٣.

(٣) القائل عمرو بن شأس الأسدي، الأُمم: القرب، شرح ديوان الحماسة: أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، تحقيق: غريد الشيخ، وضع الفهارس العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤ هـ -٢٠٠٣ م، ٢٠٤.

هذا، ويظهر من الاستشهاد بالحديث وبما روي عن العرب أنَّ من ضعَّفَ الكسائي في قوله: (صُمْنا من الشهرِ خَمْسًا) كلامٌ لا يُلتَفَتُ إليه، وأيضا "لِمَا رُوِيَ في التاريخ الاستغناءُ بالليالي عن الأيامِ التزم في غيره بشرط أمْنِ اللبس كقوله -تعالى-: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾[1]، ومنه (وأتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ)"[2].

وممَّا يعضِّدُ ذلك قول الفراء "أنَّ العرب إذا أبهمت العددَ من الليالي والأيام غلبوا عليه الليالي، حتى إنهم ليقولون: قد صُمْنا عشرًا من شهر رمضان، لكثرة تغليبهم الليالي على الأيام"[3].

وهنا قد يتبادر إلى الذهن سؤالٌ مفاده: ما علَّةُ إثبات التاء في العددِ المذكَّر وإسقاطها في العدد المؤنث؟

اختلف النحاة في السبب، فقيل إنما كان ذلك للفرق بينهما، ولِمَ لَمْ يكنِ العكس وسيبقى الفرق؟ ذلك لعدةِ أوجهٍ وردَتْ، أولها: لأن الأصل في العدد أن يكون مؤنثًا، وأصل المؤنث بالهاء، ولأن المذكَّر هو الأصل فأخذ الأصل الهاء، وبقي المؤنث بغير الهاء، وثانيها: لأنَّ المذكَّر أخف من المؤنثِ فاحتملَ الزيادة، ولأن المؤنث أثقل لم يحتملِ الزيادة، ولأنهم كرهوا أن يجمعوا بين علامتَيْ تأنيث، علامة تأنيث العدد وعلامة تأنيث المعدود، فيقولوا: ثلاثة نسوة، وثالثها: لأنَّ الهاء زيدتْ للمبالغةِ كما في (نسَّابة، وعلَّامة) ولأن المذكر أفضل فهو أولى بزيادتها، ورابعها: لأن العدد من ثلاثة إلى عشرة في المعنى جمع، والعرب يجمعون ما كان على مثال (فُعَال) في المذكَّر بالهاء نحو: (غُراب، وأغربة) وما كان منه في المؤنث يجمعونه بغير الهاء ك (عقاب، وأعقبة)، فحملوا العدد على الجمع فأدخلوا الهاء في المذكر وأسقطوها في المؤنث، خامسها: أن العدد كله مؤنث، فما كان منه بتاء التأنيث فهو بمنزلة مؤنث فيه علامة للتأنيث، وما كان منه بغير تاء، فهو بمنزلة

---

(١) البقرة:٢٣٤.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك: ٣/ ١٣١٩، ويُنظر: المقرب: ١/ ٣٠٦.

(٣) معاني القرآن: الفراء، ١/ ١٥١.

مؤنثٍ لا علامة فيه للتأنيث، سادسها: أنَّ عدد المذكَّر لو كان بغير تاء لأوهم أنَّه مذكر؛ لإضافته إلى مذكر، ولفظه لفظ المذكر، والعدد في المعنى هو المعدود، وقد جعلوا العدد مؤنثًا فأدخلوا فيه التاء ليرتفع الإبهام، وهذا رأي ابن عصفور(١).

هذا، وكان رأي ابن مالك في العلة من ذلك: أن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وعُصبَة وفِرقة، والأصل فيها أن يكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الأصل من المذكر لتقدم رتبته، وحذفت التاء مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته فقيل: ثلاثةُ أعبدٍ وثلاثُ جوارٍ(٢).

ويمكن الانتهاء في هذا الأمر إلى أنَّ المعدود إذا لم يُذكر في الكلام فالفصيح فيه أن يكون بالتاء للمذكر وبدونها للمؤنث، ويجوز حذف التاء من المذكر لما ورد في الحديث وفي الشعر وكلام العرب.

المطلب السابع: مجيء (كأيِّن) بمعنى كم:

لفظ (كأيِّن) مستحق للحكاية؛ لأنه مركبٌ من كاف التشبيه وأيّ، وهو لازم التصدير، وقد يُستَفهم به عند ابن مالك بدلالة الحديث التالي(٣):

قَالَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ لزِرِّ بْنِ حُبَيْش -رضي الله عنهم-: ((كَأَيِّنْ تَقْرَأُ سُورَةَ الْأَحْزَابِ؟ أَوْ كَأَيِّنْ تَعُدُّهَا؟ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ آيَةً، فَقَالَ: قَطُّ؟ لَقَدْ رَأَيْتُهَا وَإِنَّهَا لَتُعَادِلُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ، وَلَقَدْ قَرَأْنَا فِيهَا: "الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ نَكَالًا مِنَ اللهِ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ"))(٤).

---

(١) يُنظر: أسرار العربية: ٢١٨-٢١٩، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٢٠-٣٢١، وشرح الجمل: ٢/ ١٢٣، واللمحة في شرح الملحة: ٢/ ٨٠١-٨٠٢، والتذييل والتكميل: ٩/ ٢٩٧.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل: ابن مالك، ٢/ ٣٩٨، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٣/ ١٣١٩.

(٣) شرح التسهيل: ابن مالك، ٢/٤٢٢- ٤٢٣.

(٤) مسند أحمد بن حنبل: ٣٥/١٣٤، حديث رقم: ٢١٢٠٧.

فقد قال أبو حيان في باب الكناية عن العدد عِنْدَ حديثه عن (كأيِّن): "وزعم ابن مالك أنها قد يستفهم بها، واستدلَّ بأثرٍ جاء عن أُبَيّ، على عادته في إثبات القواعد النحوية بما روى في الحديث، وفي الآثار مِمَّا نقلهُ الأعاجم الذين يلحنون، ومِمَّا لمْ يَتعَيَّن أنَّه من لفظ الرسول -ﷺ-، ولا مِن لفظ الصحابي، فيكونُ حجَّةً إذ أجازوا النقل بالمعنى"(١).

ويفسِّرُ ذلك قول ابن مالك: "وانفردت (كأيّن) أيضا بأنها قد يستفهم بها، كقول أبيّ بن كعب -رضي الله عنه-لعبد الله: (كأيِّنْ تقرأُ سورةَ الأحزاب، أو كأين تعدُّ سورة الأحزاب؟ فقال عبد الله: ثلاثا وتسعين. فقال أُبَي: قَطُّ) أراد: ما كانت كذا قَطُّ"(٢).

يتضح من كلام أبي حيان اعتراضه على ابن مالك في استعمال (كأيِّن) في الاستفهام، فهو يراها لا تأتي إلا خبرية، ويستنكر عليه استناده على ما ورد في الحديث بسبب وجود الرواة الأعاجم، وعدم التثبت من صحةِ اللفظ المروي، ويرى أنَّ الحديث يكون حجةً إذا ثبتَ عدم رواية الحديث بالمعنى، وهذا ما ذهب إليه كثير من النُّحاة حيث اشترطوا في الاحتجاج بالحديث أن يكون متواترًا في سنده بنفس ألفاظ الحديث، وذلك بخلاف ابن مالك الذي يجيز الاحتجاج به أيًّا كان ناقله وطريقة نقله.

وهنا لفتة في نصِّ أبي حيان مفادها ما يظهر لي من تناقضٍ لعلَّه بسبب الخطأ في النَّقل من الأصل، وذلك في قوله: (فيكونُ حجَّةً إذ أجازوا النقل بالمعنى) وبعد البحث وجدت ما يدلُّ على أصل المخطوطة أنَّها بلفظ (إذا جاوزوا النقل بالمعنى) أي: يكون الحديث حجةً لو لم تجز فيه الرواية بالمعنى، فهو يرى أن الاحتجاج بالحديث يجوز إذا ثبت أنَّه لم يُنقل بالمعنى(٣).

---

(١) ارتشاف الضرب: ٢/٧٩١.

(٢) شرح التسهيل: ابن مالك، ٢/ ٤٢٣.

(٣) موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث: ص ٣٣٣.

ومن الجدير بالذِّكر أن كلمة (كأيِّن) اسمٌ مركبٌ، من كاف التشبيه مع أي المنونة، لذلك جاز الوقف عليها بالنون؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية، لذلك مُنِعَتْ إضافتها؛ لأنها لو أضيفت لزمَ نزع التنوين منها وهي مستحقة للحكاية، و(كأيِّن) لها لغاتٌ عدَّةٌ أشهرها (كأَيٍّ) بالتشديد، وأفصح لغاتها الأصل[1].

وتوافق(كأيِّن) (كم) في خمسة أمور: البناء، والإبهام، والافتقار إلى التمييز، وإفادة التكثير أحيانا، ولزوم التصدير، فلا يعمل فيها ما قبلها، ويُستفهم بها نادرًا لدى بعض النحاة، واستدلَّ ابن مالك على ذلك بالحديث السابق، ومعنى الحديث (كَأَيِّنْ تَقْرَأُ سُورَةَ الْأَحْزَابِ؟ أَوْ كَأَيِّنْ تَعُدُّهَا؟) أي: كم تعدونها آية؟[2]

وتخالف (كأيِّن) (كم) في خمسة أمور: أنَّ (كأيِّن) مركبة –خلافًا لمن يرى غير ذلك–وكم بسيطة، ومميزِ (كأيِّن) مجرور بـ(مِن) غالبا، ولا تقع استفهامية عند جمهور النحاة، ولا مجرورة، وخبرها لا يقع مفردًا[3].

ويمكن الانتهاء هنا إلى أنَّ أبا حيان يرى أن (كأيِّن) بسيطة وليست مركبة، ولا يُستفهم بها، وخبرية، وتلزم التصدير، ويُجَر تمييزها بـ (مِن) كثيرًا، كما ورد في القرآن، منه قوله –تعالى–: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ﴾[4]، وتدل على التكثير[5].

---

(١) يُنظر: شرح التسهيل: ابن مالك، ٢/ ٤٢٣، لسان العرب: مادة: (ك ي ن)، ٣٧٢/١٣، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٣/ ٥٠–٥١، والمساعد: ١١٧/٢– ١١٨.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل: ابن مالك، ٢/ ٤٢٣، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٣/ ٥٠–٥١، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٧٨.

(٣) يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٣/ ٥٣–٥٤.

(٤) آل عمران: ١٤٦.

(٥) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٧٩٠/٢–٧٩١.

المبحث الثاني
الجملة الاسمية ونواسخها

لقد ورد الاستشهاد بالحديث عند أبي حيان فيما يتصل بالجملة الاسمية ونواسخها في ثمانية مطالب على النَّحوِ الآتي:

المطلب الأول: المبتدأ والخبر:

من المعلوم أنَّ ركني الجملة الاسمية هما المبتدأ والخبر، ولا يخفى كلٌّ منهما على كلِّ ذي لُبٍّ مِنْ لَدُنْ سيبويه حتى الآن، فسيبويه يرى أنَّ المبتدأ هو "كلُّ اسمٍ اِبتُدِئ ليُبْنَى عليه كلامٌ"(١)، أمَّا ابن عصفور فعرَّفه بقوله: "الابتداءُ: هو جعلُ الاسمِ أوَّل الكلام لفظًا أو تقديرًا، معرّى من العواملِ اللفظيةِ لتخبر عنه. والخبر: الجزءُ المستفادُ من الجملة"(٢).

١- الوصف الذي يرفع فاعلًا:

المبتدأ على قسمين: قسْمٌ له خبرٌ، وقسمٌ له فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر؛ وذلك لشدة شبهه بالفعل كما يرى ابن مالك؛ لذا لا يُصغّر، ولا يُوصف، ولا يُعرّف، ولا يُثنى، ولا يُجمع إلَّا على لغة (أكلوني البراغيث)، سواءٌ كان اسمَ فاعلٍ، أو اسمَ مفعولٍ، أو صفةً مشبهةً، أو منسوبًا، أو غيرها من المشتقات(٣).

وهذا الوصف له شروطٌ لم يتفقْ عليها كلِّها جميعُ النحاة، وهي: أن يَرفعَ الوصفُ ظاهرًا لا مستترًا، كقولنا: أَقُرَشيٌّ أبوك؟ أو أن يرفع ضميرًا منفصلًا، نحو: أقائمٌ أنتم؟ وأْن يتقدم، فلو تأخرَ نحو: أخواك خارجٌ أبوهما لم يكن من هذا النوع، وأنْ يكون مرفوعُه مستغنًا به فخرَجَ نحو: أقائمٌ

---

(١) الكتاب: ١٢٦/٢.

(٢) شرح جمل الزجاجي: ٣٢٢/١.

(٣) يُنظر: شرح التسهيل: ٢٧٢/١.

أبوه زيدٌ، وأن يُسبق بنفيٍ أو استفهامٍ، والمشهور من النفي: (ما)، ومِنَ الاستفهام: (الهمزة) على رأي أبي حيان إذْ لمْ يُسمعْ سواهما(١).

وقد ورد الاستشهاد بالحديث لدى أبي حيان فيما يتعلقُ بالفاعل الذي أغنى عن الخبرِ في حديثٍ روته السيدة عائشة -رضي الله عنها-، بعد نزول الوحي على رسول الله -ﷺ-وفؤاده يرجف خوفا، زمَّلته السيدة خديجة -رضي الله عنها-، ثم ذهبتْ به إلى ورقة بن نوفل، فَقَال للنبي -ﷺ- بعدما أخبره الخبر: ((هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي نَزَّلَ اللَّهُ عَلَى مُوسَى يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا، لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ، لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمِثْلِ مَا جِئْتَ بِهِ إِلَّا عُودِيَ، وَإِنْ يُدْرِكْنِي يَوْمُكَ أَنْصُرْكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا. ثُمَّ لَمْ يَنْشَبْ وَرَقَةُ أَنْ تُوُفِّيَ وَفَتَرَ الْوَحْي))(٢).

فقد قال أبو حيان في ذلك: "وقد نصَّ كثيرٌ من النحاة على أنَّ هذا الوصف لا يُثنى ولا يُجمع. وقال القاضي أبو محمد بن حوط الله: هذا غلطٌ، ويجوز تثنيته، وجمعه، وجعلَ من ذلك (أوَ مُخرجيَّ هم) ويُحتمَلُ أنْ يكونَ على لغةِ بني الحارث، وأنْ يكون خبرًا مقدمًا، إذْ يجوزُ في هذا الوصفِ إذا طابَقَ ما بعده في إفرادٍ، وتثنية، وجمع، أنْ يكونَ خبرًا مقدمًا، وإنَّما يتعينُ الفاعليةَ إذا لمْ يُطابق"(٣).

من خلال هذا النصِّ يتضحُ أن أبا حيان يرى أنَّ هذا الوصفَ لا يُثنى، ولا يُجمع، فلا يُعَدُّ الضميرُ المنفصلُ هنا فاعلًا أغنى عن الخبر، ثمَّ أورَدَ أبو حيان رأيًا للقاضي ابن حوط الله الذي يرى غَلَطَ من قال بعدم التطابق، وجعل الحديث السابق دليلًا على رأيه، ويذكر له أبو حيان تخريجات وأوجه جائزة للحديث، أولها: يُحتمل أن يكون مبتدأً مؤخرًا، و(مخرجيّ) خبرٌ مقدمٌ؛

(١) يُنظر: السابق: ٢٧٢/١-٢٧٥، وارتشاف الضرب: ١٠٨٣/٣، وهمع الهوامع: ٣٠٩-٣١٠، وحاشية الصبان: ٣٠٣/١-٣٠٦.

(٢) يُنظر بقية الحديث في صحيح البخاري: ٧/١، وصحيح مسلم:٩٧/١.

(٣) ارتشاف الضرب: ١٠٨٢/٣.

لِتَطابُقِ الوصفِ مع ما بعده، فكلمة (مخرجيّ) هي أصلًا (مخرجوي) قلبت الواو ياء ثم أدغمت في ياء المتكلم، ثانيها: يحتمل أن يكون إعرابُها على لغة بني الحارث، فيكونُ الوصفُ مبتدأً، والضميرُ المنفصلُ في محلِّ رفعِ فاعلٍ أغنى عن الخبر، ثم ذكر أبو حيان: أن الكوفيينَ يُجيزون مطابقةَ الوصفِ ما بعده في تثنيةٍ وجمعٍ(١).

وقد وَرَدَ عددٌ من الشواهد الشعرية على لغة بني الحارث، منها:

يَلُومُونَني في اشتِراءِ النَّخيـــ ـــــلِ أهلي فَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ(٢)

اعتبروا الواو في (يلومونني) حرفًا دالًّا على الجمعِ، والفاعلُ هو (أهلي).

وَوَرَدَ ذكر الحديث مرة ثانية عند أبي حيان في باب اسم الفاعل إذ يقول: "اسم الفاعل يعمل مفردًا، ومثنى، ومجموعًا جمع سلامة، وجمعَ تكسير، وفي البسيط: إذا كان مثنى، أو جمع سلامة لمذكر في موضع يفرد فيه الفعل، فلا يعمل تقول: مررت برجلٍ ضارباه الزيدان، ومررت برجالٍ ضاربوهم إخوتُك صار كالاسم كقولك: مررت برجلٍ أخواه الزيدان، وعليه: (أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ) فلا يجوز: مررت برجلٍ ضاربين غلمانُه زيدًا، بل يُقْطَع على مذهب سيبويه، والخليل، وجماعةٍ من النحويين"(٣).

ممَّا سبق يتضح رأي أبي حيان، وهو أن اسم الفاعل إذا كان مثنى أو مجموعًا في موضع يفرد فيه الفعل فلا يعمل، وذلك مثل الحديث السابق: "أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ" فلو كانت فعلًا لصارت: يخرجني هم، وليست يخرجوني هم باعتبار الضمير فاعلًا لا توكيدًا.

---

(١) يُنظر: السابق: نفسه، وهمع الهوامع:١/٥١٣.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه: جمع وتحقيق: سجيع الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ١٢٧. وشرح التصريح على التوضيح: ١/ ٤٠٤، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل: ٤٢٧/١، والأشباه والنظائر: السيوطي، تحقيق: عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م، ٣٦٣/٢، وهمع الهوامع:١/٥١٣.

(٣) ارتشاف الضرب:٥/٢٢٦٧، ويُنظر: الكتاب: ٢/ ٤٠-٤٢.

ومثال ذلك أيضًا قول الشاعر:

خليلَيَّ ما وافٍ بِعَهْدي أنتما إذا لَمْ تَكُونا لي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ[1]

الشاهد فيه قوله: ما وافٍ ... أنتما، وافٍ: مبتدأ معتمد على النفي، أنتما: ضمير منفصل مبني في محل رفع فاعل سد مسد الخبر، وقد منع ذلك الكوفيون، وأجازه البصريون، وهذا البيت رد على الكوفيين؛ ليثبت جواز كون الفاعل الذي أغنى عن الخبر ضميرا منفصلًا، وفي هذه الحالة يجعل الكوفيون الوصف خبرا مقدما، والضمير المنفصل مبتدأ[2]، وورد قول آخر:

أَمُنْجِزٌ أنتُمُ وَعْدًا وَثِقْتُ به أمِ اقْتَفَيْتُمْ جَميعًا نَهْجَ عُرْقوب[3].

والشاهد فيه: مجيءُ الوصف(منجز) مبتدأ معتمدًا على استفهام، ورَفْعُهُ فاعلًا أغنى عن الخبر، وهو الضمير المنفصل (أنتم)، والعلماءُ في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب: الأول: مذهب البصريين وهو امتناع البدء بالوصف السابق من غير اعتماد على نفيٍ أو استفهامٍ، والثاني: مذهب ابن مالك وابن السرَّاج، وهو الجواز مع القبح، ويرى ابن مالك أن ذلك هو مفهوم كلام سيبويه، وخالفه أبو حيان في ذلك، بأن سيبويه لم يذكره عنده[4] والثالث: مذهب الكوفيين، وهو الجواز بلا قبح[5].

مما سبق يمكن الانتهاء إلى أنَّ رأي أبي حيان في الوصف الذي يرفع فاعلًا يغني عن الخبر بشرط أن يكون معتمِدًا على نفيٍ بـ(ما) أو استفهامٍ بـ(الهمزة)، وأنْ يُفردَ الوصف، ولا يُجمَع، ولا

---

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل: ابن مالك، ٢٦٩/١، وشرح شذور الذهب ١٦٧، وهمع الهوامع: ٣٠٧/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٠٥/١.

(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب: ١٠٨٢/٣، والمساعد: ٢٠٤/١.

(٣) (نهج عرقوب) أي طريقته، وهو رجل يضرب به المثل في إخلاف الوعد، والبيت من بحر البسيط، وهو بلا نسبة في حاشية الصبان،٣٠٣/١، ولم أجده في خزانة الأدب، ولا في الدرر اللوامع.

(٤) يُنظر: الكتاب: ٢/ ٤٠-٤٢، والأصول:٦٠/١، وشرح التسهيل: ابن مالك، ٢٧٣/١، وارتشاف الضرب:١٠٨٣/٣.

(٥) يُنظر: همع الهوامع: ٣٠٧/١-٣٠٨، وحاشية الصبان: ٣٠٥/١.

يُصَغَّر، ويجوز له أن يرفع ضميرًا منفصلًا، وقد خرَّج أبو حيان الحديث على لغة أكلوني البراغيث، أو على كونِ الوصف خبرًا مقدَّمًا.

وورد ذكر الحديث مرة ثالثة في الارتشاف في باب المضاف إلى ياء المتكلم، قال أبو حيان: "وزعم أبو عمرو بن الحاجب وتبعه ابن مالك أن هذا الجمعَ حالةَ الرفع إعرابُه بالحرف المقدَّر، وكما أن الحركة تقدَّر كذلك الحرف يقدَّر، وقد بيَّنا في الشرح للتسهيل أن هذا لا تحقيق فيه، وهذه الياء في (ضاربيَّ)، وشبهه مفتوحة كقوله:

أودى بنيَّ وأودعوني حسرة ... ...[1]

وفي الحديث: (أوَ مُخْرِجِيَّ هُم)"[2].

يتضح من النصِّ السابق أنَّ أبا حيان استشهد بالحديث السابق في باب الإضافة على أنَّ المضاف إلى ياء المتكلم في حالة الجمع تكون ياؤه مفتوحةً معترضًا في ذلك على ابن الحاجب، وابن مالك.

وهنا قلبت واو (مخرجو) إلى ياء، وأُدغِمَتْ في ياء المتكلم، أصلها (مخرجوي) وحذفت النون للإضافة، وتُقَدَّر الواو في الرفع كما تُقَدَّر الحركة.

واستشهد أبو حيان ببيتٍ من الشعر أيضًا وذلك في كلمة (بنيَّ)، وقد فُتِحَتْ فيه ياء المضاف في حالة الجمع.

وبعد هذا العرضِ يمكن الانتهاء إلى أنَّ هذا الحديث (أوَ مُخْرِجِيَّ هُم) وردَ في الارتشاف في ثلاثة مواضع، الأول في تطابق الوصف مع ما بعده، وتخريجه حسب الأوجه الجائزة فيه، والثاني

---

(١)البيت من بحر الكامل لأبي ذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين: شعر أبي ذؤيب وساعدة بن جؤية، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٩٥م، ٢/١. وفيه (غصةً) بدل كلمة حسرةً، وتتمته: بعد الرُقَادِ وعَبْرَةً لا تُقْلِعُ

(٢) ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٤٨، وينظر: شرح التسهيل: ابن مالك، ٣/ ٢٧٨-٢٧٩.

في اسم الفاعل إذا كان مثنى أو مجموعًا في موضع يفرد فيه الفعل فلا يعمل، والثالث في باب الإضافة وفتح ياء المتكلم.

٢- مسوغات الابتداء بنكرة:

من المعلوم أنَّ الأصلَ في المبتدأ أن يكون معرفة، والخبر نكرة، وقد يعرَّفان أو ينكران بشرط، وقد ذكر سيبويه في كتابه الشرطَ لذلك، وهو أن يكونَ في الإخبار عنها فائدة(١)، وقد أيَّده ابن مالك في ألفيته بقوله: "ولا يجوز الابتدا بالنَّكرهْ .. ما لم تُفِدْ"(٢).

ثم تتبع النحويون تلك المواضع، وقد أحصاها بعضُهم في نيف وثلاثين موضعًا، ورأى بعضهم أنها ترجع إلى العموم والخصوص. وقد علّلَ ابن السراج امتناع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه لا معنى للتكلم به،(٣) لذلك كان أصل المبتدأ التعريف، ولو نُكِّر مع حصول الفائدة جاز، وفسّر السلسيلي سبب تعريف المبتدأ؛ لأنه يُسند إليه، ولا يُسند إلى مجهول، وتنكير الخبر؛ لأن نسبته إلى المبتدأ كنسبة الفعل من الفاعل، والفعل يلزمه التنكير وكذلك الخبر(٤).

وقد ورد الاستشهاد بالحديث لدى أبي حيان فيما يتصل بمسوِّغات الابتداء بالنكرة في الأحاديث الثلاثة الآتية:

---

(١) الكتاب: ١/ ٤٦-٤٧.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/ ٤٨٠، ويُنظر: شرح التسهيل: ابن مالك، ٢٨٩/١.

(٣) الأصول في النحو: ٥٩/١.

(٤) يُنظر: شرح الجمل: ابن عصفور، ٣٢٦/١، وشرح التسهيل: ابن مالك، ٢٨٩/١، وشرح ابن عقيل: ٢٠٢/١-٢١٢، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل: أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق: الشريف عبد الله الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ٢٨٠/١.

أولها: عَنْ أَبِي ذَرٍّ -رضي الله عنه-، أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالُوا لِلنَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: ((يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالْأَجْرِ، يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَيَتَصَدَّقُونَ بِفُضُولِ أَمْوَالِهِمْ، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَوَلَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ مَا تَتَصَدَّقُونَ بِهِ، كُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ، وَأَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنِ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ))[1].

ثانيها: عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله- ﷺ-يقول: ((خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الْعِبَادِ، فَمَنْ جَاءَ بِهِنَّ، لَمْ يُضَيِّعْ مِنْهُنَّ شَيْئًا، اسْتِخْفَافًا بِحَقِّهِنَّ، كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ. وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ، فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ. إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ))[2].

ثالثها: عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ((أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ -رضي الله عنه- فَسَأَلَهُ عَنْ جَرَادَاتٍ قَتَلَهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ. فَقَالَ عُمَرُ لِكَعْبٍ: تَعَالَ حَتَّى نَحْكُمَ. فَقَالَ كَعْبٌ: دِرْهَمٌ. فَقَالَ عُمَرُ لِكَعْبٍ: إِنَّكَ لَتَجِدُ الدَّرَاهِمَ، لَتَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ))[3].

---

(١) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي أبو حاتم الدارمي البُستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م، ٣/ ١١٩، وورد باختلاف في الصياغة في مسند أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، إشراف: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، ٢٧٦/٢٥.

(٢) موطأ مالك: مالك بن أنس المدني -رضي الله عنه-، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م، ١٢٣/١. السنن الكبرى: النسائي، ١٤٢/١.

(٣)موطأ مالك: ٤١٦/١، ووردت أحاديث أخر تحمل الشاهدَ نفسَه باختلاف الرواية والحادثة منها: ((سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ الْمُحْرِمِ يُصِيبُ الْجَرَادَةَ، فَقَالَ: تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ)). المصنَّف: أبو بكر بن أبي شيبة، دار القبلة، جدة-السعودية، مؤسسة علوم القرآن، دمشق -سوريا، ط١، ١٤٢٧ هـ -٢٠٠٦م، حديث رقم: ١٥٨٧٣، ٧٣٨/٨.

وقد ذكر أبو حيان هذه الأحاديثَ الثلاثةَ كلَّها في قوله: "وتتبع النحاة مسوغات الابتداء بالنكرة فمنها: الوصف: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾[1]، ... وكونه عاملًا نحو: (أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ)، ويدخل فيه المضاف نحو: (خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ) ...، أو عامًّا (تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ)"[2].

يتضح من ذلك أنَّ المبتدأ لا يكون إلا معرفة، ولا يكون نكرة إلا بِمُسوِّغاتٍ منها: كون النكرة موصوفة كقوله -تعالى-:﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾ فعبد: مبتدأ، ومؤمن: صفةٌ، وخير: خبر، أو تكون نكرةً عاملةً كقوله ﷺ: (أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ)، فكلمة (أمر) عملتْ في الجار والمجرور (بمعروف)، ويدخل في كونها عاملةً أن تُضافَ إلى نكرةٍ كقوله ﷺ : (خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ)، خمس: مبتدأ، وصلوات: مضاف إليه مجرور، وكَتَبَهُنَّ: الجملة في محل رفع خبر، أو تكون نكرة مبدوءًا بها لأجل العموم كقول عمر -رضي الله عنه- : "تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ" أي كلُّ تمرةٍ خيرٌ من كلِّ جرادةٍ، فالنكرة هنا (تمرة) تفيد العموم، وذلك كقوله -تعالى-: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾[3].

ممَّا سبق يمكن الانتهاء إلى أن الاستشهاد بالحديث كان في ثلاثةٍ مِنْ مُسوِّغات الابتداء بالنكرة وهي أن تكون عاملة، أو مُضافة، أو عامَّة.

(١) البقرة: ٢٢١.

(٢) ارتشاف الضرب: ٣/١١٠٠.

(٣) البقرة:١١٦.

٣- الجملة الواقعة خبرًا:

من المعلوم في الدرس البلاغي أن الخبر هو الذي يقع به التصديق والتكذيب، وفي النحو "الخبر الجزءُ المتمُّ الفائدة"(١)، ويأتي على ثلاثة أنواع، مفردًا، أو جملة سواء كانت اسمية أو فعلية، أو شبه جملة، ظرفٌ أو جار ومجرور(٢).

وقد جاء الاستشهاد بالحديث لدى أبي حيان فيما يتصل بالخبر الجملة في الحديث الآتي:

عن جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-يَقُولُ: ((أَفْضَلُ الْكَلَامِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَفْضَلُ الذِّكْرِ الْحَمْدُ لِلَّهِ))(٣).

فقد قال أبو حيان: "والجملة الواقعة خبرًا، إمَّا أن تكون متحدة بالمبتدأ معنى، فلا تحتاج إلى رابط، وذلك ما كان خبرًا عن مفرد يدل على جملة كحديث، وكلام، ومنه ضمير الشأن والقصة، والمضاف إلى حديث أو قول نحو: كلامي لا إله إلا الله، وأفضل الكلام لا إله إلا الله"(٤).

يتضح من كلام أبي حيان في حديثه عن الخبر إذا كان جمله أنَّه يحتاج إلى رابط، -وهو ضمير المبتدأ، أو إشارة إليه-إلا إذا كانت الجملة المخبر عنها متحدة مع المبتدأ في المعنى نحو: نطقي الله حسبي، أو مثل ما ورد في الحديث السابق: أفضلُ الذِّكْرِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فهذه جملٌ لا رابط فيها؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى(٥).

---

(١) شرح ابن عقيل: ١/ ١٨٩.

(٢) يُنظر: الأصول في علم النحو: ابن السراج، ١/ ٦٤-٦٥.

(٣) الدعاء: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ، حديث رقم: ١٤٨٣، ١/ ٤٣٦. وورد بصيغة (إنَّ أفضلَ الذِّكرِ لا له إلا الله) في السنن الكبرى: النسائي، باب أفضل الذكر والدعاء، حديث رقم: ١٠٦٧٧، ٦/ ٢٠٨،

(٤) ارتشاف الضرب: ٣/ ١١١٥-١١١٦.

(٥) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٣٤٥، وارتشاف الضرب: ٣/ ١١١٦، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢/ ٩٧٤.

ومِمَّا ورد في ذلك من القرآن قوله -تعالى-: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[1]، فجملة (الحمد لله رب العالمين) هي واقعة خبرًا للمبتدأ (وآخرُ دعواهم).

وقال ابن مالك في ذلك: "وإن اتحدت بالمبتدأ معنى هي أو بعضها استغنت عن عائد... فالجملة المتحدة بالمبتدأ معنى كحديث وكلام"[2].

هنا يمكن القول: إنَّ الخبر الجملة إذا اتَّحَدَ مع المبتدأ في المعنى فلا يحتاج إلى رابطٍ، وفي ذلك أمثلة كثيرة منها الحديث السابق.

المطلب الثاني: كان وأخواتها:

بعد الحديثِ عن المبتدأ والخبرِ يُشرَعُ في نواسخِ الابتداءِ، وهي قسمان: أفعالٌ وحروفٌ، فالأفعال: كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وظن وأخواتها، والحروف: لا النافية للجنس، وإنَّ وأخواتها.

ولما كان من الأفعال الناسخة للابتداء: (كان وأخواتها) فإنَّهُ يمكن الإشارة إلى أنَّها كلَّها أفعالٌ اتفاقًا عدا (ليس)، فقد اختلف فيها النحاة، والجمهور على أنَّها فعلٌ، وذهب الفارسي وجماعة إلى أنَّها حرف[3].

ولقد جاء الاستشهاد بالحديث عند أبي حيان فيما يتصل بحذفِ كان في الحديث الآتي:

---

(١) يونس: ١٠.

(٢) شرح التسهيل: ابن مالك، ١/ ٣١٠.

(٣) يُنظر: الأصول: ابن السراج: ١/ ٨٢، وكتاب الشعر: أبو علي الفارسي، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة-مصر، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ص٩.

قَالَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ -رضي الله عنه-: ((مَنْ عَمِلَ عَمَلًا كَسَاهُ اللهُ رِدَاءَهُ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ))[1].

فقد قال أبو حيان: " وتختصُّ كان بعد (إنْ)، و(لو) بجوازِ حذفِها مع اسمها... وإذا حَسُنَ تقدير فيه، أو معه مع كان المحذوفة بعد (إن) جاز رفع ما وليها نحو: (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخير، وإن شرًا فشر) و(المرء مقتول بما قتل به إن سيفًا فسيف، وإن خنجرًا فخنجر) فالنصب على أن يكون التقدير: إن كان العمل خيرًا، وإن كان المقتول به سيفًا، والرفع على أن يكون التقدير: إن كان في أعمالهم خير وإن كان معه سيف وإن لم يصلح تقدير في أو معه تعين النصب على أنه خبر كان" [2].

يتضح من كلام أبي حيان أنه يجوز حذف كان مع اسمها في مواضع متعددة، ويجوز الرفع لما يليها إذا حسُن تقدير (فيه) أو (معه) مع كان بعد (إنْ) و(لو)، ويتعين النصب إن لم يصلح تقدير (في) أو (معه).

يقول ابن السراج: "اعلم أنَّ الكلام يجيءَ على ثلاثة أضربٍ: ظاهرٌ لا يحسنُ إضمارهُ، ومضمرٌ مستعملٌ إظهارهُ، ومضمرٌ متروكٌ إظهاره، ...الثاني: المضمرُ المستعملُ إظهاره:... وجاز أن تَضمر الفعلَ للغائبِ لأنَّه غير مأمورٍ ولا منهيٍّ، وإنما الكلامُ خبرٌ فلا لُبّسَ فيه كما يقع في الأمر، وقالوا : (الناسُ مجزيونَ بأعمالهم) إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شراً فشرٌ، يراد: إن كانَ خيراً"[3].

(١) مصنَّف ابن أبي شيبة: حديث رقم: ٣٦٥٦٩، ١٩/ ٤٢٥، ويُنظر: المعجم الأوسط: سليمان بن أحمد الطبراني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ -١٩٩٥م، حديث رقم: ٧٩٠٦، ٨/ ٤٣.

(٢) ارتشاف الضرب: ٣/ ١١٨٩.

(٣) الأصول في النحو: ٢/ ٢٤٨.

ويرى الزمخشري إضمار العامل في خبر كان في مثل الحديث السابق ((إن خيرًا فخير وإن شرًّا فشر)) وتقديره: أي إن كان عمله خيرًا فجزاؤه خير، وإن كان شرًا فجزاؤه شر[1].

ممَّا سبق يظهر أنَّ الحذف لا يقع باطرادٍ إلا في اسم كان وحدها، ويُحذف اسمها معها، ويبقى الخبر، وهو حذفٌ واردٌ بكثرة في اللغة ومقيسٌ بعدَ (إن) مثل الحديث السابق، وبعد (لو) كقوله -ﷺ- ((الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ))[2] أي: ولو كان الملتمس خاتمًا، وإشارة إلى الجانب الدلالي في الحديث يمكن القول: إن العرب تميل إلى الاختصار في كلامها إن لم يُحدِث ذلك لبسًا، فيكون غرضُ الحذف لبعض أجزاء الجملة التخفيف، والتخفيف في كلام العرب كثير[3].

المطلب الثالث: (دام) التامة:

من المعلومِ أنَّ الأفعال تنقسم قسمين، تامَّة وناقصةٌ، فالتامُّ: هو ما يكتفي بمرفوعه، وهو الفاعل، والناقص: لا يكتفي بمرفوعه، لذلك سمي ناقصًا، وليس لأنه دلَّ على زمنٍ دون حدثٍ، كما رأى ابن جني وجماعة[4]، فهو يدلُّ عليهما معًا، واتفق النحاة على أنَّه ينصب ما بعد المرفوع، أمَّا المرفوع فاختلفوا فيه، فالبصريون يرون أنه مرفوع بها، والكوفيون يرون أنه باقٍ على رفعه[5]. ويسمى مرفوعها اسمًا وفاعلًا، والأول أشهر، ويسُمى منصوبها خبرًا أو مفعولًا والأول أشهر، وعبّر عنهما سيبويه باسم الفاعل واسم المفعول، فقال قاصدا عنوان هذا الباب: "هذا

(١) يُنظر: المفصل في صنعة الإعراب: ١/ ١٠٢، ويُنظر: المقتضب: ٤/ ٣١٧، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٤٦.

(٢) صحيح البخاري: ٧/ ١٧، حديث رقم: ٥١٣٥.

(٣) يُنظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: طاهر حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٨م، ص٢٠٨-٢٠٩.

(٤) التَّمام في تفسير أشعار هذيل: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: أحمد القيسي وآخرون، مطبعة العاني، بغداد-العراق، ط١، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م، ص ١٧١، ويُنظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١١٥١، والمساعد: ١/٢٥٢.

(٥) يُنظر: معاني القرآن: الفراء، ١/ ٢٨١، والأصول: ابن السراج: ١/ ٨٢، والتبصرة والتذكرة: أبو محمد عبد الله الصيمري، تحقيق: فتحي أحمد، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ١/ ١٨٥، وارتشاف الضرب: ١١٤٦/٣، والمساعد: ٢٤٨/١.

باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد"[١]، وكذا فعل المبرد، ذكر هذه الأفعال في بابها وقال: "باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد"[٢].

ومن الجدير بالذكر أنَّ الأفعال الناقصة (كان وأخواتها) هي على انقسامات بنسبٍ مختلفة فكان، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وظل، وبات، وصار، وليس، هذه الثمانية تعمل بلا شرط، أمَّا دام فتعمل بشرطِ إذا كانت صلةً لمِا الظرفية، نحو: لا أصْحَبُك ما دُمْتَ جاهلًا، أي مدة دوامك جاهلًا، وزال (ماضي يزال)، وانفك، وبرح، وفتئ، هذه الأفعال الأربعة لا تعمل إلا بسبقها بنفيٍ، أو نهيٍ، وأُلحِق بها: وَنِيَ، ورامَ، وهناك أفعال أُلحقتْ ببعض الأقسام أيضًا[٣].

وجميع هذه الأفعال تأتي ناقصة وتامة إلا ليس، وزال التي مضارعها يزال، وفتِئ، وحكم ما يُنسب إلى التمام حكم ما هو بمعناه، وعَمِل عَمَلَ ما رادف، فكان تصير تامة إذا أُريد بها معنى ثبت، وثبوت كل شيء بحسبه كقولنا: كان الله ولا شيء معه، فهي تعبر عن الأزلية هنا، وتارة يعبر عنها بحضر ... إلى غيرها من المعاني، وتتم أضحى وأصبح وأمسى إذا أريد بها الدخول في الضحى والصباح والمسي كقوله -تعالى-:﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[٤]، وتَتِمُّ (ظل) بأن يُراد بها معنى: دام وأطال، وتَتِم (بات) في نحو قولنا: بات القوم، إذا نزل بهم ليلًا، وتَتِم (صار) بأن يُراد بها معنى: رجع، وتَتِم (دام) بأن يُراد بها معنى: بقي، وتَتِم (برح) بأن يُراد بها معنى: ذهب أو ظهر، وتَتِم (انفك) بأن يُراد بها معنى: انفصل، وتَتِم (فتئ) بأن يُراد بها معنى: كسر وأطفأ[٥].

---

(١) الكتاب: ١/٤٥.

(٢) المقتضب: ١/٣١.

(٣) يُنظر: التبصرة والتذكرة: ١/ ١٨٨-١٩٠، وشرح التسهيل: ابن مالك، ١/٣٣٣.

(٤) الروم: ١٧.

(٥)شرح التسهيل: ابن مالك، ١/٣٤٢-٣٤٣.

كلُّ أفعال هذا الباب تتصرف، أي: يستعمل منها الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل والمصدر، إلا أنَّ الأمر لا يتأتى صوغه من ملازمات النفي[1].

وقد ورد الاستشهاد بالحديث لدى أبي حيان فيما يتعلق بالفعل التام صدد استشهاده بدام التامة في الحديث الآتي: عن أبي هُرَيرَةَ -رضي الله عنه- عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: ((لا يَبُولَنَّ أحدكم في المِاءِ الدّائِمِ ثمَّ يَغتَسِلُ منه))[2].

فقد قال أبو حيان: "(دام) تامة بمعنى سكن. ومنه: (لا يَبُولَنَّ أحدكم في المِاءِ الراكد الدائم) وبمعنى بقي تقول: دام ملك فلان"[3].

فمن خلال نص أبي حيان يتضح أن دام تأتي بمعنيين: بمعنى سكن كالحديث السابق، أي الماء الراكد الساكن، وتأتي بمعنى بقي كقوله -تعالى-: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾[4]، وكقولنا: دام ملك فلان، أي: بقي.

المطلب الرابع: أفعال المقاربة:

هي القسم الثاني من نواسخ الابتداء، وحقُّها أن تُذكر في باب (كان) لمساواتها لها في الدخول على مبتدأ وخبر، ورفع الاسم ونصب الخبر، إلا أن ما يُمَيِّزُ هذه الأفعال أن الخبرَ فيها لا يأتي إلا جملةً فعليةً، وبالأخص يكون فعلًا مضارعًا، ومنه ما يقترن بـ(أن) ومنه ما يتجرد عنها[5].

(١) يُنظر: الأصول: ابن السراج، ١/ ٨٢، والسابق: ٣٤٣/١.
(٢) صحيح مسلم:١٦٢/١، وسنن أبي داود١٨/١، وسنن الترمذي: ١٠٠/١.
(٣) ارتشاف الضرب: ٣/ ١١٥٧-١١٥٨
(٤) هود: ١٠٧.
(٥) يُنظر: شرح التسهيل: ابن مالك، ٣٨٩/١، وشرح ابن عقيل: ٢٩٧/١-٢٩٩.

وقد سُمِّيَتْ بأفعال المقاربة؛ لأنها تُفيد مقاربة وقوع الفعل الكائن في أخبارها كما يرى ابن يعيش، والجامع بينها وبين كان دخولهما على المبتدأ والخبر وإفادة المعنى في الخبر، فكان لإفادة الزمان في الخبر، وهذه الأفعال لإفادة معنى القرب في الخبر[١]. ويرى أبو حيان وابن عقيل أن هذه الأفعال ليست كلها للمقاربة وإنما سميت بذلك؛ من باب تسمية الكل باسم البعض[٢].

وهذه الأفعال على ثلاثة أقسام: منها ما يدلُّ على المقاربة نحو: هلهل، وكاد، وكرب، وأوشك، وأولى، وزاد بعض النحاة عليها ألَمَّ[٣]، ومنها للشروع في الفعل: كطفق، وطبق، وجعل، وأخذ، وعلق، وأنشأ، وهبَّ، ومنها للرجاء: كعسى، وحرى، واخلولق، وزاد بعضهم عليها أفعالا أخرى[٤]. وتُقسَّم باعتبار اقترانها بـ(أن) على أربعة أقسام: الأول: ما يجب اقترانه بها، وهو حرى واخلولق كقولنا: اخلولقت السماء أن تمطر، الثاني: ما الغالب اقترانه بها، وهو عسى، وأوشك، كقوله -تعالى-:﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾[٥]، الثالث: ما يترجح تَجَرُّد خبره من (أن)، وهو كاد، وكرب، كقوله -تعالى-: ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾[٦]، الرابع: ما يمتنع اقتران خبره بـ(أن)، وهو أفعال الشروع، كقوله -تعالى-: ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾[٧] .[٨]

وقد ورد الاستشهاد بالحديث النبوي لدى أبي حيان فيما يتعلق بأفعال المقاربة في ثلاثة أحاديث:

---

(١) يُنظر: شرح المفصل: ٧/ ١١٥.

(٢) يُنظر: أوضح المسالك: ١/ ٣٠١، وارتشاف الضرب: ١٢٢٢/٢. شرح ابن عقيل: ١/ ٢٩٨.

(٣)يُنظر: التذييل والتكميل: ٤/ ٣٢٨، وهمع الهوامع: ٤٠٩/١.

(٤) يُنظر: شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور: ٢/ ١٧٦، وشرح التسهيل: ابن مالك، ٣٨٩/١.

(٥) الإسراء: ٨.

(٦) البقرة: ٧١.

(٧) الأعراف: ٢٢. وطه: ١٢١.

(٨) يُنظر: شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور: ٢/ ١٧٦-١٧٧، وأوضح المسالك: ١/ ٣١٠-٣١٦.

أولها: عن علي -رضي الله عنه- موقوفًا في حديث صفة دخول أهل الجنةِ الجنةَ قال: ((لولا أنَّ اللهَ قدَّر له لألمَّ أن يذهبَ ببصرِه))[1].

فقد قال أبو حيان: "وذكر سيبويه اقتران الفعل بأن في قولهم: دنوت أن تفعل، وأما (ألمّ) فجاء في الحديث (لولا أنَّه شيءٌ قضاهُ اللهُ لألمَّ أنْ يَذْهَبَ بصرُه)"[2].

(ألمَّ) يرى أبو حيان أنها من زيادة بعض النحاة دون أن ينسب ذلك إلى أحد، كما زادوا انبرى، ونشب، وطارَ، وزاد آخرون غيرها، وهي لمقاربة الفعل، اعتمدها السيوطي من الأفعال الستة الأساسية الدالة على المقاربة[3]، والحديث بمعنى: أنَّ أهل الجنة لِمَا يرون فيها لَقَرُبَ أن تذهب بأبصارهم لكن الله حافظها، وقولهم: في أرض فلان من الشجر الملم كذا وكذا، أي: الذي قارب أن يحمل[4]، وموطن الاستشهاد فيها وُرود اقتران خبر فعل المقاربة(ألمَّ) بـ(أنْ) بدلالة الحديث السابق.

ووردتْ (ألمَّ) أيضا في الحديث النبوي في غير الموضع السابق منها: عن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -ﷺ-: ((... وإِنَّ كُلَّ مَا أَنْبَتَ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلِمّ)) [5]، يُلِم: أي يقرب من القتل أو يقرب على الهلاك[6].

---

(١) يُنظر الحديث بأكمله كما ورَدَ في ضعيف الترغيب والترهيب: محمد ناصر الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض-الملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ٤٦٧/٢، في وورد في مصنَّف ابن أبي شيبة: ١٨/ ٤٣٥، ولم أجده في الكتب المعتمدة.

(٢) ارتشاف الضرب: ١٢٢٦/٣، ويُنظر: الكتاب: ٣/ ١٥٧.

(٣) همع الهوامع: ٤٠٩/١.

(٤) يُنظر: لسان العرب: مادة: (ل م م)، ٥٥٠/١٢.

(٥)يقتل حَبَطاً: أي بانتفاخ البطن، يُنظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر، ٤٩/٦، ٢٤٧/١١، وصحيح البخاري: ٩١/٨، ولسان العرب: مادة: (ح ب ط)، ٢/ ٧٥٥.

(٦)يُنظر: لسان العرب: مادة: (خ ض ر)، ٤/ ٢٤٧.

هنا يمكن القول: إن أبا حيان جعل (ألم) من أفعال المقاربة، وقاسها على (قارب) و(دنا) في اقترانها بـ(أن)ن لا سيَّما أنها تقاربهما في المعنى.

وثانيها: قول ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-: ((لَمَّا نَزَلَتْ ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾[1]، صَعِدَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- عَلَى الصَّفَا فَجَعَلَ يُنَادِي: يَا بَنِي فِهْرٍ، يَا بَنِي عَدِيٍّ، لِبُطُونِ قُرَيْشٍ حَتَّى اجْتَمَعُوا، فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا؛ لِيَنْظُرَ مَا هُوَ؟))[2].

فقد قال أبو حيان: "ومجيء خبرِ (جَعَلَ) مقرونًا بأنْ في قولِ كُثَيِّر عَزَّة:

وأشعرتُها نفْثًا رَقيـقًا فَلَوْ ترى ... وقدْ جُعِلَتْ أنْ تُرعِيَ النَّفْثَ بالهَا[3]

ومجيئهُ جملةً اسميَّةً نحو قوله:

وقد جعـلتْ قُلُوصُ بَني سُهَيلٍ ... مِن الأكْـوَارِ مَرْتَعُـهَا قَـرِيبُ[4]

قال ابن مالك: وفعليَّة مُصَدَّرَةٌ (بإذا)، أو كلما قال: كقول ابن عباس: (فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا)، ولمْ يُمَثِّلْ مجيئَها مُصَدَّرَةً بِكُلَّمَا"[5].

---

(١) الشعراء: ٢١٤.

(٢) تكملة الحديث: فَجَاءَ أَبُو لَهَبٍ وَقُرَيْشٌ فَقَالَ: أَرَأَيْتَكُمْ لَوْ أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّ خَيْلًا بِالْوَادِي، تُرِيدُ أَنْ تُغِيرَ عَلَيْكُمْ، أَكُنْتُمْ مُصَدِّقِيَّ؟ قَالُوا: نَعَمْ، مَا جَرَّبْنَا عَلَيْكَ إِلَّا صِدْقًا، قَالَ: فَإِنِّي نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ، فَقَالَ أَبُو لَهَبٍ: تَبًّا لَكَ سَائِرَ الْيَوْمِ، أَلِهَذَا جَمَعْتَنَا؟ فَنَزَلَتْ أول آيتين من سورة المسد. صحيح البخاري: ٦/١١١.

(٣) البيت من بحر الطويل، أشعرتها: أعلمتها، النفث: النفخ، ترعيه بالها: تنصت إليه، ديوان كثير عزة، شرح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت- لبنان، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م، ص٨٦.

(٤) البيت من بحر الوافر، القلوص: الشابة من النوق، الأكوار: جمع كور، وهو الرحل بأدواته أو الجماعة من الإبل، مرتعها: مكان رعيها، والبيت بلا نسبة في شرح التسهيل: ابن مالك، ١/ ٣٩٣، وأوضح المسالك: ١/ ٢٣٩، وفي همع الهوامع: ١/ ٤٧٨، وخزانة الأدب: ٥/ ١٢٠.

(٥) ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٢٧-١٢٢٨، وينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٩٣.

من خلال نصِّ أبي حيان يتضح أنه استشهد بالحديث على مجيء خبر جعل جملة فعلية مصدرة بإذا، وأورد ابن مالك لخبرها أحوالًا أُخَر، إما أن يقترن بأن، أو يأتي جملة اسمية، أو جملة فعلية مصدرة بكلما.

ويرى ابن مالك أن خبر (جعل) جاء جملة فعلية ماضَوية، ومثال آخر غير الحديث كقولنا: جعل زيد إذا كلمته يغضب [(١)].

ويرى بعض النحاة أن مجيء الفعل ماضيًا في خبر جعل شاذ، يقول الأزهري و"شذ في (جعل) قول ابن عباس -رضي الله عنهما-: (فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولًا) ف (أرسل) خبر (جعل) وهو فعل ماض ... ووجهه أن (إذا) منصوبة بجوابها على الصحيح، والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله، فأول الجملة في الحقيقة (أرسل)" [(٢)].

يمكن الانتهاء في هذه المسألة إلى أنَّ خبر (جعل) له عدة حالات، منها أن يأتي جملة فعلية مصدرة بـ(إذا)، وهذا لم يعترض فيه النحاة، لكن الخلاف يكمن في مجيء الفعل الماضي في خبر (جعل)، فقد جعله بعض النحاة من قبيل الشاذ.

ثالثها: عن عقْبَةَ بن عَامرٍ -رضي الله عنه- قال: قال رسول اللهِ- ﷺ-: "من تأَنَّى أصَابَ أو كادَ ومَنْ عَجَّلَ أخْطَأَ أو كادَ"[(٣)].

فقد قال أبو حيان: "وقد يُحْذَفُ الفعلُ إنْ عُلِمَ نحو قوله: (من تأَنَّى أصَابَ أو كادَ)"[(٤)].

(١) يُنظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٩٣، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢٢٦.

(٢) شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٨١.

(٣) المعجم الكبير: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٩٨٣، ١٧/ ٣١٠، حديث: ٨٥٨، ولم أجده في الكتب الصحاح.

(٤) ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٣٠.

استشهد أبو حيان بالحديث السابق ليُثبت أنَّ خبرَ كاد أو غيرها إن عُلِمَ يجوز حذفه، والتقدير: أو كاد يصيب.

وعدم ذكر اسم كاد لا يعني حذفه، بل هو مضمر في الفعل، فحذف اسمها غير واردٍ فيها أو في أخواتها، ولعل حذف الفعل هنا من باب الاختصار والإيجاز عند العرب، فهو معلومٌ لا لبس فيه(١).

هذا، ويمكن الانتهاء ممَّا سبق إلى أنَّ أفعال المقاربة لها أحكامٌ كثيرةٌ تتعلقُ بها لا يَسَعُ سَردها جميعًا هنا، وقد اكتفيتُ بالأحكام العامة المشتركة، ثم إيرادِ الحكمِ الخاصِّ بكل حديث وَرَد، كإضافة فِعْل إلى هذا الباب، أو الاستشهاد بالاقتران بـ(أنْ) أو عدمه، أو جوازِ حذفِ الخبرِ إن عُلِم.

المطلب الخامس: مجيء (كأن) لغير التشبيه:

القسم الثالث من نواسخ الابتداء هي الأحرف الخمسة المشبهة بالفعل، وفيها اختَلف النحاة هل هي خمسة أو ستة؟ يرى سيبويه والمبرد وابن السرَّاج وابن مالك أنها خمسة ووافقهم السيوطي باعتبار أنَّ وإنَّ واحدة، وإنما تُكسر في مواضع وتُفتح في أُخَر(٢).

ومِنَ المعلوم أنَّ معانيها تكمنُ في أنَّ (إنَّ وأنَّ): للتوكيد، و(لكنَّ): للاستدراك، و(كأنَّ): للتشبيه والتحقيق، و(ليت): للتمني، و(لعل): في الترجي والإشفاق. وهي تعمل عكس عمل

(١) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: طاهر حمودة، ص ٢٠٩.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٢/ ١٣١، والمقتضب: ١٠٧/٤، والأصول: ٢٢٩/١، وشرح التسهيل: ابن مالك، ٥/٢، وهمع ٤٢٥/١.

(كان) فتنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، نحو قولنا: إنَّ زيدًا قائمٌ، فهي تعمل في الجزأين على مذهب البصريين، أمَّا الكوفيون فيرون أنَّها لا تعمل في الخبر، بل هو باقٍ على رَفْعِهِ[1].

وقد وردَ الاستشهاد بالحديث لدى أبي حيَّان فيما يتعلق بـ(إنَّ وأخواتها) وبالأخصِّ (كأنَّ) في الأثر الآتي:

قول عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه: "كَأَنَّكَ بِالدُّنيا ولمْ تَكُنْ، وبالآخرةِ ولمْ تَزَلْ"[2].

فقد قال أبو حيان: "و(كأنَّ) للتشبيه مركبة من كاف، ومن (أنَّ) واعتنى بحرف التشبيه، فقدم، ففتحت همزة (أنَّ) ... وزعم الكوفيون، والزجاجي أن (كأن) تكون للتحقيق، ... أو للشك نحو: ظننت، وتوهمت. وجعل ابن الأنباري من ذلك قولهم: كأنك بالشتاء مقبل أي أظن الشتاء مقبلًا، وجعل الكوفيون هذا وقولهم: كأنك بالفرج آت، مما (كأن) فيه للتقريب، وكذا قول الحسن: (كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل)، قالوا: المعنى على تقريب إقبال الشتاء، وتقريب إتيان الفرج، وتقريب زوال الدنيا، وتقريب وجود الآخرة، والصحيح أن (كأنَّ) لا تفارق التشبيه"[3].

من خلال النص السابق يتضح أن أبا حيان استشهد بلفظ (كأنَّ) من الأثر لإيضاح معناها، وقد أورد لها عدة معانٍ، فهي تدل على التشبيه، ومركبة من الكاف وأنَّ، وقدم التشبيه

(١) يُنظر: الإنصاف: ١٥٣، وشرح ابن عقيل: ١/ ٣١٧-٣١٩.

(٢) وقد ورد في ارتشاف الضرب: ٣ / ١٢٣٨-١٢٣٩، والجنى الداني: ص ٥٧٩، أن هذا القول للحسن البصري لكنه بحذف الواوين فيها، لكنه في كتب التخريج لعمر، وقال السيوطي: "لم أقف عليه مرفوعا". يُنظر: كشف الخفاء ومزيل الإلباس: إسماعيل الجراحي العجلوني الدمشقي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، ١٥١/٢.

(٣) ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٣٨-١٢٣٩، (بتصرف)، ويُنظر: الكتاب: ٢/ ١٤٨، والمقتضب: ٤/ ١٠٨، والخصائص: ١/ ٣١٨، والإنصاف: ١/ ١٩٧، وشرح المفصل: ٣/ ٥٩٣، وحروف المعاني: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٨٤م، ص ٢٨-٢٩.

لأنه المعتنى به، ويرى ابن مالك أنها للتشبيه المؤكد وذلك نحو قولنا: كأن زيدا أسدًا، فإن أصله: إن زيدًا كالأسد، فقُدِّمَتِ الكافُ، وفُتِحَتِ الهمزةُ، وصار الحرفان حرفًا واحدًا مدلولًا به على التشبيه والتوكيد، ويرى الزَّجاجي ومن وافقَهُ أنَّها قد تكون للتحقيق أو للشك كقولهم: كأنك بالشتاء مقبل، أي أظن الشتاء مقبلًا، وهذا رأي ابن الأنباري، أما الكوفيون فيرون أنَّ معنى (كأنَّ) فيها للتقريب، ومن ذلك أيضا قولهم: كأنك بالفرج آتٍ، و(كَأَنَّكَ بِالدُّنيا لَمْ تَكُنْ، وبالآخرةِ لَمْ تَزَلْ)، قال الكوفيون: المعنى على تقريب إقبال الشتاء، وتقريب إتيان الفرج، وتقريب زوال الدنيا، وتقريب وجود الآخرة، ثم ذكر أبو حيان رأيه المخالف للكوفيين، فهو يرى أنَّ الصحيح في ذلك كله أنَّ (كأن) في هذا كله للتشبيه، وهو رأي ابن عصفور ووافقه ابن مالك والمرادي أيضًا، فكأنك أردت أن تقول: كأن الشتاء مقبل، وكأن الفَرَج آتٍ، وكأن الدنيا لم تكن، وكأن الآخرة لَمْ تزل "إلا أنك أردت أن تدخل الكاف للخطاب وألغيت كأنَّ، لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية لمّا لحقها اسم الخطاب، كما أُلْغيت لمّا لحقها (ما) في نحو كأنما، لزوال الاختصاص"[1]،واعتبر ابن عصفور الباء زائدة في (بالدنيا) وجعلها مبتدأ لإلغاء (كأنَّ)، وخرَّجها الفارسي على أن (الكاف) حرف خطاب، والباء زائدة في اسم كأن، والبعض خرّجه على حذف مضاف، أي: كأن زمانك مقبل بالشتاء، وخُرِّج أيضًا على أن الباء ظرفية، وخبر كأن هو قوله: لم تَكُنْ ولم تَزَلْ[2].

(١) شرح الجمل: ١/٤٥٣-٤٥٤.

(٢) يُنظر: حروف المعاني: ص ٢٨-٢٩، وشرح الجمل: ١/٤٥٣-٤٥٤، وشرح التسهيل: ابن مالك، ٢/٦-٧، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٣٩، والجنى الداني: ص ٥٧٩.

ويرى ابن عصفور أن (كأنَّ) تلغى أيضا إذا لحقها ضمير المتكلم كقول الحريري: "كَأَنِّي بِكَ تَنْحَطُّ"[١]، وذلك لأنها تدخل على الجملة الفعلية التي هي (تنحط)[٢].

ويرى أبو حيان: أن قول "كأنك بالدنيا لم تكن." وقولهم: كأنَّ بك تفعل، وقول الحريري: "كَأَنِّي بِكَ تَنْحَطُّ"، خُرِّجَ على أن المجرور خبر كأن؛ أي ملتبس بك، والفعل في موضع الحال، والحال لازمة كالتي في قوله -تعالى-: ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾[٣].

يُخلَصُ ممَّا سبق، أن الأصل في(كأنَّ) أنْ تدلَّ على التشبيه، لا على التقريب، سواءٌ في الأثر السابق أو قولِ الحريري أو غيرهما، وأنَّ ابن عصفور يرى أنَّه إذا اتصل بـ(كأنَّ) حرفُ خِطابٍ أو ضميرُ متكلمٍ أُلغِيت.

وأمامَ ترجيح أبي حيان إلى أنَّ (كأنَّ) لا تُفارقُ التشبيه يمكنُ الإشارة إلى أنَّ هذا القول فيه نظرٌ، فليس الأمرُ على إطلاقه، قال البطليوسيُّ: "وقد جرَتْ عادةُ النحويين أن يجعلوا (كأنَّ) للتشبيه حيث وقعت، وليس ذلك بصحيح، وإنَّما تكون تشبيهًا محضًا إذا وقع في خبرها اسمٌ يُمثِّلُ به اسمها، ويكون الخبر أرفع من الاسم أو أحطَّ منه، كقولك: كأن زيدًا منك...ولها أيضًا معانٍ أُخر ليس هذا موضعُ ذكرها"[٤] وذلك ما أيَّدهُ أستاذي الدكتور فايز تركي بعد مناقشته نصَّ البطليوسي في قوله: " لا داعي للتعصب لوجهة النظر القائلة بأنَّ (كأنَّ) لا يُفارقها التشبيه؛ لأنَّ الواقعَ اللغوي ...يُشيرُ إلى معانٍ أُخَر لهذا الحرف غير التشبيه...ومن ثمَّ فإني لا أرى بأسًا مِن

---

(١) إلى اللحْدِ وتنْغطّ .. وقد أسلمَك الرّهطْ .. إلى أضيَقَ منْ سُمّ.

تُنظر: المقامة الساوية من مقامات الحريري: أبو محمد القاسم بن علي الحريري، تحقيق: يوسف بقاعي، دار الكتب اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٨١م، ١/٨٦.

(٢) شرح الجمل: ١/٤٥٣-٤٥٤.

(٣) المدثر: ٤٩، ويُنظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٣٨-١٢٣٩.

(٤) شرح أبيات الجمل: أبي محمد عبد الله البطليوسي، تحقيق: عبد الله الناصير، منشورات دار علاء الدين، دمشق-سوريا، ط١، ٢٠٠٠م، ص٣٢-٣٣.

الأخذ بوجهة النَّظر القائلة بأن الحرف (كأنَّ) -بجانب كونه للتشبيه- قد يأتي بمعنى الظنِّ والحسبان، أو التقريب، نحو قولنا: كأنك بالشتاء مُقبل، أو الإنكار والتعجب، وهو الأمر الذي يترتب عليه تأييدي البطليوسي فيما قاله"[1].

المطلب السادس: إنْ المخففة من الثقيلة:

لـ(إنْ) عند النحاة أربعةُ معانٍ: إمَّا أنْ تكون شرطيةً، كقوله –تعالى: ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾[2] أو نافيةً، أو مخففةً من الثقيلة، أو زائدةً [3].

فالمخففة من الثقيلة يَطُلُ اختصاصُها بالاسم، ويجوزُ فيها الإعمالُ والإهمال،- وقد رأى الكوفيون أنَّها لا تعمل النصب في الاسم، وذهب البصريون إلى أنها تعمل، والأكثر في لسان العرب إهمالها فتقول: إنْ زيدٌ لمنطلقٌ، وعندما تهمل تلزمها اللام لتفرِّقَ بينها وبين (إنْ) النافية، وإذا عملتْ تقول: إنْ زيدًا منطلقٌ، ولا يُشترَطُ أن تلزمُها اللامُ حينئذٍ؛ لعدم الالتباس بالنافية، فـ(إنْ) المخفَّفَة تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبر إن عملتْ، أمَّا (إنْ) النافية فالعكس، فيظهرُ الفرقُ بينهما حالةَ الإعمال، أمَّا إن أُهملتا لزمت اللام (إنْ) المخففة إن لم يظهر المقصود بها، وإن ظهر المقصود فقد يُستغْنى عن اللام، ولا يلي (إنْ) المخففة من الأفعالِ إلا الأفعال الناسخة للابتداء، نحو: كان، وظنَّ وأخواتهما، وقد ورد ذلك في عدة آيات منها قوله –تعالى-: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾[4].

---

(١) تنبيهات البطليوسي على غير الجائز صرفيًّا ونحويًّا من خلال كتابه شرح أبيات الجمل، د. فايز صبحي عبد السلام تركي، مجلة علوم اللغة، دار غريب، القاهرة، المجلد: ١١، العدد:٢، ٢٠٠٨م.

(٢) الأنفال: ٢٣٨.

(٣) يُنظر: مغني اللبيب: ١/ ١٢٥-١٤٥.

(٤) البقرة: ١٤٣، ويُنظر: الإنصاف: ١٦٤، وشرح المفصل: ٧١-٧٤، وشرح التسهيل: ابن مالك، ٣٣/٢ وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٤٦-٣٤٩.

وقد جاء الاستشهاد بالحديث النبوي لدى أبي حيَّان فيما يتصِل بـ (إنْ) المخففة من الثقيلة في الموضعين الآتيين:

أولهما:

قال أبو حيان: "ويجوز أن تخفف إنَّ، فتكون كالمشددة عملًا، وأحكامًا إلا أنها لا تدخل على المضمر... وتلزم اللامُ ما وقع في اللفظ ثانيًا من معمولَيْ كان، ومعمولَيْ ظن وأخواتُها ... وقد جاءت اللام محذوفة في قول الشاعر:

... ... وإنْ مالكٌ كانتْ كِرامَ المعادنِ[1]

وفيما روى في الحديث: «إنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- يُحِبُّ الْحَلْوَى وَالْعَسَلَ" أي لكرام المعادن، وليحب، وذلك لدلالة الكلام على أن الخبر مثبت، لا منفي"[2].

من خلال ماورد في كلام العرب يُلاحَظُ وُرودُ (إنْ) المخففة من الثقيلة باقتران معمول كان باللام، وبدونها، فلا تلزم اللام مع الإهمال في موضع لا يصلح للنفي.

(١) البيت للطرماح بن حكيم في ديوانه، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت-لبنان، حلب-سوريا، ط٢، ٢٠٠٧، ١٣٣/١، والشطر الأول له: أَنَا ابْنُ أُباةُ الضَّيْمِ مِنْ آل مالكٍ.

(٢) ارتشاف الضرب: ١٢٧٢/٣-١٢٧٣، بحثتُ في تخريج الحديث على نحوِ ما ذكره أبو حيان، ولم أجده بمثل ما ذكره، بل ورد دون وجود (إنْ)، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- يُحِبُّ الْحَلْوَاءَ وَالْعَسَلَ" صحيح البخاري: ٧٧/٧، وسنن ابن ماجه: ٤٣٥/٤، ولا يعني ذلك أنَّ الحديث النبوي كلَّه خالٍ من الشاهد النحوي الذي أشار إليه أبو حيان، فعن عَائِشَةَ -رضي الله عنها-قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- لَيُصَلِّي الصُّبْحَ فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ مُتَلَفِّعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ مَا يُعْرَفْنَ مِنْ الْغَلَسِ" صحيح البخاري: ١/ ١٦٥، متلفعات بمروطهن: أي متجللاتٌ بأكسيتهن، يُنظر: لسان العرب: مادة (ل ف ع)، ٨/ ٣٢٠. وفي حديثٍ آخر: عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَمَّرَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- أُسَامَةَ عَلَى قَوْمٍ، فَطَعَنُوا فِي إِمَارَتِهِ، فَقَالَ: إِنْ تَطْعَنُوا فِي إِمَارَتِهِ فَقَدْ طَعَنْتُمْ فِي إِمَارَةِ أَبِيهِ مِنْ قَبْلِهِ، وَأَيْمُ اللَّهِ لَقَدْ كَانَ خَلِيقًا لِلْإِمَارَةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ" صحيح البخاري: ١٤١/٥. فمن خلال الحديثين السابقين يُلاحَظُ وُرودُ (إنْ) المخففة من الثقيلة بهما، ففي الأول منهما باقتران معمول كان باللام، وفي الثاني بدونها، فلا تلزم اللام مع الإهمال في موضع لا يصلح للنفي.

وتختلف(إنْ) عن (إنَّ) في عدم اختصاصها بالجملة الابتدائية والاسمية، وأنها لا تعمل في الضمير، فتقول: إنَّك قائم، ولا تقول: إنْك قائم. وقد ورد إعمالهُا في القرآن في قوله –تعالى–: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾(١)، بقراءة مَنْ خفَّفها (إنْ)، ونصب (كلًّا)، وقد ورد أيضًا في كتاب سيبويه من قول بعض العرب: إنْ عمرًا لَمنطلقٌ. وهذا رد على الكوفيين الذين يرون أن تخفيفها يُبطل عملها(٢).

مما سبق يمكن الانتهاء إلى أنَّ إعمال (إنْ) المخففة من الثقيلة قضيَّة فيها خلاف، فالبصريون يرون جوازه وقِلَّته، والكوفيون يرون أنَّ تخفيفها إبطالٌ لعملها، ونخلص أيضًا إلى أنَّ (إنْ) المخففة إن أُهمِلَت لزمتِ اللام إن لم يظهرِ المقصودُ بها، وإنْ ظهرَ المقصودُ فقد يُستغْنى عن اللام، وذلك من خِلال الحديث وما ورد في الشعر لدلالة الكلام على إثباته لا نفيه.

ثانيهما: عن أسماء بنت أبي بكر –رضي الله عنها–أنها قالت: أن النبي –ﷺ– قال: ((لَقَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ مِثْلَ –أَوْ قَرِيبَ مِنْ–فِتْنَةِ الدَّجَّالِ –لَا أَدْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ–يُؤْتَى أَحَدُكُمْ فَيُقَالُ لَهُ: مَا عِلْمُكَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ –أَوْ الْمُوقِنُ لَا أَدْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاء– فَيَقُولُ: هُوَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى فَأَجَبْنَا، وَآمَنَّا، وَاتَّبَعْنَا، فَيُقَالُ لَهُ: نَمْ صَالِحًا، فَقَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا، وَأَمَّا الْمُنَافِقُ –أَوْ الْمُرْتَابُ لَا أَدْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ– فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ))(٣).

---

(١) هود: ١١١.

(٢) يُنظر: الكتاب: ١٤٠/٢، ومنَ الجدير بالذكر أنَّ آية هود السابقة هي قراءة نافع وابن كثير وأبو بكر، يُنظر: البحر المحيط: ٢٦٦/٥.

(٣) يُنظر بقية الحديث في: صحيح البخاري: ٤٨/١، باب: (من لم يتوضأ إلا من الغشي المثقل)، حديث ١٨٤، وقد ورد هذا الحديث في المعجم الكبير: الطبراني، ١١٥/٢٤، لكن باختلاف الشاهد وذلك بفتح همزة (إنْ)، وهذا ما جعل أبو حيان يستشهد بالحديث نفسِه في موضعين مختلفين. وقد ورد الاستشهاد الآخر بالحديث النبوي في هذا الباب دون أن يُصَرّح أبو حيان أنه حديث، ثم ذكره بالتصريح مرَّةً أخرى في فصل (أنْ) المخففة.

ويمكن الإشارة إلى أنَّ النحاةَ قد اختلفوا في ماهية هذه اللام الواردة في الحديث، وقد قسّم أبو حيان النحاة في ذلك إلى قسمين: فالأول منهم: يرى أنها لام الابتداء، فاللام الواقعة بعد المخففة هي الواقعة بعد المشددة، وهو رأي سيبويه ومن وافقه كابن عصفور وابن مالك، أمَّا رأي أبي علي الفارسي، فلا يراها لام ابتداء، بل لامٌ أخرى اجتُلِبت للفرق، وقيل إنْ دخلت على الجملة الاسمية كانت لام ابتداء ولزِمَتْ للفرق، أو على الفعلية، كانت غيرها فارقة(١).

ثم قال أبو حيان في باب (إنْ) مُعَقِّبا على ما سبق ذكره في الاختلاف بين النحاة: "إنَّ ثمرةَ الخلافِ بين القولين الأولين، أنَّ هذه اللام إن كانت لام ابتداء وجبَ كسرُ همزة إنْ في مثل: (قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا)، وإن كانت غيرها جاءت للفرق وجب فتح همزة إنْ"(٢).

وذكر أبو حيان في باب (أنْ) المخففة أنها تكون مخفَّفة من إنَّ المكسورة الهمزة نحو: ما رُويَ في الحديث (قَدْ عَلِمْنَا أن كُنْتَ لَمُؤْمِنًا) فـ(أنْ) عند بعض النحاة كأبي علي الفارسي لا تكون إلا مفتوحة، ولا تلزم اللام، وذهب بعضهم الآخر إلى أنه لا يجوز فيها إلا الكسر، وتلزم اللام، وعليه أكثر نحاة بغداد(٣).

يتضح من خلال كلام أبي حيان أنه استشهد بالحديث في المرة الأولى مُستخلصًا نتيجة الخلاف في ماهية اللام، فحَكَم أنها إذا اعتُبِرَت لام ابتداءٍ وجب كسر الهمزة، وإن كانت لامًا فارقةً وجب الفتح. أمَّا استشهاده في المرة الثانية فهو في حديثه عن معاني (أنْ) –بفتح الهمزة– المخففة بأنها تأتي بمعنى (إنْ) المخففة، وذلك ما ذهب إليه بعض النحاة، فهم يرون أنَّ (أنْ) لا

(١) يُنظر: الكتاب: ٢/ ١٣٩-١٤٠، والبغداديات: أبو علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد –العراق، ١٧٥-١٧٨، وشرح الجمل: ابن عصفور، ١/ ٤٣٨، وشرح التسهيل: ابن مالك، ٣٥/٢، وارتشاف الضرب: ١٢٧١/٣-١٢٧٢.

(٢) ارتشاف الضرب: ١٢٧٢/٣.

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب: ١٦٩٣/٤، ويُنظر: البغداديات: ١٧٥-١٨٤.

تأتي إلا مفتوحة ولا تلزمها اللام، أمَّا الرأي الآخر –وهو رأي أكثر نحاة بغداد–فهو أنَّه لا يجوز فيها إلا الكسر. وهذا ما وَرَدَ ذِكرُه في باب (إنْ).

وحُجةَ أبي علي الفارسي ومن معه في كون هذه اللام المثبتة مع (إنْ) غير لام الابتداء دخولها على الماضي المتصرِّف نحو: إنْ زيدٌ لقام، وعلى منصوب الفعل المؤخر عنه ناصبهُ كقوله – تعالى:﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[1]، وقد عارض ابن مالك شبهة أبي علي، أمَّا زعمُ الكوفيين بأن اللام بعد (إنْ) المخففة بمعنى (إلّا)، وأنَّ (إنْ) قبلها نافية مستدلين بذلك بالحديث السابق، فقد ذكر ابن مالك خطأهم فيه وذلك بشهادة الفراء، ودعوى أنَّ اللام بمعنى (إلّا) لا دليل عليها، ولو كانت كذلك لكان استعمالها بعد غير (إنْ) من حروف النفي أولى[2].

ومن الجدير بالذكر في (أنْ) –الحرف الثنائي الوضع–أحوالٌ عديدة، وقد قسَّمها بعض النحاة إلى عشرة أقسام وهي: الأول: أن تكون مصدرية وهي التي تنصب الفعل المضارع، والثاني: أن تكون مخففة من الثقيلة تنصب الاسم وترفع الخبر كأصلها، والثالث: المفسِّرة، وهي التي يحسن في موضعها (أي)، الرابع: الزائدة، وتكثر زيادتها بعد (لما) كقوله –تعالى–:﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ ﴾[3]، وبين القسم و(لو)، الخامس: الشرطية، السادس: نافية بمعنى (لا)، السابع: بمعنى (لئلّا) كقوله –تعالى–:﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾[4]، أي: لئلّا تضلوا، الثامن: أن تكون بمعنى (إذ) مع الماضي، وجعلوا منه قوله –تعالى–:﴿بَلْ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم﴾[5]، التاسع: أن تكون

(١) الأعراف: ١٠٢.

(٢) يُنظر: معاني القرآن: الفراء، ٢/ ٢٨–٣٠، والبغداديات: ١٧٥، والإنصاف: ٥٠٨–٥١٠، وشرح التسهيل: ابن مالك، ٢/٣٥–٣٧، والجنى الداني: ١٣٣–١٣٤، ومغني اللبيب: ٣/٢٥٨–٢٦٢، وحاشية الصبان: ١/٤٤٩–٤٥٢.

(٣) يوسف: ٩٦.

(٤) النساء: ١٧٦.

(٥) ق: ٢.

جازمة، وقد ذهب إلى ذلك بعض الكوفيين، العاشر: أن تكون بمعنى (إنْ) المخففة من الثقيلة فتقول: أنْ كان زيدٌ لعالمِا، بمعنى: إنْ كان زيدٌ لعالمِا. وإذا خُفِّفتْ (أنَّ) لا تقع مجرورة الموقع كالمشددة، ولا تقع إلا بعد فعل التحقيق كالعلمِ وما يؤدي معناه، أو بعد فعل الظن[1] .

هذا، ونخلص مما سبق إلى أن قضية (إنْ) و(أنْ) المخففتان فيها خلافٌ بين النحاة، فإذا اعتبرنا اللام المثبتة بعدهما لام ابتداء كُسِرت الهمزة، وإن اعتبرناها لامًا فارقة فُتِحت الهمزة.

المطلب السابع: إعمال إنْ النافية:

عُلِم مما سبق أن من معاني (إنْ) أن تكون للنفي[2]، واختُلف بين النحاة في إعمالها عمل (ليس) و(ما) الحجازية برفع الاسم ونصب الخبر، أو إهمالها، وبعضهم استشهد برواية سعيد بن جبير -رضي الله عنه- في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡ﴾[3] بتخفيف إنّ ونصب عباد، على أنَّ (إنْ) نافية، والذين اسمها، وعبادًا خبرها، وأمثالكم صفة، ومعناها: ما الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم في الإنسانية، وإنما هي حجارة ونحوها، لا حياة لها ولا عقل[4].وقد كان رأي أبي حيان في بحره المحيط أنّ (إنْ) في الآية تكون المخففة من الثقيلة حتى لا يؤدي إلى عدم مطابقة أحد الخبرين للآخر[5].

وقد ورد الاستشهاد بالحديث لدى أبي حيان فيما يتصل بإنْ النافية في الحديث الآتي:

---

(١) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/٣١-٣٨، والجنى الداني في حروف المعاني: ٢١٥-٢٢٦.

(٢) الكتاب:٤/٢٢١-٢٢٢.

(٣) الأعراف: ١٩٤.

(٤) يُنظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١/٢٧٠، والكشاف: الزمخشري، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرون، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، ٢/٥٤٤، وشرح التسهيل: ابن مالك، ١/٣٧٦، وارتشاف الضرب:٣/١٢٠٧.

(٥) يُنظر: البحر المحيط: ٤/٤٤٠.

عن أبي هُرَيْرَةَ –رضي الله عنه–عن النبي –صلى الله عليه وسلم–أنَّه قَالَ: ((...حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِى كَيْفَ صَلَّى))[1].

قال النووي في شرحه: إنْ: بمعنى ما[2]، أي: ما يدري كيف صلَّى.

وقد استشهد أبو حيان بإنْ النافية في باب الحال عند حديثه عن وجود رابطٍ في جملة الحال ، لكن عندما تتضمن الجملة الواقعة حالًا ضميرًا يعود على صاحب الحال، فإنَّ واو الحال تغني عن الضمير إلا في حالاتٍ لا تُغني فيها الواو عن الضمير بل يُشترط وجوده وحذف الواو، ومن هذه الحالات: إن كانت الجملة مصدرة بمضارع منفيٍّ بـ(لا) فلا تدخل الواو، وإن كان حرف النفي (ما) فيجوز فيه الوجهان نحو: جاء زيدٌ وما يضحك، أو جاء زيدٌ ما يضحك، ثم يقول أبو حيان: "وإن كان حرف النفي (إن) نحو: جاء زيدٌ إن يدري كيف الطريق فلا أحفظه من لسان العرب، والقياسُ يقتضي جوازه كما وقع خبرًا لـ(ظل) في قوله: (حتى يظلّ إنْ يدري كيف صلَّى)"[3].

يتضح من كلام أبي حيان أنَّ هناك حالاتٍ لا تُغني فيها واو الحالِ عن الضمير العائد على صاحب الحال، بل يُشترط فيها وجود الضمير وحذف الواو، لكن قد تصحب الواو أحيانا وذكر أمثلة لكلِّ حالة مع حكم مجيء الواو فيها مع الضمير أو دونه، أمَّا في المضارع المنفي بـ(إن) – وهو موطن الشاهد–فلم يذكر أبو حيان مثالًا يحفظه عن العرب من شعر أو نثر وقع فيه –

(١) صحيح مسلم: باب فَضْلِ الأَذَانِ وَهَرَبِ الشَّيْطَانِ عِنْدَ سَمَاعِهِ، حديث رقم: ٨٨٦، ٢/ ٦، وفي رواية أخرى أيضًا لأبي هُرَيْرَةَ –رضي الله عنه– حَدَّثَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ --صلى الله عليه وسلم-- قَالَ: ((إِذَا نُودِىَ بِالأَذَانِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ لَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لاَ يَسْمَعَ الأَذَانَ، فَإِذَا قُضِىَ الأَذَانُ أَقْبَلَ فَإِذَا ثُوِّبَ بِهَا أَدْبَرَ، فَإِذَا قُضِىَ التَّثْوِيبُ أَقْبَلَ، يَخْطُرُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ، يَقُولُ اذْكُرْ كَذَا اذْكُرْ كَذَا لِمَا لَمْ يَكُنْ (يَذْكُرُ، حَتَّى يَظَلَّ١) الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِى كَمْ صَلَّى، فَإِذَا لَمْ يَدْرِ أَحَدُكُمْ كَمْ صَلَّى فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ)) صحيح مسلم: ٨٣/٢.

(٢) شرح النووي على مسلم:٩٢/٤.

(٣) ارتشاف الضرب: ١٦٠٤/٤–١٦٠٨، ويُنظر: التذييل والتكميل: ٩/ ١٨١–١٨٥، والمساعد: ٢/ ٤٤–٤٦.

المضارع المنفي بـ(إنْ)-حالًا، لكنَّ القياس يقتضي الجواز بدليل جواز وقوع ذلك خبرًا لـ(ظل) كما في الحديث السابق.

ولم يتعرَّض ابن مالك لذكر (إنْ) في المضارع المنفي الواقع حالًا، ولعلَّ ذلك نادرٌ لم يُسْمع عن العرب، لكن أبا حيان قاسه على شبيهه وهو الخبر فحَكَمَ بالجواز(١).

المطلب الثامن: لا النافية للجنس:

لا النافية للجنس من الحروف الناسخة للابتداء، قُصِد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله. عملُها: النصب فيما بعدها من النكرات، ومبنية معها، وتختصُّ بالنكراتِ؛ لشمولها، وتعملُ عملَ (إنَّ) لشبهها بها في دخولها على المبتدأ والخبر، وأيضًا لأنَّها نقيضةٌ لها، فـ(إنَّ) للإيجاب و(لا) للنفي، وحقُّ النقيضِ أنْ يخرجَ على حدِّ نقيضِهِ في الإعراب. واسمها إمَّا أنْ يأتي مضافًا، أو شبيهًا بالمضاف، ويسمى أيضًا (مطولا)، أو مفردًا. وخبر (لا) يأتي دائمًا نكرةً مرفوعًا(٢).

وقد ورد الاستشهاد بالحديث لدى أبي حيان فيما يتصل بـ (لا) النافية للجنس في ثلاثة أحاديث:

أولها وثانيها في **حذف خبر لا النافية للجنس:**

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ-رضي الله عنه- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-: ((لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ))(٣).

(١) يُنظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣٥٩-٣٧٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥/ ٢٣٤٢، والبرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعانى الثمانية وافية: جمال الدين على بن محمد بن أبى القاسم الصنعانى {دراسة وتحقيقاً}، رسالة دكتوراه إعداد: محمد عبد الستار على أبو زيد، إشراف: أحمد الزين العزازى، والطنطاوي جبريل، جامعة الأزهر -كلية اللغة العربية بالزقازيق، مصر، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م، ١م ٦٥٠، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٥١-٢٥٢.

(٢) يُنظر: شرح المفصل: ١/ ١٠٥، وشرح الجمل: ابن عصفور، ٢/ ٤٠٧، وشرح ابن عقيل: ١/٣٦٠-٣٦٢.

(٣) سنن ابن ماجه: ٣/٤٣٢.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-: ((لاَ عَدْوَى وَلاَ طِيَرَةَ وَيُعْجِبُنِي الْفَأْلُ، قَالَ: قِيلَ: وَمَا الْفَأْلُ؟ قَالَ: الْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ))[1].

فقد قال أبو حيان: "ومِنْ حَذْفِ الخبر قوله -تعالى-: ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ﴾[2] و﴿فَلَا فَوْتَ﴾[3] و(لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ)، و(لاَ طِيَرَةَ ولاَ عَدْوَى)"[4].

من خلال ما سبق يتضحُ أن أبا حيان استشهدَ بالحديث النبوي بعد استشهاده بالقرآن على حذفِ خبر (لا)، فقالوا: (لا ضير)، أي: علينا، و(فلا فوت)، أي: لهم، وفصَّل أبو حيان في حكم حذف الخبر، فإن كان الخبر غير معلوم كقولهم: لا أحدَ أغيرُ من الله، فلابد من ذكره، أمَّا إن كان معلومًا فقدِ اختلفتِ النُّقولُ في ذلك، فأهل الحجاز يُظهرون خبر (لا) فيقولون: لا رجلَ أفضلُ منك، ويحذفونه كثيرا فيقولون: لا أهلَ ولا مالَ ولا بأسَ، أي: لا أهل لك ولا مال، ولا بأس عليك، وبنو تميم وطيء لا يُثبتونه. وابن عصفور: يرى أن خبر (لا) إن كان ظرفًا، أو مجرورًا فالحذف، والإثبات، وإن كان غير ذلك: فبنو تميم يلتزمون الحذف، وأهل الحجاز يجيزون الحذف والإثبات. وأكثر ما يحذفون مع (إلا) نحو كلمة التوحيد: لا إله إلا الله، بإضمار في الدنيا، أو في الوجود، أو لنا. ولقد أضمروا ما كان يقع مُظهرا استخفافا، ولعلم المخاطب ما يعني، هذا ما يراه سيبويه[5].

---

(١) صحيح مسلم: ٣٣/٧.

(٢) الشعراء: ٥٠.

(٣) سبأ: ٥١.

(٤) ارتشاف الضرب: ١٣٠٠/٣.

(٥) يُنظر: الكتاب: ١/ ٢٢٤، وشرح الجمل: ٤١٠/٢، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٩٨-١٣٠٠، ومغني اللبيب: ٢٩١/٣، ٤٥٠/٦، وهمع الهوامع: ١/ ٤٦٩، لهجة تميم وأثرها في الباء الموحدة: غالب المطلبي، منشورات وزارة الثقافة والفنون، العراق، ١٩٧٨م، ص٢٥٤.

ثالثها في حكم تكرار لا النافية: قال النبي -ﷺ-: ((يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ، قُلْ: لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَإِنَّهَا كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ))[1].

فقد قال أبو حيان: "وإذا قلت: لا حول ولا قوة إلا بالله جاز فيه خمسة أوجه"[2].

استشهد أبو حيَّان بهذا الحديث في بيان حكم (لا) إذا تكررتْ بعطف أو غيره، مع ذكر حكم ما بعدها، ثمَّ ذكر (لا حول ولا قوَّة إلا بالله) وخرَّجها على خمسة أوجه: الأول: ببنائهما على الفتح (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ) باعتبار لا نافية للجنس، عاملة عمل (إنَّ)، الثاني: فتح الأول، ونصب الثاني منونًا (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةً) عطفًا على محلِّ اسم (لا) قبلها، فمحلُّه النصب ومنه قول الشاعر:

لا نسبَ اليومَ ولا خلةٌ اتَّسَعَ الخَرقُ على الراقِع[3]

فبنى الأول على الفتح ونصب الثاني، والوجه الثالث: فتح الأول، ورفع الثاني منونًا (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةٌ) عطفًا على موضع (لا) مع اسمها، أو على أنه اسم (لا) العاملة عمل ليس، الرابع: برفعهما (لا حَوْلٌ ولا قُوَّةٌ) كقوله نعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾[4]، في قراءة من رفعهما، فإن كان المنفي غير عام لم تعمل، ورُفِعا على الابتداء، وإن كان للنفي العام جاز أن تكون (لَا) عاملة عمل ليس، فتكون الأولى بمنزلة (ليس) و(لا) الثانية للتأكيد، ومنه قول الشاعر:

(١) صحيح البخاري: ٨/ ٨٢، حديث رقم: ٦٣٨٤.

(٢) ارتشاف الضرب: ٢/ ١٣١٠.

(٣) البيت من السريع، وهو منسوبٌ لرجل من بنى سُليم، وهو أنس بن العباس في الكتاب: ٢/ ٢٨٥، والأصول في النحو: ابن السراج، ١/٤٠٣، وبلا نسبة في اللمع: ص٤٢، وارتشاف الضرب: ١/ ٥٤٤، وأوضح المسالك: ٢/٢٠.

(٤) البقرة: ٢٥٤.

وما صرمْتُكِ حتى قلتِ مُعلنةً لا ناقةٌ لي في هذا ولا جَمَلُ[1]

وهنا رفعَ الاسم بعد (لا) الأولى، على أنَّها ملغاة، ورفع الثانية باعتبار زيادتها، وهذا توجيهُ بعض النحاة، والخامس: برفع الأول وببناء الثاني على الفتح (لَا حَوْلٌ وَلَا قُوَّةَ) ومنه قول الشاعر:

فلا لغـوٌ ولا تأثيـمَ فيـها ولا حيـنٌ ولا فيـها مليمُ[2]

فتكون الأولى عاملةً عمل ليس، والثانية عاملة عمل (إنَّ) [3].

وهنا يمكن الانتهاء إلى أنَّ (لا) إذا تكررتْ فعُطِفَت النكرة على اسم (لا) في العمل فإنَّه يجوز فيهما خمسة أوجه، فإذا فُتِح الأول جاز في الثاني: الفتح، والنصب والرفع، وإذا رُفِعَ الأول جاز في الثاني: الفتح والرفع.

(١) البيت من بحر البسيط، والصرم: القطع، والبيت للراعي النميري في ديوانه: شرح: واضح الصمد، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، ص١٨٧، وهو بلا نسبة في اللمع في العربية: ص٤٢، واللمحة في شرح الملحة: ١/ ٤٩٣.

(٢) البيت من بحر الوافر، وهو في وصف الجنة، والحين: الهلاك، والمليم: الذي يفعلُ ما يُلام عليه، والبيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه: تحقيق: سجيع الجبيلي، دار صادر، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٨م، ص١٢٢، وهو بلا نسبة في اللمع في العربية: ص٤٣، اللمحة في شرح الملحة: ١/ ٤٩٣، وأوضح المسالك: ٢/ ١٩.

(٣) يُنظر: الكناب: ٢/ ٢٨٥، والأصول في النحو: ابن السراج، ١/ ٣٨٦، واللمع في العربية: ص٤٢، وشرح التسهيل: ٢/ ٦٤-٦٨، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٤٢٥، واللمحة في شرح الملحة: ١/ ٤٩١-٤٩٣، وارتشاف الضرب: ٢/ ١٣١٠-١٣١١، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١/ ٥٤٧، وأوضح المسالك: ٢/ ١٤.

المبحث الثالث

الجملة الفعلية ومكملاتها

لقد استشهد أبو حيان بالحديث النبوي في فيما يتصل بالجملة الفعلية ومكملاتها في أحاديث عدة، وقد جاءت في ستة مطالب:

المطلب الأول:مجيء الفعل الماضي لمعنى الاستقبال:

من المعلومِ أنَّ الكلمة: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ، وقد سبق الحديث عن الاسم، أمَّا الفعل فمنه متصرفٌ وجامد، والمتصرف ما اختلفتْ بنيتُه لاختلافِ زمانِه كذَهَبَ يَذْهَبُ اذْهَبْ، والجامد عكسه، فقد قسَّمه العلماء إلى ثلاثِ صِيَغٍ، ماضٍ، وأمر، ومضارع، ولكلٍّ منهم علامةٌ تميزه عن غيره(١)، وعلى هذا الترتيب ذكرها سيبويه في كتابه فقال: "وأما الفعل فأمثلة أُخِذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"(٢).

يتَّضِحُ من خلال ترتيب سيبويه لصيغ الأفعال بهذا الشكل أنَّهُ قد أخَّر الفعلَ المضارع؛ لأنه لا يخلو من زيادة، وتَجَرُّدُ الماضي أكثر من الأمر؛ لذلك قدَّم الماضي وجعل الأمر متوسطًا، فالتجرُّد من الزيادة متقدمٌ على التَّلبُّسِ بها، فالمضارع لا يفي بِبَيان ما قُصِد به إلا بقرينة، فكان أضعف من الماضي والأمر فأُخِّر عنهما، وقد ذكر ابن مالك في ذلك كلاما لطيفا فقال: "إنَّ كُلَّ حادثٍ مسبوقٍ بأرادَ ثم بكنْ، ثم يُعبَّر عنه بيكون، لقوله -تعالى-: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾(٣) فاستحق الماضي لشبهه بـ(أراد) التقدم، والأمر لشبهه بـ(كنْ) التوسط، والمضارع لشبهه بـ(يكون) التأخر"(٤).

---

(١) يُنظر: شرح التسهيل: ١/ ١٥، وارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٣٥.

(٢) الكتاب: ١/١٢، ويُنظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٣٥.

(٣) يس: ٨٢.

(٤) شرح التسهيل: ابن مالك، ١/ ١٥-١٦.

وقد ورد الاستشهاد بالحديث لدى أبي حيان فيما يتصل بالفعل الماضي في الحديث الآتي:

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: ((قَامَ رَسُولُ اللهِ -صلى الله عليه وسلم- بِالْخَيْفِ مِنْ مِنًى، فَقَالَ: نَضَّرَ اللهُ امْرَءًا سَمِعَ مَقَالَتِي، فَوَعَاهَا، ثُمَّ أَدَّاهَا إِلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَا فِقْهَ لَهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ))[1].

فقد أورد أبو حيان كلامًا يرويه عن ابن مالك، فقالَ عن الفعل الماضي: "ويحتمل المضيَّ والاستقبالَ بعد همزة التسوية...، وبعد حرف التحضيض...، و(كلما)...، و(حيث)...، وبكونه صلة...، أو صفة لنكرة عامة نحو:

رُبَّ رَفدٍ هَرَقْتَهُ ذلِكَ اليَــوْ مَ وَأَسْرَى.....

و(نَضَّرَ اللهُ امْرَءًا سَمِعَ مَقَالَتِي) وهذه المثُل في هذا الاحتمال من كلام ابن مالك، وإنَّ ذلك على سبيل التسوية، والذي نذهبُ إليه الحمل على المضيّ لإبقاءِ اللفظِ على موضوعه، وإنما فُهِم الاستقبالُ فيما مَثَّل به من خارج"[2].

من خلال ما سبق يتضح أن أبا حيان استشهد بالحديث النبوي فيما يتصل بالفعل الماضي، مقتبسًا ذلك الرأي من كلام ابن مالك، فالأمرُ دائما يدل على الاستقبال، والمضارع يكون له وللحال، وقد ينصرف إلى المضي (بلم) أو غيرها، والماضي للمضي، وينصرفُ إلى الحالِ بالإنشاء، وإلى الاستقبالِ بالطَّلب، والوعدِ، والعطفِ وبالنفي بـ(لا) و(إن) بعد القسم. ويحتمل الماضي الدلالة على المضي والاستقبال في عدة حالات: بعد همزة التسوية، نحو: سواء عليّ أقمتُ أم قعدتُ، احتمل فيها أن يكون المراد على ما كان أو سيكون من قيام أو قعود، وبعد حرف

(١) نَضَّر الله: أي دعا له النبي -ﷺ- بالنضارة، وهي النعمة والحُسن. مسند أحمد بن حنبل: ٣٠١/٢٧، ٢٢٤/٧، وسنن ابن ماجه: ١٥٦/١.

(٢) ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٣٣-٢٠٣٤، والبيت المذكور بالنصِّ، وتتمته: مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالِ، وهو من بحر: الخفيف، والرفد: القدح العظيم، وهرقته: أَرَقْته، وأقتال: جمع قِتْل وهو العدو، ووردت بأقيال: جمع قيل وهو الملك. ديوان الأعشى الكبير: ميمون بن قيس، شرح: محمد حسين، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، الجماميز-مصر، د.ت، ص١٣.

التحضيض، نحو: هلَّا فعلتَ، إما يقصد به التوبيخ فيدل على المضي، أو يراد به الاستقبال فيكون بمنزلة الأمر، وبعد كلَّما، نحو قوله -تعالى-:﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةَ رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾ (١)، و﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾(٢)، فالأولى تحتمل المضي والأخرى الاستقبال أي: (تنضج)، وبعد حيث، كقوله -تعالى-: ﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾(٣) و ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾(٤)، فيُحتمل في الأولى المضي وفي الأخرى الاستقبال أي: (تخرج)، والواقع بعد صلة، كما وقعا في قول الشاعر:

وإنِّي لآتِيكُمْ تَذَكُّرَ مَا مَضَى مِن الْأَمْرِ واسْتِحْبَابَ ما كَانَ فِيْ غَدِ(٥)

فالفعل الأول بعد الصلة (مَضَى) يدل على المضي، والثاني (كان) يدل على الاستقبال أي: (يكون)، وآخرًا الواقع صفة لنكرة عامة، وفيه استشهد أبو حيان بالحديث النبوي(٦).

ومن الحالات التي يُحتمل فيها الماضي أن يدل على المضِي والاستقبال: إذا كان الفعل صفة لنكرة عامة، فالفعل (سمع) هو المقصود، فالحديث السابق ترغيب من النبي ﷺ لمن أدركه في حياته في حفظ ما يسمعه منه ويبلغه لأمته، فبذلك يكون المعنى نضر الله امرءًا يسمع مقالتي فيؤديها، فهنا دل على الاستقبال، ومثال ما يدل على المضي في هذه الحالة قول الشاعر:

---

(١) المؤمنون: ٤٤.

(٢) النساء: ٥.

(٣) البقرة: ٢٢٢.

(٤) البقرة: ١٤٩.

(٥) البيت من الطويل، وهو منسوبٌ للطرماح بن حكيم، في الخصائص: ٣٣١/٣، وشرح التسهيل: ١/ ٣٢، والدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، ١١/١، ولم أجده في ديوانه.

(٦) شرح التسهيل: ابن مالك، ١/ ١٧-٣٢، والمساعد: ١/ ١٦-١٨.

رُبَّ رَفدٍ هَرَقْتَهُ ذلِكَ اليَــوْ مَ وَأسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أقْتَالِ[1]

فالشاهد فيه مجيء الفعل (هرقته) في موقع صفة للنكرة العامة (رَفْد) دالا على المضي. وبعد ذِكْرِ أبي حيان كلامَ ابن مالك أوردَ أنَّ رأيه في هذه المسألة أنْ يبقي حَمْلُ الماضي على المضي؛ لإبقاء اللفظ على موضوعه، وأن الاستقبال إنما فُهِم فيما مثِّل به من خارج.

هنا يمكن القول: إن النحاة اختلفوا في دلالة الفعل الماضي، فابن مالك يرى إمكانية دلالة الماضي على الاستقبال في المواضع السابقة الذكر، أمَّا أبو حيان فيرى بقاء الماضي على أصله ودلالته على المضي في كل أحواله، ولعلي أميل إلى رأي ابن مالك مستدلة على ذلك بما ورد عن العرب بقصدهم المستقبل في بناء الفعل الماضي، واستنادًا إلى الحديث الشريف، فليس الدعاء فيه مقصورًا على من سمع، بل حتى من يسمع الآن أو سيسمع في المستقبل ويؤديها كما سمعها من النبي -ﷺ-.

المطلب الثاني: الفعل الجامد:

سبق أن ذُكِرَ أنَّ الفعل متصرفٌ وجامدٌ، والمتصرِّفُ ما اختلفتْ بنيتُه لاختلافِ صيغته كذَهَبَ يَذْهَبُ اذْهَبْ، والجامد عكسه، وهو على قسمين، قسمٌ مبوَّبٌ له في النحو، وقسمٌ غيرُ مبَوَّبٍ، بل هو متفرقٌ فيه، منه ما ذُكر في باب كان وباب المقاربة وباب الاستثناء وغيرها. ومن أمثلة الأفعالِ الجامدةِ التي لم يُبَوَّبْ لها في النحو: (قلَّ) إذا كان للنفي المحض فلا تتصرفُ، ويرتفعُ بها الفاعل، وما بعده صفة، كقولنا: (قلَّ رجلٌ يفعلُ ذلك) أي: ما رجلٌ يفعل ذلك، ومن الأفعال (تباركَ) وهو مشتقٌ من البرَكة، لم يُستعمْل إلا ماضيًا لازمًا كقوله -تعالى-: ﴿ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ

(١) سبق تخريجه، ويُنظر: شرح الجمل:١/٥٢٢.

أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ ﴾[1]، و (كَذَبَ) في الإغراء، وفيها استشهد أبو حيان بالحديث النبوي، وهناك غيرها من الأفعال كثيرٌ[2].

ولقد جاء الاستشهاد بالحديث عند أبي حيان فيما يتصل بالفعل الجامد في عدة مواضع:

الموضع الأول في معاني (كَذَبَ): قول عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-: ((كَذَبَ عليكم الحجُّ، كَذَبَ عليكم العمرةُ، كَذَبَ عليكم الجهادُ، ثلاثةُ أسفارٍ كذبْنَ عليكم))[3].

فقد قال أبو حيان في كلامه عن أحد الأفعال الجامدة وهو (كذب): "وكذب في الإغراء: الكذب يطلق، ويراد به اختلافُ ما لم يعلمْ ولم يسمعْ، وما يشبه الكذب، وإن لم يقصده، والخطأ والبطول: كذبَ الرجلُ أي: بَطُلَ عليه أَمَلُه، وما رَجَاهُ وقَدَّرَهُ، وفعلُه متصرفٌ في هذه المعاني، ويطلقُ كَذَبَ، ومرادٌ به الإغراء ومطالبة المخاطب بلزوم الشيء المذكور، ولا يتصرفُ بل لم يستعمل منه في الإغراءِ إلا لفظَ الماضي. وقالتِ العربُ: كذبَ عليكَ العسلَ أي: كُلِ العسلَ، وقال عمر ابن الخطاب -رضي الله عنه-: (كَذَبَ عليكم الحج، كَذَبَ عليكم العمرة، كَذَبَ عليكم الجهاد، ثلاثةُ أسفارٍ كذبْنَ عليكم) معناه: الزموا الحج والعمرة والجهاد) ... وقال عمر -رضي الله عنه-: (كذبَكم الحجُّ والقرآن)[4] أي: عليكم بهما"[5].

---

(١) المؤمنون: ١٤.

(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٤/٢٠٣٥-٢٠٣٦، وشفاء العليل:٣/ ٩٨٦.

(٣) مصنف عبد الرزاق: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣، ٥/ ١٧٢، والفائق في غريب الحديث: الزمخشري، ٣/٢٥٠، ولسان العرب: مادة: (ك ذ ب)، ٧٠٩/١، وكنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: علاء الدين المتقي بن حسام الدين الهندي، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ٩٦/١٦.

(٤) ارتشاف الضرب: ٤/٢٠٣٦-٢٠٣٧. ولم أجده في غيره من كتب اللغة أو الحديث.

(٥) ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٣٦.

يتضح من خلال نصِّ أبي حيان أنَّ (كَذَبَ) يُراد بها عدة معانٍ، يكون في بعضها متصرفًا، وفي بعضها الآخر جامدًا، فإذا أُطْلِق الكذب فهو نقيض الصدق، والخطأ والبطول، وهو في هذه المعاني متصرفٌ، ويراد بـ(كَذَبَ) الإغراء ولزومِ الشيء المذكور، وهو في هذه الحالة جامدٌ، ولم يُستعملْ منه في الإغراء إلا الماضي، وقد جعلَ السيوطِيُّ لفظةَ (كَذَبَ) من غريب الألفاظ المشتركة، وفي الإغراء تأتي بمعنى عليكم به[1].

ومن خلال حديث عمر -رضي الله عنه- نرى أنَّ (كَذَبَ) كأنها إغراء، أي عليكم بهذه الأشياء الثلاثة، وقيل معناه: وجب عليكم الحج، وقيل معناه: الحثُّ والحضُّ[2].

ويرى أبو حيان أنَّ معنى الحديث: الزموا الحج والعمرة والجهاد والقرآن، فالمغرى به مرفوعٌ، ولا يجوز نصبه عنده، وأجازَ بعضهم النصبَ استدلالًا بما رُوي أن أعرابيًا نظر إلى بعير نِضْوٍ[3]، فقال لصاحبه: (كَذَبَ عليك البَزْرَ والنَّوَى) أي: الزمهما.

ولقد اختلف النحاة في تفسير كلمة (كَذَبَ)، واختلفوا كذلك بين الرفع والنصب فيما بعدها، فبعضهم يرى أنَّ النصب شاذٌّ لا يُعمَل به[4]، أمَّا ابن سيده فيقول في ذلك: "فأمَّا ما رُوى من قول مَنْ نَظَر إلى بَعِيرٍ نِضْو فقال لصاحِبِه: كَذَبَ عَلَيْك البِزْرَ والنَّوَى، -بنصب البِزْر- فإنَّ عليك لا تَتَعلَّق فيه بكَذَب ولكنه يكون اسمَ الفِعْل وفيه ضَمِير المخَاطَب كأنه قال: كَذَب السِّمَنُ - أي انتَفَى من بَعِيرك فأَوجِدْه بالبِزْر والنَّوَى وهما مَفْعولاً عليك وأضْمَر الفاعِلَ لدِلالة الحال عليه"[5]، ووجه ذلك عند الرضي "أنَّ الكذب عندهم في غاية الاستهجان وممَّا يغرى

(١) يُنظر: المزهر: ١/٣٨٢.

(٢) يُنظر: لسان العرب: مادة: (ك ذ ب)، ١/٧٠٩-٧١٠.

(٣) البعير النضو: المهزول من قلة الطعام، يُنظر: لسان العرب: مادة: (ن ض و)، ١٥/ ٣٣٠.

(٤) يُنظر: المخصص: ٣/ ٨٥-٨٦، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ٨٧، وارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٣٦، والمزهر: ١/٣٨٣-٣٨٤.

(٥) المخصص: ٣/ ٨٥-٨٦.

بصاحبه وبأخذه المكذوب عليه؛ فصار معنى كذب فلان الإغراء به، أي: الزمه وخذه فإنه كاذب، فإذا قرن بعليك صار أبلغ في الإغراء، كأنك قلت: افترى عليك فخذه، ثم استعمل في الإغراء بكل شيء، وإن لم يكن مما يصدر منه الكذب"[1]وقال الشاعر:

كَذَبَ العتيقُ وماءُ شَنٍّ باردٍ إن كنتِ سائلتي غَبُوقًا فاذْهِبِي[2]

يُقصد: عليكِ بأكل العتيق، ووردت (العتيق) بالرفع وبالنصب، وفيها لغتان على رأي السيوطي: فالرفع على معنى: وجب عليكم، والنصب: على الإغراء. وبعض أهل اللغة يرون: أن مُضَر تنصب، واليمن ترفع، وفي حالة النصب يرى ابن سيده والرضي ومن وافقهم أنَّ الفعل صار اسم فعلٍ كما في قول عنترة السابق[3].

ويرى ابن سيده: أنَّ معنى كذب العتيق: لا وجود للعتيق الذي هو التمر فاطلبيه، فإن لم تجدي التمر فكيف تجدين الغبوق، ويقول: "وإن شئتَ قلتَ إنَّ الكلمة لما كَثُرَ استعمالها في الإغراء بالشيء والبعث على طَلَبِهِ وإيجاده صار كأنه يقول لها عليكِ العتيق أي الزميه"[4].

(١) شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٨٧، ويُنظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٣٦.

(٢) كذب: وجب، الغبوق: شرب العشاء، العتيق: التمر، الشن: القِربة البالية، يقول عليك بأكلِ العتيق وشرب الماء البارد، ولا تتعرضي لغبوق اللبن لأني خصصت به مهري الذي أنتفع به ويسلمني وإياكِ من أعدائي، البيت من بحر الكامل لعنترة في ديوانه، شرح: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط٢، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ٢٢، ويُنظر: المخصص: ٨٦/٣، ولسان العرب: مادة: (ك ذ ب)، ٧١٠/١، والمزهر: ٣٨٣/١، ونُسبَ البيتُ للخرز بن لوذان في البيان والتبيين: أبو عثمان عمرو بن الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، ط٧، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، ٣/ ٣٨١-٣٨٢.

(٣) يُنظر: المخصص: ٨٦/٣، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ٨٧، وارتشاف الضرب: ٢٠٣٧/٤، والمزهر: ٣٨٣/١-٣٨٤.

(٤) المخصص: ٨٦/٣.

ووردَ في حديث آخر لعُمر بن الخطاب –رضي الله عنه– أن عمرو بن معد يكرب شكا إليه المعص فقال: كذب عليك العسل، يقصدون العسلان، وهو مشي الذئب، أي عليك بسرعة المشي، هذا ما ورد في لسان العرب، وهو يُخالف رأي أبي حيان، فهو يرى أنَّ المعنى: كُل العسل[١].

ويرى ابن السكيت: أنَّ كذب في الآثار السابقة كأنها إغراء، أي عليك بهذا الأمر، وهي كلمة نادرة جاءت على غير القياس،[٢] ويرى الزمخشري أن كلمة (كذب) كلمة مشكلة اضطربت فيها الأقاويل، وهي لم تُصَرَّف؛ وذلك لأنها جرت مجرى المثل في كلام العرب ولزمت طريقة واحدة، في كونها فعلًا ماضيًا معلقًا بالمخاطب وحده. ويرى أن معنى كذب عليكم الحجُّ على معنيين: كأنه قال: كذب الحجُّ: عليك الحج، أي ليرغبك الحج، فأضمر الأول لدلالة الثاني عليه، ومن نصب الحج، فقد جعل (عليك) اسم فعل، وفي كذب ضمير الحجِّ[٣].

ويلخصُ أبو حيان ذلك –وهو ما أُوافقهُ عليه–فيقول: "والذي تقتضيه القواعد في مثل: (كذب عليكم الحج) وشبهه أنه من باب الإعمال، فإذا ارتفع الاسم كان فاعلا بـ(كذب)، وحُذِف مفعول عليك، أي عليكه، حذف لفهم المعنى، وإذا انتصب ما بعد عليك كان منصوبا بـ (عليك) وفاعل (كذب) مضمر يُفسِّره ما بعده أو محذوفٌ"[٤].

هذا، ويمكن الخلاصُ ممَّا سبق أنَّ كذب إذا قُصِد بها الإغراء تأتي جامدة لا تتصرف، بل تلزم لفظ الماضي، وتكون بمعنى (الزم هذا الأمر، أو عليك به)، وأنَّ معنى: كَذَبَ عليكم الحجُّ أو كذبَكم الحجُّ أي: (عليكم الحج)، أي: (حُجُّوا)، وعند الرفع يكون معناه وجب، وعند النصب

(١) والمعص بالعين المهملة هو التواء في عصب الرِّجل، وورد بالغين، المغص، ويُنظر: لسان العرب: مادة: (ك ذ ب)، ١/٧١٠-٧١١،

(٢) إصلاح المنطق: ابن السكيت، تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة–مصر، ط٤، ١٩٨٧م، ص٢٩٢.

(٣) يُنظر: الفائق في غريب الحديث: ٣/٢٥٠، والمزهر: ١/٣٨٣-٣٨٤، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث: ص ٢٩٨-٣٠٥

(٤) ارتشاف الضرب: ٤/٢٠٣٦-٢٠٣٧. بتصرف.

ينصرف المعنى إلى الإغراء، والرفع أشهر؛ لأنَّ حذف المفعول أولى، فهو محلُّ اختصارٍ، وأنَّ من قال بأنَّ (كذَبَ) فيما سبق اسم فعل قليل، كابن السكيت وابن سيده والرضي[1].

أمَّا الموضع الثاني فهو في مجيء الماضي من (يَذَرُ) و (يدَعُ) وقد ورد في حديثين:

أولهما: عن الْحَكَمُ بْنُ مِينَاءَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَأَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَاهُ أَنَّهُمَا سَمِعَا رَسُولَ اللَّهِ –ﷺ– يَقُولُ عَلَى أَعْوَادِ مِنْبَرِهِ: ((لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ أَوْ لَيَخْتِمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ، ثُمَّ لَيَكُونُنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ))[2].

ثانيهما: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ–رضي الله عنه– قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ –ﷺ–: ((ذَرُونِي مَا وَذَرْتُكُمْ))[3].

قال أبو حيان: "واستغنى غالبًا (بتَرَكَ) عن (وَذَرَ) و(وَدَعَ)، وبالتَّرك عن (الوذر)، و(الودع)، وبتارك عن (وازر)، و(وادع)، وقرأ أبو بحرية ﴿مَاوَدَّعَكَ﴾[4] بالتخفيف، وفي الحديث: (ذَرُوا الحَبَشَةَ ما وَذَرَتْكم)[5] وفيه (لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَة)"[6].

من خلال هذا النصِّ يتضح أنَّ أبا حيان استشهد بـ (وَذَرَ) و(وَدَعَ)، في كلامه عن الأفعال التي لا تتصرف، واستشهد لهما بالحديثين السابقين، وذكر أنه استُغني غالبا بـ (ترك) عن (وَذَرَ) و(وَدَعَ)، سواء كان فِعْلا، أو مَصدرًا، أو اسم فاعلٍ، والاستغناءُ ظاهرٌ لكنَّه مُقيّد بالغلبة، فقد قرأ

(١) يُنظر: إصلاح المنطق: ص٢٩٢، والمخصص: ٨٦/٣، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ٨٧.

(٢) صحيح مسلم: ١٠/٣، وسنن ابن ماجه: ٥٠٧/١.

(٣): البحر الزخار المعروف بمسند البزار: أبو بكر أحمد بن عمرو البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٩م، ١٤/ ٣٨٣، حديث:٨١٠١.

(٤) الضحى: ٣.

(٥) لم أجد هذا الحديث –الوارد في الارتشاف– أو جزءًا منه في كتب الحديث التسعة، وفي الجامع الصغير. وورد في مسند البزار.

(٦) ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٤٠.

بعضهم قوله -تعالى-: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾[1]بالتخفيف، أي: ما تركك، وهي قراءة شاذّة، أو قليلة الاستعمال حسب رأي ابن جني، وذكر القاضي عياض أنَّ النحويين ينكرون أنْ يأتي مِن (يَدَعُ) ماضٍ أو مصدر، وإنما جاء منه المستقبل والأمر فقط وكذلك (يَذَرُ)، وقد جاء الماضي والمستقبل منهما جميعا[2].

وجعل سيبويه الفعل (وَذَرَ) و(وَدَعَ) من بابِ الاستغناءِ بالشيءِ عن الشيء؛ وذلك لكثرتِه في كلامِهم، وقالَ في موضعٍ آخر: "كما أنَّ يَدَعُ على وَدَعْتُ، ويَذَرُ على وَذَرْتُ وإن لم يُستعمَلَا، استغني عنهما بتَرَكْتُ"[3].

ويقول ابن جني: "فإنْ كان الشيءُ شاذًا في السماع مطَّردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك امتناعك من: وذر، ووَدَع؛ لأنهم لم يقولوهما، ولا عروَ عليك أن تستعمل نظيرهما نحو وَزَن ووَعَد لو لم تسمعهما"[4].

ويرى الاستراباذي أنَّ (يذر) لم يُستعمل ماضيه لا في السعة ولا الضرورة بل حُمِل على (يَدَع) لكونه بمعناه، وأنَّ ماضي (يدَع) لم يُستعمل إلا ضرورة، ويرى أن سيبويه بالَغَ حينما قال: أماتوا ماضي يدع، أي لم يستعملوه لا في نثر ولا نظم، مصدرًا، أو اسمَ فاعل، أو اسم مفعول، مع أنَّ جميعَها قد ورد، فالأقرب الحكم بالشذوذ لا بالإماتة ولا بالضرورة، كما قال ابن جني في كونها قليلة الاستعمال، واستدل بذلك لورود (وَدَعَ) على لسان النبي -ﷺ- وهو الأفصح[5].

هذا، وقد ورد في الشعر الفعل (وَدَعَ) فقال الشاعر:

---

(١) الضحى: ٣، قرأها بالتخفيف النبي -ﷺ- وعروة بن الزبير -رضي الله عنه-، يُنظر: المحتسب: ٢/ ٣٦٤.

(٢) يُنظر: المحتسب: ٢/ ٣٦٤، وشرح النووي على مسلم: ١٥٧/١٢، وارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٤٠.

(٣) الكتاب: ٦٧/٤، ويُنظر: السابق: ٢٥/١، ١٠٩/٤.

(٤) يُنظر: الخصائص: ٩٩/١، ٣٩٦.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب: ١٣١/١، ٥٠/٤، ويُنظر: الكتاب: ٦٧/٤، والمحتسب: ٢/ ٣٦٤.

لَيْتَ شِعْرِي عن خلِيلي ما الَّذي غالَه في الحُب حتى وَدَعَه[1]

فالشاهد فيه: مجي الماضي من (يَدَعُ)، لكن ابن جني يراه شاذًّا، وأن الفعل في الآية السابقة قليل الاستعمال، وأنها قراءة شاذّة، وكذلك يرى ابن الأنباري أنه من الشاذ الذي لا يُعتدُّ به في الاستعمال، وما ذُكِر في البيت محمولٌ على أنَّه بمعنى (ودَّع) بالتشديد فخُفِّف[2].

وقد وردت (وَدَعَ) في الحديث الشريف أيضًا –لكنَّه لم يَرِدْ في الارتشاف–عن عائشة –رضي الله عنها–قالت: إن النبي –ﷺ– قال: "إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْزِلَةً عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ وَدَعَهُ أَوْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ فُحْشِهِ"[3].

وورد الفعل (وَدَعَ) بصيغة المضارع، واختلفت الروايات في ضبط الفعل الوارد في البيت، يقول الفرزدق:

وعضُّ زمانٍ يا ابنَ مروانَ لمْ يدعْ مِنَ المالِ إلاَّ مُسحتًا أو مُجرَّفُ[4]

اختلفت الروايات في ألفاظ عدَّةٍ في هذا البيت، ولفظ (يدع) قد ورد على ثلاثة أضرب: ويرى الخليل أنَّ من قال: لم يَدَعْ أي لمْ يَتْرُك، ومن روى لم يُدَعْ فقياسه لم يُودع، أي لم يُترك، لكن

(١) غاله: أخذه، البيت من بحر الرَّمل، نُسب لأنس بن زنيم الليثي في تهذيب اللغة: ٨٧/٣، وشرح أدب الكاتب: أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي، تحقيق: طيبة حمد بودي، جامعة الكويت، كلية الآداب، الكويت، ط١، ١٤١٥هـ–١٩٩٥م، ٧٩/١، ولسان العرب: مادة: (و د ع)، ٣٨٤/٨، وتاج العروس: مادة: (و د ع)، ٣٠٤/٢٢، ونسب لأبي الأسود الدؤلي في الخصائص: ٩٩/١، والإنصاف: ٣٨٩، وخزانة الأدب: ١٥٠/٥.

(٢) يُنظر: الخصائص: ٩٩/١، ٢٦٦، والمحتسب: ٣٦٤/٢، والإنصاف: ٣٨٩–٣٩٠.

(٣) صحيح مسلم: ٢١/٨.

(٤) البيت للفرزدق، من بحر الطويل، لم يدَع: من الدَّعة، ولم يثبت ويستقر والمسْحَت: الذي لا يدع شيئا إلا أخذه، والمجرف: الذي أخذ ما دون الجميع. يُنظر: شرح ديوان الفرزدق: إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت–لبنان، ط١، ١٩٨٣م، ٢/ ١١٧، وشرح نقائض جرير والفرزدق: أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد إبراهيم حور ووليد محمود خالص، المجمع الثقافي، أبو ظبي–الإمارات، ط٢، ١٩٩٨م، ٧١٣/٢، ووردت مجلَّف في: جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام: أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، تحقيق :على محمد البجاوي، الناشر: نهضه مصر، ١٩٨١م، ص ٦٩٩، والعين: باب: (ع د و)، مادة: (ودع)، ٢٢٤/٢.

العرب اجتمعت على حذف الواو. وأمَّا يَدِع فهو من الاتِّدَّاع، أي استراح ووِدِع، وهو وادِعٌ من تعبه[1].

ويرى ابن مالك أنَّ "عُدُولَهم عن (وَدَعَ) إلى (ترك) على خلاف القياس، وأنَّ (وَدَعَ) موافقٌ للقياس، وهذا بيِّنٌ، والاعترافُ بصحَّته متعيِّنٌ"[2].

هنا يمكن القول: إنَّ العرب قد استغنوا غالبًا بـ(ترك) عن (وَذَرَ) و(وَدَعَ)، والذي يظهر لي هنا ترجيح رأي ابن مالك السابق، وجعل ذلك على سبيل الغالبية فقط، وليس أنَّ استعمال (وَذَرَ) و(وَدَعَ) مِنْ قبيل الشاذ، والدليل على ذلك استعمال النبي -ﷺ- هذه الكلمةَ وهو أفصح العرب، وورودها في الشعر أيضًا دليل استعمالها، وهي قبل ذلك كله موافقةٌ للقياس.

المطلب الثالث: تثنية الفعل وجمعه:

من المعروف في العربية، أنَّ الفعل يجبُ إفرادُه دومًا، سواءٌ كان فاعله مثنى أو مجموعًا تلك هي القاعدة المطردة في العربية الفصحى سواءٌ أكانَ هذا في النثر أم في الشعر[3]. وهذه هي اللغة المشهورة -كما يرى في ذلك أبو حيان-فلا تلحق الفعل إذا أُسند إلى المثنى والمجموع علامة تدل على تثنيته وجمعه كما دلت التاء على تأنيثه[4].

يقول سيبويه: "واعلم أن من العرب من يقول ضربوني قومك وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في (قالت فلانة) وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث،

---

(١) يُنظر: العين: باب: (ع د و)، مادة: (ودع)، ٢/٢٢٤-٢٢٥، والمحتسب: ٢/٣٦٤-٣٦٥.

(٢) شرح التسهيل: ٣/ ٤٧. بتصرف.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٢/٤٠-٤١، وبحوث ومقالات في اللغة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، مطبعة المدني، مصر-القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م، ٢٥٠.

(٤) يُنْظَر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٧٣٩.

وهي قليلة"[١]، وقد عدّها د.رمضان عبد التواب من أمثلة الركام اللغوي[٢] إذ الأصل أن الفعل يجب إفراده دائما، وقال: " غير أن مقارنة اللغات السامية-أخوات العربية-تؤدي إلى معرفة أن الأصل في تلك اللغات: أن يلحق الفعل علامة التثنية والجمع للفاعل المثنى والمجموع كما تلحقه علامة التأنيث عندما يكون الفعل مؤنثا سواء بسواء"[٣]. ونَسَبَ بعض النحويين هذه اللغة إلى قبيلة طيء وقد حُكِيت عن قبيلة أزد شنوءة[٤] وعن قبيلة بلحارث بن كعب[٥]، وهما من القبائل اليمنية التي تمُتُّ لأصل قبيلة طيء بصلة[٦]، وعُرِفَتْ هذه اللغة بـ(**لغة أكلوني البراغيث**) وقد جاء الاستشهاد لدى أبي حيان فيما يتصل بها في الحديث الآتي:

عن أبي هريرة -رضي الله عنه-: أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: "يتعاقبون فيكم: ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة العصر وصلاة الفجر، ثم يَعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم، وهو أعلم بكم، فيقول: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلُّون، وأتيناهم وهم يصلُّون"[٧].

فقد قال أبو حيان: "ويسميها بعضهم لغة أكلوني البراغيث، وابن مالك يقول: لغة: "يتعاقبون فيكم ملائكة"[٨].

---

(١) الكتاب: ٢/٤٠.

(٢) أي: بقايا الظواهر اللغوية المندثرة، يُنظر: بحوث ومقالات في اللغة: ٦٧-٧٢، ٢٥٠-٢٥٣.

(٣) بحوث ومقالات في اللغة: ٦٩.

(٤) يُنظر: الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة وأ.محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ١٧١.

(٥) يُنظر: مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب: ٤/ ٤٠٣.

(٦) بحوث ومقالات في اللغة: ٢٥٢.

(٧) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: "تعرج الملائكة والروح إليه"،١/١١٥، ٩/ ١٢٦و١٤٢.

(٨) ارتشاف الضرب: ٢/٧٣٩، ولفظ (يتعاقبون) أي: يتناوبون. يُنظر: صحيح أبي عبد الله البخاري بشرح الكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ٢٥/١٣٥.

يتضح من كلام أبي حيان أنَّ ابن مالك أطلق على هذه الظاهرة اسمًا حسب الحديث النبوي الذي استشهد به النحاة عليها.

وقد وردت لهذه الظاهرة شواهد عدة، سواء في القرآن أو الحديث أو الشعر، فمن القرآن قوله -تعالى-: ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[1]، وقوله -تعالى-: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[2]، فقد عدَّها بعض المؤيدين لهذه الظاهرة من هذا القبيل بحيث يكون (كثير) و(النجوى) هما الفاعل، وخرَّجها البقية بأوجهٍ أُخَرَ. وممَّا ورَدَ في الشعر أيضًا قول أبي تمام الطائي:

شجًى في الحشى تَرداده ليس يفترُ به صُمْنَ آمالي وإنِّي لمفطر[3].

وهو ما يُعْرِبُ عن أنّ أبي تمَّام يختارُ إظهار علامة الجمع في الفعل، وذلك في قوله: (صمن آمالي) ولو قال (صام آمالي) لاستقام الوزن، وقد جاء بمثل ذلك في مواضعَ أُخَرَ [4].

قال أبو حيان: " وذهب بعض النحاة إلى أنها ضمائر، واختلفوا فقال قوم: ما بعدها بدل منها، وقال قوم: مبتدأ والجملة السابقة خبر، وهذه اللغة عند جمهور النحويين ضعيفة، وكثرة ورود ذلك يدل على أنها ليست ضعيفة"[5].

(١) المائدة، آية ٧١.

(٢) الأنبياء، آية٣.

(٣) البيت من بحر الطويل، ديوان أبي تمام، شرح: الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد عبده عزام، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ١١١٩، ٢/٢١٤.

(٤) يُنظر: السابق: نفسه.

(٥) ارتشاف الضرب: ٢/٧٣٩.

وقال المرادي: "ومن أنكر هذه اللغة تأوّل ما ورد من ذلك، فبعضهم يجعل ذلك خبرا مقدما ومبتدأً مؤخرا، وبعضهم يجعل ما اتصل بالفعل ضمائر والأسماء الظاهرة أبدال منها، وهذان تأويلان صحيحان لما سُمع من ذلك من غير أصحاب هذه اللغة"(١).

وقال ابن مالك في شرح الكافية: "وأمَّا من يحملُ جميعَ ما ورد من ذلك على أن الألف فيه والواو والنون ضمائر فغير صحيح؛ لأنَّ الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أنَّ ذلك لغةُ قوم مخصوصين من العرب، فوجب تصديقهم في ذلك كما نصدقهم في غيره "(٢).

هذا، ويمكن الانتهاء في هذه القضية إلى أنَّ اللغة المشهورة ألا تلحق الأفعال هذه العلامات التي وردَت عن العربْ، وقد فسَّرها النحاة بتأويلاتٍ عدة، فإمَّا تكون لغةً وردتْ عن العرب، وإمَّا تؤوَّل تلك الضمائر بكونها بدلًا، أو خبرًا مقدَّمًا، لكن الأهم أنَّ المتفق عليه ألَّا تُعَدَّ فاعلًا؛ حتى لا يجتمعَ فاعلان في جملة.

المطلب الرابع: دخول لام الأمر على فعل المتكلِّم:

الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء فَالاسم لا يُجزم، والفعل لا يُجَر، ومِن المعلومِ نحويًّا أنَّ للفعلِ المضارعِ أدواتِ جزمٍ، وهي إمَّا أنْ تكون حروفًا أو أسماءً، ومن الحروف لام الطلب. وتعمل هذه الأدواتُ الجزمَ لاختصاصها بالأفعال وملازمتها، وكلُّ ما لازم شيئا أثَّر فيه غالبًا، والجزم هو العمل الأنسب لها؛ وذلك لأنَّ الفعل بعد لام الأمر شبيه بفعل الأمر المبني على السكون، وهو مثله في المعنى، فحُمِلَ عليه اللفظ، فأعْرِبَ بالجزم الشبيه بالبناء(٣).

(١) الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، ص١٧١.

(٢) شرح الكافية الشافية: ابن مالك،٢/ ٥٨٢-٥٨٣.ويُنْظَر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٤٨/٦، ٢٦٨/١١.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٨/٣-٩، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي، ١٢٦٥-١٢٧٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، ١٩٨-٢٠٥.

ولامَ الطلب من حروف الجزم، وتشمل الأمر، وهو طلب الفعل على سبيل الاستعلاء، وهي كثيرة الورود في كتاب الله، كقوله -تعالى-: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾[1]، والدعاء وهو طلب الفعل على سبيل الخضوع، كقوله -تعالى-:﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[2]، والالتماس: وهو كقولك لمن يُساويك: ليفعلْ فلانٌ كذا، ... إلى غيرها من الأغراض.

يسميها أكثر النحاة بلام الأمر، وهي التسمية التي ذكرها سيبويه، فعبَّر عنها باللام التي في الأمر، وأنَّ أصلَ الدعاء أنْ يكون بلفظِ الأمر، وإنما استُعظم أن يقال أمرٌ؛ لأنَّ الأمر لمن دونك، والدعاء لمن فوقك. ولام الأمر مبنيةٌ على الكسر، لأنها أقرب إلى الجزم، وهي حركةُ مقابِلِ مقابلِهِ وهو الجر، وبعض العرب يفتحونها وهم بنو سُلَيْم، وذلك إذا استؤنِفَتْ فيقولون: لَيَقُمْ زيدٌ، أمَّا إذا وقعت لام الأمر بعد الفاء والواو و(ثُمَّ) جازَ تسكينها مع ثلاثتها، وليس بضعيفٍ ولا قليلٍ في (ثمَّ) خلافًا لمن زعم ذلك، بل الأكثر مع الفاء والواو[3]، كقوله -تعالى-:﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي﴾[4].

وقد ورد الاستشهاد بالحديث لدى أبي حيان فيما يتعلق بلام الطلب في الحديث الآتي:

---

(١) الطلاق: ٧.

(٢) الزخرف: ٧٧.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٩/٣، ومعاني القرآن: الفراء، ٢٨٥/١، والأصول: ١٧٠/٢، واللامات: عبد الرحمن الزجاجي أبو القاسم، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ٩٢-٩٣، وأسرار العربية: الأنباري، ٣٣٣-٣٣٥، وشرح المفصل: ٢٤/٩، وشرح التسهيل: ابن مالك، ٥٧/٤، وارتشاف الضرب: ١٨٥٥/٤، ومغني اللبيب: ٢١٧-٢٢١.

(٤) البقرة: ١٨٦.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -رضي الله عنه-، أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-لِطَعَامٍ صَنَعَتْهُ لَهُ، فَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: ((قُومُوا فَلِأُصَلِّ لَكُمْ))[1].

فقد قال أبو حيان: "وإذا أُسنِدَ الفِعْلُ إلى غيرِ الفاعلِ المخاطبِ لزمتِ اللامُ نحو: لِيَقُم زيدٌ ولِيُضْرَب خالدٌ، ولِتُفْنَ بحاجتي، ولِأُغْنَ بها، وقال -تعالى-:﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾ وفي الحديث (قُومُوا فَلِأُصَلِّ لَكُمْ)"[2].

يتضح من خلالِ نصِّ أبي حيان أنَّ لامَ الأمرِ تلزمُ فِعْلَ غيرِ الفاعلِ المخاطب، فإذا كانَ مرفوعُ فِعْلِ الطلب فاعلًا مخاطَبًا استُغْنِيَ عن اللام بصيغة (افْعَل) غالبًا، نحو قولنا: اقعد، فتجب اللام إن انتفت الفاعلية أو الخطاب، وذلك مثل: فِعْل ما لم يسمِّ فاعله، كقوله: لِيُضْرَب خالدٌ، ولِتُفْنَ بحاجتي، ولِأُغْنَ بها، وفعل الفاعلِ الغائب كقوله: لِيَقُم زيدٌ، وفعل الفاعل المتكلم وذلك قليلٌ، سواء كان المتكلم مفردًا كقوله -ﷺ-: "قُومُوا فَلِأُصَلِّ لَكُمْ"، أو كان المتكلم جماعةً كقوله -تعالى-: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾[3]، والأقل منه: دخول اللام في فعل الفاعل المخاطب، ويرى ابن جني أنَّ ذلك خروج عن الأصل، فأصل الأمر أنْ يكون بحرف الأمر وهو اللام، وأصل فاضرب لتضرب، وذلك كقراءة جماعة﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ ﴾[4] بالمخاطب: فلتفرحوا، وكقوله

(١) تكملة الحديث: "قَالَ أَنَسٌ: فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا، قَدِ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لُبِسَ، فَنَضَحْتُهُ بِمَاءٍ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ --صلى الله عليه وسلم--، وَصَفَفْتُ وَاليَتِيمَ وَرَاءَهُ، وَالعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا، فَصَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ --صلى الله عليه وسلم-- رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفَ" صحيح البخاري: ٨٦/١، باب الصلاة على الحصير، حديث: ٣٨٠.

(٢) ارتشاف الضرب: ١٨٥٥/٤.

(٣) العنكبوت: ١٢.

(٤) يونس: ٥٨، ويُنظر: المحتسب: ٣١٣/١.

-ﷺ- "لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ"[1]، والأكثرُ الاستغناءُ عن هذا بفعل الأمر، أي: مجرَّدا من اللام ومن حرف المضارعة، مجعولًا آخره كآخر المجزوم، وليس ذلك جزمًا بل بناء[2].

هذا، ويمكنُ الانتهاء إلى أنَّ لامَ الأمر في كلِّ فِعْل غيرِ الفاعلِ المخاطب واجبة الذِّكر، ولا يجوز حذفها مع بقاءِ عملها إلا في الشِّعر؛ لأنَّه محلُّ الاختصار والتغيير، وذلك مثل قول الشاعر:

على مِثلِ أصحابِ البَعُوضة فاخْمُشي -لكِ الويلُ-حُرَّ الوجهِ أو يَبْكِ مَنْ بكَى[3]

أراد (ليبكِ)، فحذف اللام وأعملها في الفعل الجزم، وقال الآخر:

مُحَمْدُ تُفْدِ نفسَك كلُّ نَفْسٍ إذا مَا خِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبالا[4]

فهذا البيت استشهد به سيبويه في كتابه، والشاهد فيه حذف لام الأمر من (تَفْدِ) مع بقاء عملِها، وهو حذف حرف العلة من آخرها، والتقدير: لِتَفْدِ. لكن ابن مالك يرى في هذا البيت أنَّه غيرُ ثابتٍ على حذف لام الأمر؛ لجوازِ أنْ يكونَ أرادَ تفدي نفسك، على الخبر، وحذف الياء للتخفيف[5].

وقد خالَفَ المبردُ النحاة، ومعه الزجاجي، فهما لا يجيزان حذف لام الأمر مطلقا حتى في الشعر؛ وذلك لأنَّ عواملَ الأفعالِ لا تُضمَر، وأضعفها الجازمة؛ لأنَّ الجزمَ نظيرُ الخفضِ في الأسماء، ويرى المبرد أنَّ في البيت الأول (يبكِ) حملًا على المعنى، لأنه إذا قال (فاخمشي) فهو في موضع

(١) صحيح مسلم: ٧٩/٤، باب: اسْتِحْبَابِ رَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ رَاكِبًا، حديث: ٣١٩٧.

(٢) يُنظر: المحتسب: ٣١٣/١، وشرح الكافية الشافية: ابن مالك،٣/ ١٥٦٥-١٥٦٧، وشرح التسهيل: ابن مالك، ٥٩/٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٠١/٤، ومغني اللبيب:٣/ ٢٢٤-٢٢٦.

(٣) البيت من الطويل، والبعوضة: مَوضِع كَانَ لِلْعَرَب فِيهِ يَوْم مَذْكُور، ونسب إلى متمم بن نويرة يُنظر: الكتاب: ٨/٣-٩، والأصول: ١٥٧/٢، ١٧٤، وشرح أبيات سيبويه: السيرافي، ١٠٦/٢، والصحاح: ٢٠٥٣/٥، والمحكم والمحيط الأعظم: ٤١٥/١، ولسان العرب: مادة: (ب ع ض)، ١٢١/٧، مادة: (ل و م)، ٥٦٠/١٢، وبلا نسبة في الإنصاف: ٤١٩.

(٤) التبال: الوبال، البيت بلا نسبة في الكتاب: ٨/٣، وشرح المفصل: ٢٤/٩، ومغني اللبيب:٣/ ٢٢٧-٢٢٨، والإنصاف: ٤١٨، وبعضهم نسبه إلى أبي طالب عم النبي -ﷺ- وإلى حسان -رضي الله عنه- والأعشى، ولم أجده في ديوانَيْهِما.

(٥) يُنظر: الكتاب: ٨/٣، وشرح التسهيل: ابن مالك، ٥٩/٤-٦٠، ومغني اللبيب: ٢٢٤/٣-٢٢٨.

(فلتخمشي) فعطَفَ الثاني على المعنى، أمَّا في البيت الثاني، فقائله غير معروف على الرَّغمِ مِن وُروده في كتاب سيبويه ويُحتمل أن يكون دعاءً بلفظ الخبر، نحو: يغفر الله لك، فالأصل هو: تفدي نفسك، من غير تقدير لام، وحذفت الياء تخفيفًا، ووافقه الأنباري[1].

أمَّا الكسائي فهو يجيزُ حذفَ لامِ الأمرِ بعد الأمر بالقول، كقوله -تعالى-:﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[2] أي: ليقيموا الصلاة، فحذف اللام؛ لأنَّها بعدَ (قُلْ)[3]، ووافقه ابن مالك، وكان قد أشار إلى أنَّ حذفَ لامِ الأمرِ معَ بقاءِ العملِ على ثلاثةِ أضرب: كثيرٌ مطَّرِدٌ، وهو كالمثال السابق، فالحذف بعد أمرٍ بقول، وقليلٌ جائزٌ في الاختيار: وهو بعد قولٍ غيرِ أمر، وقليلٌ مخصوصٌ بالاضطرار: وهو الحذفُ دونَ تقدُّمِ قولٍ بصيغةِ أمرٍ ولا غيرها[4].

وذكرَ أبو حيان في ختامِ ذلك أنَّ الفعلَ إذا كان مسندًا للفاعلِ المخاطَب فيه لغتان: أولهما: إقرارُ تاءِ الخطاب واللَّام نحو: لِتَقُمْ، قالوا إنَّهَا رديئةٌ قليلة، أمَّا الزجاجي فزعم أنَّها لغةٌ جيدةٌ، ودليلهُ أنَّ الشاعرَ قد يضطرُ إلى حذفِ اللام من فعل المأمور المخاطب ويترك الفعل على بنائه، كالأبيات السالفة الذِّكر، واللغة الثانية: أن يكون عاريًا من حرف المضارعة واللام، وهي اللغة الفصحى نحو: قُمْ.[5]

هذا، ويُمكن الانتهاء ممَّا سبقَ إلى أنَّ لامَ الأمر تلزم الفعل إذا أُسنِد إلى غير الفاعل المخاطب، وقد ورد في الحديث "فَلِأُصَلِّ لَكُمْ " ما يدل على ذلك، وحذفها لا يجوز إلا في الشعر خلافًا لرأي المبرد الذي منعها حتى في الشعر، وخلافا لرأي الكسائي ومن وافقه أن الحذفَ جائزٌ حتى

(١) يُنظر: المقتضب: ٢/١٣٠-١٣١، واللامات: ص ٩٥، والإنصاف: ص ٤٢٩، ومغني اللبيب:٣/ ٢٢٨.

(٢) إبراهيم: ٣١.

(٣) يُنظر رأي الكسائي في شرح التسهيل: ابن مالك، ٤/٦٠، وشفاء العليل: ٣/ ٧٤٩.

(٤) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ابن مالك،٣/ ١٥٦٩-١٥٧١، وشرح التسهيل: ابن مالك، ٤/٦٠.

(٥) يُنظر: اللامات: ٩٦، وارتشاف الضرب: ٤/١٨٥٦.

في النثر، وتبقى اللغة الفصيحة في فعل الفاعل المخاطب أن يكون بصيغة الأمر عاريًا من حرف المضارعة واللام.

المطلب الخامس: ما جرى من الأسماء مجرى المصادر فنُصِبَ على حذف الفعل وجوبًا:

قسَّم أبو حيان المنصوبات على ثلاثة أقسام: قسم ينتصب بفعل واجب الإضمار، وذلك كل فعل إذا أضمرته لم يكن على إضماره دليل من لفظ متقدم (أو بساط حال)، وقسم ينتصب بجائز الإضمار، وهو ما على إضماره دليل، وقسم ينتصب بواجب الإضمار، وهو على قسمين، قسمٌ مبوَّبٌ له في النحو: نحو باب الاشتغال، والنداء، والاختصاص، والتحذير والإغراء، وقسمٌ غير مبوبٍ له، وهو ما ذُكِرَ في أبواب مُتفرِّقَةٍ، وقد جمعها أبو حيان في باب منفردٍ(١).

ولقد جاء الاستشهاد بالحديث عند أبي حيان فيما يتعلق بالأسماء التي جرت مجرى المصادر فنُصِبَت على حذف الفعل وجوبًا في الحديث الآتي:

عَنْ عَائِشَةَ -رضي الله عنها-، قَالَتْ: ((فَقَدْتُ رَسُولَ اللهِ -صلى الله عليه وسلم- مِنْ مَضْجَعِهِ لَيْلَةً، وَظَنَنْتُ أَنَّهُ قَدْ أَتَى بَعْضَ نِسَائِهِ، فَانْتَهَيْتُ إِلَيْهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: سُبُّوحًا قُدُّوسًا رَبَّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ، سَبَقَتْ رَحْمَةُ رَبِّنَا غَضَبَهُ))(٢).

فقد قال أبو حيان: "المصادر الموضوعة موضع الخبر في المبالغة، ما أنت إلا سيرًا، أي: تسير سيرًا، وما أنت إلا شرب الإبل، أي: تشرب شرب الإبل، ومرحبًا، وأهلًا، وسهلًا أي: صادفت رحبًا، وسعة، وأهلاً، أي: من يقوم لك مقام أهلك وصادفت لينا، وخفضًا لا حزنًا، سبوحًا

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢١٥٥.

(٢) مسند أبي داود الطيالسي: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١، ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م، حديث رقم: ١٥٩٩، ٣/٩٦.

قدوسًا رَبُّ الملائكة والروح، أي: ذكرت سبوحًا، أي: مُبَرَّأً منزهًا ممَّا ينسبه إليه الملحدون، وذكرت قدوسًا، أي: مقدسًا مطهرًا"[١].

يتضحُ مما سبق أنَّ أبا حيان استشهد بالحديث السابق في باب المحمول على فعلٍ واجبِ الإضمار، في الأسماء التي جرت مجرى المصادر فنُصِبَت على حذف الفعل وجوبًا، وهي من المصادر الموضوعة موضع الخبر في المبالغة، وذكرَ أبو حيان أمثلةً واردة عن العرب منها (سبوحًا قدوسًا) توحي بحذفِ الفعل، وتقديره: ذكرت سبُّوحًا قدُّوسًا، وهو ما جرى مجرى (سبحان الله) في المعنى إلا أنه ليس بمصدر، وهو بدلٌ من التسبيح، ومعناه: نزاهة الله من السوء، وفي هذا الأمر يقول ناظر الجيش: "في كون ناصبِهِ واجبُ الحذف نظرٌ؛ إذ لا بدل عنه، كما أنَّ (سبحان) بدلٌ من اللفظ بعامله"[٢]. ويقول سيبويه: "وأمّا سُبّوحًا قُدُّوسًا رَبَّ الملائكةِ والرُّوحِ، فليس بمنزلة سُبحانَ اللهِ؛ لأنّ السُّبّوحَ والقُدّوسَ اسمٌ، ولكنَّه على قوله: أَذْكُرُ سُبّوحًا قُدُّوسًا. وذاك أنَّه خَطَرَ على باله أو ذكره ذاكر فقال: سُبّوحًا، أي ذكرتَ سُبّوحًا"[٣]

ومن الجدير بالذكر أنَّ هذا الحديث في أغلب رواياته وردَ بالضمِّ (سبوحٌ قدوسٌ) والتقدير: بإضمار (هو) سبوح، ولعلَّ في ذكر أبي حيان له بالفتح نقلًا من كتاب سيبويه، فهو لم يُشِرْ إلى كونه حديثًا، وسيبويه من قبله كذلك، وقد ورد عند سيبويه بالنصب والرفع، حسب ما سمع من العرب[٤].

---

(١) ارتشاف الضرب: ٤/ ٢١٥٨.

(٢) تمهيد القواعد: ٤/ ١٧٦٠، ويُنظر: الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ص١٠٩، وشرح كتاب سيبويه: ٢/ ٢١٨.

(٣) الكتاب: ١/ ٣٢٧.

(٤) يُنظر: سنن أبي داود: ٢/ ١٥٣، حديث رقم: ٨٧٢، والكتاب: ١/ ٣٢٧، ٤/ ٢٧٥، وشرح كتاب سيبويه: ٢/ ٢١٨.

المبحث الرابع
التوابع والمجرورات

استشهد أبو حيان بالحديث النبوي فيما يتصل بالتوابع والمجرورات في أحاديثَ عدةٍ، أمكن تصنيفها في مطلبين:

المطلب الأول: التوابع:

مِنَ المعلومِ نحويًّا أنَّ التوابعَ يجري فيها على المتبوع ما جرى للتابع من رفعٍ ونصْبٍ وخفضٍ(١)، وعرَّفها ابن الحاجب بأنها: "كل ثانٍ أُعرِب بإعراب سابقه من جهة واحدة"(٢)، وهي خمسة: التوكيد، والنعت، وعطف البيان، والبدل، والعطف بالحروف.

يتْبَعُ في الإعرابِ الاَسْماءَ الأُوَلْ نَعْتٌ، وتوكيدٌ، وعطفٌ، وبَدَلْ(٣)

وسأعرض لاثنين منها، ألا وهما: التوكيد، والصفة؛ لأن الاستشهاد بالحديث عند أبي حيان وَرَدَ فيهما.

أ. مجيء لفظ (جمعاء) لغير التوكيد:

التوكيد هو "تمكين المعنى في النفس"(٤)، وهو "التابع الرافع احتمال إرادة غير الظاهر"(٥).

وفيه لغتان: توكيد وتأكيد، والغاية منه: التحقيق وإزالة التجوُّز في الكلام، وهو على ضربين: لفظي ومعنوي، وسمَّاهُ الزمخشري تكريرٌ صريح وغير صريح، فاللفظي: هو إعادةُ المؤَكِّد بلفظه

(١) يُنظر: الأصول في النحو: ابن السراج، ٢/ ١٩.
(٢) شرح الرضي على الكافية: ٢/٢٧٧.
(٣) البيت من بحر الرجز وهو لابن مالك في ألفيته، ص٣٩، شرح ابن عقيل: ٢/١٧٧.
(٤) اللباب في علل البناء والإعراب: ١/٣٩٤.
(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/١٠٧.

ويكون ذلك في الأسماءِ والأفعالِ والحروفِ والجملِ، كقولنا: رأيت زيدًا زيدًا، ووالله إني ضعيف إني ضعيف، والمعنوي: -وهو المعتد به في التوابع-وهو إعادة لفظ المؤَكَّد بما في معناه، وله تسعة ألفاظ: نفسه، وعينه، وكلّه، وكلاهما، وكلتاهما، وأجمع، وأجمعون، وجمعاء، وجُمَع، ويوازيه: كُتع، وبُصع، وبُتَع[1].

والتوكيد المعنوي على ضربين: الأول: قُصِدَ به رفعُ توهّمٍ مضافٍ إلى المؤَّكد، وله لفظان: النفس، والعين، نحو: جاء زيدٌ نفسه (وعينُه) فالتوكيد فيها يرفع توهم مجيء خبر زيدٍ أو رسوله، ولابُدَّ من إضافة النفس والعين إلى ضمير يُطابق المؤَّكد، فجاء زيد نفسه وجاءت هندُ نفسها، وإذا كان المؤكد بهما مثنى أو مجموعا جُمِعتا على مثال (أَفْعُل) كجاء الزيدان أنْفُسُهما، وجاء الزيدون أعينُهم، وجاءت الهندات أنفُسهن. والضرب الثاني: هو ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول، وألفاظه: كُلُّ، وكلا، وكلتا، وجميع، فيؤَكَّد بكلّ وجميع ما كان ذا أجزاء يصح افتراقها حِسًّا: كالقوم، أو حُكمًا: كالدار، نحو: جاء الركب كله وجاءت القبيلة جميعها، ولا نقول: جاء زيد كله؛ لأن أجمع اسم يؤَكد به الاسم الذي لا يتبعض، ولا يُؤَكد به من يعقل؛ لأن حقيقته لا تتبعض. ويُؤَكَّدُ بكلا المثنى المذكر، وبكلتا المثنى المؤنث، ولابُدَّ من إضافتهما إلى ضمير يطابِقُ المؤَكَّد، نحو: جاء الزيدان كلاهما، وجاءت الهندان كلتاهما. واستعمل العرب ككلّ (عامَّة) للدلالة على الشمول مضافة إلى ضمير المؤَكِّد نحو: جاء القوم عامَّتُهم، وقلَّ من عدَّها من النحاة من ألفاظ التوكيد، وقد عدَّها سيبويه. ويُجاء بعد (كل) بأجمع وما نحوها، فنقول: جاء الركب كله أجمع، وجاءت القبيلة كلها جمعاء، وجاء الرِّجال كلهم أجمعون، وقد ورد عن العرب استعمال أجمع في التوكيد غير مسبوقة بـ(كلّ) ولكنّ ذلك قليل، ويَتْبَعُ أجمع أكتع، وأبْصع، وأبتع، بهذا الترتيب، ولا يُجيزُ البصريون تقديم أكتع على أجمع، وأجاز ذلك الكوفيون، وأجمع وأخواته عند البصريين معارف فلا تتنكّر، وأجاز الفراء نصب أجمع وجمعاء وتثنيتهما على الحال، وحكى:

(١) يُنظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: هدى قراعة، إشراف: محمد عويضة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣١٩هـ-١٩٧١م، ص١٢، والأصول في النحو: ابن السراج، ٢/ ١٩، وشرح المفصل: ٣/٣٩-٤٠.

أعجبني القصر أجمع والدار جمعاء، ومَنَعَ الفراء النصب في أجمعين وجمع على الحال ولم يُجِزْ إلا التوكيد، وأجاز ذلك آخرون ووافقهم ابن مالك[1].

أمَّا عن الاستشهاد بالحديث النبوي فيما يتصل بالتوكيد عند أبي حيان فقد وردَ في الحديث الآتي:

عَنْ أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رَسُولُ اللَّهِ-ﷺ- قال: ((كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ كَمَا تُنَاتَجُ الْإِبِلُ مِنْ بَهِيمَةٍ جَمْعَاءَ، هَلْ تُحِسُّ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ؟))[2].

فقد قال أبو حيان: " وأجمع، وأخواته عند البصريين معارف فلا تتنكر، فتقع حالاً... وقد جاء (جمعاء) بمعنى مجتمعة كما في الحديث (كَمَا نَتائِجِ الإبِل مِنْ بَهِيمَةٍ جَمْعَاءَ) أي مجتمعة الخلق"[3].

---

(١) يُنظر: الكتاب: ١١٦/٢، ومعاني القرآن: الفراء، ٢/ ٣٤٦، وأسرار العربية: ٢٨٣، ونتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، ٢٢٥، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٩٤/١- ٣٩٩، وشرح المفصل: ٣٩/٣، وشرح التسهيل: ابن مالك، ٢٨٩-٢٩٤، واللمحة في شرح الملحة: محمد بن الصائغ، تحقيق: إبراهيم الصاعدي، الجامعة الإسلامية عمادة البحث العلمي، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م، ٧٠٥/٢-٧١٢، وشرح الرضي على الكافية: ٣٧١/٢، وشرح ابن عقيل: ١٩١/٢-١٩٧.

(٢) صحيح البخاري: ٩٥/٢، ١١٤/٦، ولم أرَه بلفظ (نتائج) كما ذكره أبو حيان إلا في كتاب القدر: أبو بكر جعفر بن محمد الفِرْيابِي، تحقيق: عبد الله بن حمد المنصور، أضواء السلف، السعودية، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ١٣٦/١، وورد بلفظ (تنتج) في صحيح البخاري: ٩٥/٢، ١١٤/٦،وورد في سنن أبي داود ٩٧/٧بلفظ (تَنَاتِج) أي: تلد، ونتائج: نتجت الفرس والناقة: أي ولدت، جمعاء: أي مجتمعة الأعضاء سليمة من النقص، جدعاء: مقطوعة الأذن أو غيرها من الأعضاء، ومعناه: أن البهيمة تلد البهيمةَ كاملةَ الأعضاء لا نقص فيها، وإنما يحدث فيها الجَدع والنقص بعد ولادتها. يُنظر: شرح النووي على مسلم: ٢٠٩/١٦، وفي لسان العرب: مادة: (ن ت ج)، ٢ / ٣٧٤، مادة: (ج م ع)، ٥٩/٨، الجَمْعاء مِنَ الْبَهَائِمِ: الَّتِي لَمْ يَذْهَبْ مِنْ بَدَنِها شَيْءٌ.

(٣) ارتشاف الضرب: ١٩٥٢/٤.

استشهد أبو حيان بالحديث السابق على مجيء لفظ (جمعاء) لغير التوكيد، فقد جاءت في الحديث بمعنى مجتمعة الأعضاء سليمة من النقص لم يذهب من بدنها شيء، وذكر أنَّ الفراء أجاز ذلك في جمعاء وأجمع، وأشار أبو حيان إلى أنَّ الشلوبين أجاز استعمال أجمع في معنى مجتمع وذلك تأويلا لقول الراجز:

أرْمَى عليها وهيَ فَرْعٌ أجْمَعُ وهي ثلاثُ أذرعٍ وإصْبَعُ[1]

الشاهد فيه: مجيء أجمع بمعنى مجتمع، فلذلك نعت بها (فرع) النكرة؛ لأنَّ أجمع التي للتوكيد تتبع المعارف، ويرى أبو حيان أن رأي الشلوبين لا يتعين، ومثال مجيء أجمع لغير التوكيد أيضا قولهم: جاؤوا بأجمعهم. أما جُمَع وأجمعين فلم يجزها الفراء إلا للتوكيد، وأجاز بعض النحاة حالية أجمعين، ووافقهم في ذلك ابن مالك مستشهدا بحديث للنبي-ﷺ- "إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا ... وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ"[2] على أنَّ (أجمعون) توكيد للواو من فصلُّوا، وورد بلفظ أجمعين باعتباره منصوبًا على الحال، وجعل بعضهم أجمعين توكيًدا لضميرٍ مُقَدَّرٍ منصوبٍ، كأنه قال: أعنيكم أجمعين[3].

وهذا القول شبيه بقول سيبويه في "باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفة"[4] وذلك في قوله: مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسُهما، ورأى الخليل فيها الرفع والنصب،

(١) نُسِب لحميد الأرقط في شرح التصريح على التوضيح: ٤٨٨/٢، وبلا نسبة في الكتاب: ٢٢٦/٢، المخصص: ٦٥/١٤، الخصائص: ٣٠٨/٢، وارتشاف الضرب: ١٩٥٢/٤-١٩٥٣.

(٢) صحيح البخاري: ١٤٠/١، حديث: ٦٨٩، رواه أنس بن مالك -رضي الله عنه-.

(٣) يُنظر: معاني القرآن: الفراء، ٢/ ٣٤٦، وشرح التسهيل: ابن مالك، ٢٩٥/٣، وارتشاف الضرب: ١٩٥٢-١٩٥٣، والمساعد: ٣٩٢/٢، وهمع الهوامع: ١٤١/٣

(٤) يُنظر: الكتاب: ٥٧/٢-٦٠.

فالرفع على هما صاحباي أنفسُهما، والنصب على أعنِيهما، وخُرِّج أيضًا على أنه توكيد محذوف منصوب، أي: أعنيكم أجمعين(١).

هذا، ويمكن الانتهاء إلى أنَّ لفظ (جمعاء) الذي هو أحد ألفاظ التوكيد المعنوي قد يأتي على غير ما هو له، وهو أن يجيء في الكلام بمعنى (مجتمعة) لا لتوكيد الكلام، وذلك واردٌ عن العرب في شعرهم ونثرهم.

ب. جواز كون الصفة تابعًا لمعمول الصفة المشبهة:

الصفة المشبهة هي "كلُّ صفةٍ مأخوذة من فعل غير متعدٍّ لأنها إنَّما شُبِّهَت باسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدي فعملت عملَه"(٢)، وعرَّفها ابن مالك بأنَّها "الملاقية فعلًا لازمًا ثابتًا معناها تحقيقًا أو تقديرًا، قابلًا للملابسة والتجرد والتعريف والتنكير بلا شرط"(٣).

وقد جاء الاستشهاد بالحديث النبوي لدى أبي حيان فيما يتصل بالصفة المشبهة باسم الفاعل في الحديث الآتي:

عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ: إنَّ رسول الله -ﷺ- قال: ((بينما أنا نائمٌ أطوفُ بالكعبة، فإذا رجلٌ آدم، سبطُ الشعر، يُهَادى بين رجلين، ينطِفُ رأسه ماء، أو يُهْرَاقُ رأسُهُ ماء، فقلتُ: من هذا؟ قالوا: ابن مريم، فذهبتُ ألتفتُ، فإذا رجلٌ أحمرٌ جسيمٌ، جَعْدُ الرأس، أعورُ عينِه اليُمنى، كأنَّ عَيْنَه عنبةٌ طافية، قلتُ: مَنْ هذا؟ قالوا: هذا الدَّجال))(٤).

(١) يُنظر: الكتاب: ٦٠/٢، وشرح التسهيل: ابن مالك، ٢٩٥/٣، وارتشاف الضرب: ١٩٥٢-١٩٥٣، والمساعد: ٣٩٢/٢.

(٢) شرح الجمل: ابن عصفور، ٢/ ٢٥.

(٣) شرح التسهيل: ابن مالك، ٨٩/٣، ويُنظر: شرح المفصل: ٨١/٦.

(٤) صحيح البخاري، حديث رقم:٣٤٤١، ١٦٧/٤. وورد عدة مرات في صحيح البخاري بلفظ (أعور العين اليمنى) يُنظر: ٤/ ١٦٦، ٣٩/٩، ١٢١، وورد في صحيح مسلم باب ذكر الدجال وصفته وما معه حديث رقم: ٧٥٤٦، ١٩٤/٨:

فقد قال أبو حيان: "ويجوز أن يُتبَعَ معمولُ هذه الصفة بجميعِ التوابع إلا الصفة، كذا قاله الزَّجاج وتبعه متأخرو أصحابنا، وفي الحديث: (أعورُ عينِه اليُمنى)"(١).

ومن خلال هذا النص يتضح أنَّ أبا حيان يُشِير إلى رأي الزَّجاج ومن وافقه أنَّ معمولَ الصِّفَةِ المشبهة يجوزُ أنْ يُتْبَعَ بالتوابعِ جميعِها إلا الصِّفَة، وذلك لعدةِ تعليلات منها أنَّ الصفة المشبهة ضعيفة في العمل؛ لأنها عملتْ تشبيهًا لها باسم الفاعل العامل بشبهه للفعل، فلمْ تقوَ أنْ تعملَ في الموصوف والصِّفةِ معًا، أيضًا لأنَّ معمولها أشبه الضمير وهو لا يُنعت، وما أشبهه كذلك، لكن أبا حيَّان يُرْدِفُ كلامَهُ بمَا يَدُلُّ على أنَّ هذا المعمول يجوزُ أنْ يُتْبَعَ بالصفة على نحو ما وَرَدَ في الحديثِ حيثُ قوله: (أعورُ عينِه اليُمنى) متمسَّكا برأيه، مثبتا جوازه بالحديث السابق(٢).

وأُجاب المانعون -إتباع معمول الصفة المشبهة بالصفة ردًّا على من أجازها استدلالًا بالحديث السابق-أنَّ تعتبر اليمنى خبرًا لمحذوف أو مفعولًا لمحذوف، وأنه "يجوز اتباعُ مجرورِهِ على المحلِّ عند من لا يشترط [وجود] المحرز"(٣).

ويتناول ابن مالك الحديث نفسه مِن زاويةٍ أخرى دون أنْ يتكلَّم عن معمول الصفة المشبهة، وقد انتقده أبو حيان في التذييل بقوله: "وقد أغفل المصنف الكلام على تابع معمول الصفة المشبهة، فنقول: يجوز أن يتبع بجميع التوابع ما عدا الصفة، فإنه لم يسمع من كلامهم... فلا

عن ابن عمر أن رسول الله -ﷺ- ذكر الدجال بين ظهراني الناس فقال "إن الله -تعالى- ليس بأعور، ألا وإن المسيح الدجال أعور العين اليمنى كأن عينه عنبة طافئة".

(١) ارتشاف الضرب: ٥/ ٢٣٥٤.

(٢) (لم أجدْ رأي الزجاج في كتبه) يُنْظَر: الخصائص: ٢/ ١٧٦، والتذييل والتكميل: ١١/ ٣٤-٣٥، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٥/ ٤٠٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٦/ ٢٨٠٤.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٥/ ٤٠٥، وحاشية الصبان: ٣/ ٧-٨.

يجوز: جاءني زيدٌ الحسنُ الوجهِ الجميلِ، وقد جاء في الحديث في صفةِ الدجال (أعورُ عينِه اليمنى)، فاليمنى: صفة لعينه، وعينه: معمول الصفة، فينبغي أن يُنظر في ذلك"[1].

أمَّا ابن مالك فيرى فيه إضافةَ معمول الصفة إلى ضمير الموصوف نحو: حسنُ وجهِه، قليل غير ممتنع، ويقول: "ومن أمثال مررتُ برجلٍ حَسَنِ وجهِه ما في الحديثِ من وصفِ الدجالِ (أعورُ عينِه اليُمنى)، وما في حديث أمِّ زرعٍ من قوله: (صفرُ وشاحِها)، وفي وصف النبي -ﷺ- (شثنُ أصابِعِه) وقال أبو علي القالي في حديث على -رضي الله عنه-يصف النبي -ﷺ-: (كان ضخمَ الهامة، كثيرَ شعرِ الرأس، شثنَ الكفينِ والقدمينِ، طويلَ أصابِعه، ضَخْمَ الكرَادِيس). فهذه أربعةُ شواهدَ من أفصحِ الكلامِ الذي لا ضرورةَ فيه تدلُّ على صحةِ استعمالِ (مررتُ برجلٍ حَسَنِ وَجْهِهِ). وقد أجاز ذلك الكوفيون في الكلام نثره ونظمه، ومنعَ سيبويه جوازَه في غيرِ الشِّعر، ومنعَه المبردُ مطلقًا، والصحيح ما ذَهَبَ إليه الكوفيون من جوازِه مطلقًا"[2].

ومُلَخَّصُ كلامِ ابن مالك ومن وافقَه في استشهادهم بهذا الحديث أنَّ إضافة معمول الصفة إلى ضمير الموصوف قليلٌ، لكنَّه جائزٌ مستندين على ذلك بمَا وَرَدَ في الحديث السابق، ويؤيِّدُهم المرادي مختارًا الجواز فيه على ضعف؛ لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه[3]. وورد في حديثٍ آخر (أعور عين اليمنى) وهذا من بابِ إضافةِ الموصوفِ إلى صفَتِه وهو عند الكوفيين ظاهرٌ، وعند البصريين تقديره: (عينُ صفحةِ وجهِهِ اليُمنى)[4].

---

(١) التذييل والتكميل: ١١/ ٣٤.

(٢) شرح التسهيل: ابن مالك، ٣ /٩٥-٩٦. وقد تتبعتُ الأحاديث الأربعة في كتب الحديث فلم أجد حديثًا واردًا منها حسب النص المذكور إلا ما أورده أبو حيان (أعور عينه اليمنى)، ويُنظر: الكتاب: ١/١٩٩، والمقتضب: ٤/ ١٥٨-١٦٥، والمساعد: ٢/ ٢١٨.

(٣) شرح التسهيل: المرادي، تحقيق: محمد عبد النبي، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ص ٦٨١، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل: خالد عبد الله الأزهري، (رسالة دكتوراه) تحقيق: ثريا عبد السميع إسماعيل، إشراف: د. عبد الفتاح بحيرى إبراهيم، جامعة أم القرى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، ٣/٨٧٥-٨٧٦.

(٤) يُنْظَر: شرح النووي على مسلم: ٢/٢٣٦.

هذا، ويمكن الانتهاء إلى أنَّ استشهاد أبي حيان بهذا الحديث كان ردًّا على المانعين بجوازِ مجيء تابع معمول الصفة المشبهة صفةً، فقد منعه مَن قبله مِن النُّحاة لسماعهم إتباع معمول الصفة بجميع التوابع إلا الصفة.

و(أعور) لو تأملناها لوجدناها من قبيل: (أفعل فعلاء) من باب (فَرِح) الذي يُعْلم أنَّ من الصفات الواردة فيه: ما هو موضوع على البقاء والثبوت، وهو دائرٌ بين الألوان والعيوب والحِلَى[1]، فصفة الدجال أنَّه أعور، وهذا عيبٌ مستمر فيه وثابت، مما يدلُّ على نقصانه، فلا يشك عاقلٌ أنَّه إلهٌ حين سيدَّعي ذلك في آخر الزمان أعاذنا الله من فتنته.

المطلب الثاني: المجرورات:

من المعلومِ نحويًّا أن الجر يكون بعدة عوامل، وهي الحرف أو الإضافة أو التبعية[2].

أ. الجر بالحرف:

يُعرَّفُ الحرف بأنّه: "ما دلَّ على معنى في غيره، وحروف الجر: ما وُضِعَ للإفضاء بفعل أو شبهه أو معناه"[3].

وسُمِّيَتْ كسرة الإعراب جرًّا؛ لتسَفُّلِها في الفم، والكوفيون يسمونه خفضًا؛ لأن الانخفاض الانهباط وهو تسفُّل، ويسمونها حروف الإضافة؛ لأنها تضيف الأفعال إلى الأسماء، أي توصلها إليها، وسميت بحروف الجر؛ لأنها تجر معناها إليها، وقيل لأنها تعمل إعراب الجر، كما سميت بعض الحروف حروف النصب وبعضها حروف الجزم. والحروف إمَّا أُحادي، أو ثنائي، أو ثلاثي،

(١) يُنْظَر: شذا العرف في فن الصرف: ١٢٤-١٢٥.

(٢) يُنْظَر: الأصول ١/٤٠٨، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٦٩٥.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ١/٢٥٩-٢٦٠.

أو رباعي، والأحادي: الباء، واللام، والكاف، والتاء، والواو، و(مُ)[1]، وهمزة القطع، وهمزة الاستفهام، والثنائي: مِنْ، وفِي، وعَنْ، ومَع، وها، وكي، والثلاثي: إلى، وعلى، ورُبَّ، ومنذ، وخلا، وعدا، ومتى، وبله، والرباعي: حتّى، وحاشا، وأيمُن، ولَعلَّ، ولولا[2].

وقد عملت هذه الحروف الجر؛ لأنها اختصت بالأسماء، ولأنها مختصةٌ وجَبَ أن تعمل، وعملت الجر؛ لأنَّ الأسماء رفعٌ، ونصبٌ، وجرٌّ، فلمَّا سبق الابتداء إلى الرفع في المبتدأ، والفعل إلى رفع الفاعل ونصب المفعول لم يبْقَ إلا الجر، وعملت الجر أيضا؛ لأنَّ هذه الحروف تقع وسطًا بين الاسم والفعل، والجر يقع وسطًا بين الرفع والنصب، فأعطى الأوسطَ للأوسطِ[3].

وقد جاء الاستشهاد بالحديث النبوي لدى أبي حيان فيما يتصل بحروف الجر في الحديثين الآتيين:

أولهما: في مجيء (مِنْ) الجارَّة لابتداء الغاية في غير المكان:

عن ابنِ عباس: أن النبيَّ -ﷺ-كتَبَ إلى هِرَقْلَ: ((مِنْ محمدٍ رسولِ الله إلى هِرَقلَ عظيمِ الرُّومِ، سلامٌ على مَنِ اتَّبَعَ الهُدَى))[4].

(١) يرى أبو حيان أنَّ مثلثة الميم تدخل على اسم الله –تعالى–، كقولك: م اللهِ لأفعلن، وليست بدلا من واو القسم ولا أصلها مِنْ ولا أصلها (أيْمُن) خلافًا لزاعمي ذلك يُنظر: البغداديات: ١٦١، ٥٤١، وارتشاف الضرب: ١٧١٧/٤.

(٢)يُنظر: مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ١٩٦٠م، ٢/ ٦٠، والأصول ٤٠٨/١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٥٢/١، وشرح الرضي على الكافية: ٢٦١/٤، وارتشاف الضرب:٤/ ١٦٩٥-١٧٦٢، وحاشية الصبَّان: ٣٠٢/٢.

(٣) يُنظر: أسرار العربية: ٢٥٣، واللباب في البناء والإعراب: ٣٥٢/١-٣٥٣.

(٤) صحيح البخاري: ٣٥/٦، وسنن أبي داود ت الأرنؤوط ٧/ ٤٥٢.

فقد قال أبو حيان في ذِكْرِ معاني (مِنْ): "ومثال دخولها [أي: مِنْ] لابتداء الغاية في غير المكان: قرأت من أول سورة البقرة إلى آخرها، وأعطيت الفقراء من درهم إلى دينار، وإذا كتبتَ كتابًا من فلان إلى فلان، وفي الحديث: "مِنْ محمدٍ رسولِ الله إلى هِرَقلَ عظيمِ الرُّومِ"(١).

استشهد أبو حيان بالحديث السابق في توضيح معاني (مِنْ) وهي حرفٌ ثنائيُّ الوضعِ خلافًا لمنْ يراها ثلاثية الأصل (مِنا) وحذفت منها الألف لكثرة الاستعمال، وقد بدأ ابن مالك حروف الجر بها؛ لأنها أقوى حروف الجر، ودخلت على ما لم يدخلْ عليه غيرها(٢).

من معانيها أن تكون لابتداء الغاية مطلقًا، إمَّا أنْ تكون في المكان -وهذا مُجْمَعٌ عليه عند النحاة نحو: خرجتُ مِنْ البصرة، وكقوله -تعالى-: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾(٣)- وإمَّا أن تكون لابتداء الغاية في الزَّمان، وهذا مُختلَفٌ فيه، فمنعه أغلب البصريين وأجازه الكوفيون والمبرّد ، ويرى ابن مالك وأبو حيان أن ذلك هو الصحيح لكثرةِ ما ورد عن العرب مِنْ شِعر ونثر، ولأنَّ تأويل ما كثر وجوده ليس بجيّد، (٤)وذلك مثل قوله -تعالى-: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ (٥)وفي الحديث: "فَمُطِرْنَا مِنْ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ"(٦)وفي الشعر قول النابغة الذبياني:

---

(١) ارتشاف الضرب: ١٧١٨/٤.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل: ابن مالك، ١٣٠/٣، التذييل والتكميل: ١١٦/١١، وهمع الهوامع: ٣٧٦/٢.

(٣) الإسراء: ١.

(٤) يُنظر: المقتضب: ١٣٦/٤، والأصول في النحو: ٤٠٩/١، وشرح التسهيل: ابن مالك، ١٣١/٣-١٣٣، وارتشاف الضرب: ١٧١٨/٤، وهمع الهوامع: ٣٧٦/٢-٣٧٧.

(٥) التوبة: ١٠٨.

(٦) هذا جزء من حديث ورد في صحيح البخاري: ٢٩/٢، حديث رقم: ١٠١٦، عَنْ أَنَسٍ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ -ﷺ- فَقَالَ: "هَلَكَتْ الْمَوَاشِي وَتَقَطَّعَتْ السُّبُلُ فَدَعَا فَمُطِرْنَا مِنْ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ".

تُوُرِّثْنَ مِنْ أزمانِ يومِ حليـمةٍ إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجاربِ[1]

وغير ذلك مما يفيد ابتداء الغاية الزمانية الكثير.[2]

ويرى ابن الطَّراوة أنَّك إذا أردت الابتداء في الزمان والانتهاء بالمكان أتيت بـ(مِنْ) و(إلى)، وتكون لابتداء الغاية في غير المكان والزَّمان، ومن أمثلة ذلك ما وَرَدَ في الحديث السابق "مِنْ محمدٍ رسولِ الله إلى هِرَقلَ" وقد أشار سيبويه إلى ذلك فقال: "وتقول إذا كتبت كتابا من فلان إلى فلان فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها"[3] وقرأت من أول سورة البقرة إلى آخرها، وأعطيت الفقراء من درهم إلى دينار.[4]

ومن المعلومِ في الدَّرسِ النَّحوي أن للحرف (مِنْ) معاني كثيرة، منها: التبعيض، وعلامتها أن تَسُدَّ (بعض) مسدها، نحو قوله -تعالى-: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [5]وقرأها ابن مسعود بعض ما تحبون[6]، وتكون للتعليل كقوله -تعالى-: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[7]، وللبدل كقوله -تعالى-: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ

(١) البيت من الطويل، يوم حليمة: من أيام العرب المشهورة، وحليمة: هي بنت الحارث بن أبي شمر، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط٢،١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، ١٥، وورد في شرح التسهيل: ابن مالك، ١٣٢/٣.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل: ابن مالك، ١٣١/٣-١٣٣.

(٣) الكتاب: ٢٢٤/٤.

(٤) يُنظر: الأصول في النحو: ٤٠٩/١-٤١١، والتذييل والتكميل ١١٦/١١-١٢١، وهمع الهوامع:٣٧٦/٢-٣٧٧، وحاشية الصبان: ٣٠٥/٢.

(٥) آل عمران: ٩٢.

(٦) الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م، ٢/ ٢٩٣.

(٧) المائدة: ٣٢.

ٱلْأَخِرَةِ﴾[1] فيصلح محلها لفظ (بدل)، وللاستعلاء كقوله -تعالى-: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾[2]أي: على القوم، و بمعنى (عنْ) كقوله -تعالى-: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[3]، وبمعنى الباء كقوله -تعالى-:﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾[4]، أي: بطرفٍ، وتأتي للفصل فهي الداخلة على ثاني المتضادين كقوله -تعالى-: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾[5]، وتأتي زائدةً، قال سيبويه في زيادة (مِنْ): "قد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيمًا، ولكنها توكيدٌ بمنزلة ما، إلا أنها تجرُّ لأنها حرفُ إضافةٍ، وذلك قولك: ما أتاني مِنْ رجلٍ، وما رأيت من أحدٍ، ولو أُخرِجَتْ (مِن)كان الكلام حَسَنًا، ولكنه أكَّد بـ(مِنْ) لأنَّ هذا موضع تبعيض، فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس"[6] إلى غير ذلك من معاني (مِنْ)[7].

هذا، ويمكن الانتهاء إلى أنَّ أبا حيان ذكر الحديث السابق مُمَثِّلًا به على مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في غير المكان، ومُوضِّحًا آراء النحاة فيما يصحُّ من معاني (مِنْ) وما لا يَصحُّ.

---

(١) التوبة: ٣٨.

(٢) الأنبياء: ٧٧.

(٣) الزمر: ٢٢.

(٤) الشورى: ٤٥.

(٥) البقرة: ٢٢٠.

(٦) الكتاب: ٢٢٥/٤، ١٣٠/٢، ويُنظر: الأصول في النحو: ٤١٠/١-٤١١.

(٧) يُنظر: أسرار العربية: ٢٥٩-٢٦١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٥٣-٣٥٦، وشرح التسهيل: ابن مالك، ١٣٠/٣-١٤٠، وشرح الرضي على الكافية:٢٦٣/٤-٢٧٠، واللمحة في شرح الملحة: ٢١٧/١-٢٢٢، والتذييل والتكميل: ١٢١/١١-١٥٣، والبحر المحيط: ٥٤٦/٢، وارتشاف الضرب:١٧١٨/٤-١٧٢٥، وهمع الهوامع: ٣٧٦/٢-٣٨٢.

ثانيها في نداء الإنسان نفسه:

عَنْ ابْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-عَنْ النَّبِيِّ -ﷺ-قَالَ: ((دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا، فَلَمْ تُطْعِمْهَا، وَلَمْ تَدَعْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ))[١].

فقد قال أبو حيان: "وذكر ابن مالك أنها [أي: (في)] تكون للتعليل نحو: قوله -تعالى-: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ﴾، وما روى في الأثر: (دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ حَبَسْتها) أي: لأجلها"[٢].

يتضح من خلال ما سبق أن أبا حيان استشهد بالحديث في إيراد معاني (في)، ومنها أنها تأتي للتعليلِ أو السبب، كقوله -تعالى-: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ﴾[٣]، وهذا المعنى هو ما ورد فيه الاستشهاد بالحديث "دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ" أي عِلَّة دخولها النار هِرّةٌ، ومن الأحاديث الواردة في هذا المعنى أيضا: "الْحُبُّ فِي اللَّهِ وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ مِنْ الْإِيمَانِ"[٤] بدليل الحديث الآخر: "أَنْ تُحِبَّ لِلَّهَ، وَتُبْغِضَ لِلَّهِ"[٥] وقوله -ﷺ-: " في النّفْسِ مائة منَ الإبِلِ"[٦]أي: تجب بقتلها الإبل، فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف، ووجه المجاز أن السبب يتضمن الحكم، والحكم يلازمه، فصار للحكم كالظرف الحافظ لما فيه[٧]، ومنها قول الشاعر:

---

(١) صحيح البخاري ٤/ ١٣٠، حديث: ٣٣١٨. صحيح مسلم: ٩٨/٨.

(٢) ارتشاف الضرب: ١٧٢٦/٤.

(٣) النور: ١٤.

(٤) صحيح البخاري: حديث رقم: ٨، ١١/١.

(٥) مسند أحمد: ٣٦/ ٤٤٥.

(٦) موطأ مالك: ٨٤٩/٢.

(٧) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٥٩/١، وشرح الرضي على الكافية: ٢٧٨/٤.

فليتَ رِجالًا فيكِ قد نَذَروا دَمِي وهَمّوا بقتلي، يا بُثَينَ، لقُوني[1]

فيك: أي في معناك وسببك.

ومن أهم معاني (في) أنها للظرفية مكانًا أو زمانًا، حقيقة نحو: المالُ في الكيس، أو مجازا نحو: زيدٌ ينظرُ في العلم؛ لأن العلم ليس بظرف على الحقيقة، لكن لما قيَّد نظره به، وقصره عليه، صار العلمُ كالوعاءِ الجامع لما فيه، وقد قال سيبويه: "وأما (في) فهي للوعاء، تقول: هو في الجراب، وفي الكيس، وهو في بطن أمه، وكذلك: هو في الغُلِّ، لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له، وكذلك هو في القبة، وفي الدار. وإن اتسعتَ في الكلام فهي على هذا، وإنما تكون كالمِثَل يُجاء به يقاربُ الشيءَ وليس مِثْلُه"[2]، وتأتي (في) للمصاحبة كقوله -تعالى-: ﴿ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ﴾[3]، وتأتي بمعنى (على) كقوله -تعالى-: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾[4] ، وقد تزاد (في) في ضرورة الشعر[5].

من خلال ما سبق يمكن الانتهاء إلى أن لحروف الجر معانٍ كثيرةً، وقد ينوب حرفٌ في المعنى منابَ حرف آخر، وقد ورد الاستشهاد بالحديث فيها عند أبي حيان في حرفي (مِنْ) دالًّا بالحرف (مِنْ) على مجيئه لابتداء الغاية في غير الزمان والمكان، و(في) في مجيئه دالًّا على التعليل.

---

(١) من الطويل، ديوان جميل بثينة، تحقيق: بطرس البستاني، دار صادر، بيروت، ١٢٤، وورد في مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٦٠م، ١/١٧٣، والأمالي: أبو علي القالي، ١/٢٠٧، والمحكم والمحيط الأعظم:٢/٢٥٠.

(٢) الكتاب: ٤/٢٢٦.

(٣) الأعراف: ٣٨.

(٤) طه: ٧١.

(٥) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/٣٥٨-٣٥٩، وشرح الكافية الشافية: ابن مالك، ٢/٨٠٤-٨٠٦، وشرح الرضي على الكافية:٤/٢٧٨-٢٨٠، واللمحة في شرح الملحة: ١/ ٢٢٥-٢٢٧، وارتشاف الضرب:٤/ ١٧٢٥-١٧٢٧.

ب. الجرُّ في أسلوبِ القَسَمُ:

ينحصر القَسَمُ في خمسةِ أمورٍ، القَسَمُ، والمُقْسَم به، والمُقْسَم عليه، وحروفه، والحروف التي تُعَلِّقُ المقْسَمَ به بالمقْسَمِ عليه، أما القَسَمُ: فهو عبارة عن جملة اليمين، بمعنى المُقْسَمِ به، فهو كالقبْضِ والنقْضِ بمعنى المقبوضِ والمنقوضِ، والقَسَمُ جُملة يُؤَكَّد بها جُملة أخرى، كلاهما خبرية، وأصله من القسامة، وهي الأيمان، قيل لها ذلك؛ لأنها تُقسَّم على الأولياء في الدم، الغرض منه: توكيد الكلام الذي بعده من نفي أو إثبات، كقولك: والله لا أقومن، أو والله لأقومَنَّ، فتأكيد الخبر لإزالة الشك عن المخاطب، والأصل في أفعال القسم: (أُقسِمُ) و(أحلِفُ)، فهي تدلُّ صراحةً على القسم، ويقَعُ الفعل بعدها كما يقع بعد والله، لكن الفعل حُذِف لدلالة حرف الجرِّ والجواب عليه، ومن الأفعال التي تجري مجراها: (أشهد) و(أعلم) و(آلَيْتُ)، ولأنَّ هذه الأفعال لا تتعدى بنفسها جاؤوا بحرف الجر وهو الباء، وهو أصل حروف القسم؛ لأن فِعْلَ القسمِ يتعدى بها دون غيرها(١).

والمُقْسَم به: هو كل اسم لله أو لِمَا يُعَظَّمُ مِنْ مَخْلوقاتِه، نحو: (باللهِ لَيَقُومَنَّ زيدٌ)، وممَّا لا شكَّ فيه أنَّ النبي-ﷺ- نهى عن الحلف بغير الله تعالى(٢). وأمَّا المُقْسَم عليه: كلُّ جملة حُلِفَ عليها بإيجاب أو نفي، فهي في الجملة السابقة (لَيَقُومَنَّ زيدٌ). وحُروف القَسَمِ: الباء، والتاء، واللام، والواو، واللام، ومُن، وأيْمُن. وفيها -أَيْ أيْمُن-جاء الاستشهاد بالحديث لدى أبي حيان، أمَّا الحروف التي تُعَلِّقُ المقْسَمَ به بالمقْسَمِ عليه: حرفان في النفي وهما: (ما) و(لا)، وحرفان في

(١) يُنْظَر: اللباب في البناء والإعراب: ٣٧٤/١، وشرح المفصل: ٩٠/٩-٩١، وشرح الجمل: ٥٤٤/١-٥٤٨، والتذييل والتكميل: ٣٢٩/١١-٣٣٠.

(٢) يُنْظَر: صحيح مسلم: ٨٠/٥-٨١، وفتح الباري: ابن حجر، ٥٢٦/١١.

الإيجاب وهُمَا: (إنَّ) و(اللام)[1]، وذلك كقوله-تعالى-:﴿ وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ﴾[2].

هذا، وقد جاء الاستشهاد بالحديث لدى أبي حيان فيما يَتَعَلَّقُ بالقَسَم في ثلاثة أحاديث، سَيُعرضُ أوَّلُها وثانيها، وبعد ذلك يأتي تناولُ الثالثِ منها:

أوَّلُها: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه-، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-: ((وَايْمُ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فُرْسَانًا أَجْمَعُونَ))[3].

ثانيها: قَوْلُ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ-رضي الله عنه- لَمَّا أُصِيبَ بِوَلَدِهِ وَرِجْلِهِ: ((لَيْمُنُكَ لَئِنِ ابْتَلَيْتَ لَقَدْ عَافَيْتَ))[4].

فقد قال أبو حيان: "وقد يُضَافُ (أَيْمُن) إلى الكعبةِ والكافِ والذي، تقول: أَيْمُنُ الكعبةِ لأقومَنَّ، وفي الحديث: (وَأَيْمُ الَّذِي نَفْسي بِيَدِهِ)، ومن كلام عروة بن الزبير: (لَيُمْنُكَ لَئِنِ ابْتَلَيْتَ لَقَدْ عَافَيْتَ ولَئِنِ أَخَذْتَ لَقَدْ أَبْقَيْتَ)، وزعم الفارسي أنها لا تُضَافُ إلَّا إلى اللهِ، والكعبةِ، وقد سُمِعَ إضافَتُها إلى غيرِهما"[5].

---

(١) يُنْظَر: شرح الجمل: ٥٤٨/١-٥٥٣، واللمحة في شرح الملحة: ٢٦٣/١-٢٧٠، والتذييل والتكميل: ٣٣٠/١١-٣٤٢.

(٢) العصر: ١ – ٢.

(٣) تكملة الحديث: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- : "قَالَ سُلَيْمَانُ –عليه السَّلام-: لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً كُلُّهُنَّ تَأْتِي بِفَارِسٍ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ: قُلْ إِنْ شَاءَ اللهُ فَلَمْ يَقُلْ إِنْ شَاءَ اللهُ فَطَافَ عَلَيْهِنَّ جَمِيعًا، فَلَمْ تَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ جَاءَتْ بِشِقِّ رَجُلٍ، وَأَيْمُ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ لَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللهِ فُرْسَانًا أَجْمَعُونَ "البخاري: باب : من انتظر حتى تدفن، حديث رقم: ٦٦٣٩،، ١٣٠/٨.

(٤) فتح الباري: ابن حجر، ٥٢١/١١، ولم أجده في غيره، وقد ورد في: شرح التسهيل: ابن مالك، ٢٠٤/٣، والجنى الداني: ٥٤٠، والمساعد: ٣١٠/٢.

(٥) ارتشاف الضرب: ١٧٧١/٤، ويُنْظَر: فتح الباري: ابن حجر، ٥٢١/١١، ٥٢٩.

من خلال ما سبق يتضح أنَّ أبا حيان يتحدث عن أحدِ أدوات القسم وهو (ايْمُن)، وهو اسمٌ حسب إجماع البصريين والكوفيين بخلاف بعض مَن رأى أنَّه حرفٌ، وذلك شاذٌّ، فهو عند الجمهور في القسم في قولنا: (أيمنُ الله)مرتفعٌ على الابتداء، وخبره محذوفٌ وجوبًا، و(ايْمُن) عند البصرين: مُشتق من اليُمْنِ أي: البركة، وهو مفردٌ وهمزته همزة وصل مفتوحة كهمزة لام التعريف، وذلك ما رواه سيبويه، أمَّا عند الكوفيين فهو جمع يمين، وهمزته همزة قطع، واعتذروا عن وصل همزته بكثرة الاستعمال، ويُرَدُّ رأي الكوفيين لضعفه، فهمزة الجمع همزة قطع، وهمزة هذا الاسمِ وصلٌ، والدليل سقوطها مع اللام كقول عروة -رضي الله عنه-: "لَيْمُنُكَ لَئِنِ ابْتَلَيْتَ لَقَدْ عَافَيْتَ" ، أيضًا لِجوازِ كسْرِ همزته، فهمزة الجمع لا تُكسر، وفتحِ ميمه، ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو: أفْلُس، وأَكْلُب. أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأنَّ همزته مفتوحة، وهمزة الوصل في الأسماء لا تكون مفتوحة، وبأنَّ (أفْعُل) بناءُ جمعٍ ولا يُوجَدُ في الآحاد. ويرى الشلوبين أنَّ (ايْمن) مُغَيَّر كـ(امرئ) و(ابن) فلا يُطالَبُ بِوَزْنه كما لا يُطالبُ بِوَزْن (امرئ) إذ ليس في الكلام مثله، وهو مُغَيَّر عند سيبويه من (يمين)[1].

ويُلْتَزَمُ في (ايمُن) إضافته إلى اسم الله سبحانه وتعالى، أمَّا ابن مالك فيرى جوازَ إضافته إلى الكعبة وكاف الضمير والذي، وهنا كان استشهاد أبي حيان بالحديث، فبعد كلامِ أبي حيان عن حروف القَسَمِ خَتَمَها بـ(ايْمُن) ذاكِرًا جَواز إضافتِها إلى الكعبة، كقول بعضِ العرب: ايْمُنُ الكعبةِ لأفعلَنَّ، أو إلى الكاف، كقول عروة بن الزبير -رضي الله عنه- (ليمنك)، أو إضافتها إلى الذي كالحديث السابق (وَايْمُ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ) وهذا الرأي يُخالفه ابن عصفور والمرادي وابن هشام الذين يرون لزوم إضافتها إلى الله فقط، أمَّا بعضُ النحاة كالفارسي فيرى أنه لا يُضاف إلَّا إلى الله

(١) يُنظر: الكتاب: ٥٠٣/٣، والمقتضب: ٣٢٩/٢، وشرح التسهيل: ابن مالك، ٢٠٤/٣، وشرح الرضي على الكافية: ٣٠٦/٤، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٧٦٥، ١٧٧٣، والجنى الداني: ٥٣٨، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١١١/٢-١١٢، وهمع الهوامع: ٣٩٥/٢.

والكعبة[1]، ويُعضِّده في جزء منه ما ذهب إليه السيوطي، إذ يرى أن الأصح أنَّ (ايْمُن) مضاف لله والكعبة والذي وكاف الخطاب، والأغلب إضافته إلى الله[2]، وقد سُمِع إضافتها إلى غيرها فقد أُنشِدَ:

ليْمُن أبيهِم لبئس العذرة اعتذروا[3]

فقد أضاف (ايْمُن) إلى الأب، وأسقط الهمزة بعد اللام.

هذا، ويمكن الإشارة إلى أن (ايْمُن) قدْ ورد فيها عِشرون لغة فيُقال فيها: (أَيْمُن)، و(إيمُن)، و(أَيْمَن)، و(إيمَن)، و(إيمُ)، و(أَيْمُ)، و(إِيمِ)، و(هَيمُ)، و(إيمِ)، و(أَمَ)، و(أَمُ))، و(أَمِ)، وإِمُ)، و(إِمَ)، و(مُنُ) مثلث حرفي الميم والنون، أي: بفتحهما وكسرهما وضمهما، و(م)مثلَّثا. وهذه كلمة كثرت لغاتها، وكَثُر التَّصرُّفُ فيها؛ لكثرة استعمال العرب لها، وبعضهم -كالمبرد ووافقه ابن عصفور وابن مالك- يرون أنَّ من زَعَمَ من النحويين أنَّ (مُنْ) و(م) المكسورة والمضمومة هي بقيَّة (ايْمُن) فذاك باطل، فهما حرفان لوجوه، الوجه الأول: أنَّ (ايْمُن) لا تُضاف إلا إلى الله، أمَّا (مُنْ) فلا تدخل إلَّا على الرَّبِّ، كقولهم: مُنْ ربي لأفعلنَّ، الوجه الثاني: أنَّ (ايْمُن) معرب، والاسم المعرب إذا نقص منه شيء بقي ما بقي منه معربًا، أمَّا (مُنْ) فهي حرف مبني على السكون، ولو كانت بقية (ايْمُن) لكانت مُعربة، وبالنسبة لـ(م) المكسورة والمضمومة فيبطل كونها بقية (ايْمُن) لأنَّ الاسم المعرب لا يُحْذَفُ حتى يبقى منه حرف واحد، وأيضًا لكانت معربة، وكسرها دليل على بنائها وحرفيتِها. ورُدَّ قولهم بأنَّ كثرة تصرُّفهم فيها اقتضى ذلك، وهذا ما ذهب إليه سيبويه، إذ يرى أن

---

(١) يُنظر رأي الفارسي في ارتشاف الضرب: ٤/ ١٧٧٣. فلم أجده في كتبه.

(٢) يُنظر: المقرب: ابن عصفور، ١/ ٢٠٧، التذييل والتكميل: ١١/٣٥٥، وارتشاف الضرب: ٤/١٧٧٠-١٧٧١، والجنى الداني: ٥٤٠، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٢/١١٣-١١٤، وهمع الهوامع: ٢/٣٩٥-٣٩٦.

(٣) الشطر من البسيط، وهو بلا نسبة في ارتشاف الضرب: ٤/١٧٧١، والجنى الداني: ٥٤١، وهمع الهوامع: ٢/٣٩٦، والدرر اللوامع: ٢/ ١٠٩، والمعجم المفصل في شواهد العربية: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م، ١٢/٥١٦، وقائله مجهول وتتمته مجهولة.

بعض العرب يقول: مُ -بالضم والكسر-اللهِ لأَفْعَلَنَّ يريدُ: أَيْمُ الله، فحذف حتى صيَّرها على حرف.(١)

ولما كان الأمر على ما تقدَّم فإنَّه يمكن الإشارة إلى أنَّ حرفَ القَسَمِ قدْ يُحْذَفُ تخفيفًا؛ لقُوَّة الدلالة عليه، ولا يخلو إذا حذِفَ من أمرين: فإمَّا أنْ تُعَوِّض منه شيئًا، أو لا تُعَوِّض، وإنْ عُوِّضَ منه شيءٌ لم يَجُزْ إلَّا الخفض؛ لأن العِوَضَ يَجْري مَجْرى المُعَوَّضِ منه، والعوض ثلاثة أحرف: ها التنبيه، وهمزة الاستفهام، وقطعُ أَلِفِ الوَصْل، وأنَّ العرب لم تَجْعَلُ العِوَضَ إلَّا في اسمِ الله تعالى، كقولهم: ها اللهِ لأقومَنَّ، وأفأ اللهِ لأقومَنَّ، وأَللهِ لَيَخْرُجَنَّ زيدٌ. أمَّا إنْ لَمْ تُعَوَّض لم يَجُزِ الخَفْضُ إلَّا في اسم الله تعالى، نحو: اللهِ لأقومَنَّ، وإنَّما استجازوا ذلك لكثرة استعماله في القسم، وإنْ لَمْ يُعَوَّضُ جازَ في الاسم وجهان: الرفْعُ على الابتداء، والنصب على تقدير فعل مضمر (٢)وذلك كقولِ الشاعر:

فقلتُ: يمينَ اللهِ أبْرَحُ قاعِدًا ولو قَطَعُوا رَأْسِي لدَيكِ وَأَوْصَالِي(٣)

يرى سيبويه أنَّ العرب جعلوا كلمة (يمين) بمنزلة أيمن الكعبة وأيمن الله، وردتْ (يمين) بوجهين: الرفع —وبه ورد في الكتاب- على تقدير: يمين الله قسمي، أو قسمي يمين الله، والنصب: -وهذا أجازه ابن عصفور- على تقدير فعل مضمر: أُلْزِمُ نفسي يمين الله، وهناك أسماءٌ شذَّتْ عند العربِ فالتزموا فيها إمَّا الرفع أو النصب، فـ(ايمُن الله) من الأسماء المُلْتَزَمُ فيها الرفْعُ على الابتداء، وحذف الخبر، وتقديره: ايْمُنُ الله قَسَمي، هكذا استعملته العرب، وقدْ ذهب ابن دَرَسْتَوَيه إلى جواز جرِّ

(١) يُنظر: الكتاب: ٥٠٢/٣-٥٠٣، ٢٢٩/٤، والمقتضب: ٣١٩/٢-٣٢٠، ٣٣٠، وشرح الجمل: ١/ ٥٥١، وارتشاف الضرب: ١٧٧١/٤-١٧٧٢، والجنى الداني: ٥٤١، وهمع الهوامع: ٣٩٥/٢-٣٩٦.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٥٠٣/٣-٥٠٤، وشرح الجمل: ١/ ٥٥٩-٥٦٠.

(٣) البيت لامرئ القيس، ديوانه: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٥، ٣٢. يمين الله أبرح: أي لا أبرح، الأوصال: جمع وصَل، وهو كل عضو ينفصل عن الآخر. ويُنظر: الكتاب: ٥٠٣/٣-٥٠٤، وشرح الجمل: ٥٦٠/١، والمساعد: ٣٠٦/٢، وخزانة الأدب: ٢٣٨/٩-٢٣٩.

(اَيْمُن) بحرف القَسَمِ، أمَّا ما أُلْزِمَ فيه النصب (أجَدُّك)، وإنما التزم العرب فيها وجهًا واحدًا؛ لأنها لا تتصرَّفُ في القَسَمِ لكونِها لا يَظْهَرُ معها حرفُ القسم(١).

هنا يمكن القول إنَّ (ايمُن) اسمٌ مُعْرَبٌ لا حرفٌ، ويُضاف إلى الله، والكعبة، والذي، وكاف الخطاب، ومِمَّا يعضِّد ذلك الحديث السابق الذكر، وقول عروة، فقد اِسْتُدِلَّ بهما على جواز إضافة (ايمُن) إلى غير لفظ الجلالة(٢).

ثالثها: قول أَبي بَكْرٍ الصِّدِّيقُ -رضي الله عنه-: ((لَاهَا اللَّهِ ذا لَا يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أُسْدِ اللَّهِ...))(٣).

فقد قال أبو حيان: "وجاء من كلامهم [أي: العرب]، لا ها الله ذا ما كان كذا، ويقولون: ها الله ذا لقد كان كذا، وها الله ذا لتفعلن، وفي الحديث من كلام أبي بكر الصديق -رضي الله تعالى عنه-: (لاها الله ذا لا يُعْمَدْ إلى أَسَدٍ من أُسْدِ الله يقاتلُ في سبيلِ الله، فَيُعْطَى غيرَ سَلِبِه) فالظَّاهرُ في هذه المنقولات أنَّها جوابٌ للقسم، وقال الأعلم: تقديره: لَعَمْرُ الله هذا ما أُقْسِمُ به، فوافق الأخفش، ومن انتصر للخليل جعل هذه المنقولات جوابَ قسمٍ محذوفٍ"(٤).

وهو ما يمكنُ تناوُلُه بالإشارة إلى أنَّهُ قد سَبَقَ الإدلاء بأنَّ (ايْمُن الله) و(أيمُ الله) وهما مِنَ الأشياء التي فيها معنى القَسَم، ومعناها كمعنى المجرور بالواو، ومثلهما قالت العرب: (لاها اللهِ ذا)، و(إي هاللهِ ذا) يريدون بهما (لا واللهِ)، و(إي واللهِ)، وسبق أيضًا ذِكْرُ حذْفِ حرْف القَسَمِ

---

(١) يُنظر: الكتاب: ٣/٥٠٣-٥٠٤، وشرح الجمل: ١/ ٥٥٩-٥٦٠، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٧٧٠.

(٢) يُنظر: رأي ابن حجر في فتح الباري: ١١/٥٢١، ٥٢٩.

(٣) لم أجدْ هذا الأثر في كتب الحديث بمثل هذا النصَّ، فما ورد في كتب الحديث هو بلفظ (إذًا) وليس (ذا)، فاختلف الشاهد عمَّا ورد في الحديث، وهو كالتالي: عن أبي قتادة -رضي الله عنه-قالَ: قال أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ -رضي الله عنه-: "لَاهَا اللَّهِ إِذًا لَا يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أُسْدِ اللَّهِ، يُقَاتِلُ عَنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ -صلى الله عليه وسلم- يُعْطِيكَ سَلَبَهُ"، يُنظر تكملة الحديث في: صحيح البخاري: حديث رقم: ٣١٤٢، ٤/ ٩٢، وصحيح مسلم: حديث رقم: ٤٦٦٧، ٥/١٤٧.

(٤) ارتشاف الضرب: ٤/١٧٩٢، ويُنظر: رأي الخليل في الكتاب: ٣/٤٩٩-٥٠٠، ورأي الأخفش ومن وافقه في: شرح الرضي على الكافية: ٤/٣٠٣.

تخفيفًا؛ لقُوَّة الدلالة عليه، وأنّهُ على ضربين إما يُعَوضُ من حرف القَسَمِ بثلاثة أشياء وهي (ها التنبيه، وهمزة الاستفهام، وقطعُ أَلِفِ الوَصْل)، أو لا يُعَوضُ، وإنْ حُذِفَ جارُّ المُقْسَمِ به لم يَجُزْ جرُّه إلا إن كان اسم الله تعالى، فأمَّا الضرب الأوَّلُ: فهو ما كان فيه عوض مثلِ قول العربِ (لاها اللهِ ذا ما كان كذا)،أو (هاللهِ ذا لَتَفْعَلَنَّ)، أو ما ورد من قول أبي بكر -رضي الله عنه-: (لاها اللهِ ذا) فـ(هَا) للتنبيه، وهي عِوَضٌ مِنْ حرفِ الجر، ودليل ذلك عدم جوازِ اجتماعِهما، فلا يُقال: (لا ها واللهِ)، ولا (لا ها بالله)؛ لأنَّه لا يجتَمِعُ العِوَضَ والمعَوَّض منه.

وقال السيرافي في ذلك: "ويحتجُّ أيضًا بقولهم: (لا ها الله ذا)، واسم الله -عزَّ وجلَّ- ظاهرٌ لا يدخُلْ عليه (ها) للتنبيه، كما لا تدخل على (زيد) ونحوه، وإنَّما معناه: (لا والله هذا)"(١)، ويرى ابن الورَّاق أنَّ "(هَا)، فِي قَوْلك: (لَاها الله)، بدل من الْبَاء، وَلَيْسَ طَرِيق بدلهَا من الْبَاء كطريق بدل الْوَاو مِنْهَا، وَلَكِن (هَا) الَّتِي للتّنْبِيه تضارع الْبَاء من جِهَة أَن (هَا) يتَوَصَّل بهَا فِي التَّنْبِيه إِلَى المنبه، وَالْبَاء موصلة أَيْضا بالإلصاق، فَلَمَّا تضارعا من هَذَا الْوَجْه أبدلت مِنْهَا"(٢).

و(ذا) إشارة، وفيه رأيان: فالخليل يرى أنَّ (ذا) هو "المحلوف عليه، كأنَّهُ قال: إي واللهِ للأمرُ هذا، فحُذِفَ الأمرُ لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم، وقدَّم هذا كما قدَّمَ قومٌ (ها) في قولهم: ها هو ذا، وها أنا ذا"(٣) فجعل الخليل (ذا) من جُمْلَةِ المُقْسَمِ به كأنَّه صفة لاسم الله تعالى، والمعنى: لا واللهِ الحاضر، أو التقدير: للأَمرُ ذا، فحذَفَ المبتدأَ الذي دخلتْ عليه اللام، و(ذا) خَبَرٌ عنه، فجميع الكلام مُقسَمٌ به، و مُقسَمٌ عليه، ويُسْتَعْمَلُ هذا كلامًا، ولا يُقَاسُ عليه، فلا يُقال: (ها الله أخوك)، أي: لأنا أخوك ونحوه. أمَّا المبرد فيرى أنَّ (ذا) هو الشيء الذي يُقْسَمُ به، والتقدير: لا واللهِ هذا ما أُقْسِمُ به، فالخبر محذوف عنده، وأبو الحسنِ الأخفش يرى أنَّ (ذا) من جملة

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ١١٠.

(٢) علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض-السعودية، ط١، ١٤٢٠ هـ -١٩٩٩م، ٢١٥، بتصرف.

(٣) الكتاب: ٣/٤٩٩-٥٠٠.

الجواب، فيجعله توكيدًا للقسم الثاني، إمَّا يكون صفة لله الحاضر الناظر، أو يكون (ذا) مبتدأٌ خبره محذوف، أي: ذا قَسَمي. فيجعلُ الأخفش الجرَّ بالعِوَضِ مِنَ الحرفِ المحذوف لا بالحرف، ويُوافِقُه الأعلم، ويرى أنَّ التقدير فيها: لَعَمْرُ اللهِ هذا ما أقْسِمُ به، وهذا ما يظهر من رأي أبي حيان أيْضًا في أنَّ هذه المنقولاتِ جوابٌ للقسَم، أما مَنْ وافق الخليل فجعلها جوابًا لِقَسَمٍ محذوف(١).

ويجوزُ في ألِفِ (ها) وجوه: الأول: إثباتُ الألِف وهو الأكثر نحو: (ها اللهِ لأفعلنَّ)، والثاني: حذف الألِفِ حين وصْلِها، وتكون عِوَضًا من الواو، نحو: (هاللهِ لأفعلنَّ)، وهناك وجهان آخران وهما أقل ورودا عن العرب: الأول: إثبات ألف (ها) وقطع همزة (الله) نحو: (ها ألله)، والآخر: حذف همزة الوصل وفتح ألف (ها) نحو: (هأَلله)، وبعض العرب يقول: (هَللهِ)(٢).

والضرب الثاني: ما لم يكنْ فيه عِوَض، فإنَّه يجوز جَرُّ الله دون عِوض كقولهم: اللهِ لأفْعَلَنَّ، يُريدُ: واللهِ، وبعض العرب يقول: كلَّا اللهِ لأخرجنَّ، يُريد: كلَّا واللهِ، ولم يَجُزِ الخفض إلا في اسم الله تعالى. وقدْ لَحِقَ لفظ الجلالة أنواع من التغيير في القَسَم، قالوا: (وَلَهِ لا أفْعَل)، و(وَلْه لا أفعل)، كما غيروا في (للهِ أبوك)، قالوا: (لاهِ أبوك)(٣).

هذا، وممَّا يجدر الإشارة إليه، أنَّ ضبط الأثر في الصحيحين في قول أبي بكر -رضي الله عنه- كان: (لَا هَا اللَّهِ إِذًا) بكسر الألف ثمَّ ذال مُعجمة منوَّنة، وليس: (لَا هَا اللَّهِ ذا)، ومنهم من قال: إنَّ

---

(١) يُنْظر: الكتاب: ١٦٠/٢، ٤٩٩/٣، والمقتضب: ٣٢٢/٢، والأصول: ٤٣١/١، وشرح المفَصَّل: ١٠٥/٩-١٠٦، وشرح التسهيل: ابن مالك، ٢٠٠/٣-٢٠٣، وارتشاف الضرب: ١٧٩١/٤-١٧٩٢، والمساعد: ٣٠٧/٢، (ولم أجد ذلك في كتب الأخفش).

(٢) يُنْظر: المقتضب: ٣٢١/٢، والأصول: ٤٣١/١، وشرح المفَصَّل: ١٠٦/٩، وشرح التسهيل: ابن مالك، ١٩٩/٣، وشرح الرضي على الكافية: ٣٠٣/٤، والجنى الداني: ٣٤٩.

(٣) يُنْظر: شرح الجمل: ٥٥٩/١، والتذييل والتكميل: ١١/ ٣٤٨.

ذلك خطأٌ تَبَعًا لأهل العربية، فمَا وَرَدَ عن العرب بذا وليس إذًا، ويرى أهل الحديث أنَّ لأهل النحو فيها توجيهاتٍ كثيرةً، لكنَّ كَثْرَةَ وُقُوعِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ دليل صِحَّتها[1].

هنا يمكن القول بأنَّ النَّحاة تطرقوا لهذه المسألة في كتبهم في الفصلِ بين هاء التنبيه واسم الإشارة بالقسم، مستشهدين لذلك بقول زهير:

(١) تناولتُ هذه القضية في الفصل الثالث من البحث بإيجاز، وقد استفاض د.محمود فجال في هذه المسألة ذاكرا التوجيهات التي فيها مع تحليلها، يُنظر: السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث: ص٤٥٣- ٤٧٢، ويُنظر: فتح الباري: ابن حجر، ٨/٣٧-٤٠، يقول ابن حجر: "وقال أبو علي الفارسي: لَوْ ثَبَتَتِ الرِّوَايَةُ بِلَفْظِ (إِذًا) لَاخْتَلَّ نَظْمُ الْكَلَامِ لِأَنَّهُ يَصِيرُ هَكَذَا(لَا وَاللَّهِ إِذًا لَا يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ إِلَخْ) وَكَانَ حَقُّ السِّيَاقِ أَنْ يَقُولَ: (إِذًا يَعْمِدُ) أَيْ: لَوْ أَجَابَكَ إِلَى مَا طَلَبْتَ لَعَمَدَ إِلَى أَسَدٍ إِلَخْ،[قال ابن حجر:] فمن ثَمَّ ادعى من ادعى أنه تغيير، وَلَكِن قَالَ ابن مَالِكٍ: وَقَعَ فِي الرِّوَايَةِ إِذًا بِأَلِفٍ وَتَنْوِينٍ وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ، [وقد وردت في شرح التسهيل (إذن)]، وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: هُوَ بَعِيدٌ وَلَكِنْ يُمْكِنُ أَنْ يُوَجَّهَ بِأَنَّ التَّقْدِيرَ (لَا وَاللَّهِ لَا يُعْطَى إِذًا يَعْنِي وَيَكُونُ لَا يَعْمِدُ إِلَخْ) تَأْكِيدًا لِلنَّفْيِ الْمَذْكُورِ وَمُوضِّحًا لِلسَّبَبِ فِيهِ، وَقَالَ الطِّيبِيُّ: ثَبَتَ فِي الرِّوَايَةِ (لَاهَا اللَّهِ إِذًا) فَحَمَلَهُ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ عَلَى أَنَّهُ مِنْ تَغْيِيرِ بَعْضِ الرُّوَاةِ لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَسْتَعْمِلُ (لَاهَا اللَّهِ) بِدُونِ (ذَا) وَإِنْ سَلِمَ اسْتِعْمَالُهُ بِدُونِ(ذَا) فَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ (إِذًا) لِأَنَّهَا حَرْفُ جَزَاءٍ وَالْكَلَامُ هُنَا عَلَى نَقِيضِهِ فَإِنَّ مُقْتَضَى الْجَزَاءِ أَنْ لَا يَذْكُرَ (لَا) فِي قَوْلِهِ: (لَا يَعْمِدُ) بَلْ كَانَ يَقُولُ: (إِذًا يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ إِلَخْ) لِيَصِحَّ جَوَابًا لِطَلَبِ السَّلَبِ، قَالَ: وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ وَالْمَعْنَى صَحِيحٌ وَهُوَ كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَالَ لَكَ: (افْعَلْ كَذَا) فَقُلْتُ لَهُ: (وَاللَّهِ إِذًا لَا أَفْعَلُ) فَالتَّقْدِيرُ: (إِذًا وَاللَّهِ لَا يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ إِلَخْ) قَالَ: وَيَحْتَمل أَن تكون إِذًا زَائِدَةً كَمَا قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ، [ويقول ابن حجر:] وَالْعَجَبُ مِمَّنْ يَعْتَنِي بِشَرْحِ الْحَدِيثِ وَيُقَدِّمُ نَقْلَ بَعْضِ الأدباء عَلَى أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ وَجَهَابِذَتِهِ، ويقول أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ فِي الْمُفْهِمِ: وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الرِّوَايَةَ الْمَشْهُورَةَ صَوَابٌ وَلَيْسَتْ بِخَطَأٍ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ وَقَعَ عَلَى جَوَابِ إِحْدَى الْكَلِمَتَيْنِ لِلْأُخْرَى، وَالْهَاءُ هِيَ الَّتِي عَوَّضَ بِهَا عَنْ وَاوِ الْقَسَمِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ فِي الْقَسَمِ: (آللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ) بِمَدِّ الْهَمْزَةِ وَبِقَصْرِهَا، فَكَأَنَّهُمْ عَوَّضُوا عَنِ الْهَمْزَةِ(هَا) فَقَالُوا: (هَا اللَّهِ) لِتَقَارُبِ مَخْرَجَيْهِمَا، وَكَذَلِكَ قَالُوا بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ الَّذِي مَدَّ مَعَ الْهَاءِ كَأَنَّهُ نَطَقَ بِهَمْزَتَيْنِ أَبْدَلَ مِنْ إِحْدَاهُمَا أَلِفًا اسْتِثْقَالًا لِاجْتِمَاعِهِمَا كَمَا تَقُولُ: (آللَّهِ وَالَّذِي) قَصَرَ كَأَنَّهُ نَطَقَ بِهَمْزَةٍ وَاحِدَةٍ كَمَا تَقُولُ (اللَّهِ)، وَأَمَّا (إِذًا) فَهِيَ بِلَا شَكٍّ حَرْفُ جَوَابٍ وَتَعْلِيلٍ .قال أَبُو جَعْفَرٍ الْغِرْنَاطِيُّ: إِنَّ (هَا اللَّهِ) لَا يستَلْزم اسْم الْإِشَارَة كَمَا قَالَ ابن مَالِكٍ، وَأَمَّا جَعْلُ لَا يَعْمِدُ جَوَابَ فَأَرْضِهِ فَهُوَ سَبَبُ الْغَلَطِ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ مِمَّنْ زَعَمَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ جَوَابُ شَرْطٍ مُقَدَّرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ صِدْقُ فَأَرْضِهِ، فَكَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ إِذَا صَدَقَ فِي أَنَّهُ صَاحِبُ السَّلَبِ: (إِذًا لَا يَعْمِدُ إِلَى السَّلَبِ فَيُعْطِيكَ حَقَّهُ) فَالْجَزَاءُ عَلَى هَذَا صَحِيحٌ لِأَنَّ صِدْقَهُ سَبَّبٌ أَنْ لَا يَفْعَلَ ذَلِكَ)، وَهَذَا وَاضِحٌ لَا تَكَلُّفَ فِيهِ انْتَهَى. [قَالَ ابن حجر:] وَهُوَ تَوْجِيهٌ حَسَنٌ وَالَّذِي قَبْلُهُ أَقْعَدُ وَيُؤَيِّدُ مَا رَجَّحَهُ مِنَ الِاعْتِمَادِ عَلَى مَا ثَبَتَتْ بِهِ الرِّوَايَةُ كَثْرَةُ وُقُوعِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ مِنْهَا حَدِيثُ عَائِشَةَ فِي قِصَّةِ صَفِيَّةَ لَمَّا قَالَ -ﷺ-: أَحَابِسَتُنَا هِيَ؟ وَقَالَ: إِنَّهَا طَافَتْ بعد مَا أَفَاضَتْ، فَقَالَ: فَلْتَنْفِرْ إِذًا وَفِي رِوَايَةٍ: فَلَا إِذًا، وغيرها الكثير" بتصرف.

تعلَّمَنْ ها –لعمْرُ اللهِ–ذا قَسَمًا فَاقْدَرْ بِذَرْعِكَ وانظُرْ أينَ تَنْسَلِكُ[1]

والتقدير: لعمر الله هذا قسمًا، ففصل بالقسم (لعمر الله) بين ها التنبيه واسم الإشارة، وهو ما علَّقَ عليه ثعلب بقوله: "العربُ تقول: لعمر الله ذا، وايم الله ذا، توصل اليمينَ بـ(ذا)، وأراد: تعلَّمَنْ، أي: اعلما لعمرُ الله ذا قَسمًا، و(ها) تنبيهٌ، كقولك: أي اسمع، وفيه قولٌ آخر: اعلمن هذا قسمًا، ثُمَّ فُرِّقَ بين (ها) و (ذا)"[2].

ج. الإضافة:

سَبَقَ وأن ذُكِرَ أنَّ الأسماء المجرورة إمَّا تُجَرُّ بحرف الجر، أو بالإضافة، أو بالتَّبَعِيَّة. والإضافة لغة: هي إمالة الشيء إلى الشيء ونسبته إليه، مِنْ ضافت الشمس للغروب أي مالت، وهي الإسناد، وفي الاصطلاح: "نسبة بين اسمين تقييدية تُوجِبُ لثانيهما الجرّ أبدًا"[3].

ويسمى الأول المضاف، والثاني المضاف إليه، وعند إرادة الإضافة يُحْذَفُ ما في المضاف من تنوينٍ، أو نونِ تثنيةٍ، أو جمع؛ وذلك لأنَّ الإضافة تدلُّ على الاتصال، والتنوين يؤذن بالانقطاع والانفصال فلم يجمعوا بينهما.

وجارُّ المضاف إليه فيه أقوال[4]: فعند سيبويه إنَّما هو بالمضاف، وذلك لاتصال الضمائر به، ولا تتصل إلا بعاملها، وهو الراجح[5]، والثاني: أنه الحرف المنوي، أي أنَّ الجر هو بمعنى اللام

(١) ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت–لبنان، ط٢، ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥، ص١٤٦، ويُنظر: الحديث النبوي في النحو العربي: ص٨.

(٢) ديوان زهير بشرح ثعلب، تحقيق: أحمد زكي العدوي، دار الكتب، القاهرة، مصر، د.ت، ١٩٤٤م، ص١٨٢، ويُنظر به أيضًا ص٨٨، والمقتضب: ٢/ ٣٢٢، ومستويات التحليل اللغوي رؤيةٌ منهجية في شرح ثعلب على ديوان زهير: د. فايز صبحي عبد السلام تركي، دار الكتب العالمية، بيروت–لبنان، ط١، ٢٠١٠م، ص١٧٢.

(٣) ارتشاف الضرب: ١٧٩٩/٤، ويُنظر: الأصول في النحو: ٤٠٨/١، وهمع الهوامع: ٤١١/٢.

(٤) يُنظر: أسرار العربية: ٢٧٩، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٨٧/١–٣٨٨، وشرح الجمل: ١٧١/٢، واللمحة في شرح الملحة: ٢٧٣/١، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٧٨٢–٧٨٥، وهمع الهوامع: ٤١٢/٢.

(٥) يُنظر: الكتاب: ١/ ٤١٩–٤٢٠.

وهو رأي الزجاج، والزمخشري[1]، والثالث: معنى الإضافة وهو ما ذهب إليه أبو حيان، فهو يراها تفيد الاختصاص وليست على تقدير حرف ولا على نيته[2].

والإضافة على ثلاثة أقسام: إضافة بمعنى (مِنْ)، وبمعنى (في) وبمعنى (اللام)، هذا على رأي ابن مالك، وتبعه طائفة من النحاة، فأمَّا التي بمعنى (مِنْ) فهي التي يكون المضاف بعضًا مِنَ المضاف إليه، مع صحة إطلاق اسمه عليه، ويُقال فيه إضافة الشيء إلى جنسه، وتأتي لبيان النوع كـ(ثوب خزٍّ) ، و(خاتمُ فِضَّةٍ)، أي (ثوبٌ من خزٍّ)، و(خاتمٌ مِنْ فضةٍ)، وأمَّا التي بمعنى (في) فقد أغفلها كثيرٌ من النحاة وهي ثابتة في الكلام الفصيح على رأي ابن مالك، وذلك كقوله -تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[3]، وكقوله -تعالى-: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾[4]،والمعنى (بل مكرٌ في الليل والنهار)، و(يا صاحباي في السجن)، أمَّا الإضافة بمعنى اللام فهي ما سوى السابق، ومعناها الملك والاختصاص، كقولنا: يد زيدٍ، ومالُ عمروٍ، والمعنى (يدٌ لزيدٍ) و(مالٌ لعمروٍ)، وقد وضَّحها ابن السراج بأنها إضافةُ اسمٍ إلى اسمٍ غيرِه بمعنى اللام، وتكون في الأسماء والظروف، أمَّا التي بمعنى (مِنْ) فهي إضافة اسمٍ إلى اسمٍ هو بعضه، وزاد الكوفيون الإضافة بمعنى عند، نحو: ناقة رقود الحلب، أي: ناقة رقود عند الحلْبِ، وكثير من النحاة اعتمد الإضافة بمعنى (اللام) و(مِنْ) فقط[5].

هنا يُمكن الإشارة إلى أنَّ النحاة قسموا الإضافة إلى ضربين: الأول: إضافةٌ محضةٌ وهي ما سبق، ويطلق عليها معنوية أيضًا، ويستفيد المضافُ فيها التعريفَ إن كان المضافُ إليه معرفةً

(١) يُنظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ص٦، والمفصل: ص٢٠، وشرح المفصل: ٢/ ١١٧.

(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب: ١٧٩٩/٤-١٨٠١.

(٣) سبأ: ٣٣.

(٤) يوسف: ٣٩.

(٥) يُنظر: الأصول: ٥/٢، وأسرار العربية: ٢٧٩، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٨٨/١، وشرح المفصل: ١١٨/٢-١١٩، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٠٦، واللمحة في شرح الملحة: ٢٧٤/١-٢٧٥، والمساعد: ٣٢٩/٢-٣٣٠،

كـ(هذا غلامُ زيدٍ)، ويستفيد المضافُ التخصيصَ إن كان المضافُ إليه نكرةً كـ(هذا غلام امرأةٍ)، والثاني: إضافة غير محضةٍ: وهي التي يكون فيها المضاف وصفًا يشبه المضارع كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، وسميت بذلك؛ لأنها على تقدير الانفصال، نحو: (هذا ضاربُ زيدٍ الآن) على تقدير: (هذا ضاربٌ زيدًا)، ويُطلق عليها لفظيَّة كـ(هذا ضاربُ زيدٍ) و(هذا مضروبُ الأبِ) وكقوله -تعالى-: ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾[1] وهذا النوع من الإضافة لا يُفيد تخصيصًا ولا تعريفًا، وإنما يفيد التخفيف، وفائدته ترجع إلى اللفظ، فلذلك سميت لفظية[2].

هذا، وقد جاء الاستشهاد بالحديث لدى أبي حيان في الحديثين الآتيين:

أولهما: في الحذف في باب الإضافة:

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ -رضي الله عنها- أَنَّهَا قَالَتْ: أن النبي -ﷺ- قال: ((وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ مِثْلَ أَوْ قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ))[3].

فقد قال أبو حيان: "وما أُفْرِدَ لفظًا مِنَ اللازم للإضافة معنًى إنْ نُوِيَ تنكيره، أو نُوِيَ لفظ المضاف إليه، أو عُطِفَ على المضافِ اسمٌ عاملٌ في مثل المحذوف مثاله قوله:

قَبْلَ وَبَعْدَ كُلِّ قَوْلٍ يُغْتَنَمْ حَمْدُ الإلهِ البرِّ وهَّابِ النِّعِمِ[4]

---

(١) المائدة: ٩٥.

(٢) يُنظر: الأصول: ٢/٥-٦، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/٣٨٩-٣٩٠، وشرح الجمل: ٢/١٦٦-١٦٨، واللمحة في شرح الملحة: ١/٢٧٤-٢٧٦، وأوضح المسالك: ٣/ ٨٦-٨٩، والمساعد: ٢/٣٣٠-٣٣٥، وشرح ابن عقيل: ٢/٤٤-٤٥.

(٣) صحيح البخاري: ١/٤٨، ٢/٣٧، وموطأ مالك: ١/١٨٨، والمعجم الكبير: الطبراني، ٢٤/١١٥.

(٤) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل: ابن مالك، ٣/٢٤٧، وارتشاف الضرب: ٤/١٨٢٠، والمساعد: ٢/٣٥٢، ولم أجده في خزانة الأدب، ولا في المعجم المفصل لشواهد العربية.

واسم العامل يشمل المضاف، وغير المضاف، فالمضاف ما مثَّلنا به، وغيرُ المضاف نحو: (ما جاء مِثْلَ أَوْ قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ)"[1].

مِنْ هُنا يمكن الإشارة إلى أنَّ الأسماء المضافة إضافة معنوية على ضربين: لازمة للإضافة، وغير لازمة للإضافة، واللازمة على ضربين: ظروف نحو: فوق، وتحت، وأمام، وخلف، وتجاه، وعند، ... وغيرها، وغير الظروف نحو: مثل، وشبه، وغير، وبيد، وبعض، وكل، ... وغيرها، وغير اللازمة فهي في أكثر الأسماء نحو: ثوب، ودار، وفرس، وغيرها مما يُضاف في حالٍ دون حال حسْبَ إرادة المتكلم، فيقول: رأيتُ ثوبًا، ورأيتُ ثوبَ خزٍّ، ففي الجملة الأولى أخبر عن ثوب غير معين، وفي الثانية أخبر عن جنس هذا الثوب، فهو أخصُّ من الأول. واللازم للإضافة معنًى لا لفظًا: يَعُمُّ فيه ما اجتمع فيه جمود اللفظ والافتقار إلى غيره في بيان معناه كقبل وبعد، وأمام...إلخ، وما وُجِدَ فيه الافتقار دون الجمود كأسماء العدد، وأهل، وصاحب، ومِثْلُ، ...ونحوِها مما يُصَغَّرُ ويُثنى ويجمع ويُشتقُّ منه[2].

وقد تقدَّم القول أنَّ المضاف يكتسب التعريف من المضاف إليه إن كان معرفة، ويكتسب التخصيص إن كان المضاف إليه نكرة، وقد جاءت أسماءٌ أضيفت إلى المعارف ولم تتعرف وذلك لشدة إبهامها، ولأنها لا تختص بواحدٍ بعينه، ويدلُّ على تنكيرها وصف النكرة بها نحو: (مررتُ برجل غيرك)، وأيضا دخول (رُبَّ) عليها، و(رُبَّ) لا تدخل إلا على نكرة، كقولهم: يا رُبَّ مِثْلِكِ في النساء، وهذه الألفاظ -أي اللازمة للإضافة- يكون فيها نوعان من الإضافة، إضافة صريحة: وهي التي تكون في اللفظ والمعنى، نحو قوله -تعالى-: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم ﴾[3]، وإضافة غير صريحة بل تكون في حكم الصريحة: وهي التي يُحذف فيها

(١) ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٢٠-١٨٢١. بتصرف، ولم يرد الحديث بمثل هذه الصيغة في كتب الحديث.

(٢) يُنظر: شرح المفصل: ٢/ ١١٨-١١٩، وشرح التسهيل: ابن مالك، ٣/٢٤٦، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٨١٦.

(٣) يوسف: ١٠٩.

المضاف إليه ويبقى المضاف على حاله التي كان عليها قبل حذف المضاف إليه وذلك بشرط عطفِ مضافٍ إلى مثلِ المحذوفِ مثل قول الراجز:

قَبْلَ وَبَعْدَ كُلِّ قَوْلٍ يُغْتَنَمْ حَمْدُ الإلهِ البرِّ وهَّابِ النِّعِمِ[1]

والشاهد فيه قوله: (قَبْلَ وَبَعْدَ كُلِّ قَوْلٍ) أي: قبل كل قول وبعد كل قول، حيث حذف المضاف إليه بعد (قَبْلَ)، وعطَفَ (بَعْدَ) على (قَبْل)، وبقيَ حُكْم (قَبْلَ) وَ(بَعْدَ) على ما كان عليه من إعراب قبل الحذف والعطف، فهذا مثال عُطِفَ فيه على المضاف مضافٌ إلى مثل المحذوف، وتحققَ الشرطان وهما العطف والمماثلة؛ لذلك جاز حذف المضاف إليه، ويدخل في حكمه ما لو كان المعطوف فيه غير مضاف وذلك مثل الحديث السابق (وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ مِثْلَ أَوْ قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ)، فالشاهد فيه: (مِثْلَ أَوْ قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ) والمعنى، مثل فِتْنَةِ الدَّجَّالِ أو قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ، حيث حذف المضاف إليه بعد (مِثْلَ)، وعَطَفَ (قَرِيبًا) على (مِثْلَ) وبقي حكم (قَرِيبًا) و(مِثْلَ) على ما كان عليه من إعراب قبل الحذف والعطف، فقد عَطَفَ على المضاف اسمٌ عامل في مثل المحذوف، و(اسم عامل) تشمل ما لو كان مُضافًا كـ(بَعْدَ) في البيت السابق، أو غير مضافٍ كـ(قَرِيبًا) في الحديث السابق[2].

ومثل الحديث السابق قول الشاعر:

عَلَّقْتُ آمالي فعَمَّتِ النِّعَم بِمِثْلِ أو أنفعَ مِنْ وَبْلِ الدِّيَم[3]

---

(١)سبق تخريجه ص١٧٤.

(٢) يُنظر: شرح المفصل: ١٢٥/٢-١٣٠، وشرح التسهيل: ابن مالك، ٢٤٦/٣-٢٤٧، وارتشاف الضرب: ١٨١٦-١٨٢١، وأوضح المسالك: ١٦٢/٣-١٧٤، والمساعد: ٣٥٠/٢-٣٥٢، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: طاهر حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٨م، ص٢٤٠-٢٤٢.

(٣) وَبْلِ الدِّيَم: الوبل المطر الشديد، والدِّيم: جمع ديمة، والديمة المطر الدائم، والبيت من الرجز، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك:١٧٢/٣، والمساعد: ٣٥٢/٢، وفي المعجم المفصل في شواهد العربية:٣٤/١٢.

والشاهد فيه قوله: (بِمِثْلِ أو أنفعَ)، (بِمِثْلِ)جار ومجرور يتعلق بـ(عَلَّقْتُ)، والمضاف إليه محذوف دلَّ عليه ما بعده، تقديره: بِمِثْلِ وَبْلِ الدِّيَمِ أو أنفعَ مِنْ وَبْلِ الدِّيَمِ، (أو أنفعَ) عطفٌ على المضاف إليه المقدَّر.

ومِنْ ثَمَّ يُمكن القول بأنه قد وَرَدَ حذف المضاف إليه -كما في الأمثلة السابقة الذكر-وهو أقلُّ من حذف المضاف، وأبعدُ في القياس، وذلك لأنَّ الغرضَ من المضاف إليه التعريفُ والتخصيص، فكان هذا هو الغرض منه، فإذا حُذِفَ صار ذلك نقضًا للغرض وتراجعًا عن المقصود، أمَّا المضاف فيجوز حذفه عند العلم به كقوله -تعالى-: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾[1] أي: حُبَّ العِجل[2].

ولما كان الأمرُ على ما تقدَّمَ في حذفِ الُمضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أو حذفُ المضاف إليه والعطف على المضاف باسمٍ عاملٍ في مثل المحذوف كالحديث السابق، فإنه يُمكن الإشارة إلى أنَّ اللغة الأدبية تصاعدَ الأخذُ فيها بالميول والعدول عن النَّمطِ المثالي في اللغة العادية، وقد كثر حذف المضاف في كلام العرب، ويذكر ابن جني أنَّه بلغ في القرآن-وهو أفصح الكلام- ثلاثمائة موضع، وفي الشعر ما لا يحصى، ويوسع الدائرة فيه فهو يرى جواز حذف المضاف إن دلَّ عليه دليلٌ واضح[3]، أمَّا ابن القيم فيضيِّق هذا الباب، ولا يرى تقدير المضاف إلا في الضرورة لأنَّ "حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لا يسوغ ادعاؤه مطلقا وإلا لالتبس الخطاب وفسد التفاهم وتعطلت الأدلة"[4].

---

(١) البقرة: ٩٣.

(٢) يُنْظَر: شرح المفصل: ٣/ ٢٩، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٨١٩، والحذف التركيبي وعلاقته بالنظم الدلالة بين النظرية والتطبيق: د. فايز صبحي عبد السلام تركي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠١١م، ص ٧٩-٨٤.

(٣) يُنْظَر: الخصائص: ٢/ ٤٥٢، ونظرية اللغة في النقد العربي: ص٣٤٤.

(٤) بدائع الفوائد: ابن القيم الجوزية، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا وآخرون، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٦ – ١٩٩٦، ٣/ ٥٣٥.

ثانيهما: في إضافة الشيء إلى نفسه:

عَنْ عَمْرِو بْنِ مُعَاذٍ الْأَشْهَلِيِّ، عَنْ جَدَّتِهِ أَنَّهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -صلى الله عليه وسلم: "يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ، لَا تَحْقِرَنَّ إِحْدَاكُنَّ لِجَارَتِهَا وَلَوْ كُرَاعَ شَاةٍ مُحْرَّقًا"(١).

فقد قال أبو حيان: "والعرب قد تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه، كيوم الخميس، وشهر رمضان، و﴿وَعۡدَ ٱلصِّدۡقِ﴾(٢)، و﴿ وَمَكۡرَ ٱلسَّيِّئِۖ﴾ (٣)، و﴿حَقُّ ٱلۡيَقِينِ﴾(٤)، و(نساءُ المؤمنات)"(٥).

يتضح من كلام أبي حيان السابق أنَّه استشهد بالحديث في باب إضافة الشيء إلى نفسه، وهنا أضافهن للمؤمنات على جهة التخصيص والتفضيل، وهذه مسألةٌ مختلفٌ فيها بين البصريين والكوفيين، فما اتحد معنى واختلف لفظًا لا تجوز الإضافة بينهما عند البصريين، وتجوز عند الكوفيين(٦).

وقد أفاض ابن مالك في هذه المسألة وقسَّمها إلى محضة وغير محضة وشبيهة بالمحضة، والشبيهة بالمحضة قسمها إلى سبعة أنواع: إضافة الاسم إلى الصفة، وإضافة المسمى إلى الاسم، وإضافة الصفة إلى الموصوف، وإضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف، وإضافة المؤكَّد إلى المؤكِّد، وإضافة الملغى إلى المعتبر، وإضافة المعتبر إلى الملغى، وجعل الحديث السابق (نساء

(١) مسند أحمد: باب: حديث امرأة، حديث رقم: ١٦٦١١، ١٥٧/٢٧.
(٢) الأحقاف: ١٦.
(٣) فاطر: ٤٣.
(٤) الواقعة: ٩٥.
(٥) ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٠٦.
(٦) يُنظر: تمهيد القواعد: ٧/ ٣١٩٢.

المؤمنات) من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، كما يُضاف الكرى إلى النوم، والحَبُّ إلى الحصيد، والحَبُّ من الأسماء المشتركة فيكون لما لا يُوصَفُ بالحصاد، وغيرها من الأمثلة الكثير[1].

ويرى أبو حيان أنَّه لا يعلم أحدًا سبق ابن مالك قال بمثل قوله بجعله هذه الإضافة شبيهة بالمحضة، وذلك مثل صلاة الأولى، ودار الآخرة، وحبة الخضراء، فأصلها الصلاة الأولى، والدار الآخرة، والحبة الخضراء، وسبب اختلاف البصريين والكوفيين فيها؛ لأنَّ الصفة هي الموصوف، وإضافة الشيء لنفسه لا تجوز، والكوفيون استدلوا على كلامهم بما ورد في القرآن، وفي كثيرٍ من كلام العرب، ففي قول -تعالى-: ﴿حَقُّ ٱلۡيَقِينِ﴾[2]النعتُ في المعنى هو المنعوت، واليقين في المعنى نعتٌ للحقِّ، فأضاف المنعوتَ إلى النعتِ، وهما بمعنى واحد، وهكذا قياسًا على بقية الأمثلة، وذهبوا إلى أنَّ الصِّفة ذُهِبَ بها مذهب الجنس، فجُعِلَتِ الخضراء جنسًا لكل أنثى موصوفة بالخضرة، أمَّا جمهور البصريين فيجيبون عن رأي الكوفيين وأدلتهم، بأنْ لا حجة لهم في ذلك؛ لأنه كله محمولٌ على حذف المضاف إليه، وإقامة صفته مقامه ففي قول -تعالى-: ﴿حَقُّ ٱلۡيَقِينِ﴾ التقدير: حقُّ الأمر اليقين، وصلاة الساعة الأولى، ودار الحياة الآخرة، أو الساعة الآخرة، وقَبُحَ ذلك؛ لإقامة النعت، وليس بخاصٍّ مقام المنعوتِ المحذوف، وما جاء من ذلك حُفِظَ، ولم يُقَسْ عليه[3].

ويمكن الانتهاء في حلِّ الخلافِ، بالأخذ برأي البصريين إنْ كان كل ما احتجوا به محمولًا على حذفِ المضاف إليه، وإقامة صفته مقامه، وقد أورد أبو حيان الرأي لكل فريق مع أدلته، ولم يُصنِّف نفسه ضمن أي فريقٍ، ولعلَّ أبا حيان يميل إلى رأي الكوفيين في هذه المسألة، وذلك لكثرة ما استشهد عن العرب في إضافتهم الصفة إلى الموصوف.

---

(١) يُنظر: شرح التسهيل: ٣/ ٢٢٥-٢٣٥، وتمهيد القواعد: ٧/ ٣١٨٧-٣١٩٤.

(٢) الواقعة: ٩٥.

(٣) يُنظر: الإنصاف: ص٣٥٢-٣٥٤، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٠٦.

المبحث الخامس
الأساليب النحوية

لقد استشهد أبو حيان بالحديث النبوي في فيما يتصل بالأساليب النحوية في أحاديث عدة، وقد جاءت في خمسة مطالب:

المطلب الأول: حذف حرف النِّداء:

النداءُ هو أحدُ معاني الكلامِ، وتعريفه لغةً: الدعاء، واصطلاحًا: الدعاء بحروفٍ مخصوصة، وحروفه خمسة هي: (يا) و(أيا) و(أيْ) و(هيا) و(الهمزة)، وجعل سيبويه هذه الأحرفَ كلَّها للبعيد عدا الهمزة جعلها للقريب، واختلفَ في ذلك النحاةُ، وزاد بعضهم -كابن عصفور-على حروف النداء السابقة (آي)، و(آ)، و(وا)[1].

والمنادى منصوبٌ لفظا أو تقديرًا بفعلٍ مضمرٍ بعدَ الأداةِ تقديره (أُنادي) أو (أدعو) هذا رأي الجمهور، وقيل الناصب الأداة وهي اسم فعل، وقيل الحرف نفسه، وقيل الحرف بنيابته عن الفعل، قال سيبويه: " اعلم أنَّ النداءَ كلُّ اسمٍ مضافٍ فيه فهو نصبٌ على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُه، والمفردُ رفعٌ، وهو في موضعِ اسمٍ منصوبٍ"[2].

وقد يُحْذَفُ حرف النِّداء، وفي ذلك كان استشهاد أبي حيان بالحديث النبوي (في الحديثين الآتيين):

(١) يُنْظَر: الكتاب: ٢/٢٢٩-٢٣٠، والمقرب: ١/ ١٧٥، وارتشاف الضرب: ٤/٢١٧٩.

(٢) الكتاب: ٢/ ١٨٢، ويُنْظَر: المقتضب: ٤/٢٣٣، واللمحة في شرح الملحة: ٢/ ٥٩٧، وارتشاف الضرب: ٤/٢١٧٩، والمساعد: ٢/٤٨٠، وأوضح المسالك: ٤/٣، وهمع الهوامع: ٢/٢٧-٢٨.

أولهما: قول النبي -ﷺ- عن سيدنا موسى -عليه السلام- : ((ثَوْبِي حَجَرُ، ثَوْبِي حَجَرُ))[1].

ثانيهما: عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- يَقُولُ: ((اشْتَدِّي أَزْمَةُ تَنْفَرِجِي))[2].

فقد قال أبو حيان: "ويَلْزَمُ الحرفُ إذا نُودِي (الله) بغير ميمٍ مشددة، والمستغاثُ به والمتعَجَّبُ منه، والمندوبُ، ونَصَّ البصريون على أنه يَلْزَمُ اسمُ الإشارةِ واسمُ الجنسِ إلا في شذوذٍ أو ضرورةٍ، وجاء منه ألفاظ منها: (أَعْوَرُ عَيْنَكَ، والحَجَرَ)، و (اِفْتَدِ مَخْنُوقُ) و(أَصْبِحْ لَيْلُ)، و(أَطْرِقْ كَرَا)، و(ثَوْبِي حَجَرُ)، و(اشْتَدِّي أَزْمَةُ تَنْفَرِجِي)"[3].

هنا يتحدّثُ أبو حيان عن حذف حرف النِّدَاءِ وذلك جائزٌ في سائر الكلام اختصارًا، ومنه قوله –تعالى-: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[4] وقوله -تعالى-: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾[5]، وهناك عِدَّةُ مواطن يرى أبو حيان ومَنْ وافَقَهُ من البصريين لزومَ ذِكرِ حرفِ النِّدَاءِ فيها، وذلك مع عدةِ

---

(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- إِنَّ مُوسَى كَانَ رَجُلًا حَيِيًّا سِتِّيرًا، لَا يُرَى مِنْ جِلْدِهِ شَيْءٌ اسْتِحْيَاءً مِنْهُ، فَآذَاهُ مَنْ آذَاهُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَقَالُوا: مَا يَسْتَتِرُ هَذَا التَّسَتُّرَ إِلَّا مِنْ عَيْبٍ بِجِلْدِهِ، إِمَّا بَرَصٌ، وَإِمَّا أُدْرَةٌ، وَإِمَّا آفَةٌ. وَإِنَّ اللَّهَ أَرَادَ أَنْ يُبَرِّئَهُ مِمَّا قَالُوا لِمُوسَى، فَخَلَا يَوْمًا وَحْدَهُ فَوَضَعَ ثِيَابَهُ عَلَى الْحَجَرِ، ثُمَّ اغْتَسَلَ، فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ إِلَى ثِيَابِهِ لِيَأْخُذَهَا، وَإِنَّ الْحَجَرَ عَدَا بِثَوْبِهِ، فَأَخَذَ مُوسَى عَصَاهُ، وَطَلَبَ الْحَجَرَ، فَجَعَلَ يَقُولُ: ثَوْبِي حَجَرُ، ثَوْبِي حَجَرُ، حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَلَأٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَرَأَوْهُ عُرْيَانًا أَحْسَنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ، وَأَبْرَأَهُ مِمَّا يَقُولُونَ، وَقَامَ الْحَجَرُ، فَأَخَذَ ثَوْبَهُ فَلَبِسَهُ، وَطَفِقَ بِالْحَجَرِ ضَرْبًا بِعَصَاهُ، فَوَاللَّهِ إِنَّ بِالْحَجَرِ لَنَدَبًا مِنْ أَثَرِ ضَرْبِهِ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا أَوْ خَمْسًا، فَذَلِكَ قَوْلُهُ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهًا﴾ صحيح البخاري: ٤/ ١٥٦، ويُنظر: صحيح مسلم: ١/ ١٨٣، ٩٩/٧.

(٢) مسند الشهاب: أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٦م، ١/ ٤٣٦، والجامع الصغير في أحاديث البشير النذير: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د.ت، حديث رقم: ١٠٤٧، ٥٩/١.

(٣) ارتشاف الضرب: ٢١٨٠/٤، بتصرف.

(٤) يوسف: ٢٩.

(٥) آل عمران: ٨.

ألفاظٍ: مع اللهِ، نحو: يا الله، والأكثر في نداء (الله) أنْ نقول: (اللَّهُم) فإنَّ الضمة فيه بناء بمنزلتها في (يا زيدُ) والميم تعويض من حرف النِّدَاءِ، وشذَّ الجمع بينهما، وقد اجتمعا في قول الراجز:

إنِّي إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا أقول يا اللَّهم يا اللَّهما[1]

والشاهد فيه قوله: (يا اللَّهم يا اللَّهما) حيث جمع فيه بين حرف النداء والميم التي هي عوض عن النداء وذلك شاذٌ وضرورة[2].

ويلزم ذكر حرف النداء في عدَّة مواضع: مع المستغاثِ به، نحو: (يا لَزيدٍ لِعمرٍو) ويجب الذِّكر ولا يجوز الحذف؛ لأنَّ الباعث عليها هو شدة الحاجة إلى الغوث والنصرة، والمُتَعجّبِ منه نحو: يا لَلْمَاء، والمندوبِ، نحو: يا زيداه، لأنها تقتضي مدَّ الصوت، ويلزَمُ ذِكْرُ حُروفِ النِّدَاءِ أيضًا مع اسمِ الإشارةِ واسمِ الجنسِ المبنيّ للنِّدَاءِ إلا في حالةِ الضَّرورةِ والشذوذِ، أمَّا ابنُ مالكٍ فيرى أنَّ الحذفَ جائز فيهما لكنَّه قليل[3]، ومن الشواهد على حذفِ حرفِ النِّدَاءِ مع اسمِ الإشارةِ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[4]، وقولُ الشاعرِ:

إذا هَمَلَتْ عَيْنِي لها قالَ صَاحِبِي بمثلك هذا لَوْعَةٌ وغَرَامُ[5]

(١) البيت لأبي خرّاش الهذلي، يُنظر: الدرر اللوامع: ٣٩٢/١، وبلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٢٤٢، والإنصاف: ٢٩١، وشرح المفصل: ١٦/٢، وشرح التسهيل: ابن مالك، ٣/ ٤٠١.

(٢) يُنْظر: الكتاب: ١٩٦/٢، والمقتضب: ٢٣٩/٤، واللمحة في شرح الملحة: ٢/ ٦٢٨-٦٢٩، وارتشاف الضرب: ٢١٨٠/٤، وهمع الهوامع: ٣٣/٢، ٤٧.

(٣) يُنْظر: شرح التسهيل: ابن مالك، ٣٨٦/٣، وشرح الكافية الشافية: ابن مالك، ١٢٩٠-١٢٩٣، واللمحة في شرح الملحة: ٢/ ٦٢٥-٦٢٨، وارتشاف الضرب: ٢١٨٠/٤، والمساعد: ٢/ ٤٨٥-٤٨٦، وهمع الهوامع: ٣٣/٢.

(٤) البقرة: ٨٥.

(٥) هملت عيني: فاض دمعها، لوعة: حرقة في القلب من ألم الحب، والبيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، ٢٥٢ ووردت بلفظ: فتنة وغرام، وفي الدرر اللوامع: ٣٨٠/١، وبلا نسبة أوضح المسالك:١٥/٤.

الشاهد فيه (هذا) حيث نادى اسم الإشارة وحذف حرف النِّدَاءِ قبله، أي: يا هذا، وفي هذا الموضع فقط حذف ذو الرمة حرف النداء، وقد أجاز ذلك الكوفيون استدلالًا بهذا البيت وما شابهه، والأوَّلون من البصريين حملوا ذلك على الشذوذ والضرورة، أمَّا الآية السابقة فجعلوها مبتدأ وخبرًا، دون نداء(١).

ويرى سيبويه جواز حذف حرف النداء إن كان المنادى بحضرته فيقول عن أدوات النداء "وإن شئت حذفتهن كلهن استغناءً كقولك: حارِ بن كعب، وذلك أنه جعلهم بمنزلة مَن هو مقبِلٌ عليه بحضرته يخاطبه"(٢).

ومن شواهد حذف حرف النِّدَاءِ مع اسم الجنس المبني للنِّدَاءِ الحديثان السابقان "ثَوْبِي حَجَرُ" أي: يا حَجَرُ، و"اشْتَدِّي أَزْمَةُ تَنْفَرِجِي" أي: يا أزمةُ، وقد أخذ هذه العبارة يوسف التوزري وجعلها مطلعًا لقصيدته:

(اشْـتَدِّي أَزْمَـةُ تَنْفَرِجِي) قَدْ آذَنَ لَيْـلُكِ بالبَلَـجِ(٣)

الشاهد فيه (أزمة) حيث نادى اسم الجنس وحذف حرف النِّدَاءِ قبله، أي: يا أزمة. وقد ذكر ابن هشام العلة من عدم جواز حذف النِّدَاءِ قبل اسم الإشارة واسم الجنس، وذلك لأنَّ حرفَ النِّدَاءِ مع اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف، وكما أنَّه لا يُجمع بين العِوَضِ والمعَوَّضِ في الذِّكرِ كذلك لا يُجْمَعُ بينهما في الحذفِ، واسمُ الإشارةِ بمنزلةِ اسمِ الجنسِ لذلك جرى مجراه(٤).

---

(١) يُنظر: اللمحة في شرح الملحة: ٢/ ٦٢٧، وأوضح المسالك:١٥/٤، والظاهرة النحوية والصرفية في شعر ذي الرمة: (رسالة دكتوراه) تقديم: علي جمعة عثمان، إشراف: أحمد الأنصاري، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ص ١٨٦-١٨٩.

(٢) الكتاب: ٢/ ٢٣٠.

(٣) البيت من المتدارك، الدرر اللوامع: ٣٧٩/١.

(٤) يُنظر: اللمحة في شرح الملحة: ٢/ ٦٢٨، وأوضح المسالك: ١٦/٤، وهمع الهوامع: ٣٣/٢.

وهذا الكلام فيه نظر؛ لأنَّه قد وردَ من أمثال العرب كثيرٌ من الألفاظ حُذِفَ معها حرفُ النِّدَاءِ قبل اسم الجنس، منها: (أَعْوَرُ عَيْنَكَ والْحَجَرَ) أي: يا أعور احْفَظْ عينَكَ واحذر الحجر، أو ارْقُب الحجَرَ[1]، و(أُفْتَدِ مَخْنُوقُ) أي يا مخنوق[2]، و(أَصْبِحْ لَيْلُ) أي: يا ليل،[3] و(أَطْرِقْ كَرَا إِنَّ النَّعَامةَ فِي الْقُرَى) أي: يا كرا[4]. هذا، وقد ذكر ابن يعيش عن هذه الأمثال أنَّ حرف النداء فيها قد حُذِفَ من النَّكرة المقصودة، ولم يُسَمِّها اسم جنس، ويرى المبرِّد أن الأمثال يُسْتجاز فيها ما يُستجاز في الشعر لكثرة استعمالها، وذكر أنَّ الحذف كان للضرورة[5].

وقد زاد بعض النحاة على المواضع التي لا يجوز فيها الحذف: اسم الجنس غير المعين نحو قول الأعمى: يا رجلًا خُذْ بيدي، وبعضهم كابن مالك جعلها بحكم حذف النداء مع اسم الإشارة واسم الجنس فالأكثر فيها ألَّا يُحذف[6].

ومن ثَمَّ يمكن القول: إنَّ هذه المواضع السابقة الذِّكر قد اتفق البصريون والكوفيون على منع حذف حرف النداء فيها إلا قبل اسم الجنس واسم الإشارة، فأجازها الكوفيون، ومنعها البصريون، وزعموا أنَّ كل ما احتجَّ به الكوفيون من شواهد ضرورةٌ أو مؤول، ولعلَّ المختار في هذه المسألة

---

(١) مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، مكتبة السُّنَّة المحمدية، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م، ٢/٦.

(٢) وهو مثل يضرب لكل مَشْفُوقَ عليه مضطر، ويروى افْتَدَى مخنوقٌ، يُنْظَر: مجمع الأمثال: ٢/٧٨.

(٣) يقال ذلك في الليلة الشديدة التي يَطُول فيها الشر، ذكر المفضل بن محمد بن يعلى الضبي أن امرأ القَيْس بن حُجْر الكِنْدِيَّ كان رجلا مفرَّكاً لا تحبه النساء، ولا تكاد امرأة تصبر معه، فتزوج امرأة من طَيِّء فابتنى بها، فأبغضته من تحت ليلتها، وكرهت مكانها معه، فجعلت تقول: يا خَيْرَ الفِتْيَانِ أصْبَحْتَ أصبحت، فيرفع رأسه فينظر فإذا الليل كما هو، فتقول: أصْبِحْ لَيْلُ، ، يُنْظَر: مجمع الأمثال: ١/٤٠٣.

(٤) الكَرَا الكَرَوَان نفسُه، ويقال: إنه مُرَخَّمُ الكروان، يضرب للذي ليس عنده غَنَاء، ويتكلم فيقال له: اسكت، وقولهم: "إن النعامة في القرى" أي تأتيك فتدوسُكَ بأخفافها، يُنْظَر: مجمع الأمثال: ١/ ٤٣١، وأوضح المسالك: ٤/١٧.

(٥) يُنْظَر: المقتضب: ٤/ ٢٥٨-٢٦١، وشرح المفصل: ٢/ ١٦.

(٦) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ابن مالك،٣/١٢٩٠، وأوضح المسالك: ٤/١٠-١٤.

رأي الكوفيين لتعددِ الشواهد فيها، ولورود ذلك في القرآن والحديث وهو ما ليس بضرورة وروده في الشعر أيضا وهذا ما اختاره ابن مالك[١].

المطلب الثاني: أسماء لازَمَتِ النِّدَاءَ:

إنَّ للنِّداءِ أسماءً خاصَّةً به، وهي أسماءٌ لم تُستعملْ مبتدأً، أو خَبرًا، أو فاعلًا، أو مفعولًا، أو مجرورةً، فلم يُتصرَّف فيها بغيرِ النِّدَاءِ، وهي على ضربين: سماعي، وقياسي، واختلَفَ في تصنيفِها النحاةُ، فأبو حيان يرى أنَّ السماعي هو الألفاظ الآتية: (يا أبتِ، يا أمتِّ[٢]، هناه[٣]، اللهم، فُلُ، فُلَة[٤]، والقياسي ما بُنِيَ على: (مَفْعَلَان [الغالب فيه السبُّ] نحو: يا مَلأَمان، ويا مَكْذبان أي: لئيم، وكذّاب، وعلى فُعَل [في سبِّ المذكر] نحو: حُبَث، ولُكَع معدولٌ عن ألكع، وعلى فَعَالِ [في سبِّ المؤَنَّثِ] نحو: نَجاسِ، وخباثِ أي يا نجِسة ويا خبيثة)[٥].

هنا قد يتبادر إلى الذهن سؤالٌ مفادهُ ما الغرض من العدول إلى هذه الصِيغ؟ والجواب ذكره بعض النحاة في كتبهم، قال ابن يعيش: "وإنّما عُدِلَ إلى فَعالِ لضربٍ من المبالغة في الفُسق والغَدرِ والخُبث، كما عدلوا عن راحم إلى رحمن للمبالغة، وكما عدلوا عن لئيم إلى ملأمان، وعن لاكع إلى ملكعان، حيث أرادوا المبالغة في الصفة"[٦]، وأمَّا سببُ اختصاصِه بالنِّداء "لأنه يصير معرفة

(١) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ١٢٩٠/٣، ولغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية: محمد حماسة، ص٤٠٣، والحذف التركيبي وعلاقته بالنظم والدلالة: ص١٢٥-١٢٦.

(٢) بفتح التاء وكسرها، ولا يجوز يا أبتي ويا أمتي، لأن التاء عوضٌ من الياء فلا يجتمعُ العِوَضُ والمعَوَّض. يُنْظَر: المقتضب: ٣/ ١٦٩، وشرح ابن عقيل: ٢٥٢/٢.

(٣) أي: يا رجل. يُنْظَر: ارتشاف الضرب: ٥/ ٢٢٢٣، وعند ابن عصفور (هناه) كناية عن النكرات، شرح الجمل: ٢/ ٢٠٥.

(٤) (فُلُ، فُلَة) كنايتان عن العلم العاقل: أي يارجل ويا امرأة، ويرى الكوفيون أنهما لفظان مرَخَّمان عن فُلان وفلانة، وذلك غير جائز عند البصريين. يُنْظَر: الكتاب: ٢/ ٢٤٨، وارتشاف الضرب: ٥/ ٢٢٢٣، وأوضح المسالك: ٤/ ٤٢-٤٣.

(٥) يُنظر: المقتضب: ٢٣٥/٤، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٣٠، وارتشاف الضرب: ٢٢٢٣/٥-٢٢٢٦، وأوضح المسالك: ٤/ ٤٢-٤٦، والمساعد: ٥٤٢/٢، وهمع الهوامع: ٢/ ٥٤٢

(٦) شرح المفصل: ٥٧/٤.

بالقصد، كتعريف رجل في قولك يا رجل... والدليل على تعريفه قولهم: يا فُسَقُ الخبيثُ، فوصفُهم إياه بالمعرفة دليلٌ على تعريفه"(١).

وقد جاء الاستشهاد بالحديث لدى أبي حيان فيما يتصل بالأسماء التي لازَمَتِ النِّدَاءَ في الحديث الآتي:

عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ اليَمَانِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: ((لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكُونَ أَسْعَدَ النَّاسِ بِالدُّنْيَا لُكَعُ بْنُ لُكَعٍ))(٢).

فقد قال أبو حيان: "وأمَّا (حتى يلي النَّاسَ لُكَعُ بْنُ لُكَعٍ) وقوله:

... . شهادةً بيدَيْ مِلْحَادَةٍ غُدَرِ

فوصفٌ كَحُطَم، و (لُبَد) ألا ترى صَرْفَ (ابن لكع)، وجَعْلَ (غُدَر) صفةً لنكرة، فعلى هذا لا يكونان من المختص بالنِّدَاءِ"(٣).

إنَّ مِنَ الأسماء التي لازَمَتِ النِّدَاءَ (لُكَع)، وأمَّا معناها فيستخدم في النداء للئيم، إذ يقول المبرد: "العَدْل يُوجِب التكثير؛ كما أنَّ يا فُسَقُ مبالغة في قولك: يا فاسق وكذلك يا لُكع، ويا لَكاع"(٤)، وتقول: "رَجلٌ ألكعٌ ولُكَعٌ ولكيعٌ ولَكَاعٌ وملكعانٌ ولَكوعٌ: أي لئيمٌ ودنيئ، وكلُّ ذلك يوصَفُ به الحَمِقُ"(٥).

---

(١) السابق: نفسه، بتصرف.

(٢) سنن الترمذي: ٤/ ٤٩٤، وورد في مسند أحمد: ٢٥/ ١٥٢.

(٣) ارتشاف الضرب: ٥/ ٢٢٢٦، وصدر البيت: يدعوه سِرًّا وإعلانًا لِيَرْزُقَهُ، من بحر البسيط، وهو منسوب لأمِّ عمران بنت الحارث، (المِلْحادَة): مبالغة من أَلْحَدَ، أي جارٍ عن الحق، يُنظر: الدرر اللوامع: ١/ ٣٩٠، وهو بلا نسبة في همع الهوامع: ٢/ ٤٦.

(٤) المقتضب: ٣/ ٣٨١.

(٥) لسان العرب: مادة: (ل ك ع)، ٨/ ٣٢٢-٣٢٣.

ويرى سيبويه أنَّهُ اسمٌ للمنادى، والدليل أنهم "لا يقولون في غير النِّداءِ جاءتني خَباثِ ولَكاعِ، ولا لُكع، ولا فُسَقُ، فإنَّما اختُصَّ النِدّاءُ بهذا الاسم أنَّ الاسم معرفة، كما أُختُصَّ الأسدُ بأبي الحارث إذا كان معرفة. ومن هذا النحو أسماءٌ اختص بها الاسم المنادى لا يجوز منها شيء في غير النِّداء: نحو: يانومانُ، وياهناهُ، ويا فُلُ"[1].

هذا، وقد تخالِفُ تلك الأسماءُ القاعدةَ وتأتي لغير النِّداءِ وذلك مثل قول الشاعر:

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثم آوِي إلى بيتٍ قَعيدَتُهُ لَكاعِ[2]

الشاهد فيه قوله: (لَكاعِ) من البناء (فَعالِ) المعدول في سبِّ المؤنث -وهو مقيسٌ عند النحاة-فقد ورد استعمال(لَكاعِ) غير منادى للضرورة الشعرية، فهو هنا خبر للمبتدأ، وبعضُ النُّحاة خرَّجوه على تقدير قولٍ محذوف: أي بيتٍ قعيدتهُ مقول لها يا لَكاعِ، وقد اعتبرَ ابن عقيل أنه لم يُثبتِ استعمال المخصوصِ بالنِّداء في غير النِّداء، وما ورد في الشعر من الضرورات[3].

ولما كان الأمر على ما تَقَدَّمَ، فإنَّهُ يمكن الإشارة إلى أنَّ الحديث السابق الذكر قد وردتْ فيه كلمة (لُكَع) من البِناء (فُعَل) المعدول في سبِّ المذَكَّرِ، وقد اختلف النحاة في كونه مقيسًا أو سماعيًّا، فسيبويه والمبرد ووافقهم ابن عصفور وأبو حيان جعلوه مقيسًا، أمَّا ابن مالك فجَزَمَ بأنَّه لا يَنْقاسُ،[4] لكنَّ (لُكَع) في الحديث وَرَدَ في غير النِّداء "حَتَّى يَكُونَ أَسْعَدَ النَّاسِ بِالدُّنْيَا لُكَعُ

(١) الكتاب: ٢/ ١٩٨، ويُنظر: المقتضب: ٤/ ٢٣٧.

(٢) قَعيدَة البيت: ربته، وذلك لقعودها وملازمتها البيت، والبيت من بحر الوافر، وهو منسوبٌ للحطيئة يهجو امرأته، و(لَكاعِ) هنا بمعنى سيئة الخُلُق. ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت، تحقيق: د. نعمان طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ٣٣٠، وشرح المفصل: ٤/ ٥٧، والدرر اللوامع: ١/ ٣٩٠-٣٩١.

(٣) يُنظر: شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور: ٢/ ٢٠٩، وشرح الرضي على الكافية: ١ /٤٣٠، وشرح التسهيل: ابن مالك، ٣/ ٤٢٠، وأوضح المسالك: ٤/ ٤٦، والمساعد: ٢/ ٥٤٥، وهمع الهوامع: ٢/ ٤٧.

(٤) يُنظر: الكتاب: ١٩٨/٢، والمقتضب: ٣٧٣/٣، وشرح جمل الزجاجي: ابن عصفور: ٢/ ٢٠٥-٢٠٩، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٣٠، وشرح التسهيل: ابن مالك، ٣/ ٤١٩، وارتشاف الضرب: ٥/ ٢٢٢٦، وأوضح المسالك: ٤/ ٥٤، وهمع الهوامع: ٢/ ٥٤٣.

بْنُ لُكَعٍ" وذلك مخالِف لما تَمَّ ذكره، وقد جعله أبو حيان استثناءً من القاعدة، فهو في الحديث ليس مختصًّا بالنِّداء، ولا معدولًا، إنما هو وصفٌ كرَجُلٍ حُطَم، ومالٍ لُبد، وذلك لكون ابن لكع مصروفًا[١]، إذ يقول سيبويه: "كما تركوا صرْف لُكَع حين أرادوا يا ألكعُ"[٢] ويُشابهُ الحديث السابقَ قولُ الشاعر:

يدعوه سِرًّا وإعلانًا لِيَرْزُقَهُ شهادةً بيَدَيْ مِلْحادَةٍ غُدَرِ[٣]

الشاهد فيه قوله: (غُدَرِ) حيث جاء صفة لنكرة (مِلْحادَةٍ) شذوذًا لأنه من الأسماء الملازمة للنِّداءِ، و(غُدَر) معدولٌ عن غادر. وقال سيبويه: " اعلم أنَّ كل (فُعَلٍ) كان اسمًا معروفًا في الكلامِ أو صفةً فهو مصروف. فالأسماء نحو صُرَدٍ... وأمَّا الصِّفات فنحو قولك: هذا رَجُلٌ حُطَمٌ"[٤].

وبعد هذا يمكن الإشارة إلى أنَّه قد وردتْ بالحديث مواضعُ أخر ورد فيها استعمال (لُكع) و(لَكاعِ) لغير النداء، وهذا يؤيِّد ما ذهب إليه أبو حيان أنها في هذه المواضع لا تكون من المختص بالنِّداء، ومن هذه المواضع: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه- قَالَ: "كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -ﷺ- فِي سُوقٍ مِنْ أَسْوَاقِ الْمَدِينَةِ فَانْصَرَفَ فَانْصَرَفْتُ، فَقَالَ: أَيْنَ لُكَعُ؟ -ثَلَاثًا-ادْعُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ"[٥] و(لُكَعُ) في هذا الحديث كناية عن الصغير، وهو الحسن -رضي الله عنه-، والشاهد فيه مجيء (لكع) في غير موضع النِّداء[٦].

(١) يُنظر: شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور: ٢/ ٢٠٩، وارتشاف الضرب: ٥/ ٢٢٢٦.
(٢) الكتاب: ٣/ ٢٢٥.
(٣) سبق تخريجه.
(٤) الكتاب: ٣/ ٢٢٢.
(٥) صحيح البخاري: ٧/ ١٥٩.
(٦)يُنْظَر: فتح الباري: ابن حجر، ١٠/ ٣٣٢.

وبهذا نستنتج أن هناك أسماء لازمت النِّداء منها قياسي وسماعي، وقد وردت لغير النداء في الشعر ضرورة، وخرجت عن الاختصاص بالنِّداء في مواضع أُخَر كالأحاديث السابقة، وهو الأمر الذي يمكن معه القول بأن هذه الأسماء على الرغم من الاتفاق على أنها ملازمة للنداء، فقد تخرجُ عن هذا الاختصاص في الشعر –على حدِّ قولِ القدماء، على نحو ما سبق– لا شذوذًا أو ضرورة –على نحو ما قيل– بل لغايةٍ دلاليةٍ ترتبط بالسياق في إطار لغة الشعر تلك، تلك اللغة التي تدعونا إلى التخلي عن وصفها بالضرورة، والتعامل مع ما ورد بها على أنَّه من مقتضيات لغة الشعر الخاصة(١).

المطلب الثالث: الاستغاثة والتعجب:

الاستغاثة هي دعاء المُستَنْصِر المُستَنْصَر به، وهي النِّداء لأجلِ الخلاص من شِدَّةٍ، أو العونِ على مشقةٍ، فهذا النِّداء استغاثة، وهو مستغاثٌ أو مستغاثٌ به، وورد هذا المعنى في كلام الله عزَّ وجلَّ، قالَ –تعالى–: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾(٢)، وقالَ –تعالى–: ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ﴾(٣) ، ولام الاستغاثة لامُ جَرٍّ، وتكون مفتوحة مع المستغاث [أو المستغاث به] ومع المتعجب منه نحو: يا لَلْجمالِ، ويا لَلْعجبِ، ويا لَلْماءِ وذلك إذا رأوا عَجَبًا وماءً كثيرًا، وتكونُ مكسورة مع المستغاث له [أو المستغاث من أجله] وذلك للفرق بينهما نحو: يا لَزيْدٍ لِعمرٍو، والمعنى: أنت مُسْتغيثٌ بزيدٍ مِنْ أجل عمرٍو ليُعينك عليه، والعامل في المستغاث به (يا) النِّداء

(١) يُنظر: لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية: محمد حماسة، ص ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٦٢، ٣٦٨، والجملة في الشعر العربي: محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٩٠م، ص٢١، ونظرية اللغة في النقد العربي: ص٤٥، والمستوى اللغوي الفصحى واللهجات للنثر والشعر: محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة– مصر، ١٩٨١م، ص٤٥، والحذف التركيبي وعلاقته بالنظم والدلالة: د. فايز تركي، ص٣٠–٣١، والتفاعل النحوي لدى ابن جني في تحليل الخطاب، دراسة في كتاب التمام في تفسير أشعار هذيل: د. فايز صبحي تركي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الرسالة: ٤٥٩، الحولية: ٣٧، سبتمبر ٢٠١٦م، ص ١٦٢، ١٦٣، ١٧٥، ١٧٦.

(٢) الأنفال: ٩.

(٣) القصص: ١٥.

لنيابته عن الفعل، والعامل في المستغاث من أجله فعلٌ محذوفٌ تقديره: (أدعوكم لفلان) وهناك آرآء أُخَر للنحاة[1].

وإذا وَلِيَ (يا) اللام المكسورة فإنَّه دليل على حذف المستغاث به، وعلى أنَّ ما وَلِيها مستغاث لأجله نحو قول العرب: يا لِلْمَاء، أي: يا لَلرجالِ لِلْمَاء، وقد وردت عن العرب بالفتح على جعله بمنزلة المستغاث به نحو: يا لَلْمَاء ويا لَلْعجب على تقدير: يا ماءُ ويا عجبُ هذا أَوَانُك، وإنّما يُفعلُ ذلك عند الاستعظام، وقد تُحْذَفُ لام الاستغاثة ويُعَوَّضُ عنها بألف في آخر الاسم نحو: يا زيدًا لِعمرٍو[2].

وقد جاء الاستشهاد بالحديث النبوي عند أبي حيان في الأثرين الآتيين:

أوَّلُهما: قولُ عمرٍ رضي الله عنه لما طعنه العلجُ أبو لؤلؤة المجوسي -لعنه الله-: ((يا لَلّهِ يا لِلْمسلمينَ))[3].

فقد قال أبو حيان: وقد يُحْذَفُ المستغاثُ من أجله كقول عمر رضي الله عنه لما طعنه فيروز -لعنه الله-: (يا لَلّهِ يا لِلْمسلمينَ)[4].

---

(١) يُنظر: الكتاب: ٢/٢١٥-٢١٦، واللامات: ٨٧، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/٣٣٩-٣٤٠، والملحة في شرح الملحة: ٦١٩-٦٢٢، وارتشاف الضرب: ٤/٢٢١١،

(٢) يُنظر: الكامل: (باب اللام التي للاستغاثة والتي للإضافة) ٣/ ١١٩٨-١٢٠٠، وشرح الكافية الشافية: ابن مالك، ٣/ ١٣٣٤-١٣٣٧، والمساعد: ٢/ ٥٢٥-٥٣٢، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٣/ ١٤٩-١٥٠، وهمع الهوامع: ٢/ ٥٣-٥٦.

(٣) أبو لؤلؤة المجوسي اسمه فيروز، وهو غلام المغيرة بن شعبة، وهو قاتل عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- يُنظر: فتح الباري: ابن حجر، ١/٣٠١، ٧/ ٦٢. ولم أجد الحديث في الكتب المعتمدة، وقد ورد بياء واحدة فقط في الفائق في غريب الحديث:٢/٤٢٥، والنهاية في غريب الحديث والأثر: ٣/٤٢٦.

(٤) ارتشاف الضرب: ٤/٢٢١١.

يتضح مما سبق أنَّ أبا حيان استشهد بالحديث السابق على حذف المستغاث من أجله فقال: (يا لَلّه) أي: استغاث بالله وحذف المستغاث من أجله، ثم قال: (يا لَلْمسلمينَ) فاستغاث بالمسلمين وحذف المستغاث من أجله، وذلك واردٌ عند العرب، وقد وافق في ذلك الزجاجي الذي استشهد بالحديث مثالا على المستغاث به (يا لَلّهِ يا لَلْمسلمينَ) بفتح اللَّامين، وقد ورد هذا الحديث في كتب النحاة لكنه دون تكرار الياء وبِفَتْحِ اللام الأولى وكَسْرِ الثانية (يا لَلّهِ لِلْمسلمينَ) وذلك عند المبرد وابن يعيش وابن مالكٍ وغيرهم مثالا على استغاثة المنادى، وأنه يكون بلام مفتوحة(١).

أمَّا الأصفهاني فذكر في أغانيه بعد قول الشاعر:

يا لَلّرِجالِ لِوَجْدِكِ المتَجَدّدِ ولِمَا تُؤمّلُ مِنْ عَقِيلَةَ في غَدِ(٢)

يا لَلّرِجالِ تأتي بالفتح والكسر، ثم استدل بحديث عمر -رضي الله عنه- لما طُعِنَ: (يا لَلّهِ [بالفتح] يا لِلْمسلمينَ [بالكسر]) ذكرها في الأولى بالفتح وفي الثانية بالكسر استدلالًا على جواز ذلك في الاستغاثة. وورد عن أبي العيناء أنه أتى عبد الله بن داود الخُرَيبي فسأله: "لِمَ قال عمر بن الخطاب حين طُعِنَ يا (يا لَلّهِ يا لِلْمسلمينَ) لِمَ فتح تلك اللام وكسر هذه؟ قال: قلت: فتح تلك للدعاء، وكسر هذه للاستنصار"(٣).

(١) يُنظر: المقتضب:٤/٢٥٤، واللامات: ٨٨، وشرح المفصل: ١/ ١٣١، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٥٣، وشرح التسهيل: ابن مالك، ٣/ ٤٠٩، وأوضح المسالك: ٤/٤٦-٤٧.

(٢) البيت من الكامل، وهو منسوب للأحوص، يُنظر: شِعر الأحوص الأنصاري، تحقيق: عادل سليمان جمال، تقديم: شوقي ضيف، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، ط٢، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، ١٣٣، وكتاب الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م، ٤/٢٥٩.

(٣) تاريخ مدينة دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي المعروف بابن عساكر، تحقيق: محب الدين أبو سعيد عمر العمروي، دار الفكر، بيروت-لبنان، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، ٢٨/ ٢٩.

هذا، وقد اِستُشهد في العصر الحديث بمثل هذا الحديث على جواز حذف المستغاث من أجله فنقول: (يا لله)[1].

ثانيها: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ -رضي الله عنه-: ((وَاعَجَبًا لَكَ يَا عَمْرُو بْنَ الْعَاصِ لَئِنْ كُنْتَ تَجِدُ ثِيَابًا أَفَكُلُّ النَّاسِ يَجِدُ ثِيَابًا؟))[2]

قال أبو حيان: "وقلَّ وُرُود (وا) في التعجب كقول عمر-رضي الله عنه-: واعجبًا لكَ يا ابنَ العاصِ"[3]

هنا يمكن القول: إنَّ المستغاثَ به لا يكون إلا معلومًا ولا تجيء مع المستغاث به والمتعجب منه إلا (يا) النِّداء فهي خاصةٌ بباب الاستغاثة والتعجب من بين حروف النِّداء، لكن قليلًا ما تَرِدُ (وا) في التعجب، ومن ذلك قول الفاروق -رضي الله عنه-: (واعجبًا لكَ يا عمرو بن العاصِ)، فقد تعجَّب بـ (وا) بدل (يا) النِّداء، وجمهور النحاة يرون أنَّ (وا) مختصة بالندبة، أمَّا ابن عصفور فذكرها ضمنَ أدوات النِّداء، ووافقه بعض النحاة في جواز استعمال (وا) في المنادى غير المندوب، فالرضي جعل (وا) تنوب مناب (يا) في النِّداء، والمرادي وابن هشام ذكرا أنَّ (وا) على وجهين: إمَّا تكون نداءً خاصًّا بالندبة نحو: (وازيداه) وأُجِيز استعمالها في النِّداء الحقيقي، أو تكون اسمًا

---

(١) جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط٢٨، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م، ٣/١٦١.

(٢) تكملة الحديث: "عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ، أَنَّهُ اعْتَمَرَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي رَكْبٍ فِيهِمْ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ، وَأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَرَّسَ بِبَعْضِ الطَّرِيقِ، قَرِيبًا مِنْ بَعْضِ الْمِيَاهِ. فَاحْتَلَمَ عُمَرُ وَقَدْ كَادَ أَنْ يُصْبِحَ، فَلَمْ يَجِدْ مَعَ الرَّكْبِ مَاءً. فَرَكِبَ، حَتَّى جَاءَ الْمَاءَ، فَجَعَلَ يَغْسِلُ مَا رَأَى مِنْ ذَلِكَ الِاحْتِلَامِ، حَتَّى أَسْفَرَ. فَقَالَ لَهُ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ: أَصْبَحْتَ وَمَعَنَا ثِيَابٌ، فَدَعْ ثَوْبَكَ يُغْسَلُ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: «وَاعَجَبًا لَكَ يَا عَمْرُو بْنَ الْعَاصِ لَئِنْ كُنْتَ تَجِدُ ثِيَابًا أَفَكُلُّ النَّاسِ يَجِدُ ثِيَابًا؟ وَاللَّهِ لَوْ فَعَلْتُهَا لَكَانَتْ سُنَّةً". موطأ مالك: ١/ ٥٠.

(٣) ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٢١٣.

لـ(أعجبُ) نحو: (وا بأبي أنتِ)، ويوافق ما ذهبوا إليه ما ورد في الحديث مِنْ قول عمر -رضي الله عنه- السابق[1]، وقول الراجز:

وافقْعسًا وأيْن مِنِّي فقعسُ أَإِبلي يأخذُها كَرَوَّسُ[2]

والشاهد فيه: (وافقْعسًا) على أنَّ (وا) من حروف النداء وذلك مخالفٌ لرأي الجمهور.

وقد وردت لفظة (واعجبًا) في الحديث في غير هذا الموضع منه قول عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- "وَاعَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ"[3].

ولما كان الأمر على ما تقدم فإنه يمكن الإشارة إلى أنّ مجيء (وا) في التعجب جائز وإنْ كان قليلًا لورود ذلك في الحديث والشعر.

المطلب الرابع: الاختصاص:

وَرَدَ الاختصاصُ في اصطلاح النُّحاة، وهو" اسمٌ ظاهرٌ بعد ضميرٍ متكلِّمٍ يخصُّهُ، أو يُشاركُهُ فيه"[4] والمنصوب على الاختصاص هو "اسم معمولٌ لأخصُّ واجب الحذف"[5] وفُسِّر بأنه "تخصيصُ حكمٍ عُلِّقَ بضميرٍ ما تأخَّرَ عنه مِنْ اسمٍ ظاهرٍ مُعَرَّف"[6]، والباعث عليه إمَّا: فخرٌ، أو تواضعٌ، أو زيادة بيان[7].

(١) يُنْظَر: المقرب: ١/ ١٧٥، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٤٢٥، وارتشاف الضرب: ٤/ ٢٢١٣، والجنى الداني: ٣٥١-٣٥٢، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٤/ ٤٢١، والمساعد: ٥٣٣/٢، وهمع الهوامع: ٢٨/٢، ٥٦.

(٢) البيت من الرجز، و(فقعس) أبو قبيلة من بني أسد، و(الكروَّس) عظيم الرأس، يُنظر: الصحاح: ٣/ ٩٥٩، ورد البيت بغير نسبة في: المقرب: ١/ ١٨٤، وهمع الهوامع: ٢٨/٢، وقيل إن البيت لرجل من بني أسد وذلك في الدرر: ١/ ٣٧٤.

(٣) يُنظر الحديث في: صحيح البخاري: ٧/ ٢٨.

(٤) ارتشاف الضرب: ٥/ ٢٢٤٧.

(٥) أوضح المسالك: ٤/ ٧٢،

(٦) أوضح المسالك: ٤/ ٧٢، ويُنْظَر الكتاب نفسه: ٤/ ٧٤.

(٧) يُنْظَر: شرح التسهيل: ابن مالك، ٣/ ٤٣٤، وارتشاف الضرب: ٥/ ٢٢٤٧.

ومن الجدير بالذِكر أنَّ الاسم المخصوص ثلاثة أنواع: أولها: (أيُّها وأيُّتها)، نحو: أنا أفعلُ كذا أيُّها الرجل، وهي هنا مبنية على الضمِّ كحالها في النِّداء، وموضعها نصب على الاختصاص عند الجمهور بفعلٍ محذوف تقديره (أعني)، أو (أخصُّ)، وتوصفُ لزومًا باسمٍ مرفوعٍ معرفٍ بأل. وثانيها: المعرَّفُ بالإضافة كقول النبي- ﷺ-: " نَحْنُ -معاشرَ الأنبياءِ- لا نُوَرِّثُ"(١)، ويقول سيبويه: " وأكثر الأسماء دخولًا في هذا الباب: (بنو فلان، ومعشر مُضافة، وأهل البيت، وآل فلان)"(٢)، وثالثها: المعرف بأل نحو: نحن العرب أكرمُ الناس، وقد يكونُ علَمًا(٣).

ولقد ورد ذكر الأثر عند أبي حيان -فيما يتَّصِلُ بالاختصاص-في:

قول عمرَ -رضي الله عنه-: ((كلُّ النَّاسِ أَفْقَهُ منكَ يا عُمَرُ))(٤).

فقد قال أبو حيان: " قال [يقصد الأخفش]: ولا يُنْكَرُ أن يُنَاديَ الإنسانُ نفسَه، ألا ترى إلى قول عمرَ -رضي الله تعالى عنه-: (كلُّ النَّاسِ أَفْقَهُ منكَ يا عُمَرُ)"(٥).

ذكر أبو حيان الحديث السابق في باب الاختصاص وهو يتحدثُ عن (أيُّها)، فهنا يمكن القول: إنَّ (أيُّ) مبنية على الضم كما ذُكِر، وهي في موضع نصبٍ (بأخصُّ) هذا عند جمهور النحاة، أمَّا الأخفشُ فيرى أنَّ (أَي) منادى، فالاختصاص عنده نداء، وذلك لأنه لا يُنْكَرُ نداءُ الإنسانِ نفسه، واستند في تعضيدِ رأيهِ بقول عمر -رضي الله عنه- (كل الناس أفقه منك يا عمر)، ولقد

---

(١) مسند أحمد:٩/٤١١.

(٢) الكتاب: ٢/ ٢٣٦.

(٣) يُنْظَر: شرح المفصل: ٢/ ١٧، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٣٢، توضيح المقاصد والمسالك: ٣/ ١١٥٠، وأوضح المقاصد والمسالك: ٤/٧٣.

(٤) كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥١هـ، ١/ ٣٨٨، وفيض الباري على صحيح البخاري: (أمالي) محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي ثم الديوبندي، تحقيق: محمد بدر عالم الميرتهي، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان ط١، ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م، ٦/ ٢٤، ولم أجده في كتب الحديث المعتمدة.

(٥) ارتشاف الضرب: ٥/ ٢٢٤٧.

عارض ابن عقيلٍ رأي الأخفش فيما ذهب إليه بأن (أي) هنا تكون للنداء، رادًّا عليه بأنَّ المتكلمَ لا يُنادي نفسه، وأنَّ التزام حذف (يا) النِّداء لقُوَّةِ الدَّلالِة عليها.[1]

ومما يُعَضِّد ذلك قول الرضي: "ولا يجوزُ في بابِ الاختصاص إظهار حرفِ النِّداء، مع (أي) لأنه لم يَبْقَ فيه معنى النِّداء، لا حقيقة كما في (يا زيدُ)، ولا مجازًا كما بقي في التعجب منه والمندوب، فَكُرِهَ استعمالُ علَمِ النِّداء في الخالي عن معناه بالكلية"[2].

هذا، ويرى السيرافي أنَّ (أَي) في الاختصاصِ مُعربة، وهي تحتملُ رأيين: أولها: أن تكون خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، نحو: أنا أفعل ذلك أيها الرَّجلُ، تقديره: (هو أيها الرَّجل) أي المخصوص به، ثانيها: أن تكون مبتدأً خبره محذوف، فيكون التقدير: (أيُّها الرَّجلُ المخصوصُ أنا المذكور)، فعلى ذلك القول لا تكون (أي) في موضع نصب بفعل مضمرٍ، بل تُعَدُّ جزءًا من جملة، ويعارضه ابن هشام؛ لِمَا في هذه التقديرات من التكلف والبعد بحيث لا يجوز الاعتماد عليها ولا يُؤخذُ بما يقتضيها[3].

ولعلَّ ما أخلص إليه في هذه القضية أن نداء الإنسان نفسه ليس على سبيل الحقيقة –فهو لا يطلب منها الإقبال–بل المجاز، فلا حرج من مخاطبة الإنسان نفسه ومعاتبته إياها.

---

(١) يُنْظَر: أوضح المسالك: ٤/ ٧٣، والمساعد: ٢/ ٥٦٥، وشرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٦٩، وهمع الهوامع: ٢٣/٢.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٣١، ويُنْظَر: شرح المفصل: ٢/ ١٧-١٩.

(٣) يُنْظَر: ارتشاف الضرب: ٥/ ٢٢٤٧، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٣/ ١١٥١، وأوضح المسالك: ٤/ ٧٣، والمساعد: ٢/ ٥٦٦.

المطلب الخامس: معنى (بَيْدَ):

كلمة (بَيْدَ) مِن أدوات الاستثناء، وقد يُقَالُ فيها (ميد) بالميم، كقولك أغمطت عليه الحمى وأغبطت، وهذا سبَّد رأسه وسمَّده[1]، وتأتي في الاستثناء المنقطع خاصة، وهي لازمة النصب وغالبا تضاف إلى أنَّ وصلتها[2].

وقد ورد الاستشهاد بالحديث لدى أبي حيان فيما يتصل بالاستثناء بكلمة (بَيْدَ) في الحديث الآتي: ((أنَا أفْصَحُ العَرب بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْش))[3].

فقد قال أبو حيان: "وتُساوي (بَيْدَ) غير، وتُضاف إلى (أنَّ) وصلِتها وتقع في الاستثناء المنقطع، وفي الحديث: (أنَا أفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بالضَّادِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْش، واستُرضِعْتُ في بني سعد)"[4].

من خلال النص السابق يتضح أن أبا حيان استشهد بكلمة (بَيْدَ) في مساواتها بغير، وإضافتها إلى أنَّ وصلتها، ولا تقع صفة ولا استثناء متصلا، وإنما يستثنى بها في الانقطاع خاصة.

---

(١) سبَّد رأسه: حَلقَه وأعفاه، يُنظر: كتاب الأفعال: أبو القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع، عالم الكتب، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م، ٢/ ١٣١.

(٢) يُنظر: غريب الحديث: أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد (الدكن)–الهند، ط١، ١٣٨٤ هـ –١٩٦٤ م، ١/١٣٩، ولسان العرب: مادة: (ب ي د)، ٣/٩٩، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٢/١٩٩، وهمع الهوامع:٢/٢٠٨.

(٣) لم أجد هذا الحديث في أمهات كتب الحديث، ووجدته في: غريب الحديث: الهروي، ١/١٤٠، بلفظ(مَيْد)، والنهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، ١/١١٧. وقد ورد فيه بأنَّ معناه صحيح، وقال فيه ابن كثير: لا أصل له. ويُنظر: التذكرة في الأحاديث المشتهرة: بدر الدين الزركشي، تحقيق: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، ١/١٦٠.

(٤) ارتشاف الضرب: ٣/١٥٤٥.

وهنا يُمكنُ القول بأنها لا تقتصِرْ في معناها على معنى(غير)، بل لها معانٍ مختلفة، لكنَّ الأشهر أنها بمعنى (غير) وهو رأي ابن السكيت[١]، يُقال: فلان كثير المال بيد أنه بخيل، أي: غير أنه بخيل، وفي غريب الحديث زاد أبو عبيد لها معنى (من أجل)، ووافقه ابن هشام، ويرى أبو عبيد أنَّ بعض هذه الأقوال كـ(غير، على) قريبة من بعضها في المعنى[٢]، ورشّح أبو حيان أن المشهور أنها بمعنى (غير) ثم ذكر الحديث السابق[٣]، وفسِّرَتْ بمعنى (على) من قول الشاعر:

عَمْدًا فعلتُ ذَاك بيدَ أَنِّي أَخَافُ إِن هَلَكتُ لم تُرِنِّي[٤].

(بيدَ أَنِّي) أي: على أني، فيُلاحظ أنَّ تفسير معاني كلمة (بَيْدَ) فيما ورد عن العرب متقاربةٌ من بعضها في المعنى، سواء فيما ورد من شعر أو نثر، كالحديث السابق.

المطلب السادس: فِعْلا التَّعَجُّب:

استكمالًا للأفعال التي لا تتصرف ولزمت بناءً واحدًا وأشير إلى أنَّ من أمثلتها: فِعْلا التعجب، والفعلان المبنيان للمدح والذمّ (نعم وبئس) -وسيرد الحديث عنهما بإذن الله-ويأتي العرضُ هنا لفعلي التعجب، فهذه الأفعال وما جرى مجراها لا تتصرف، ولا تدخلها حروف المضارعة، ولا يُبْنى منها اسم الفاعل.

---

(١) إصلاح المنطق: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ٢٤/١.

(٢) يُنظر: غريب الحديث: الهروي أبو عبيد، ١٤٠/١، وشرح التسهيل: ابن مالك،٣١٤/٢، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١٩٩/٢-٢٠٣.

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب: ١٥٤٥/٣.

(٤) أنشد لرجل يُخاطب امرأة، ترني: من الرنين وهو الصوت، ووردت (إخال) بدل (أخاف)، والبيت من بحر: الرجز، ونُسِبَ لمنظور بن مرثد الأسدي، ولمْ أجدْ له ديوانًا، يُنظر: غريب الحديث: ١٣٩/١، وتهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ١٤٥/١٤، والفائق في غريب الحديث: محمود الزمخشري، تحقيق: علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط٢، ١٤١/١، ولسان العرب: مادة: (ب ي د)، ٩٩/٣، ومغني اللبيب: ٢٠٣/٢، وتاج العروس: مادة: (ر ن ن) ١١٦/٣٥.

ولا يخفى أن التعجب هو "انفعالٌ يعرض للنفس عند الشعور بأمرٍ يخفى سببه، ولهذا قيل: إذا ظهر السبب بطل العجب"[(١)]، وهو أيضًا: استعظامُ فعلٍ ظاهرِ المزيَّة، ويُدَل عليه بألفاظ كثيرة لم يتعرض لها النحويون، كقول العرب: لله أنت، وسبحان الله، ولله درُّه فارسا، ويا للدواهي... وغيرها الكثير، لكونها ألفاظًا لم تدلْ على التعجب بالوضع بل بقرينة. وإنما يُبَوَّب من ألفاظ التعجب على ضربين وذلك للفعلين غير المتصرفين: (ما أَفْعَلَ) ويُبْنى على الفتح؛ لأنه ماضٍ، و(أفْعِلْ به) ويُبْنى على الوقف؛ لأنَّه على لفظ الأمر، واختلف البصريون والكوفيون في فِعلية (أفعَلَ) في التعجب، فالبصريون متفقون على اسميته، والكوفيون مختلفون في فعليته، أمَّا أفعِل به، فقد أجمعوا على فعليته، فهو في اللفظ أمرٌ وفي المعنى خبرٌ إنشائيٌّ مسندٌ إلى المتعجب. والمتعجَّب منه لابدَّ أنْ يكونَ مختصًّا، فلا يكون إلا معرفة أو نكرةً مختصَّةً، نحو: ما أحسنَ زيدًا، وما أسعدَ رجلًا اتقى الله، ولا نقول: ما أحسن غلامًا؛ لأنه لا فائدة في ذلك[(٢)].

وقد جاء الاستشهاد بالحديث النبوي عند أبي حيان فيما يتصل بفِعْلَي التعجب في حديثين:

أولهما في الفصل بين فعل التَّعَجُّبِ والمُتَعجِّب منه: قول علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- لما قتل عمار بن ياسر -رضي الله عنه-: "أَعْزِزْ عليَّ أبا اليقظان أَنْ أراكَ صريعًا مُجَدَّلًا"[(٣)].

---

(١) شرح الرضي على الكافية: ٢٢٨/٤.

(٢) يُنظر: الأصول في النحو: ٩٨/١، وشرح التسهيل: ابن مالك، ٣١/٣، ٣٣، ٣٦، وتوضيح المقاصد والمسالك: المرادي، ٣/ ٨٨٥.

(٣) لم أجد هذا الأثر في كتب الحديث، بل وجدته في كتب النحو كشرح التسهيل: ابن مالك، ٤١/٣، وشرح ابن عقيل:١٤٨/٢، وهمع الهوامع: ٤٠/٣، وقد وجدته بصياغة مقاربة وهي " أعزِزْ عليَّ أبا محمد أن أراك مجدّلًا تحت نجوم السماء" يقال: عزَّ عليَّ يَعَزُّ أن أراك بحالٍ سيئةٍ، أي: يشتد ويشق، ومجدّلًا أي: مرميًّا ملقى على الأرض قتيلًا. يُنظر: الفائق في غريب الحديث: الزمخشري، ١٩٦/١، والنهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الجزري، ٢٢٩/٣، ولسان العرب: مادة: (ع ز ز)، ٣٧٥/٥، مادة: (ج د ل): ١٠٤/١١.

فقد قال أبو حيان: "وأمَّا الفصل بالمنادى فقال بدر الدين بن مالك لا خلاف في منع ذلك، وقال أبوه أبو عبد الله بن مالك: قول عليّ بنِ أبي طالبٍ -رضي الله عنه- لما قُتِلَ عمارُ بنُ ياسر: "أَعْزِزْ عليَّ أبا اليقظان أَنْ أراكَ صريعًا مُجَدَّلًا" مصحح لجواز الفصل بالنداء"[1].

من خلال هذا النص يتضح أنَّ أبا حيان قد نقل رأي ابنَيْ مالكٍ في استشهادهم بقول علي-رضي الله عنه-: (أَعْزِزْ علَيَّ أبا اليقظان أَنْ أراكَ) على جوازِ الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بفاصلٍ كالنداء، فقد فصلَ بين فعل التعجب (أعْزِزْ) وفاعلِهِ (أن أراك..) بجار ومجرور (علَيَّ) ونداء (أبا اليقظان)، وهنا يرى أبو حيان جوازَ الفصل.

ومِنَ المعلوم نحويًّا أنَّ صيغةَ التعجبِ تجري على منهاجٍ واحدٍ، فلا يجوزُ بإجماع النحاة قول: زيدًا ما أحسن، ولا ما زيدًا أحسن، وذلك بتقديمِ المفعول فيه على (ما) أو على الفعل، وذلك لضعفِ فعلِ التعجب، **أمَّا قضيَّةُ الفصلِ** بين فعلِ التعجبِ والمتعجب منه بظرفٍ أو جارٍّ ومجرورٍ أو نحوه فاختلف فيه النحاة على ثلاثةِ آراءٍ، أولها: جواز الفصل وهذا ما ذهب إليه أبو علي الفارسي ومَنْ وافقه كأبي حيان، واحتجوا بأنَّ فعل التعجب وإن كان ضعيفا فلا ينحطُّ عن درجة (إنَّ) في الحروف كقولنا: إن في الدار زيدا، وإذا جاز ذلك في الحروف كان في الفعل أجوز، وإن ضَعُفَ لأنه لا يتقاصر عن الحروف، واستدل الفارسي بالقياس على ما جاء في باب نعم وبئس، في قوله -تعالى-: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾[2]، فإذا جاز الفصل فيها كان في التعجب أجوز؛ لأنه أشدُّ تصرفًا في معموله من (نِعْمَ)[3]، **ثانيها**: رَأْيُ أَكْثَر البصريين، فقد ذهبوا إلى المنع، واختاره الزمخشري؛ محتجين أن التعجب يجري مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة[4]، وقد نُسِبَ المنع أيضا إلى المبرد، وبعد التحقق من كتابه المقتضب نجدُ له "ولو قلت: ما أحسن عندك زيدا وما أجمل

(١) ارتشاف الضرب: ٤/٢٠٧١.

(٢) الكهف: ٥٠

(٣) يُنظر: البغداديات: ٢٥٦، وارتشاف الضرب: ٤/٢٠٧١-٢٠٧٢.

(٤) المفصل في صنعة الإعراب: ص ٣٦٨.

اليوم عبد الله لم يجز؛ لأن هذا الفعل لما لمْ يتصرف لَزِم طريقة واحدة فكان كحكم الأسماء"[١] وقال المبرد في موضعٍ آخر: " وتقول: ما أقبح بالرجل أن يفعل كذا، فالرجل الآن شائع، وليس التعجب منه، وإنما التعجب من قولك: أن يفعل كذا، كنحو: ما أقبح بالرجل أن يشتم الناس، تقديره: ما أقبح شَتْمَ الناسِ بمن فَعَلَه من الرجال"[٢].

وتفسير الخلاف في ذلك: أن الفصل بين فعل التعجب وفعله إذا كان بظرف أو جار ومجرور أو نحوه لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز، ولا خلاف في امتناع الفصل، وهذا ما يقصده المبرد في كلامه الأول، أما إن تعلق ظرف أو جار ومجرور أو نحوه بِفِعْلَي التعجب فالفصل بينهما جائز، وقد قال في ذلك أبو حيان: "وإذا تعلق بالمفعول ضمير يعود على المجرور وجب تقديم المجرور نحو قولهم: ما أحسن بالرجل أن يَصْدُقَ"[٣] وقد علّق ابن يعيش على ما ورد من قول العرب هذا بأنه يرى أن التعجب في المعنى يرجع إلى الرجل المجرور لذلك لم يقبح الفصل فاستحق أن يلي فعل التعجب في الحقيقة. **وثالث الآراء:** زَعْمُ بعضِ النحاةِ بِقُبْحِ الفصل[٤].

ويرى ابن مالك أن الفصل بين فِعلَيْ التعجب والمتعجب منه بما يتعلق بهما من ظرف أو جار ومجرور لمْ يمتنعْ ولم يَضعُفْ لورودِ ذلك نثرًا ونظما وقياسا، ووافقه ابن هشام، وأتبع بعض النحاة الحال بالظرف والجار والمجرور في الحُكْمِ، ومن النثر الحديث السابق في قول أبي حيان، وقول عمرو بن معد يكرب "للهِ دَرُّ بني سُليمٍ ما أحسنَ في الهيجاءِ لقاءَها وأكرمَ في اللّزْباتِ عطاءَها وأثبتَ في المِكْرُمَات بقاءها"[٥]، ومن النّظم قول الشاعر:

---

(١) المقتضب: ١٧٨/٤.

(٢) السابق: ١٨٧/٤.

(٣) ارتشاف الضرب: ٢٠٧٢/٤.

(٤) يُنظر: شرح المفصل: ٧/ ١٤٩-١٥٠، وشرح الرضي على الكافية: ٢٣٢/٤، وارتشاف الضرب: ٢٠٧٠-٢٠٧٢، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٨٩٩/٣، والمساعد: ١٥٧/٢، وهمع الهوامع: ٤٠/٣.

(٥) الأمالي في لغة العرب: أبو علي القالي البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت،١٣٩٨هـ-١٩٧٨م، ١١٦/٢، والبصائر والذخائر: أبو حيان التوحيدي، تحقيق: وداد القاضي، دار صادر، بيروت-لبنان، ط٤، ١٤١١٩هـ-١٩٩٩م، ١٨٩/٧،

وقال نبيُّ المسلمين تقدموا وأحبِبْ إلينا أن تكونَ المُقدَّما[1]

والشاهد فيه الفصل بين فعل التعجب (أحبِبْ) وبين المتعجب منه، وهو المصدر المؤول من أن ومعمولها بالجار والمجرور والأصل تقديره: أحبب إلينا بكونك المقدما، ونلاحظ أيضا حذف الباء الزائدة التي تدخل على فاعل فعل التعجب لزوما، وقد جاز حذفها لكون المتعجب منه (أن وَصِلَتُها). ويرى ابن مالك أن صحة هذا الفصل قياسًا من قِبَلِ أن الظرف والجار والمجرور مُغْتَفَرٌ الفصل بينهما بين المضاف والمضاف إليه مع أنهما كالشيء الواحد، فاعتبار الفصل بين فِعْلَي التعجب والمتعجب منه من باب أولى؛ لكونهما ليسا كالشيء الواحد. وذكر ابن مالك أيضا أن الصيمري حكى عن سيبويه منع الفصل بالظرف والصَّواب أنَّه جائز وهو المشهور، أمَّا الفارسي فذكر أن منع الفصل بالظرف ونحوه بين فعل التعجب والمتعجب منه لم يرد عن سيبويه فيه نص[2].

ممَّا سبق يمكن الانتهاء إلى أنَّ الفصلَ بين فعل التعجب ومعموله اختلف فيه النحاة، وأن الرأي الذي اختاره أبو حيان هو جواز الفصل إذا كان بظرف أو جار ومجرور أو نداء وكان هناك تعلق بفعل التعجب، وهو أقرب التوجهات فيما يبدو لي استنادًا إلى الأثر السابق وما ورد في الشعر والنثر السابقَين.

ويُنظر: شرح التسهيل: ابن مالك، ٣/٤٠-٤٢، وأوضح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/٢٣٦، واللزْبات هي جمع مفرده: اللَّزَبُ: الضِّيقُ. وعَيْشٌ لَزِبٌ: ضَيِّقٌ. واللِّزْبُ: الطريقُ الضَّيِّقُ. وماءٌ لَزِبٌ: قليلٌ، وَالْجَمْعُ لِزابٌ. واللُّزُوبُ: الْقَحْطُ. واللَّزْبةُ: الشِّدَّةُ، وَجَمْعُهَا لِزَبٌ، ولزْبات، يُنظر: لسان العرب: مادة (ل ز ب)، ١/ ٧٣٨.

(١) البيت من بحر الطويل، وهو منسوب للعباس بن مرداس في الدرر اللوامع: ٢/٢٩٢ وفيه بلفظ (أن يكون المقدما)، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل: ابن مالك، ٣/٣٤-٣٥، ٤٠-٤١، وشرح ابن عقيل: ٢/ ١٤٨، والمساعد: ٢/ ١٥٠، ولم أجده في ديوان العباس بن مرداس السلمي: تحقيق: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

(٢) يُنظر: التبصرة والتذكرة: ١/٢٦٨-٢٦٩، والبغداديات: ٢٥٦، وشرح التسهيل: ابن مالك، ٣/٤٠-٤٢، وأوضح المقاصد والمسالك: ٣/٢٣٦.

ثانيهما في التعجب من السواد والبياض: ما جاء في معرضِ عرضه القيود الخاصَّة بصيغ التعجب حيث الحديث عمَّا جاء في صفة نار جهنم ما رُوي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه- أَنَّهُ قَالَ: ((أَتُرَوْنَهَا حَمْرَاءَ كَنَارِكُمْ هَذِهِ، لَهِيَ أَسْوَدُ مِنَ الْقَارِ، وَالْقَارُ الزِّفْتُ))[1].

فقد قال أبو حيان في باب التعجب: "وأجاز بعض الكوفيين ذلك في السواد والبياض خاصة دون سائر الألوان، ... وفي الحديث في صفة جهنم: (لَهِيَ أَسْوَدُ مِنَ الْقَارِ) وهذا عند البصريين شاذ، لا يقاس عليه، وقال ابن الحاج: عندي جواز اقتياس (ما أفعله) في السواد والبياض، ولا يقتصر على مورد السماع فيها بل أقول: ما أبيض زيدًا، وما أسود فلانًا في الكلام والشعر انتهى. وهي نزعة كوفية"[2]

مِن المعلومِ نحويًّا أن ما يُبْنى منه فعل التعجب قُيِّد بشروطٍ مثل أفعل التفضيل، وهي أنْ يكونَ بناؤُه من: فِعْلٍ، ثلاثي، مجرَّدٍ، تامٍّ، مثبتٍ، متصرفٍ، قابلٍ معناه للكثرة، غير مبني للمفعول، وغير معَبَّرٍ عن فاعله بأفْعَل فَعْلاء. فكونه من فِعْل لا نقول من الكلب ما أكلبه، ويُمْتَنَعُ بناؤُه من ذي أصلٍ رباعيٍّ كدحرج، ويُمْتَنَعُ من ناقصٍ كَكَان، وتقييده بمثبتٍ ليَخرُجَ المنفيُّ، وقُيِّدَ بالتصريف ليَخرُجَ الجامدُ كعسى، وقُيِّد بقبول معناه للكثرة تنبيهًا على امتناعِ بنائِه من مات، وألَّا يكون مبنيًا للمفعولِ كعُلِم فحقه مِنْ فِعْلِ الفاعلِ كعَلِمَ، وقُيِّد بعدمِ كونِ الوصفِ منه على أفْعَل فَعْلاء كالأفعالِ الدالةِ على العيوب والألوان، وإنما لم يُبنَ فعلُ التعجبِ من هذا؛ لأنَّ مبناه من الفعلِ أن يكونَ ثلاثيًّا محضًا. ويُتوصل إلى التعجبِ بالأفعِال التي لم تستكملِ الشروطَ بفعلٍ مثبَتٍ متصرفٍ مصوغٍ للفاعلِ ذي مصدرٍ مشهور، بإعطاء المصدر ما للمتعجب منه مضافًا إليه بعدَ (ما أشدَّ) أو (أشدِد) ونحوهما، فنقول: ما أشدَّ دحرجته، وأشدِدْ بدحرجته[3].

---

(١) موطأ مالك: باب ما جاء في صفة جهنم، حديث رقم: ١٨٠٥، ٢/٩٩٤.

(٢) ارتشاف الضرب: ٤/٢٠٨٣.

(٣) يُنظر: شرح التسهيل: ابن مالك، ٣/٤٤-٤٩.

وقد استشهد أبو حيان بالحديث السابق الذي وردت فيه كلمة (أَسْود) من باب أفعل التفضيل، وهو يقيسُ به في عرضهِ القيودَ الخاصَّةَ بصيغ التعجب، وذلك في أن يكون الفعلُ غير معبرٍّ عن فاعله بأفْعَل فَعْلاء سواء كان عيبا كـ(بَرِصَ) و(عَمِيَ)، أو من المحاسن كـ(كَحِلَ) و(دَعِجَ)[1]، ويرى أبو حيان أنه اخُتلِف في العاهات والألوان، فجمهور البصريين ذهبوا إلى أنه لا يُتَعَجَّبُ من العاهات نحو: ما أعوره، وفي الألوانِ نحو: ما أحمره، وأجاز بعض الكوفيين في السواد والبياض خاصة دون سائر الألوان، ففي الشعر:

أبيض من أخت بني إباضِ[2].

إنْ قلتَ نصرٌ فنصرٌ كانَ شَرَّ فتًى قِدْمًا وأبيضَهُم سِرْبَالَ طَبَّاخِ[3]

وسُمِعَ (ما أسْوَدَ شَعْرَه)، و(هو أسود من حَنَكِ الغراب)[4]

وهذه شواهد عند الكوفيين على جواز بناء أفعل التفضيل من لفظي السواد والبياض، ورأى أبو حيان أنَّ كل ما سبق من الشواهد هو شاذٌّ عند البصريين ولا يُقاس عليه. وأوردَ أبو حيان

---

(١) الدعج: شدة سواد العين وشدة بياضها. العين: مادة: (دعج)، ٢١٩/١.

(٢) البيت من الرجز، وشطره الأول: تُقَطِّعُ الحديث بالإيماضِ ...، وهو لرؤبة بن العجاج في ديوانه، تحقيق: وليم بن الورد البروسيّ، دار ابن قتيبة، الكويت، ١٧٦، وورد في لسان العرب: (مادة: ب ي ض): ٧/ ١٢٢، وخزانة الأدب: ٢٣٣/٨، ٢٣٥، يُنظر: الأصول في النحو: ١/ ١٠٢-١٠٥، والإنصاف في مسائل الخلاف: ص١٢٤-١٢٨، وارتشاف الضرب: ٢٠٨٣/٤، ما يجوز للشاعر في الضرورة: ص١١٥.

(٣) البيت من بحر البسيط، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه، شرح: الأعلم الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب، ولطفي الصقال، إدارة الثقافة والفنون، البحرين، المؤسسة العربية، بيروت-لبنان، ط٢، ٢٠٠٠م، ص١٥٠، واختلفت صياغة البيت فقد وجدته:

(إذا الرِّجال شَتَوا واشتدَّ أكلُهم فأنتَ أبيضَهُم سِرْبَالَ طَبَّاخِ)

في شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٣٨، ولسان العرب: (مادة: ب ي ض): ٧/ ١٢٣، وخزانة الأدب: ٨/ ٢٣٣.

(٤) يُنظر: شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٣٩-٤٠، ولسان العرب: (مادة: ح ن ك): ١٠/ ٤١٧، والمساعد: ٢/ ١٦٢.

رأيًا لغيره من النحاة بجواز اقتياس (ما أفعله) في السواد والبياض، دون الاقتصار فقط على مورد السماع، فيقول: ما أبيض زيدًا وما أسود فلانًا، سواء في الكلام أو الشعر[١].

وذكر سيبويه باب (ما لا يجوز فيه ما أفعله) وقال فيه: وهو ما كان أفْعَل وكان لونا أو خِلقة، فلا تقول: ما أحمره ولا ما أبيضه، ولا في الأعرج: ما أعرجه، وما لم يمكن فيه (ما أفعله) لم يكنْ فيه (أفْعِل به رجلا)، وذكر أن رأي الخليل -رحمه الله-في منعهم من أن يقولوا في هذه ما أفعله لأن هذا شيء ثبتَ واستقرَّ، فصار عندهم خِلْقة كاليد والرجل والرأس ونحو ذلك، فلا تقلْ فيه: ما أفعله، كما لم تقل ما أيداه وما أرجله، إنما تقول ما أشد يده، وما أشد رجله[٢].

ووافق المبردُ سيبويهَ والخليل في ذلك ذاكرًا أن المنع لسببين: الأول: رأي الخليل، والثاني: أن أصل هذه الأفعال أن يكون أفْعَلَّ وإفْعالَّ، نحو: أحمرَّ وإحمارَّ، ودخول الهمزة على هذا محال[٣]، وذكر ابن السراج هذه العلة التي اعتل بها النحويون قائلا: "أن الفعل منه على أفعل وإفْعال نحو: أحمر وإحمار، وأعور وإعوار، فإن قال قائل: فأنت تقول: قد عورت عينه وحولت: فقل على هذا: ما أعوره وما أحوله، فإن ذلك غير جائز؛ لأن هذا منقول من (أفعل) والدليل على ذلك صحة الواو والياء إذا قلت: عورت عينه وحولت، ولو كان غير منقول لكان: حالت وعارت"[٤].

وحصر ابنُ السراجِ الأفعالَ التي لا يجوز استعمالها في التعجب وهي ما زاد على ثلاثة أحرف، سواءٌ كانت الزيادة أصلًا أو غير أصل، والأفعال المشتقة من الألوان والعيوب، ووافقه في ذلك ابن يعيش، وختم ابن السراج هذا الباب بعد استشهاده بدليل الكوفيين من الشعر على صحة قولهم، بأن "هذا معمول على فساد، وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٤/٢٠٨٣.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٩٧-٩٨.

(٣) يُنظر: المقتضب: ٤/١٨١-١٨٢.

(٤) الأصول في النحو: ١/١٠٣.

الأصل المجمع عليه، وإنما يركن إلى هذا ضَعَفَةُ أهلِ النَّحو"[1]. وذكر ابن عصفور أن من جوَّز بناء فعل التعجب من السواد والبياض هم فقط الكوفيون؛ وذلك لأنهما أصلان للألوان، مستدلين بذلك على ما ورد من الشعر، أمَّا البصريون فاعتبروا ما ورد في الشعر ضرورة، وأمَّا ما ورد في الحديث والنثر فهو من القلة بحيث لا يُقاس عليه[2].

ورأى ابن مالك أن سبب منع بناء التعجب من هذا النوع –أي الذي لا يُعَبر عن فاعله بأفعل فعلاء–، لأنَّ مبنى الفعل لابد أن يكون ثلاثيًا محضًا، وأصل الفعل أن يكون على أفعل، وهذا التعليل المشهور عند النحويين، ثم ذكر تعليلا آخرَ يراه أسهل منه وهو أن يقال: "لما كان بناء الوصف من هذا النوع على أفعل لم يُبْنَ منه أفعل التفضيل؛ لئلا يلتبس أحدهما بالآخر، فلما امتنع صوغ أفعل التفضيل امتنع صوغ فعل التعجب؛ لتساويهما وزنًا ومعنى، وجريانهما مجرى واحدًا في أمور كثيرة. قال: وهذا الاعتبار هيِّن بيِّن، ورجحانه متعين".[3]

هذا، ويمكن الانتهاء في هذه القضية إلى أنَّ التعجب من الألوان لا يجوز عند البصريين، وما ورد من الشواهد فيه جعلوه شاذًّا ولا يُقاس عليه، وهو جائز عند الكوفيين، خاصة من السواد والبياض؛ لأنهما أصل الألوان، ولعلي أميل إلى رأي الكوفيين في جواز التعجب من السواد والبياض، استنادًا على النقل الذي ورد في أفعل التفضيل؛ لأنهما بمنزلةٍ واحدة في هذا الباب، سواء كان النقل من الشعر –كالسابق الذكر– أو من النثر كالحديث السابق، ويبدو من كلام أبي حيان أنَّهُ يميل إلى رأي الكوفيين لكثرة ما استشهد من أقوال العرب في ذلك خاصةً في السواد والبياض[4].

---

(١)الأصول في النحو: ١/١٠٥، بتصرف، ويُنظر: السابق: ١/١٠٢، وشرح المفصل: ٧/ ١٤٤-١٤٧.

(٢) يُنظر: شرح الجمل: ٢/ ٣٨-٣٩.

(٣) شرح التسهيل: ابن مالك، ٣/٤٤-٤٥.

(٤) يُنظر: التذييل والتكميل: ١٠/ ٢٣٤.

وبعد هذا العرض أودُّ أنْ لا أبرح الحديث دون التعليق على قول ابن مالك في اعتراضه على صوغ فعل التعجب من (أفعل)، وقد ورد في الشعر (أبيض من..) و(أسود من..) وفي النثر (ما أسود شعره) وفي الحديث: (أسود من القار) وأجروه مجرى الثلاثي من الأفعال، وإن كان في الشعر قد حُكمَ عليه بالشذوذ، فهل كل المواضع تكون من قبيل الشاذ؟ وهل يُحْكَمُ على ما ورد في الحديث بأنَّه شاذ أيضًا؟ خاصة وأنَّ ابن مالك نفسه قد بنى أحكاما كثيرة وقواعد استنادًا على ما ورد في الحديث النبوي. وإن كان البصريون قد أوَّلوا تلك النصوص في أفعل التفضيل واعتبروها من باب أفعل فعلاء، فاعتبروا (أبيض) (مُبْيَضٌّ) وهذا لو قِيس كما يقولون لقلنا: هذا رجلٌ حَسَنُ الناسِ وجهًا بدل أحسن، وذلك لا يجوز؛ لذلك أميل إلى رأي الكوفيين في جواز التعجب من السواد والبياض.

المطلب السابع: حكم حذفِ التمييز والمخصوصِ بالمدحِ أو الذمّ:

نِعْمَ وبِئْسَ فعلان ماضيان يجيئان للحمد والذم، وهما يُشبهان التعجب في المعنى وترك التصرف. فالفعل نِعْمَ للمدح العام، وبِئْسَ للذم العام، وفي نِعْمَ أربع لغات: نِعْمَ، ونَعْمَ، ونَعِمَ، ونِعِمَ، وفي بئس لُغتان: بَئِسَ، وبِئْسَ. والفعلان نِعْمَ وبِئْسَ يقعان للجنس، واختُلِف بين البصرين والكوفيين هل هما فِعلان أم اسمان، فالبصريون والكسائي ذهبوا إلى أنهما فِعلان، والكوفيون والفراء على أنهما اسمان، ولكلٍ منهما دلائله وآراؤه[1].

وقد ورد الاستشهاد بالحديث لدى أبي حيان فيما يتصل بـ حكم حذفِ التمييز والمخصوصِ بالمدحِ أو الذمّ في عدة أحاديث:

(١) يُنظر: المقتضب: ٢/ ١٣٨، والأصول في النحو: ١١١/١، وشرح الجمل: ابن عصفور، ٦٣/٢-٦٤، وشرح المفصل: ١٢٧/٧، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٨٦، وأسرار العربية: ٩٨.

أوَّلُها: عن سَمُرة -رضي الله عنه- قال: قال رسولُ الله - ﷺ -: ((مَن توضّأ يوم الجمعة فَبِها ونِعْمَتْ، ومَن اغتَسَلَ فَهُو أفضَلُ)) (١).

وقد استشهد أبو حيان بهذا الحديث الذي يدل على تجويز الوضوء واستحسانه يوم الجمعة، لكنَّ الغسل أفضل من الاقتصار على الوضوء فقط، والشاهد فيه قوله: فبِها ونِعْمَتْ، وفيه وردت نِعْمَتْ وحُذِفَ التمييزُ والمخصوصُ بالمدح بعدها، وقد أورد أبو حيان حُكْمًا على هذه الحالة بقوله: " وقال بعض أصحابنا: فبِها ونِعْمَتْ، شاذ"(٢).

يتضح من كلام أبي حيان أن هذا الحديث من قبيل الشاذ؛ لحذفِ التمييز والمخصوصِ بالمدحِ أو الذمِّ معا، فيجب ذكر التمييز، ولا يجوز حذفه وإن فُهِمَ المعنى(٣).

وقال المبرد: "أمَّا نعم وَبئسَ فَلَا يقعان إِلَّا على مُضْمر يفسره مَا بعده، وَالتَّفْسِير لَازِمٌ، أَو على معرفَة بِالْألف وَاللَّام على معنى الْجِنْس"(٤) فوافق بذلك سيبويه، وهو ما يتضح من خلاله أنَّ أثر الإبهام هنا يكمُن في تأخُّرِ المخصوص ووقوع فاعل نعم وبئس ضميرا مفَسَّرًا بتمييز(٥).

أمَّا ابن عصفور فيرى أنَّه لابد من ذكر اسم الممدوح أو المذموم، ولابد من ذِكر التمييز إذا كان الفاعلُ مضمرًا، ثم أوضحَ أنَّه قد يجوزُ حذفهما إذا فُهِمَ المعنى، وذلك كقولنا: إن فعلتَ كذا وكذا فبِها ونِعْمَتْ، وقدَّر ابنُ عصفور المحذوفَ في الحديث السابق، فقال: فقوله: فَبِها: أي فبالرخصة أخذ، وقوله: ونِعْمَتْ: أي نِعْمَتْ رُخْصَةً الوضوءُ، فحُذِفَ التمييزُ وهو

(١) مسند أحمد بن حنبل: ٣٤٤/٣٣، وسنن أبي داود: ٢٦٥/١، وسنن الترمذي: ٣٦٩/٢، والسنن الكبرى: النسائي، ٥٢٢/١. حديث حسن، شرح النووي على مسلم: ١٣٣/٦.

(٢) ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٥٠.

(٣) يُنظر: التذييل والتكميل: ١٠/ ١١٢، وارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٥٠.

(٤) المقتضب: ٢/ ١٣٩، ويُنظر: الكتاب: ٢/ ١٧٦-١٧٧.

(٥) يُنظر: فاعلية المعنى النحوي الدلالي لأسلوب المدح والذم في القرآن الكريم: د. فايز صبحي تركي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد: ١٠١، نوفمبر ٢٠٠٣م، ص ١٥٤.

(رخصة) وحُذِفَ الممدوحُ وهو الوضوء؛ وذلك لفهم المعنى. وفسَّر ابنُ مالك المحذوفَ بعد (فبِها ونِعْمَتْ) أي: فبالسنة أخذ، ونعمت السُّنَّةُ هذه، فأضمرَ الفاعلَ على شريطةِ التفسيرِ، وحَذَفَ المميِّز للعلم به[1].

وهنا يمكن الإشارة إلى أنَّ اشتراط ابن عصفور ذِكْرَ الممدوح والمذموم فيه نظر، أمَّا عن اشتراطه ذكر التمييز، فذلك لأنَّ التمييز مفسِّرٌ الضمير الواقع فاعلًا لكلٍّ من نعم وبئس، وهنا يُرفَعُ الإبهام.

وأيضًا يمكن الاستشهاد بهذا الحديث "فَبِها ونِعْمَتْ" تعضيدًا لرأيِ البصريين على فِعلية نِعْمَ وبِئْسَ –خلافا للكوفيين–وذلك لاتصالهما بتاء التأنيث الساكنة وصلًا ووقفًا كما تَلحَقُ الأفعال، نحو: بئستِ الجاريةُ هندٌ، ونعمتِ الجاريةُ جاريتُك، كما نقول: قعدتْ هندٌ وقامتْ[2].

إضافةً إلى ذلك يمكنُ الاستشهادُ بهذا الحديث على جوازِ اتِّصالِ (نِعْمَ) بالتاء إذا كان الخطاب للمؤنث، كما وَرَدَ في فصيح كلام العرب: نِعْمَ المرأة، ونِعْمَتِ المرأة، بإلحاق علامة التأنيث أو بحذفها، وذلك لأنَّها بمعنى الجنسِ ساغَ ذلك، فتكون بمنزلة: قالَ النِّساءُ، وقالَتِ النِّساءُ، أمَّا قامَ المرأةُ، فلا يجوزُ إلا شذوذًا. وقد وردت "نِعْمَتْ" في الحديث لتقديرِ مؤنثٍ محذوفٍ وهو: رُخصة الوضوء. وذَكَرَ أبو حيان أنَّ بعضَ النحاة نصُّوا على إلحاق التاء إذا كان المضمر مفسرًا بمؤنث، كنعمَتْ جاريةٌ جاريتُك، وبعضهم رأى أنَّه على التخيير، فإمَّا

(١) يُنظر: شرح الجمل: ابن عصفور، ٢/ ٦٧، والمقرب: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الحبوري، ط١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م، ١/ ٦٦-٧٦، وشرح التسهيل: ابن مالك، ٣/١٤.

(٢) يُنظر: شرح المفصل: ١٢٧/٧.

تقولُ: بِئسَ جاريةٌ هندٌ، أو نِعْمَتْ جاريةٌ دعدٌ، والبعض الآخر رأى عدم إلحاق التاء استغناءً بتأنيث المفسَّر(١).

ولعلَّ ما أخلص إليه في هذه القضية أنَّ نِعْمَ وبِئْسَ فعلان، وذلك من عدة وجوه منها: اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة، وبناؤهما على الفتح كالفعل الماضي، وإمكانية الإضمار فيهما، فنقول نِعْمَ رجلا زيد، فلا نضمر إلا في الفعل، وقد يبرز ذلك الضمير [شذوذا، فحقه الاستتار] ويتصلُ بالفعل كاتصاله بالأفعال فنقول: نعما رجلين. وإنَّ ما ورَدَ في الحديث السابق دليلٌ على فعليتهما [أي نِعْمَ وبِئْسَ]، ودليل على جوازِ أنْ تلحقهما تاء التأنيث ردًّا على مَنْ خالف، وأنه إنما ساغ ذلك؛ لأنهما بمعنى الجنس.

هذا عن الحديث الأول المستشهد به لدى أبي حيان، أمَّا عن بقية الأحاديث فهي في **حكم حذف التمييز في باب نِعْمَ وبِئْسَ**، وهنا يأتي ثاني الأحاديث المشار إليها آنفًا وثالثها.

فثانيها:عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أن النبي -ﷺ- قال: ((نِعْمَ عبدُ اللهِ خالِدُ بن الْوليدِ سيْفٌ من سيُوفِ اللهِ))(٢).

وثالثها: عن سَهلِ بن سَعدٍ السّاعِدِيّ -رضي الله عنه- قال: ((حَضَرتُ هذا عِندَ رسول اللهِ -ﷺ-فمَضَتِ السُّنّةُ بَعدُ في المتَلاعِنَيْنِ أنْ يُفرَّقَ بَينَهُمَا ثمَّ لا يَجتَمِعَانِ أبَدًا، قال ابن شِهابٍ: وقال الرّجُلُ عِندَ ذلك: بِئسَ عبد اللهِ أنا ان كذَبْتُ عنْدَ رسول اللهِ -ﷺ-وتحَمَّلْتُ فِرْيةً))(٣).

---

(١)يُنظر: شرح الجمل: ابن عصفور، ٢/ ٦٨، وارتشاف الضرب: ٤/٢٠٥٠.

(٢) سنن الترمذي: كتاب المناقب، باب مناقب خالد بن الوليد -رضي الله عنه- حديث رقم: ٣٨٤٦، ٥/٦٨٨. (حديث مرسل)

(٣) المعجم الكبير: الطبراني، ٦/١١٧.وقد ورد في شرح التسهيل: ١٤/٣، ونَسَبَ ابن مالك القول إلى ابن مسعود أو غيره من العبادلة رضي الله عنهم: "بئس عبد الله أنا إن كان كذا" ولم أعثر على هذا القول في كتب الحديث لأحد العبادلة، بل وجدت الشاهد السابق ذكره نفسَه، ويُنظر: المساعد: ٢/ ١٣٢، حاشية الصبَّان: ٤١/٣. والعبادلة هم: عبد الله بن عمرو، وابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير، وهذا على رأي أحمد ابن حنبل وعليه الغالبية، أما عند الأحناف هم ثلاثة:

ورابعها: قول سهل بن حنيف -رضي الله عنه-: قَالَ أَبُو وَائِلٍ: -رضي الله عنهم-((شَهِدْتُ صِفِّينَ وَبِئْسَتْ صِفُّونَ))[1].

وهذه الأحاديث -الثاني والثالث والرابع-استشهد بها أبو حيان فقال: "... وقالوا: نِعْمَ عبدُ اللهِ خالِدٌ، وبئسَ عبدُ الله أنا إنْ كانَ كذا، وشَهِدْتُ صِفِّينَ وَبِئْسَتْ صِفُّونَ، وخُرِّجَ على حذفِ التمييز، ونعم وبئس مسندان إلى ضميرٍ وعبد الله، و(صفون) هما المخصوص، وعلى هذا خرَّجه ابن مالك، لاعتقاده جواز حذفِ التمييز، وأجاز الجرمي أن يُقاس على نعم عبد الله خالد فتقول: نعم عبد الله زيد، فـ(عبد الله) مرفوعٌ بنعم، و(زيد) المخصوص"[2].

يتضح ممَّا سبق أنَّ أبا حيان استشهد بالآثار السابقة في باب نِعْمَ وبِئْسَ، موافقًا ابن مالك في تخريجها على إضمار الفاعل بشرط التفسير، وحذف التمييز للعلم به، وجعل نِعْمَ وبِئْسَ مسندان إلى ضمير، و"عبد الله" و"صِفُّون" هما المخصوص بالمدح أو الذمّ، وتقدير التمييز المحذوف: نِعْمَ رجلًا عبد الله، وبِئْسَ رجلًا ...، وبِئْسَتْ بُقعةً صِفُّون[3].

ويقول ابن مالك في استشهاده بهذه الأحاديث: "وإذا ثبت أنَّ مُمَيِّز هذا الباب قد يُحذف للعلم به، أمكن أن يُحمل عليه ما أُوهِم بظاهره أن الفاعل فيه عَلَمٌ أو مضافٌ إلى عَلَمٍ"[4]، ويرى أن نِعْمَ وبِئْسَ -فيما سبق-أُسنِد كلٌّ منهما إلى ضمير، حُذِفَ مفسرهما، و"

فيضعون ابن مسعود بدل ابن عمرو، ويخرجون ابن الزبير -رضي الله عنهم أجمعين-يُنظر: نصب الراية في أحاديث الهداية: عبد الله بن يوسف الحنفي الزيعلي، تحقيق: محمد البنوري، دار الحديث، مصر، ١٣٥٧هـ، ١٢١/٣.

(١) صفين: موقع كانت به وقْعة بين علي ومعاوية رضي الله عنهم. وتتمة الحديث: قَالَ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّهِمُوا رَأْيَكُمْ عَلَى دِينِكُمْ لَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ وَلَوْ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَرُدَّ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-عَلَيْهِ لَرَدَدْتُهُ، وَمَا وَضَعْنَا سُيُوفَنَا عَلَى عَوَاتِقِنَا إِلَى أَمْرٍ يُفْظِعُنَا إِلَّا أَسْهَلْنَ بِنَا إِلَى أَمْرٍ نَعْرِفُهُ غَيْرَ هَذَا الْأَمْرِ، قَالَ: وَقَالَ أَبُو وَائِلٍ: شَهِدْتُ صِفِّينَ وَبِئْسَتْ صِفُّونَ" صحيح البخاري: حديث رقم: ٧٣٠٨، ١٠٠/٩.

(٢) ارتشاف الضرب: ٢٠٥٢/٤-٢٠٥٣، ويُنظر: شرح التسهيل: ابن مالك، ١٤/٣

(٣) يُنظر: شرح التسهيل: ابن مالك، ١٤/٣.

(٤) شرح التسهيل: ابن مالك، ١٤/٣.

عبد الله" في الحديث الأول والثاني مبتدأ، و"خالد" و"أنا" بدلان، وقول سهل بن حنيف من هذا النوع أيضا[1].

ويرى المرادي وابن عقيل أنَّ الشاهدَ في الآثار السابقة أنَّ ظاهرها جوازُ كون فاعل هذا الباب علمًا أو مضافًا إلى علمٍ. ويرى الجرمي أن الصحيح هو قول عامَّة النحويين وهو المنع، سواء كان عبد الله علمًا أم واحدا من العبيد أضيف إلى الله تعالى، وقاس الجرمي عليه [أي: نِعْمَ عبدُ اللهِ خالِدٌ] نِعْمَ عبدُ الله زيدًا، فـ(عبدُ الله) مرفوع بنِعْمَ ، و(زيد) المخصوص، ويرى الجرمي أن الصحيح في مثل نِعْمَ رجلًا زيدٌ، منعُ حذف التمييز[2].

وقد جاء في الشعر:

بِئْسَ عَمْرُ اللهِ قومٌ طُرِقُوا فَقَروا أضيافَهم لحْمًا وحِرْ[3]

الشاهد فيه: بِئْسَ عَمْرُ اللهِ قومٌ، حيث وردَ فاعل بِئْسَ اسمًا مضافًا إلى علم وهو لفظ الجلالة، وذلك لا يجوز لأنَّ الشرط أن الفاعل [وهو "قوم" وقد ورد نكرة] إذا كان ظاهرا أن يكون معرفا بأل أو مضافا إلى معرفٍ بأل، فيُحْمَلُ على الضرورة. واستُشهِد بهذا البيت أيضا في هذا الباب بالفصل بين نِعْمَ وفاعلها بفاصل، فبعضهم منع الفصل، وبعضهم استدل بما ورد في الشعر على الجواز[4].

---

(١) يُنظر: السَّابق ١٤/٣.

(٢) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي،٣/ ٩٠٧، والمساعد: ٢/ ١٣٢-١٣٣.

(٣) ويروى "قوم الله" مكان "عمْر الله"، طرقوا: إتيان الأهل ليلا، فقروا: أطعموا، وحِر: أصله "وحرًا" فأسكنت الراء على الرَّغم من إمكانية توجيه ذلك على غير الضرورة، وهو اللحم الذي دبَّتْ عليه الوحرة، وهي دابة من أنواع الوزَغ، والبيت من الرَّمل، وهو بلا نسبة في ارتشاف الضرب: ٢٠٤٧/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي،٣/ ٩٠٧، وهمع الهوامع: ٣/ ٢٢، ٢٧، وحاشية الصبان: ٤١/٣.

(٤) يُنظر: الكتاب: ١٧٨/٢، وارتشاف الضرب: ٢٠٤٦/٤-٢٠٤٧، ٢٠٥٣، وهمع الهوامع: ٣/ ٢٧، وحاشية الصبان: ٤١/٣.

هذا، ويمكن الانتهاء في هذه القضية إلى أنَّ أبا حيان نقل رأي ابن مالك في تخريج الأحاديث السابقة على حذف التمييز، وإضمار الفاعل في (نعم) و(بئس)، والمخصوصان بالمدح أو الذمِّ هما (عبد الله) و(صفون) والتقدير: نِعم أو بئس رجلًا عبد الله، وبئستْ بقعة صفون، وذكر أبو حيان في كتابه التذييل منع الحذف وعدم القياس على تلك الأحاديث، موافقًا في ذلك مع عامّة النحويين(١).

ومِن زاوية بلاغية نقدية يمكن القول: إنَّ وجود الضرورة في الشعرِ يدلُّ على أنَّ لغة الأدب تقوم "على الانحراف عن النمط المثالي إلى حدٍّ تلاقتْ عنده الأساليب البليغة مع الظواهرِ التي عُدّتْ من قبيل الضرورات التي أبيح للشعراء ارتكابها"(٢).

وذلك يعني أنَّنا إذا كُنَّا أمام صورة لجملة المدح والذمِّ، يُضمر فيها الفاعل نحو (نِعْمَ رجلًا زيد) فإن البلاغيين سرعان ما يستغلون هذه الصورة للدلالة على حلول المضمرِ محلَّ المظهرِ، فيُضمر (الرجل) في (نعم) ولم يظهر إلا تمييزه النكرة، ويتحقق في الجملة حينئذٍ مستويان من الانحراف، الأول حلول الضمير محلَّ الاسم الظاهر، والثاني مجيء الضمير سابقًا بغير معادٍ متقدمٍ يعود إليه(٣).

(١) يُنظر: التذييل والتكميل: ١٠/ ١٢٤-١٢٥.

(٢) يُنظر: نظرية اللغة في النقد العربي: ص ٣٥٦.

(٣) يُنظر: نظرية اللغة في النقد العربي: ص ٣٥٣-٣٥٦.

الفصل الثالث
منهجُ أبي حيان في الاستشهاد بالحديث النبويِّ

يشمل ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الشواهد من حيث الاحتجاج والاستئناس.

المبحث الثاني: الشواهد من حيث موافقة أبي حيان النحاة أو الاعتراض عليهم.

المبحث الثالث: الشواهد من حيث موافقة القياس ومخالفته.

توطئة

رأي أبي حيان في الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو وردّ النحاة عليه:

مِن المعلوم في الدرس النحوي أنَّ أبا حيان كان مِنْ أبرزِ المعارضين لقضية الاستشهاد بالحديث النبوي، وأنَّه أكثرَ التهجمَ على ابن مالك؛ لاستشهاده الدائم بالحديث، وسأعرض هنا رأي أبي حيان كما قاله في أحد كتبِه أو ما نقله عنه تلاميذه مِن بعده، ثم أذكر آراء النحاة من بعده والمحدثين فيما قاله.

فقد قال أبو حيان: "فأمَّا استدلاله بالأثر فنقول: قد لهج هذا المصنف [يعني ابن مالك] كثيرًا بالاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روي فيه، وما رأيت أحدًا من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل"(١).

ويطول الكلام في ذلك حتى يردف أبو حيَّان قائلًا: "إن المصنف يستدل بالآثار متعقبا بِزَعْمِهِ على النَّحْوِيين، وَمَا أمعن النّظر فِي ذَلِك، وَلَا صحب مَنْ لَهُ التَّمْيِيز في هذا الفن"(٢)، فأبو حيَّان يستنكر على ابن مالك كثرة استشهاده بالحديث؛ لأنه يرى أنَّ علماء العربية الذين أسسوا قوانينها لم يبنوا الأحكام على ما وَرَدَ فيه إذ يقول: "وجاء هذا الرجل [يعني ابن مالك] متأخرًا في أواخر قرن سبعمئة، فزعم أنه يستدرك علي المتقدمين ما أغفلوه، وينبِّهُ الناسَ على ما أهملوه، ولله درُّ القائل: (لن يأتيَ آخرُ هذهِ الأمَّةِ بأفضل مِمَّا أتى به أوَّلُها)"(٣).

ويذكر أبو حيان علَّتَه في عدم الاستشهاد بالحديث؛ لأنَّه "يُحْتَمَلُ أن لا يكونَ لفظُ الرسول عليه السلام إذ جوَّزوا النقل بالمعنى، ويُحْتَمَلُ أن يكون من تحريف الأعاجم الرواة"(٤)، وذلك

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٩/ ٤٤٠٨، وبحثتُ عنه فيما وصَلَ إليَّ من التذييل والتكميل ولم أجده فيه، فلعلَّه في بقية الأجزاء التي لم تطبع.

(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٩/ ٤٤٠٨، ويُنظر: الاقتراح: ص٥٤.

(٣) التذييل والتكميل: ٩/ ٣٤٢.

(٤) السابق: ٢/ ١٥٤.

أدى إلى وقوع اللحنِ في الحديث فابتعدَ عنه العلماء السابقون لعدم وثوقهم أن ما وردَ نفس لفظ رسول الله -ﷺ-[1]، ويستدل أبو حيان بأنَّ العلماء جوزوا رواية الحديث بالمعنى بمقولة سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ " إِنْ قُلْتُ لَكُمْ: إِنِّي أُحَدِّثُكُمْ كَمَا سَمِعْتُ فَلَا تُصَدِّقُونِي"[2]، وأتى بأمثلة واردة من الحديث كرواية القصة الواحدة بعدَّةِ روايات، جازمًا أنَّ النبي -ﷺ- لم يقل بتلك الألفاظ، بل قال فيه لفظًا واحدًا، نحو: ((زوجتُكَها بما معك من القرآن)) و((ملكتُكَها بما معك)) و((خذها بما معك)) وغير ذلك من الألفاظ الواردة في القصَّة[3].

ويعللُّ أبو حيَّان السبب في توضيحه هذا الرأي قائلًا: "وإنما أمعنتُ الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ: ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما رُوِيَ في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما؟ فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث"[4].

لما كان كلام أبي حيان على نحو ما سبق، فقد عارضَه الكثيرون حتى عصرنا هذا، بدءًا بتلميذه المعروف بناظر الجيش إذ يقول: "والمصنِّف لم يدّعِ الاستدراك على من تقدم؛ لأنّه لم يقل: أغفل المتقدمون كذا وقد ذكرته، غايته أنّهُ ذكرَ حكمًا مستدلًّا عليه بدليل فإن ثبت الدليل ثبت الحكم، وإن لم يثبتْ انتفى، ثمّ إنّ الله –تعالى– لم يحصر العلم في شخص، بل بثّه في الخلق أجمعين؛ لينال كلٌّ من الناس نصيبه من ذلك، فالمتقدمُ له فضلُ السبقِ والاختراع، والتدوين، وللمتأخرِ فضلُ التنقيح والتهذيب، وتقييدِ ما أُطلِق، وتفصيلِ ما أُجمِلَ، واستدراك ما لعلّه فاتَ الأوَّلَ، وقد يُدركُ المتأخرُ ما لم يدركْه المتقدمُ، كما أنّ المتقدمَ أدرك ما لم يدركه المتأخر، وأمَّا قول القائل: لن يأتي آخر هذه الأمّة بما أتى به أولها، فليس مرادًا؛ ولكنّ المراد بذلك الأعمال الصالحة

---

(١) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٩/ ٤٤٠٨.

(٢) الاقتراح: ص٥٣، والكفاية في علم الرواية: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: أبي عبد الله السورقي إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، د.ط، د.ت، ص٢٠٩.

(٣) الاقتراح: ص٥٣.

(٤) السابق: ص٥٥.

لا المسائل العلميّة"[1]، ويرى ناظر الجيش أنَّ أبا حيان إن كان يفضِّلُ جماعة من النحويين على ابن مالك فهم أئمةٌ وسادةٌ، لكنَّ ابن مالكٍ أيضًا آتاه الله عِلمًا، وفضله لا يُجهل "ولكنْ: حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيَهُ ... فالقومُ أعداءٌ له وخصومُ"[2].

ولا يعني ذلك قدح أبي حيان في التسهيل، فقد قال ناظر الجيش عن أبي حيان في وصفه كتاب التسهيل لابن مالك: "وقد كان الشيخ [أي: أبو حيان] مُكِبًّا على هذا الكتاب بعد أن كتبه بخطِّه، وشَحَنَ هوامشَه بالأمثلة والشواهد، وكان عمدته، وغالب أوقاته ينظرُ فيه وطالما شاهدْتُه وهو يُخْرِجُه من كمِّهِ حين يُسْأَلُ عن مسألةٍ، فينظر فيه ويجيب، وكان يقول: مَنْ عرف هذا الكتابَ حقَّ المعرفة لا يكون تحت أديم السّماء أحدٌ أعلمَ منه بهذا الفنّ"[3].

أمَّا السيوطي فقد نقل كامل كلام أبي حيَّان، ولعلَّه يميل إلى رأيه[4]، لكن البغدادي قد ردَّ على تعليلات أبي حيان، على تقدير تسليمه بالرواية بالمعنى، "أنَّ النقل بالمعنى إنَّما كان في الصدر الأول، قبل تدوينه في الكتب، وقبل فساد اللغة، وغايته تبديل لفظٍ بلفظٍ يصحُّ الاحتجاجُ به، فلا فرق، على أنَّ اليقين غير شرطٍ، بل الظنُّ كافٍ، وأمَّا عدم استدلال السابقين بالحديث لا يلزم عدم صحة الاستدلال به، والصواب جوازه"[5].

أمَّا ابن الطَّيبِ فيؤيِّدُ الاحتجاج بالحديث "إذ المتكلم به -ﷺ- أفصح الخلق على الاطلاق، وأبلغ مَنْ أعجزتْ فصاحته الفصحاء على جهة العموم والاستغراق، فالاحتجاج بكلامه -ﷺ- الذي هو أفصح العبارات وأبلغ الكلام، أولى وأجدر من الاحتجاج بكلام العرب الأجلاف، على أنا لا نعلم أحدًا مِنْ علماء العربية خالَفَ في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في

---

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥/ ٢٤٤٦.

(٢) السابق: ٥/ ٢٤٤٦-٢٤٤٧، والبيت منسوبٌ لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه، صنعة: أبي سعيد السكري، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت-لبنان، ط٢، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، ص٤٠٣.

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٦/ ٣٠٩١.

(٤) الاقتراح: ص٥٢-٥٥.

(٥) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: (بتصرف) ١/٩-١٠.

شرح التسهيل، وأبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي، رحمه الله"[١].

فيَرُدُّ ابن الطيِّب على أبي حيان في شرح الاقتراح مدافعًا عن ابن مالك بقوله: " وإنْ رَغِم أنفُ أبي حيان، وإنْ أظهر الازدراء به على عادته، فقد أقَرَّ له [أي: لابن مالك] بالفَضل في مَواضع"[٢].

ويُكْمِلُ ابن الطَّيبِ ردَّهُ على الأسباب التي ذكرها أبو حيان، فَقوله: إن الحديث كان يروى بالمعنى فالصواب عكسه " فإنَّ مَنْ نظر في علوم الحديث وأمعن النَّظر فيها، وتأملها حقَّ التَّأمُل، عَلِمَ عِلْمَ اليقينِ أنَّ اعتناءهم باللفظ أشد، ومحافظتهم على الكلمات آكد ... كما لا يخفى عمَّن مارس العلوم، وإنما يُسأَلُ عنها أربابها، وليس أبو حيان ممَّنْ يُحَرَّرُ عنهُ فُصولها وأبوابها"[٣]، ويرى في موضعٍ آخرٍ أنَّ ذكر القصَّة الواحدة بعدةِ رواياتٍ فهو لقصد البيان وإزالة الإبهام، وقد كان مِنْ عادة النبي -ﷺ- تكرار الكلام مرتين أو ثلاث[٤].

أمَّا فيما يتعلق بوقوع اللحن فيرد ابن الطَّيِّب قائلًا: "فإنْ أراد باللحن الخطأ في الإعراب بحيث لا يَقْبَلُ التخريجَ على لغة من اللغات، أو لا يُمكن إجراؤه على شيء من الاصطلاحات فممنوع، إذ ليس في شيء من الأحاديث تركيبٌ يتعين فيه الخطأ، وعدم التخريج على شيء من اللغات أصلًا، وإن أراد باللَّحن كونه في الظاهر على خلافِ الأصلِ أو الجمهورِ فمثله لا يَضُر، وما ادّعاه من وقوع اللحن كثيرًا في الحديث دعوى خاليةٌ عن البرهان، حَاليةٌ بالتعليل عند ذوي الأذهان، فالدواوين الحديثة المشهورة على اختلاف أنواعها لا تَجِدُ فيها تركيبًا واحدًا يُحْكم

---

(١) تحرير الرواية في تقرير الكفاية أو (شرح كفاية المتحفظ): محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق: د. علي حسين البَواب، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض-السعودية، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ص ٩٦.

(٢) فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح: محمد بن الطيِّب الفاسي، تحقيق: د. محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط٢، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م، ص٤٥١.

(٣) السابق: ٤٧٦.

(٤) السابق: ٤٦٨.

عليه باللحن المحضِ الذي يَتعيَّنُ فيه الخطأُ، ولا يكون له وجهٌ، ومخالفةُ التراكيب في الظاهرِ للقواعدِ الإعرابية غيرُ مُضرَّة، ولا قادحةٌ في الكلام الفصيح؛ لوروده في كلام الله المعجز، ووردتْ أبياتٌ جمَّة في كلامِ العرب ظاهرها يُخالف القواعد، وهذا (أبو حيان) كتبُه مشحونةٌ بتأويلِ الأشعارِ العربية وإخراجها عن ظاهرها، إجراءً لها على القواعدِ المقرَّرة دون أنْ يَدَّعي فيها تغييرًا أو لحْنًا، فلا معنى لادعائه اللحن في الأحاديث تأييدًا لرأيه، وشغفًا بمحبَّة الاعتراض على الشيخ (ابن مالك) -رحمه الله- بما لا أصل له"[1].

ويطول حديث ابن الطيب في ذلك ثم يقول: "بل رأيت الاستدلال بالحديث في كلام أبي حيان مرات، ولاسيَّما في مسائل الصرف، إلا أنَّه لا يَقِرُّ له عماد، فهو كل حين في اجتهاد"[2]، ويختم بقوله: "الحق ما قاله الإمام ابن مالك علَّامة (جيَّان) لا ما قاله أبو حيان"[3].

وحتى يصل بنا المطاف إلى آخر العصر الحديث نرى الردودَ مستمرةً على أبي حيان في استنكاره على ابن مالكٍ الاستشهادَ بالحديث، فها هو محمد الخضر حسين يرى مثلما رأى مَنْ قبله في عدم اشتهار دوواين الحديث، لا لمنعهم الاحتجاج به، فكتُبُ الأقدمين في اللغة لم تخلُ من الاستشهاد به، وأما أنَّ المتقدمين تابعوا المتأخرين فمردودٌ بأنَّ كُتُبَ النحاة من أندلسيين وغيرهم مملوءة بالاستشهاد بالحديث[4]، أمَّا سعيد الأفغاني فيقول: " ولا عَجَب في أن ينتظر المتأخرون ما فات المتقدمين، بل إنَّ ذلك هو المنتظر المعقول، إذ كان العالِم من الأوائل يعلم رواياتٍ محدودة ولو كانت هذه الثروة عند المتقدمين لعضُّوا عليها بالنواجذ، ولغيَّروا -فرِحين مستبشرين- كثيرًا مِنْ قواعدهم التي صاحبها -حين وَضْعِها- شُحُّ المورد، ولكانوا أشدَّ المنكرين على أبي حيَّان جموده، وضيق نظرته، وانتجاعه الجدب، والخصبُ محيطٌ به من كلِّ جانب"[5].

---

(١) السابق: (بتصرف) ٤٧٦-٤٨١.

(٢) تحرير الرواية بتقرير الكفاية: ص ٩٩.

(٣) السابق: ص١٠١.

(٤) يُنظر: دراسات في العربية: محمد الخضر حسين، ص١٧٦-١٧٧.

(٥) في أصول النحو: ص٤٩-٥٠.

أمَّا محمود فجَّال فلم يكن عن آراء من سَبَقَه ببعيدٍ، وأضاف: "لو صحَّ أنَّ القدماء لم يستشهدوا بالحديث فليس معناه أنهم كانوا لا يُجيزون الاستشهاد به، إذ لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال"(١) ثم ذكر مِن الأمثلة كتاب سيبويه فلم يَرْفَعْ فيه حديثًا واحدًا إلى النبي-ﷺ- لكنَّ فيه نصوصًا كثيرا توافق الأحاديث النبوية، " وإنَّ عدم استدلال بعضهم بالحديث على أنَّه مرفوع للنبي -ﷺ- لا يعني أنَّهم لا يُجيزون الاستدلال به، وإنَّما يعني عدم خبرتهم بهذا العلم الدقيق"(٢) ولخوف فريقٍ منهم من الدخول في الوعيد الشديد، فقد قال النبي -ﷺ- ((مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ))(٣)، ويرى أيضًا أنَّ القدامى لم يثيروا قضية الاحتجاج بالحديث ولم يصرّحوا برفض الاستشهاد به، بل هو استنتاج المتأخرين، بأنَّ القدامى رفضوا الاستشهاد به، ثمَّ حاولوا تعليل ذلك، ويقول محمود فجَّال: " ونحن نُحَمِّل ابن الضائع وأبا حيَّان تَبِعَةَ شيوعِ هذه القضية الخاطئة، فهم أوَّلُ مَنْ روَّج لها، ونادى بها، وعنهما أخذها العلماء دون تمحيصٍ أو تحقيق"(٤) ويرى -أي: محمود فجال- أنَّ منشأَ تلك الفكرة التي جانَبَها الصواب هو عدمُ تصريح القدماء بالاستشهاد بالحديث، وسكوتهم عنه، "واكتفاؤهم بدخوله تحت المعنى العام لكلمة (نصوص فصحاء العرب) ثم حين جاء من تَلَوْهم ودوَّنوا هذه الفكرة، كانوا يفهمون ذلك، فلم يخصوا الحديث بنصٍّ مستقل، فلمَّا جاء ابن الضائع وأبو حيَّان وغيرهما ولم يجدوا نصًّا مُستقلًّا يَعُدُّ الحديث من مصادر الاحتجاج ظنُّوا أنَّ القدماء لم يكونوا يستشهدون به، وسجَّلوا هذا الظنَّ على أنَّه حقيقةٌ واقعة، وجاء مَنْ بعدهم فنقلوا دون تمحيص، وتابعوهم من غير بحث"(٥)، ثمَّ يختم رأيه في هذه المسألة بقوله: " وأغلب الظنِّ أنَّ مَنْ يستشهد بالحديث من المتقدمين لو تأخَّر بهم الزَّمن إلى العهد الذي راجتْ فيه بين النَّاسِ ثمرات علماء

(١) الحديث النبوي في النحو العربي: ص ١٠٩.

(٢) السابق: نفسه.

(٣) صحيح البخاري: حديث رقم: ١١٠، ١/ ٣٣.

(٤) يُنظر: الحديث النبوي في النحو العربي: ص ١١٠.

(٥) السابق: ص١١١.

الحديثِ مِنْ رواية ودراية؛ لقصروا احتجاجهم عليه، بعد القرآن الكريم، ولَما التفتوا قَطُّ إلى الأشعار والأخبار التي لا تلبث أنْ يُطوِّقها الشكُّ إذا ما وُزِنتْ بموازين فنِّ الحديث العلمية الدقيقة"[1].

وأختم برأي خديجة الحديثي التي تناولتْ كُتُبَ أبي حيان بالدرس والتحليل، وذكرت له مواضعَ عَدَّة استشهد أبو حيان فيها بالحديث، ثمَّ قالت بعدها: "نَجِدُ أنَّه [أي: أبا حيان] ناقضَ رأيه الذي اشتهر به، وهو كونه لا يُجيزُ الاحتجاج بالحديث... وأنَّه كان أشدَّ النحاة المانعين موقفًا من الاحتجاج به أو هو زعيمهم في ذلك"[2].

وتفسِّرُ خديجة الحديثي تناقض أبي حيان من حيث الأحاديث التي اعتمد عليها في إثباتِ حكمٍ أو قاعدة أو استعمال جديد لكلمة **أنَّه كان يعتمد على ما تواتر نقله واتفق عليه الرواة بلفظٍ واحد، وهذا النوع من الأحاديث لم يختلف معظم الباحثين في الاحتجاج به وخاصة المحدثين،** أمَّا ردوده على ابن مالك فلأنَّه كان يحتج بأي حديث يجدُ فيه شيئًا جديدًا مخالفا لِمَا وضعه المتقدمون دون أن يراعي تَضافُرَ نقولِ الرواةِ للحديث بلفظٍ واحدٍ، وقالت: "فأبو حيان إذن يحتجُّ بالحديث، ويَنقل آراء المحتجين به، ويوافقهم على القواعد التي بنوها مستندين إليه، أو ينقل الرَّأي من غير أنْ يُبَيِّنَ موافَقَتَه أو اعتراضه ويسكتُ عنه، أو يردُّ عليهم القاعدة والحكم والاستشهاد، أو يخرّج الحديث تخريجًا، يعيده إلى قواعدِ النُّحاة السابقين الأصلية"[3]، وختمَتْ رأيها فيه بأنَّه لم يمنع الاحتجاج بالحديث مطلقًا، بل لِمَا لم يثبت أنَّه مرويٌّ بلفظه لوروده بأكثر من رواية، أو لم يثبت أنه مرويٌّ عن العرب الفصحاء، فهو يُجيز الاحتجاج به وفق الشروط التي

---

(١) السابق: ص١٢٣.

(٢) موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف: ص ٣٤٥-٣٤٦، ويُنظر: أبو حيان النحوي: ص ٤٣٦.

(٣) موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف: ص ٣٦٤-٣٦٥.

رآها في الحديث النبوي[1]، ورأى أحد الباحثين أن رأي أبي حيان لم يكن سوى ضجةٍ فكرية أراد من خلالها الإثبات أن النُّحاة الأوائل لم يستدلوا بالحديث، وهو في كتبه استدلَّ بها[2].

هذا، وبعد العرضِ لِمَا سَبَق مِن آراء النحاة حول اعتراض أبي حيَّان على ابن مالك نجدُ أبا حيان نفسَه قد استشهد بستين حديثًا في كتابه (ارتشاف الضرب من لسان العرب) فقط، ناهيك عن (التذييل والتكميل في شرح التسهيل)، ولمْ تكن كلُّ تلك الأحاديث على درجةٍ واحدةٍ من الصحَّةِ أو من تواتر اللفظ عند الرواة، بل وَجَدَّتُ كثيرًا من الأحاديث التي استشهد بها غير مطابقة تمامًا لِما وردَ في كتب الحديث المشهورة، لكنَّ الشاهد النحوي فيها موجود، وبعضها تخلو حتى من الشاهد النحوي في الحديث نَفْسِه، لكنَّ أحاديثَ أخرَ في مواضعَ مُختلفة ضمَّت الشاهد النحوي نفسَهُ فقط دون بقية الحديث، وبعض الأحاديث لم أجد لها تطابقًا إلا في كتب غريب الحديث، وإنَّه على الرغم من اعتراضِ أبي حيان الشديد وإنكاره على ابن مالك فقد استشهد بالحديث واحتجَّ به في بعض المسائل دون أن يأتي بشاهدٍ آخَرَ على القاعدة من القرآن أو الشعر أو كلام العرب، وهو الجزء الأغلب من الأحاديث، وهذا ما سيتمُّ تناوله بالدِّراسة في هذا الباب.

ويمكن التوفيق بين اعتراضه على ابن مالك، وبين استشهاده بالحديث في كتبه، أنَّه كان يرفض كثرة استشهاد ابن مالك بالحديث، بحيث يكون بينها الصحيح والضعيف الذي لم يثبت مجيئُه عن العرب الفصحاء.

ويرى أبو حيان أن الحديث المتواتر الذي صحَّ نقله لا مانع للاحتجاج به وهو حجة، والدليل في ذلك قوله عن ابن مالك "واستدلَّ بأثرٍ جاء عن أُبَيّ، على عادته في إثبات القواعد

(١) السابق: ص٤٢٦.

(٢) الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف وشواهد الشعر عند أبي حيان الأندلسي: محمد خريبش، ص ٢٠٧.

النحوية بما رُويَ في الحديث، وفي الآثار مِمَّا نقلهُ الأعاجم الذين يلحنون، ومِمَّا لمْ يَتعَيَّن أنَّه من لفظ الرسول -ﷺ-، ولا مِن لفظ الصحابي، **فيكونُ حجَّةً إذ جاوزا النقل بالمعنى**"[1].

أي لو ثبت أنَّ هذا الحديث من لفظ النبي —صلى الله عليه وسلم- لكان حجة، والحديث المتواتر من هذا القبيل، فهو متواتر باللفظ والمعنى، وغالب الباحثين يرون حجيَّته وخاصة المحدثين.

واستدل أبو حيان في مسألة تذكير العدد وتأنيثه بحديث ذاكرا تواتره بقوله: "وتضافر النَّقلُ في الحديثِ (ثم أتبعه بستٍّ من شوال) بحذفِ التَّاء، يريدُ بستةِ أيامٍ"[2]، وهو ما يُشعر بأنَّه يُؤَيِّد الاستشهاد بالحديث إنْ تواتر نقله.

هذا، وبعد الرجوع إلى كتاب أبي حيان (ارتشاف الضرب من لسان العرب) استخرجْتُ الأحاديثَ على نحوِ ما سبَقَ في هذا البحث، وتبيَّنَ لي أنَّ الاحتجاج بالأحاديث والاستشهاد بها كان على ثلاث صورٍ (من حيث مُخَالفة القياس ومُوافقته، ومن حيث الاحتجاج والاستئناس، ومن حيث موافقة أبي حيَّان النحاة أو الاعتراض عليهم) وهذه الصور هي ما يُمكنُ بيانها بالتفصيل فيما هو آتٍ في هذا الفصل.

(١) ارتشاف الضرب: ٢/٧٩١.

(٢) ارتشاف الضرب: ٢/ ٧٥٠.

المبحث الأول

الشواهد من حيث الاحتجاج والاستئناس

تتردُ في كتب النحو ثلاث كلمات تتعلق بالشواهد وهي: الاستشهاد، والاحتجاج، والاستئناسُ أو التمثيل، فالاستشهاد قد مرَّ تعريفه سابقًا وهو "الإخبار بما هو قاطعٌ في الدلالة على القاعدة من شعرٍ أو نثرٍ"(١)، وهو "قولٌ عربي قيل في عصر الاحتجاج، يورَدُ للاحتجاجِ به على قولٍ أو رأيٍ أو قاعدة"(٢)، والحجة في اللغة البرهان(٣)، وهي ما دلَّ على صحة دعوى(٤)، والاحتجاج في النحو: "الاعتماد على إقامة البراهين من نصوصِ اللغةِ شعرًا أو نثرًا"(٥)، أمَّا التمثيل فهو ما يُذكر لإيضاح القاعدة وتوصيلها إلى فهم المستفيد، ولو بمثالٍ مصنوع(٦)، والاستئناس: هو ما يُذكر ليقع التأنسُ به، وقد استعمل ابن يعيش هذا المصطلح في كتابه شرح المفصل(٧).

---

(١) الاستشهاد والاحتجاج باللغة: محمد عيد، ص ٨٦، ويُنظر: توطئة الفصل الأول من البحث.

(٢) موسوعة النحو والصرف والإعراب: أميل يعقوب، دار الملايين، منشورات سعيد بن جبير، قُم-إيران، ط١، ١٣٨٤هـ-٢٠٠٥م، ص ٤٠٥، ويُنظر: الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين: محمد صالح عسكري، آفاق الحضارة الإسلامية، أكاديمية العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية، السنة: ١٣، العدد: ٢، خريف وشتاء ١٤٣١هـ، ص ٩٧-١١٣.

(٣) لسان العرب: مادة: (ح ج ج)، ٢/ ٢٢٨.

(٤) التعريفات: ص ٨٦.

(٥) الاستشهاد والاحتجاج باللغة: ص ٨٦، ويُنظر: الشواهد النحوية في أراجيز العجاج: (رسالة ماجستير)، بسمات همة، إشراف: أسامة بابكر، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٩م، ٣٣-٣٤.

(٦) يُنظر: الشواهد النحوية والصرفية في شعر عروة بن الورد العبسي: محمد مصطفى القطاوي، جامعة الأقصى، غزة-فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد: ١٢، العدد: ١، يناير ٢٠٠٤م، ص ٣٩٣-٤١٦، والشواهد النحوية في أراجيز العجاج: ص٣٤.

(٧) يُنظر: المحيط في اللغة: الصاحب الكافي الكفاة أب القاسم إسماعيل ابن عباد الطالقاني، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب - بيروت / لبنان ، ط١، ١٤١٤هـ -١٩٩٤م، ٨/ ٣٩٠، وشرح المفصل: ٢/ ٣٤٥، وتاج العروس: مادة (أ ن س)، ١٥/٤١٤-٤١٥ .

وقد جاء الاستشهاد بالحديث لدى أبي حيان فيما يتعلَّقُ بالاحتجاج أو الاستئناس والتمثيل على النحو الآتي:

المطلب الأول: ما جيء فيه بالحديث مُخَرَّجًا على الأوجه الجائزة فيه:

لقد جاء استشهاد أبي حيان في بعض الأحاديث، وذلك لذكر الأوجه الممكنة التي ذكرها النحاة فيها، وجمعتها في الأحاديثِ الآتية، مع بيان الشاهد فيها والأوجه[1]:

١- قول النبي -ﷺ-: ((يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ، قُلْ: لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَإِنَّهَا كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ)).

استشهد أبو حيَّان بهذا الحديث في بيان حكم (لا) إذا تكررتْ بعطف أو غيره، مع ذكرِ حُكْمِ ما بعدها، ثمَّ خرَّجها [أي: لا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا بالله] على خمسة أوجه، وهي: إذا فُتِح الأول جاز في الثاني: الفتح، والنصب والرفع، وإذا رُفِعَ الأول جاز في الثاني: الفتح والرفع، ولم يصرّح بكونها حديثًا، لكنه شرح الأوجه، ودللَّ على بعضِها بما ورد في الشعر[2].

ومِمَّا يجدر بالإشارة أن هذا الحديث لم يُشِر إليه محقِّقُ الارتشاف رجب عثمان أنَّه ضمن الأحاديث، على الرغم من وروده في صحيح البخاري[3].

٢- قول النبيّ -ﷺ-: ((نِعْمَ عبدُ اللهِ خالِدُ بن الْوَلِيدِ)).

٣- قول سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ-رضي الله عنه-: ((بِئْسَ عَبْدُ اللهِ أَنَا))[4].

٤- قول أَبي وَائِلٍ -رضي الله عنه-: ((شَهِدْتُ صِفِّينَ وَبِئْسَتْ صِفُّونَ)).

---

(١) شُرِحَتْ كل المسائل الموجودة في هذا المبحث في الفصل الأول والثاني، وتمَّ تلخيص ما يخصُّ الاستشهاد والاستئناس فقط، للاستزادة ينظر موضع الحديث من الفهرس لتتبع موضع المسألة.

(٢) شُرِحَتْ الأوجه الخمسة بالتفصيل، ينظر موضع الحديث من الفصل السابق مطلب لا النافية للجنس.

(٣) صحيح البخاري: ٨/ ٨٢، حديث رقم: ٦٣٨٤.

(٤) ومِمَّا تجدرُ الإشارة إليه أنَّ قول سهل الساعدي السابق قد نسبهُ محققُ الارتشاف رجب عثمان لعبد الله بن مسعود أو لأحد العبادلة دون تحديدٍ، ومرجعهُ في ذلك ليسَ كتب الحديث بل شرح التسهيل والمساعد، أمَّا أبو حيان فلم ينسبه لأحدٍ، يُنظر: شرح التسهيل: ٣/ ١٤، وارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٥٢، والمساعد: ٢/ ١٣٢.

استشهد أبو حيان بهذه الأحاديث الثلاثة مُتتالية يُعضِّدُ بعضُها بعَضًا، مُخرِّجًا إياها حسب الأوجه الجائزة فيها، دون أن يُصرّح بكونها أحاديث، وذلك في باب (نِعْمَ وبِئْسَ) بعد ذكر صفات فاعلهما أنَّه ظاهرٌ، وخُرِّجَ على حذف التمييز مؤيدًا به ابن مالك، وجَعَلَ (نِعْمَ وبِئْسَ) مسندان إلى ضمير، و(عبدُ الله وصِفُّونَ) هما المخصوصان بالمدح أو الذم؛ لاعتقاده جواز حذفِ التمييز، وهذا التخريج هو ما اختاره أبو حيان، ثم ذكرَ أنَّ الجرمي أجاز القياس عليه وخرَّجه بأن يكون (عبدُ الله) مرفوعًا بـ(نِعْمَ، أو بِئْسَ)، و(خالد، وأنا) هما المخصوص[1].

ومِمَّا تجدرُ الإشارة إليه أنَّ رجب عثمان لم يعتبر قول (بِئْسَ عَبْدُ اللهِ أَنَا) ضمن الأحاديث بالرغمِ من نسبته هذا الأثر لأحد الصحابة، وفي الوقت ذاته ذَكَرَ أقوالًا لبعض العرب في باب (نعم وبئس)، وأدرجها ضمن الأحاديث، وجعلها في فهرسه، وهي ليست من قول النَّبي -ﷺ- ولا من أقوال صحابته -رضي الله عنهم- وذلك مثل قولين للحارث بن عباد، وهو من شعراء الجاهلية، ومات قبل ٥٠ سنة من الهجرة، وأقواله هي: (نِعْمَ قتيلٌ أصلحَ الله به بين ابني وائل)، و(نِعْمَ القتيلُ قتيلًا أصلحَ بين بكر وتغلب)، وذلك إضافة منه، وليس من قول أبي حيان[2].

المطلب الثاني: ما جيء فيه بالحديث للتمثيل مع شواهدَ من القرآن الكريم أو الشعر أو النثر:

لقد جاء الاستشهاد بالحديث عند أبي حيان في مواضع كثيرة، وجمعتُ هنا ما ذكره من أحاديث للاستئناس والتمثيل مع شواهد أُخَرَ من القرآن الكريم أو كلام العرب شعره ونثره، مُوضِّحة الشاهد فيه، مُبينة تصريح أبي حيان بكونه حديثًا أم لا، ولقد تناولتُ هذه الأحاديث

(١) يُنظر: شرح التسهيل: ٣/ ١٤، وارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٥٢.

(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٤٧، ٢٠٥١، والأعلام: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط١٥، ٢٠٠٢م، ٢/ ١٥٦.

وكلَّ مسألة واردة فيه بجانب الشواهد الأُخَر التي استشهد بها في كتابه، وذلك في الفصلين السابقين[1]، وهذه الأحاديث هي:

١- قول أبي سفيان -رضي الله عنه- يوم أحد-قبل إسلامه-: ((لَنَا الْعُزَّى وَلَا عُزَّى لَكُمْ)):

استشهد أبو حيان بهذا الأثر على أن العلَم بالغلبة تلزمه الألف واللام أو الإضافة، وإذا لزمته الألف واللام جاز حذفها والأغلبُ ذِكْرُها، مستشهدًا بأمثلة ممَّا سُمِعَ عن العرب، وذكرَ هذا الأثرَ دون الإشارة لقائله.

٢- قول النبيِّ -ﷺ-: ((فَإِنَّكُنَّ صُوَاحِبَاتِ يُوسُف)):

استشهد أبو حيان بهذا اللفظ في الحديث في جمع الجمع، دون أن يُصرح بأنَّه حديث، بل جاء به لمجرد التمثيل على الجمع بالألف والتاء، ومعه أمثلة أُخَرُ مما سُمِع عن العرب.

٣- قول النبيِّ -ﷺ-: ((أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ؟)):

استشهد أبو حيان بالحديث السابق، وصرَّح بكونه حديثًا ثلاث مرات منها: على أنَّ الياء في هذا الحديث وشبهه مفتوحة، وأتى مع ذلك بأمثلة من القرآن والشعر، وأصل الكلمة (مخرجوي) فَقُلِبَتْ واو (مخرجو) إلى ياء، وأُدْغِمَتْ في ياء المتكلم، أمَّا نون (مخرجون) فحُذِفَتْ لإضافتها لياء المتكلم، وتُقَدَّر هنا الواو في الرفع كما تُقَدَّر الحركة.

٤- قول النبيِّ -ﷺ-: ((إِنَّ الْوَلَدَ مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ)):

استشهد أبو حيان بهذا الحديث للتمثيل على صيغة (مَفْعَلَة)، وأنَّها تأتي لسبب التكثير، وأتى بالحديث كمثال واردٍ فقط، دون أنْ يصرّح بكونه حديثًا، وأتى بأمثلة أُخَر تعضِّد أيضًا صيغة (مَفْعَلَة).

---

(١) يُمكن تتبعُ كلُّ مسألة واردة في الحديث عبر فهرس الحديث الشريف لمعرفة مواطن دراسته في هذا البحث.

٥- قول جابر -رضي الله عنه- أنَّ رسول الله -ﷺ- قال: ((إنَّ من أحبِّكم إليَّ وأقربِكم مني مجلسًا يومَ القيامة أحاسِنُكم أخلاقًا)).

استشهد أبو حيان بهذا الحديث على أفعل التفضيل إن كان مضافًا إلى معرفة وحكمه في المطابقة في حالة الجمع، فذكر أنَّه يجوز في أفعل التفضيل الإفراد والجمع كلاهما، فأفرد في الحديث: أحبَّ وأقرَبَ، وجمع أحاسِن، وصرَّح فيه بأنه حديث، وجعله تعضيدًا لما ورد من القرآن، فقد جاء فيه بالإفراد وبالجمع، فالحديث هنا في موضع قياسيٍّ جيء به للتمثيل والتنظير.

٦- قول النبيِّ -ﷺ-: ((فارجعْنَ مأزوراتٍ، غيرَ مأجورات)):

استشهد أبو حيان بهذا الحديث في إبدال الواو في موزورات -مِنْ وِزر-أَلِفًا لتتناسبَ مع مأجورات للاتباع، وذكر أمثلة معه من كلامِ العرب.

٧- قول عمر بن عبد العزيز -رضي الله عنه-: ((كَأَنَّكَ بِالدُّنيا ولمْ تَكُنْ، وبالآخرةِ ولمْ تَزَلْ)):

استشهد أبو حيان بهذا الأثر في باب (إنَّ وأخواتها) لتبيين أحد معاني (كأنَّ) وهو التقريب، وهو بمعنى تقريب زوال الدنيا، وتقريب وجود الآخرة، وذكر أمثلةً أُخَر من كلام العرب.

ومِمَّا يجدُر التنويه إليه أن أبا حيان وغيره كالمرادي نسب رواية هذا الأثر للحسن البصري، وليس كذلك في كتب المحدِّثين[1].

٨- ((إنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- يُحِبُّ الْحَلْوَى وَالْعَسَلَ)):

استشهد أبو حيان بهذا الأثر على مجيء اللام محذوفةً من خبر (إنَّ) المخففة من الثقيلة (يُحب)، وليستْ هنا (إنْ) النافية؛ وذلك لدلالةِ الكلام على أنَّ الخبرَ مُثبتٌ، لا منفي، وجاء بشاهدٍ آخرَ من الشعر قد حُذفَت منه اللام الفارقة، لكنَّ الشاهد في هذا الحديث لم يردْ بهذه الصورة في كتب الحديث -حسب ما بحثتُ-، فقد ورد هذا الحديث بدون (إن)، لكنَّ هناك

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣ / ١٢٣٨-١٢٣٩، والجنى الداني: ص ٥٧٩.

أحاديث أُخَر وردت على شاكلته كقول عمر-رضي الله عنه-: ((وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ))، فحُذِفَتِ اللامُ من خبر (إنَّ) المخففة من الثقيلة، وهنا لم يلتزمْ أبو حيان بالدقة في نقل الحديث حتى موطنَ الشاهد منه، مع تصريحه بكونه حديثًا[1].

٩- قول النبيّ -ﷺ-: ((لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ)):

استشهد أبو حيان بهذا الحديث دون أنْ يُصرّح بكونه حديثًا، بل اعتبره مثالًا على حذف خبر (لا) النافية للجنس، ويغلب حذف الخبر إذا دلَّ عليه دليل، ويكثر الحذف عند بني تميم، واستشهد على ذلك أيضًا بدليلين من القرآن.

١٠- قول النبيّ -ﷺ-: ((لاَ عَدْوَى وَلاَ طِيَرَةَ وَيُعْجِبُنِي الْفَأْلُ)):

هو مِثْلُ موطنِ استشهاد أبي حيان في الحديث السابق، فقد صرَّح بالحديث في حذف خبر (لا) النافية للجنس، وكثرة ورود الحذف عند بني تميم، خاصة إذا دلَّ عليه دليل.

١١- قول عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-: ((كَذَبَ عليكم الحجُّ، كَذَبَ عليكم العمرةُّ، كَذَبَ عليكم الجهادُّ، ثلاثةُ أسفارٍ كذبْنَ عليكم)):

استشهد أبو حيان بهذا الأثر في الكلام عن الفعل الجامد غير المُبَوَّبِ له في النحو، ومنه (كذب) والمراد به الإغراء، وهو بهذا المعنى غيرُ قابل للتصرف، فما يُستعمل منه في الإغراء إلا الماضي، ومعنى الأثر: الزموا الحج والعمرة والجهاد، واستشهد أيضًا معه بأمثلة أُخَر من كلام العرب.

١٢- قول النبيّ -ﷺ-: ((قُومُوا فَلِأُصَلِّ لَكُمْ)):

استشهد أبو حيان بهذا الحديث في لزوم لام الأمر إذا أُسنِدَ الفعل إلى غير الفاعل المخاطب، وذكر على ذلك أمثلة من الشعر والقرآن الكريم.

---

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٧٣.

١٣- قول أَبي بَكْرٍ الصِّدِّيقُ -رضي الله عنه-: ((لَا هَا اللَّهِ إِذًا)):

استشهد أبو حيان بالأثر السابق كمثالٍ على الفصل بين هاء التنبيه واسم الإشارة بالقسم، وقد وردت منقولات عن العرب فسرها الخليل ومن ينتصر له بجعلها جواب قسم محذوف[١]، لكن مما يَجُدر بالإشارة أنَّ أبا حيان أورد الأثر في كتابه بـ(لَا هَا اللَّهِ ذا)، وهو ما ورد عند بقية النحاة، بخلاف كتب الحديث، وهنا أُشير إلى أنَّ محمود فجال قد كتبَ فيها دراسةً بآراء الطرفين وأدلتهما، وما يمكن الانتهاءُ إليه في هذه القضية أنَّ (لَا هَا اللَّهِ ذا) هي أسلوبٌ واردٌ عند العرب، وأثبتها النحاة في كتبهم بهذه الصورة، أي باسم الإشارة، أمَّا بالنسبة لسائر كتب الحديث المعتمدة فالثابت فيها عبارة ((لَاهَا اللَّهِ إِذًا)) بكسر الهمزة، ثم ذالٍ معجمةٍ منوَّنةٍ، وقد دار خلافٌ بين الفريقين، وتخطئةٌ لأهل الحديث، والإنكار على الرُّواة، وتأييد اللغويين، ومنهم من تصدَّى لهذه الحملة التي شُنَّت ضد أهل الحديث كابن حجر، موضحين صحة الحديث والمعنى أيضًا، مؤيدين كلامهم بكثرة وقوع هذه الجملة في أحاديثَ كثيرة، وهذا تأييدٌ لصحةِ الرواية، ولا يتواردُ الرُّواة جميعهم على خطأ، وقد ذكر النحاة أراءهم في ذلك[٢]، معتمدين في رأيهم على أنَّ (ها الله) يستلزم اسم الإشارة، وأنَّ العرب لا تستعمله دون (ذا)، وإن لم تستعمل (ذا) فليس موطن (إذًا)؛ لكونها حرف جزاء وجواب، أمَّا أهل الحديث فيرون أنَّ (ها الله) لا تستلزم اسم الإشارة، وأن المعنى صحيحٌ وهو كقولك لمن قال: افعلْ كذا، فقلت له: والله إذًا لا أفعلُ، فتقدير الحديث: (والله إذًا لا يَعمِدُ إلى أسدٍ ..)، أمَّا قولهم –أي: أهل اللغة– إنه حرف جوابٍ، وأكثرُ ما يأتي جوابًا لـ(لو) فيمكن توجيه التقدير بأنه: (لا والله لا يُعطى، إذًا لا يَعمِدُ) فتكون جملة (لا يعمد) تأكيدًا للنفي المذكور، وتوضيحًا للسب فيه، ويحتمل أن

(١) يُنظر: الكتاب: ٣/ ٤٩٩-٥٠٠.

(٢) عُرِضَتْ آراء النحاة بالتفصيل في الفصل السابق.

تكون (إذًا) زائدة، أو تكون (ها) عوضًا عن واو القسم، فالتقدير: لا والله إذًا، ويمكن أن تكون (ها) عوضًا عن مدِّ الهمزة وقصرها كقولهم: (الله لأفعلنَّ)[1].

١٤- قول النبيّ -ﷺ-: ((تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ مِثْلَ أَوْ قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ)):

استشهد أبو حيان بهذا الحديث في أحدِ أوجه حذف المضاف إليه: وهو العَطْفُ على المضافِ باسمٍ عاملٍ في مثل المحذوف، ولم يُصرّح بكونه حديثًا، وذكر معه أمثلة من الشعر.

ومِمَّا تجدرُ الإشارة إليه أنَّ هذا الحديث لم يرِدْ نصُّه عند أبي حيان باللفظ السابق بل بقوله: (ما جاء مِثْلَ أَوْ قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ)[2].

١٥- قول النبي -ﷺ- عن سيدنا موسى -عليه السلام- : ((ثَوْبِي حَجَرُ، ثَوْبِي حَجَرُ)).

١٦- قول عَلِيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- يَقُولُ: ((اشْتَدِّي أَزْمَةُ تَنْفَرِجِي)).

استشهد أبو حيان بالحديث والأثر السابقين في حديثه عن حذف حرف النداء، ولزومه اسم الجنس إلا في حال الشذوذ أو الضرورة، ثم مثَّل بهذه الأحاديث، مع بعض أمثال العرب وأشعارهم، وعدَّهَا من قبيل المسموع عن العرب، ولا يقاس عليه، ولم يُصرّح بكونها أحاديث.

١٧- قول النبي -ﷺ-: ((أَفْضَلُ الْكَلَامِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَفْضَلُ الذِّكْرِ الْحَمْدُ لِلَّهِ»))

استشهد أبو حيان بالحديث السابق في الجملة الواقعة خبرًا، إن كانت متحدة بالمبتدأ في المعنى، فلا تحتاج إلى رابط، وذلك إذا كان خبرًا عن مفرد يدل على جملة كحديث، وكلام، والمضاف إلى حديث أو قول، وجاء بالحديث للتمثيل، وإن كان لم يصرّح بكونه حديثًا.

(١) يُنظر: فتح الباري: ابن حجر، ٨/٣٧-٤٠، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث: ص٤٥٣ -٤٧٢.

(٢) ا يُنظر ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٢٠-١٨٢١.

ومِمَّا يجدر بالإشارة أن صيغة الحديث في كتب الحديث المعتمدة اختلفت عن كلام أبي حيان، فقد قال: "أفضل الكلام لا إله إلا الله"[1]، وفي كتب الحديث (إنَّ أفضل الذكر لا إله إلا الله) لكن الشاهد النحوي قائمٌ، ومعنى الحديث لم يتغير.

١٨- قول عُثْمَان بْنُ عَفَّانَ -رضي الله عنه-: ((مَنْ عَمِلَ عَمَلًا كَسَاهُ اللهُ رِدَاءَهُ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ))[2].

استشهد أبو حيان بالأثر السابق في حديثه عن رفعِ ما يلي كان المحذوفة إذا حَسُنَ تقدير فيه، أو معه مع كان المحذوفة بعد (إن) و(لو)، ثم مثَّل بهذا الأثر، مع بعض ما وردَ عن العرب العرب وأشعارهم، ولم يُصرّح بكونه حديثًا.

ومِمَّا تجدر الإشارة إليه أن نصَّ الحديث اختلف في صياغته عن كلام أبي حيان، لكن الشاهد النحوي لم يختلف، فقد قال أبو حيان: (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخير، وإن شرًا فشر)[3]، لكنَّ أبا حيان لم يعدُّهُ حديثًا بل اعتبره مثالًا فقط.

١٩- قول النبي -ﷺ-: "يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ، لَا تَحْقِرَنَّ إِحْدَاكُنَّ لِجَارَتِهَا وَلَوْ كُرَاعَ شَاةٍ مُحْرَّقًا".

استشهد أبو حيان بهذا الحديث في أنَّ العرب قد تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه، وذكر أمثلة عديدة في ذلك واردةً عن العرب، وذكر هذا الحديث ضمنًا كأحد أقوالهم، فلم يُصَرّح بكونه حديثًا[4].

ومن الجدير بالذكر أن رجب عثمان لم يعتبره من الأحاديث فلم يخرّجه، ولم يُدرجه في فهرسه أيضًا.

---

(١) ارتشاف الضرب: ٣/ ١١١٥-١١١٦.

(٢) : مصنَّف ابن أبي شيبة: حديث رقم: ٣٦٥٦٩، ١٩/ ٤٢٥، ويُنظر: المعجم الأوسط: سليمان بن أحمد الطبراني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ -١٩٩٥م، حديث رقم: ٧٩٠٦، ٨/ ٤٣.

(٣) ارتشاف الضرب: ٣/ ١١٨٩.

(٤) ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٠٦.

٢٠- قول عَائِشَةَ -رضي الله عنها-أنها سمعت النبي -ﷺ- يَقُولُ وهو ساجد: ((سُبُّوحًا قُدُّوسًا رَبَّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ، سَبَقَتْ رَحْمَةُ رَبِّنَا غَضَبَهُ)).

استشهد أبو حيان بالحديث السابق في المصادر الموضوعة موضع الخبر في المبالغة، وذلك بإضمار فعلٍ وجوبًا، أي: ذكرت سبوحًا قدوسًا، وجاء بأمثلة كثيرة واردةٍ عن العرب(١).

ومن الجدير بالذكر أنَّ أبا حيان لم يُصرّح هنا بالحديث، ولعله قد نقله من كتاب سيبويه، الذي لم يصرح به كحديثٍ، ولم يعتبره رجب عثمان في تحقيقه للارتشاف ضمن الأحاديث فلم يخرّجه، ولم يُدرجه في فهرسه أيضًا.

المطلب الثالث: ما جيء فيه بالحديث منفردًا وقد بُنِيَ عليه قاعدةٌ جديدةٌ أو حكمٌ جديدٌ أو معنى جديدٌ أو استعمالٌ جديدٌ:

لقد جاء الاستشهاد بالحديث عند أبي حيان في مواضع لم يذكر فيها شاهدًا غير الحديث، وبنى الحكمَ في كتابه الارتشاف من خلال هذا الحديث المذكور، فيستنبط الباحث أنَّ أبا حيان اتخذ الحكم أو القاعدة أو المعنى من خلال استقراء -أبي حيان- الحديثَ المذكور، وهذا ما وسمته بالجديد، بغض النظر عن ذكر النحاة السابقين له لنفس الحكم أم لا، وكان ذلك في المواضع الآتية(٢):

١- قول ابن عباس -رضي الله عنه-: ((أَقْدُمْ حَيْزُوم)):

استشهد أبو حيان بهذا الأثر في تعداد أوزان الاسم المزيد من الثلاثي غير المضعف والزيادة فيه قبل العين على وزنِ (فَيعُل)، وجاء بهذا الحديث في إضافةِ وزنٍ جديدٍ للاسم المزيد من الثلاثي، لم يذكر فيه شاهدًا غير هذا الحديث، وهذا الوزن الجديد هو (فَيعُل)، لكنَّ أبا حيان

(١) ارتشاف الضرب: ٤/ ٢١٥٨.

(٢) دُرِستْ كل هذه الأحاديث في الفصلين السابقين حسب المسائل الواردة فيها، ويمكنُ تتبعها من خلال فهرس الأحاديث.

استشهد به دون الواو (حَيزُم) ولم أجدْ لها ذكرا في كتب النحاة بهذا الشكل، بل وَرَدَتْ في كل الروايات بالواو، على وزن (فَيْعُول)، بزيادة حرفين هما الياء والواو، وتفصل بينهما العين، على الرغم من تصريحه هنا بأنه حديث(١).

ومِمَّا يجدر التنويه إليه، أنَّ أبا حيان في استشهاده بهذا الحديث لم يلتزم الدقةَ فيه، مع وقوع الاختلاف في موطنِ الشاهد نفسه، فانتفى الشاهد هنا، وقد ذكره محقق الارتشاف رجب عثمان ضمن قائمة الأحاديث، وإن كانَ في الموضع نفسِه لم يُخرِّجِ الحديث من أحدِ كتب الحديث المعتمدة، بل من كتب اللغة، ومن أحدِ كتب السيرة.

٢- قول النبيِّ -ﷺ-: ((أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ؟)):

استشهد أبو حيان بهذا الحديث في إضافة قاعدةٍ جديدة مستشهدا عليها بهذا الحديث فقط، وهي أنَّ اسم الفاعل إذا كان مثنى أو مجموعًا في موضع يُفرد فيه الفعل فلا يعمل، فلو كانت فعلًا لصارت: يُخرجنيُ هم، وليست يخرجوني هم، باعتبار الضمير فاعلًا لا توكيدًا، وقد ورد هذا الحديث من قبل وصرَّح بكونه حديثًا.

٣- قول النبيِّ -ﷺ-: ((أَرْسِلُوا بِهَا إِلَى أَصْدِقَاءِ خَدِيجَةَ)):

استشهد أبو حيان بهذا الحديث في التمثيل على صيغة (أفعلاء) مِمَّا سُمِعَ عن العرب من جموع الكثرة لوصفٍ صحيحٍ على (فَعِيل) وذكر أمثلة عدَّةً منها: صديق، وأثبتَ حُكمًا جديدًا نادرًا عن العرب وهو في مجيء أصدقاء جمعًا لصديقة، مُستشهدًا بذلك بها الحديث، مُصرِّحًا بكونه حديثًا.

٤- قول النبيِّ -ﷺ-عن الدجال: ((أعورُ عيْنِهِ اليُمنى)):

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب: ١/ ٥٦، دُرستْ هذه المسألة في مبحث المجرد والمزيد من الفصل الأول ص ٢٩.

استشهد أبو حيان بهذا الحديث مصرّحًا بأنه حديثٌ، محتجًّا به في إثبات قاعدةٍ جديدة وهي جواز كونِ الصِّفَة تابعًا لمعمول الصفة المشبهة، فأعور: الصفة المشبهة، وعينه: معمول الصفة، واليمنى: الصفة التابعة لمعمول الصفة.

واستشهد أيضًا بهذا الحديث بعض النحاة كابن مالك على معنى آخر، وهو إضافة معمول الصفة إلى ضمير الموصوف(١).

٥- ((مَنْ أبر يا رسول الله؟ قال: أمك قال: ثم أي؟ قال: أمك)):

استشهد أبو حيان بلفظ: (ثمّ أيّ؟) الوارد في أحاديث كثيرة على أنَّ (أي) إن كانت استفهامية يجوز الوصف بها عندما تكون ملازمة للإضافة معنىً دون اللفظ، والقاعدة الجديدة التي أضافها هي أنَّه قد يُستغنى بمعنى الإضافة إن عُلم ما تضاف إليه، وقد اتَّخَذ هذا اللفظ الوارد في الحديث شاهدًا على أي الاستفهامية، وصرَّح بكونه حديثًا، ولم يذكر شاهدًا غيره إلا في (أي) الشرطية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ الحديث الذي استشهد به أبو حيان لم أجد صياغته نصًّا في كتب الحديث كما ذكره، لكنَّ الشاهد فيه (ثمّ أيّ؟) قد تكرر في كثيرٍ من الأحاديث، وقد استشهدَ بأحدها ابن مالك، أمَّا الحديث الذي ذكره أبو حيان في كتابه فقد ورد في كتب الحديث بصيغة (ثم مَنْ؟)، ولم أجده بهذه الرواية حتى في كتب النحاة.

٦- قول النبيِّ -ﷺ-: ((أنَا أفْصَح العَرب بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْش)):

استشهد أبو حيان بهذا الحديث في إضافةِ حكمٍ جديدٍ في الاستثناء، وهو مساواة (بيد) بـ(غير)، وإضافتها إلى (أنَّ) وصلِتها، ووقوعها في الاستثناء المنقطع، مصرحًا بكونه حديثًا، ولم يستشهد على ذلك بدليل غيره.

---

(١) يُنظر: شرح التسهيل، ٣/ ٩٥-٩٦.

٧- قول النبيّ -ﷺ-: ((وَأَمْرٌ بِمعْرُوفٍ صَدَقَةٌ)).

٨- وقول النبيّ -ﷺ-: ((خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الْعِبَادِ)).

٩- وقول عمر -رضي الله عنه-: ((تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ)).

استشهد أبو حيان بهذه الأحاديث مفردة دون دليلٍ آخر في إثباتِ مسوغات الابتداء بالنكرة، فالأول منهم كونه عاملًا، والثاني كونه مضافًا، والثالث كونه عامًّا، فهذه المسوغات أضافها أبو حيان من خلال الأحاديث السابقة فقط، غير مصرحٍ بكونها أحاديث.

وممَّا تجدر الإشارة إليه أنَّ محققَ الارتشاف لم يُثبتْ نسبة القول لعمر -رضي الله عنه- بل تركه دون تذييل له، ودون أن يجعله ضمن الأحاديث.

١٠- قول النبي -ﷺ-: ((لا يَبُولَنَّ أحدكم في الماءِ الدّائِمِ ثمَّ يَغتَسِلُ منه)):

استشهد أبو حيان بهذا الحديث في إضافة معنى جديدٍ من معاني (دام) التامة، وهي أنها تأتي بمعنى (سكن)، ويُقصَد به في الحديث: الماء الراكد الساكن، ولم يأتِ بمثالٍ آخرٍ في هذا المعنى غيرِ هذا الحديث، ولم يصرّح بكونه حديثًا.

وممَّا تجدر الإشارة إليه أنَّ أبا حيان ذكر في الحديث السابق اللفظتين معًا (الراكد الدائم) في نفس الحديث، ولم أعثر عليه في كتب الحديث بهذه الرواية، بل وردت كل لفظة على حدة في حديث، والذي يتضحُ أنَّ أبا حيان ذكر (الراكد) مع الكلمة التفسيرية له، مضمِّنًا إيَّاها في الحديث، ولا ينفي ذلك وجود الشاهد؛ لأن الأحاديث يُفسِّرُ بعضها بعضًا[1].

١١- قول النبي -ﷺ-: ((لولا أنَّ اللهَ قدَّر له لألمَّ أن يذهبَ ببصرِه)):

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١١٥٨.

استشهد أبو حيان بهذا الحديث في إضافة حكمٍ جديدٍ وهو اقتران (أنْ) بـ(ألَمَّ) عند عملها عمل أفعال المقاربة[1].

ومِمَّا يجدر بالإشارة أنَّ خديجة الحديثي ذكرت الحديث السابق بصياغة مختلفة في موطن الشاهد، وفي غيره، وجعلت استشهاد أبي حيَّان بهذا الحديث على دخول (أنْ) في خبر (ألَمَ) وليس (ألَمَّ)، فقالت: "لولا أنَّه شيءٌ قضاهُ اللهُ لألِمَ أنْ ذهَبَ صبرُه"[2].

١٢- قول النبي -ﷺ-: ((فَقَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا)):

استشهد أبو حيان بهذا الحديث في تلخيص خلاف النحاة حول دخول اللام في خبر (إنْ) المخففة من الثقيلة، فانتهى إلى حكمٍ جديدٍ من خلال الحديث، وهو أنَّ اللام إن كانت لام الابتداء وجب كسر همزة (إنْ)، وإن كان غيرها وجب فتح همزة (أنْ)، ولم يصرح بكونه حديثًا، ولم يستشهد معه بمثالٍ آخر[3].

١٣- قول النبي -ﷺ-: ((لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ)).

١٤- ((ذروا الحبشة ما وذرتكم)).

استشهد أبو حيان بهذين الحديثين في كلامه عن الفعلين الجامدين، (وَذَرَ) و(وَدَعَ)، وأنَّ الأغلب الاستغناء عنهم (بالترْك) في الأول، وبـ(بتَرَك) في الثاني، فأخذ من الحديث الاستعمال الجديد لـ(وَدَعَ) في صيغة المصدر، ولـ(وَذَرَ) في زمن الفعل الماضي، ولم يأتِ بأمثلة أُخَر غير الحديث، واعتبر ذلك قليلًا في كلام العرب[4].

١٥- قول النبي -ﷺ-: ((كَمَا تُنَاتَجُ الْإِبِلُ مِنْ بَهِيمَةٍ جَمْعَاءَ)):

---

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب: ١٢٢٦/٣.

(٢) أبو حيان النحوي: ص٤٤٠.

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب: ١٢٧٢/٣.

(٤) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٤٠، دُرست هذه المسألة في مطلب الفعل الجامد ص ١٢٠-١٢٣.

استشهد أبو حيان بالحديث السابق في مجيء كلمة (جمعاء) لغير التوكيد، فقد جاءت في الحديث صفةً، وهي بمعنى مجتمعة الأعضاء سليمة من النقص لم يذهب من بدنها شيء، فقد أضاف استعمالا جديدًا لكلمة (جمعاء) مستدلًّا في ذلك بهذا الحديث، مصرحًا بكونه حديثًا، ودون أنْ يستشهد معه بمثالٍ آخر ورد عن العرب[1].

ومِمَّا يجدر بالإشارة أن صياغة نقل الحديث كانت مختلفة عند ابن مالك في لفظ (تُنَاتَجُ) فقد أوردها أبو حيان (كَمَا نَتائِجِ الإبِلِ) ونقلته خديجة الحديثي بمثل ما ذكره أبو حيان دون ضبطه من كتب الحديث المعتمدة، فقد وردت فيها بـ(تُنَاتَجُ)، و(تَنَاتَجُ)، ولم أجدها كما ذكراها إلا في كتاب واحدٍ للفريابي[2].

١٦- قول النبي -ﷺ-: ((وَايْمُ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ)).

١٧- قول عروة بن الزبير -رضي الله عنه-: ((لَيْمُنُكَ لَئِنِ ابْتَلَيْتَ لَقَدْ عَافَيْتَ)).

استشهد أبو حيان بالحديث السابق مع الأثر في الاستشهاد بلفظ (أيمُن) المضاف غالبًا إلى لفظ الجلالة، وأثبتَ قاعدة جديدة مُستنبطةً من الحديث الشريف في جواز مجيء لفظ (أيمُن) مع غير لفظ الجلالة، كأن يُضافَ إلى (الذي) أو (كاف الخطاب) مُستدلًّا بذلك بما رُوي في الحديثين السابقين، معتمدًا عليهما في إثبات هذه القاعدة، وخصَّها في الاستدلال بالحديث بـ(الذي) و(كاف الخطاب)، مُصرِّحا بكونه حديثًا، ودون أن يستشهد بغيره في هذه القاعدة.

١٨- قولُ عمرٍ -رضي الله عنه-: ((يا للّهِ يا لَلْمسلمينَ)):

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب: ١٩٥٢/٤.

(٢) القدر: ١٣٦/١.

استشهد أبو حيان بالأثر السابق وقد بنى عليه حُكما جديدًا، على حذف المستغاث من أجله، ولم يأتِ بشاهد آخر غيره، وقد استشهد بعض النحاة بهذا الأثر لكنَّه دون تكرار الياء وبفتح اللام الأولى وكَسْرِ الثانية، وجعلوه مثالا على استغاثة المنادى.

ومن الجدير بالذكر أنَّ رجب عثمان لم يُشِرْ إلى كونه حديثًا في تحقيقه، ولم يخرِّجه أو يدرجه ضمن فهرس الأحاديث.

١٩- قول عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ -رضي الله عنه-: ((وَاعَجَبًا لَكَ يَا عَمْرُو بْنَ الْعَاصِ)):

استشهد أبو حيان بالأثر السابق وقد بنى به حُكما جديدًا على قِلَّة وُرُودِ (وا) حرف النداء في التعجب بدل (يا)، ولم يأتِ بشاهد آخر غير هذا الأثر.

٢٠- قول النبي -ﷺ-: ((لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكُونَ أَسْعَدَ النَّاسِ بِالدُّنْيَا لُكَعُ بْنُ لُكَعٍ)):

استشهد أبو حيان بالحديث السابق في إضافةِ استعمالٍ جديدٍ لكلمة (لُكَع) التي هي من الأسماء الملازمة للنداء ومجيئها صفةً وهذا مخالفٌ للعادة، ولَمْ يأتِ بشاهدٍ آخر غيره، ولم يُصرّح بكونه حديثًا.

٢١- قول النبي -ﷺ- ((مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ)):

استشهد أبو حيان بهذا الحديث في العدد المجرد عن المعدود، وذكر أنَّ المعدود إذا لم يُذكر فالفصيح فيه أن يكون بالتاء لمذكر، وبعدمها لمؤنث، وبنى قاعدة جديدة من الحديث السابق وهي أنه يجوز أن يُذَكَّر العدد إن كان المعدود مذكَّرًا محذوفا، بدليل ما جاء في الحديث، وهو موافقٌ لما حكاه الكسائي والفراء، وردٌّ على مَنْ مَنَعَه، وفي هذا الموطن قال أبو حيان: "وتضافر النَّقلُ في الحديثِ (ثم أتبعه بستٍّ من شوال) بحذفِ التَّاء، يريدُ بستةِ أيامٍ"[1]،وهو ما يُشعر بأنَّه

(١) ارتشاف الضرب: ٢/ ٧٥٠، دُرست المسألة في مطلب العدد من المبحث الخامس في الفصل الأول، ص ١٩٥.

يُؤَيِّد الاستشهاد بالحديث المتواتر نقله، وهذا من الشروط التي ذكرها المحدثون في جواز الاستشهاد بالحديث المحتج به في النحو.

٢٢- قولُ ابنِ عباس -رضي الله عنه-: أنَّ النبيَّ -صلى الله عليه وسلم- كتَبَ إلى هِرَقْلَ: ((مِنْ محمدٍ رسولِ الله إلى هِرَقلَ عظيمِ الرُّومِ)):

استشهد أبو حيان بالحديث السابق في ذِكر أحدِ معاني (مِنْ) وهو مجيئها لابتداء الغاية في غير المكان، ومثَّل لذلك بأمثلة من عنده نحو: قرأت مِنْ أول سورة البقرة إلى آخرها، لكنه لم يستشهد بآية أو شعر غير الحديث.

ومن الجدير بالذِّكر بعد سردِ هذه المواضع التي انفرد فيها الاستشهاد بالحديث الشريف في المسائل السابقة عن بقية الشواهدِ الأُخر، سواءٌ أكان ذلك بتصريح أبي حيان أم عدمه، فإنَّ هذا شاهدٌ يُشعر فيه بمناقضة أبي حيان نفسه حين اعترض على ابن مالك كثيرًا في استشهاده بالحديث، وبنائه عليه القواعد الكلية، وهو في هذه المواضع من كتابه الارتشاف لم يذكر شاهدًا غير الحديث، وبنى عليه قاعدة وحكما واستعمالًا جديدًا، وعلى الرغم من تحفُّظه الشديد في الاعتراض على الاستشهاد بالحديث خوفًا من اللحن فإنَّ كثيرً ممَّا رواه من أحاديث لم يروِها بنصَّها كما وردتْ في كتب الحديث، وقد أشرتُ إلى كل حديثٍ في موضعه آنفًا.

وهذا ردٌ على مَن قال عن المستشهدين بالحديث الشريف: " أنهم غالبًا لا يستشهدون بالحديث وحده في الاستدلال على حُكْمٍ من الأحكام، أو على صِحَّة استعمال، بل يجيء مصحوبًا بشواهدَ من القرآن الكريم وقراءاته ومن كلام العرب. هذا، ولم أجدْ نحويًا يستشهدُ بالحديث على قاعدةٍ ليس لها شاهدٌ أو مثالٌ في كتب النحاة المتقدمين"(١).

(١) القياس في اللغة العربية: محمد حسن، ص٩٩.

المبحث الثاني
الشواهد من حيث موافقة أبي حيَّان النحاة أو الاعتراض عليهم

لقد جاء استشهاد أبي حيان ببعض الأحاديث نقلًا عن غيره من النحاة على اختلاف موقفه منهم، وقسمتُها إلى مطلبين:

المطلب الأول: الأحاديث التي احتج بها نحاة متفرقون غير ابن مالك وأبي حيان:

لقد جمعتُ هنا ما ذكره أبو حيان من أحاديث أوردها عن بعض النحاة غير ابن مالك، وهي:

١- قول النبيِّ -ﷺ-: ((أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ؟)):

أورد أبو حيان هذا الحديث مستشهدًا به عن القاضي أبو محمد بن حوط الله، فقد استدل -أي القاضي- بهذا الحديث على مطابقة الوصف المتقدم لمرفوعه المتأخر في الجمع، أي: جواز أن يثنَّى الوصف المسند إلى مرفوعه المثنى، أو جمعه إن كان مُسندًا إلى مرفوعٍ مجموع، فيُعَدُّ الضمير المنفصل هنا فاعلًا أغنى عن الخبر، وهذا مُخالف لما عليه أكثر النحاة.

هنا يمكن الإشارة -في إطارِ موافقةِ أبي حيان النحاة أو الاعتراضِ عليهم- إلى أنَّه ردَّ على ابن حوط الله بِذِكر تخريجات للحديث، فإمَّا أنْ يُحمل على التقديم والتأخير، وهذا هو الغالب، فيكون فيه تقديم للخبر، وتأخير للمبتدأ، أو يُحتمل أن يكون على لغة بني الحارث (أكلوني البراغيث)، وذكر أبو حيان في موطنٍ آخر أنَّ هذه لغة ضعيفة عند جمهور النحاة، لكنه يعارضهم في ذلك بسبب كثرة ورودها التي تدلُّ على أنَّها ليست ضَعيفة، فكأنَّه هنا خالَف رأيه في الحديث السابق ووافق ابن حوط الله[1].

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب: ١٠٨٢/٣-١٠٨٣، ٧٣٩/٢، ودرستْ هذه المسألة في مطلب المبتدأ والخبر من المبحث الثاني في الفصل الثاني.

٢- قول النبيِّ -ﷺ-: ((قَدْ عَلِمْنَا أنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا)):

أوردَ أبو حيان هذا الحديث ذاكرًا رأي أبي علي الفارسي، وابن أبي العافية في معنى (أنْ) حيثُ أشارَا إلى كونها المخففة من (إنَّ) المكسورة الهمزة، وهما يرون وجوب انفتاح الهمزة وبعد (علم) خاصة فليس في الكلام شيءٌ يُعَلِّقُ الفعل عنها وجاء ذلك في مثل قوله -تعالى-: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[١].

فعندهما لا تكون إلا مفتوحة، ولا تلزمُ اللام، مستدلين بهذا الحديث، ولم يعقب أبو حيان برأيه في هذا الحديث، بل اكتفى بذكر آراء النحاة واختلافهم بين الفتح والكسر[٢].

٣- قول عمرَ -رضي الله عنه-: ((كلُّ النَّاسِ أَفْقَهُ منكَ يا عُمَرُ)):

أوردَ أبو حيان هذا الأثر ذاكرًا رأي الأخفش في عدم إنكاره مناداة الإنسان نفسه مستدلًا بقول عمر -رضي الله عنه-، ولم يُعَقِّبْ أبو حيان على رأيه، لكن الذي يتضح موافقته له في الجواز[٣].

المطلب الثاني: الأحاديث التي احتج بها ابن مالك على اختلاف موقف أبي حيان عنه:

استشهد أبو حيان بأحاديث كانت نقلًا عن ابن مالك، وخصصتُ ابن مالك وحده لكثرة ما نقل أبو حيان عنه في استشهاده بالحديث، -ولا يعني ذلك انفراد ابن مالك بالحكم في هذه المسائل، بل وافقه فيها كثيرون من بعده- وكان ذلك في الأحاديث الآتية[٤]:

---

(١) المزمل: ٢٠

(٢) يُنظر: البغداديات: ١٧٥-١٨٤، وارتشاف الضرب: ١٦٩٣/٤، درست هذه المسألة بالتفصيل في مطلب إن المخففة من الثقيلة.

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٥/ ٢٢٤٧، درست هذه المسألة في مطلب الاختصاص.

(٤) يُنظر لفظ الحديث في فهرس الأحاديث لتتبُع وروده في كل فصول البحث، والمسائل الواردة فيه، والإشارة التي كانت عليه في كتب النحاة.

١- قول النبيّ -ﷺ-: ((اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَمَا أَظْلَلْنَ، وَرَبَّ الْأَرَضِينَ السَّبْعِ وَمَا أَقْلَلْنَ، وَرَبَّ الشَّيَاطِينِ وَمَا أَضْلَلْنَ)).

استشهد أبو حيان بهذا الحديث ذاكرًا رأي ابن مالك في جواز وقوع (فَعَلْنَ) موقع (فَعلُوا) طلَبًا للتشاكل، أي: مجيء ضمير جمع المؤنث بدل ضمير جمع المذكر، وقد عارضه أبو حيان في ذلك؛ لأن (الشياطين) جمع تكسير فلا تتعين فيه الواو، إذ تصح معاملتها كالمفرد المؤنث، أو الجمع المذكر، فلا يصح بناء القاعدة على محتمل.

٢- قول النبيّ -ﷺ-: ((غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ)).

استشهد أبو حيان بهذا الحديث ناقلًا رأي ابن مالك في جواز اتصال نون الوقاية بأفعل التفضيل مستشهدًا لذلك بهذا الحديث، الذي ذكره أبو حيان معترضًا فيه على ابن مالك في إثباته القواعد الكليَّة استنادًا لِمَا روي في الحديث كعادته.

٣- قول النبيّ -ﷺ-: ((هَذَا حَجَرٌ رُمِيَ بِهِ فِي النَّارِ مُنْذُ سَبْعِينَ خَرِيفًا فَهُوَ يَهْوِي فِي النَّارِ الآنَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى قَعْرِهَا)):

استشهد أبو حيان بهذا الحديث على خروج (الآن) من الظرفية، ووقوعها مبتدأ، وذكر قبله أمثلةً أُخَر من الشعر، تدلُّ على أنَّ (الآن) قد تخرج من الظرفية، وقد أورد ذلك في قوله: "وزعم ابن مالك أنه جاء مبتدأ لِمَا جاء في الحديث"[(١)] ثم ذكر الحديث السابق، ويُشعر من قوله: (زعم) أنَّه متحامل عليه في هذا الموضع لكثرة استشهاده بالحديث، ومع ذلك فإنَّ أبا حيَّان حين نَقْلِهِ نصَّ الحديثِ هذا لم ينقلْه كما ورد في كتب الحديث مع تصريحه بكونه حديثًا، فقد ورد عند أبي حيان بلفظ (أربعين) بدل (سَبْعِينَ)، و(حين) بدل (حتى)، ولم أجده عند أحدٍ غيره من النُحاة بنصِّه هذا[(٢)].

(١) ارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٢٤.

(٢) يُنظر: السابق، نفسه.

٤- قول ابْنِ عَبَّاسٍ -رضي الله عنه-: ((فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا)):

استشهد أبو حيان بهذا الحديث ناقلًا رأي ابن مالك في مجيء خبر (جعل) جملة فعلية مصدرة بـ(إذا)، ولم يُعلِّق على كلامه بالاعتراض أو الموافقة، بل سكت عنه، ويُفهم من ذلك تقريره له وموافقته.

٥- قول النبيِّ -ﷺ-: ((نَضَّرَ اللهُ امْرَءًا سَمِعَ مَقَالَتِي، فَوَعَاهَا، ثُمَّ أَدَّاهَا)):

استشهد أبو حيان بالحديث السابق مقتبسا رأي ابن مالك، فيما يتصل بالفعل الماضي، بأنه يُحتمل فيه أن يدلَّ على المضي والاستقبال في حالات منها: إذا كان الفعل صفة لنكرة عامة، أي: (يسمع مقالتي فيؤديها)، فدل على الاستقبال، لكنَّ أبا حيان بعد ذِكْرِه كلامَ ابن مالك يعارضه الرأي إذ يرى أنَّ حَمْلَ الماضي على المضي يبقى؛ لإبقاء اللفظ على موضوعه، وأن الاستقبال إنما فُهِم فيما مُثِّل به من خارج، ولم يصرح بكونه حديثًا.

٦- قول عليِّ بنِ أبي طالبٍ -رضي الله عنه-: ((أَعْزِزْ عليَّ أبا اليقظان أَنْ أراكَ صريعًا مُجَدَّلًا)):

استشهد أبو حيان بهذا الأثر نقلًا عن ابن مالك في جواز الفصل بالنداء بينَ فعلِ التَّعَجُبِ والمتعَجِّب منه، دون أنْ يُعَقِّبَ رأيه بمخالفة أو موافقة، ودون أنْ يستشهد بأمثلة أُخَر معه.

٧- قول النبيِّ -ﷺ-: ((يتعاقبون فيكم: ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)):

استشهد أبو حيان بهذا الحديث ذاكرًا فيه أنَّ ابن مالك يسمي لغة (أكلوني البراغيث) بـ(لغة يتعاقبون) من منطلق هذا الحديث، ذاكرًا أنَّ المشهور عند النحاة أن لا يلحق الفعل علامةً تدل على تثنيته وجمعه إذا أُسنِدَ إلى مثنى أو مجموع.

٨- قول النبيِّ -ﷺ-: ((دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا)):

استشهد أبو حيان بالحديث السابق ومعه دليلٌ من القرآن نقلًا عن ابن مالك، في ذِكر أحدِ معاني (في) وهو مجيئها للتعليل والسببية، أي: دخلت امرأة النار بسبب هرة، ولم يُعقب

أبو حيان على رأي ابن مالك، ولمْ يأت بأمثلة في هذا المعنى غير ما أخذه من ابن مالك، ولعل سكوته للتقرير والموافقة، ومِمَّا تجدر إليه الإشارة أنَّ أبا حيان أورد هذا النص للحديث بروايةٍ مختلفةٍ عن كتب الحديث، وعن ابن مالك نفسه الذي نَقَلَ منه الحديث، فقد ذكرها أبو حيان في كتابه (دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْها) ولم أجده كاملا بهذا النص في كتب الحديث المعتمدة، بل كما ذكرتُ آنفًا -((دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا))-، والرواية الأخرى ((عُذِّبَتِ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا)) فلم يلتزم بالدقة في نقل ألفاظ الحديث، لكنَّ ذلك لم يُخِل بالشاهد النحوي حيث كون الحرف (فِي) لمعنى السببية[1].

٩- قول أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ لزِرِّ بْنِ حُبَيْش -رضي الله عنهم-: ((كَأَيِّنْ تَقْرَأُ سُورَةَ الْأَحْزَابِ؟ أَوْ كَأَيِّنْ تَعُدُّهَا؟ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ آيَةً)):

استدل أبو حيان بالأثر السابق في حديثه عن (كأيِّن) بقوله: إنَّ ابن مالك يزعم مجيئها استفهامية، مستدلًا على ذلك بأثرٍ جاء عن أُبيّ كعادته، ولم يَذْكر الأثر، بل اكتفى بالإشارة إليه، وذكره في كتابه التذييل، ويعترض أبو حيان على ابن مالك في هذا الموضع، ولا يرى أنَّ (كأيِّن) تأتي استفهامية، ويتحامل عليه في إثبات القواعد بما وردَ في الحديث أيًّا كان ناقله وطريقة نقله[2].

ومِمَّا تجدر الإشارة إليه أنَّ ابن مالك في ذِكْرِهِ هذا الحديث لم يلتزم الدِّقة فيه -حسب ما وصلتُ إليه من كتب الحديث-وذلك في لفظ (ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ آية) فقد ذكرها عنده (ثَلَاثًا وَتِسْعِينَ آية) ولم أجد ذلك في كتب الحديث.

(١) يُنظر: شرح التسهيل: ٣/ ١٥٦، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٧٢٦.

(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٧٩١.

١٠- قول عثمان -رضي الله عنه-: ((أَرَاهُمُنِي الباطلُ شَيْطَانًا))[١]:

ذكر أبو حيان هذا الأثر في تقديم ضمير الغائب على ضمير المتكلم المتصل، ولا يجوز مع الاتصال إلا تقديم الأسبق، وهذا مخالفٌ للقياس ونادر.

فالقاعدة في هذا الباب إن كانا ضميرين منصوبين متصلين وجب تقديم الأخصِّ منهما، فيُقَدَّم المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب، فيقال: الدرهم أعطيتكه وأعطيتنيه، وفي الأثرِ السابق تقدَّمَ ضمير الغائب على ضمير المتكلم المتصل، فابن مالك يرى أن القياس فيها (أرانيهم) بتقديم ضمير المتكلم ثم الغائب، لكنَّ أبا حيان لا يوافقه الرأي في ذلك ويرى أنَّ القياس هو (أراهم إياي) فضمير الغائب إذا وقع متقدمًا على ضمير المتكلم والمخاطب فالأولى أن يأتي الثاني منفصلًا، ويخالف الأثر القياس أيضًا في وجهٍ آخرَ، وهو أنَّ واو الضمير حقُّها الإشباع، وإن تُثبَتَ مع الضمائر، فكان حقه أن يقول: (أراهموني) بإشباع ميم الجمع واوًا، فيكون الأثر السابق مخالفًا للقياس ونادرًا[٢].

هذا ما أورده أبو حيان من أحاديثَ نسَبَ الاحتجاج فيها إلى ابن مالك، على اختلاف موقفه منه، من موافقة أو اعتراضٍ أو سكوت، تلك الموافقة التي يتبين من خلالها اتباعه لرأي أستاذه، والحكم بمثل حكمه، أمَّا الاعتراضات فقد لوحظ في كثير منها إن كانت القاعدة مُثبتة على ما ورد في الحديث فإنَّه تهجَّمَ عليه وعارضه، وفيما يتصل بسكوته عن التصريح بالموافقة أو الاعتراض يمكن الإشارة إلى أنه يُفهم من ذلك التقرير.

---

(١) تجدر الإشارة هنا، إلى أنَّ كل ما وردَ من أحاديث في هذا الفصلِ قد سبقَ تخريجها، ومَا وردَ من مسائلَ تتعلق بكلِّ حديث فقد ذُكِرَتْ في الفصلين السابقين، يُرْجَعْ إليها في مظانِّها هناك، ولتَتَبّع كلِّ حديثٍ ومسائله يُنظر في ذلك فهرس الأحاديث الذي ذكر مواطن ورود الحديث نفسه في كل فصول البحث.

(٢) دُرِسَتْ هذه المسألة في المبحث الأول من الفصل الثاني، مطلب المضمر ص٥٨، ويُنظر: شرح التسهيل: ١/١٥١ - ١٥٢، وارتشاف الضرب:٩٣٤-٩٣٥.

المبحث الثالث
الشواهد من حيث مُوافقة القياس ومُخالفته

من المعلوم في الدرس النحوي أن القياسَ أحدُ أنواع أدلة النحوِ التي لا يَختلِفُ عليها اثنان، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو كما يرى ابن الأنباري، ومعظم أدلة النحو هي بالقياس، وإنكاره لا يتحققُ، فالنحو قياسٌ كلُّه، وله أنواعٌ عدَّة ذكرها النحاة في كتبهم، والقياس في الفكر النحوي على مستويين، الأوَّل منهما: القياس الاستعمالي، أو قياس النصوص، وهو ما سأتحدثُ عنه في هذا المبحث، والثاني: هو قياس الأحكام، وقد عرَّفه ابن الأنباري بأنَّه: "حملُ فرعٍ على أصلٍ بعلَّةٍ، وإجراء حكمِ الأصلِ على الفرع"[1] فهو يعتمد على الاجتهاد في ربط الظواهر النحوية التي تثبتُ بالاستقراء، أمَّا القياس الاستعمالي فهو "حملُ غيرِ المنقولِ على المنقولِ إذا كان في معناه"[2] وهو الذي يراد منه انتحاء كلام العرب، فقول صِحافة وطِباعة على مثل قول العرب: زراعة وتجارة [3].

وقد استقريت كل الأحاديث التي وردت في كتاب الارتشاف، وقسمتها على نوعين، موافقٌ للقياس ومخالفٌ له، وهما كالآتي:

---

(١) الإغراب في جدلِ الإعراب ولُمَعُ الأدلة في أصول النحو: أبو البركات عبد الرحمن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م، ص ٩٣، ويُنظر: الاشتراط في النحو العربي، مقاربةٌ أصولية لكفاءة النظام ومسارات الانتظام: زكي صالح الحريول، نادي الأحساء الأدبي، الأحساء-المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م، ص ٦١-٦٢.

(٢) الإغراب في جدلِ الإعراب: ص٤٥، ويُنظر: لمع الأدلة: ص٩٣-٩٥.

(٣) يُنظر: السابق: ص ٩٥، والاقتراح: ص ٩-١٤، ١١٣، والقياس في اللغة العربية: محمد حسن عبد العزيز، ص١٩، والاشتراط في النحو العربي، ص ٦١.

المطلب الأول: الشواهد الموافقة للقياس:

استشهد أبو حيان بأحاديث مصرِّحًا فيها موافقتها للقياس، وهي كالآتي[1]:

١- قول ابن عباس -رضي الله عنهما-: ((أَقْدُمْ حَيْزُوم)):

هذا الأثر موافقٌ للقياس في مجيء زيادة الاسم الثلاثي غير المضعَّف قبل العين على وزن (فَيْعُل).

٢- قول النبيّ -صلى الله عليه وسلم-: ((فَإِنَّكُنَّ صُوَاحِبَاتِ يُوسُف)):

ورد في هذا الحديث لفظ جمع الجمع المأخوذ من جمع الكثرة، وهو موقوفٌ عند ما قاله النحاة وسُمِعَ عنهم ولا يُتَجاوز، فهو ليس بقياس مطرد، وخصص ابن مالك الجواز لما يجمع بالواو والنون ك(نواكس): نواكسون، أو بالألف والتاء كصواحب: صُوَاحِبَاتِ.

٣- قول النبيّ -صلى الله عليه وسلم-: ((إِنَّ الْوَلَدَ مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ)):

ورد في الحديث السابق لفظُ (مَبْخَلَةٌ، مَجْبَنَةٌ) من صيغة (مفعَلة) موافقا القياس، وذلك من الاسم الثلاثي؛ لغرض الكثرة.

٤- قول النبيّ -صلى الله عليه وسلم-: ((إنَّ من أحبِّكم إليَّ وأقربِكم مني مجلسًا يومَ القيامة أحاسِنُكم أخلاقًا)).

ورد في هذا الحديث أفعل التفضيل إن كان مضافًا إلى معرفة، وحكمه في المطابقة حالةَ الجمع جواز الإفراد والجمع في أفعل التفضيل، فأفرد في الحديث: أحبَّ وأقرَبَ، وجمع أحاسِن، فجاء الحديث موافقا للقياس بحالتي الإفراد والجمع.

---

(١) تم اختصار نوع القياس لكل مسألة من خلال ما سبق عرضه في الفصلين الأوليين، وللاستزادة تُنظر كل مسألة من خلال الحديث الوارد فيها حسب فهرس الأحاديث.

٥- قول أبي هريرة -رضي الله عنه- عن رجلٍ يلبّي نداء النبي -ﷺ-: ((هَا أَنَا ذَا يَا رَسُولَ اللهِ)):

٦- قول أَبي بَكْرٍ الصِّدِّيقُ -رضي الله عنه-: ((لَا هَا اللَّهِ ذًا)):

استشهد أبو حيان بهذا الأثر على فصلِ هاءِ التنبيهِ من اسم الإشارة المجرَّد من حرف الخطاب بالضمير (أنا)، والفصل بين هاء التنبيه واسم الإشارة بالقسم، وضَرَبَ أمثلةً لذلك منها هذه المقولة، مدلِّلًا بالحديث على موافقته للقياس.

ومن المعلوم في الدرس النحوي أنَّ فصلَ هاءِ التنبيهِ من اسم الإشارة المجرَّد من حرف الخطاب بالضمير (أنا) وأخواته للتقريب، أو لمناداة رجلٍ لَمْ يُدرَ أحاضرٌ هو أم غائبٌ جائزٌ، فجاء أبو حيان بالأثر السابقِ مدلِّلًا به على موافقته للقياس، مُصرِّحًا بكونه حديثًا، وضَرَبَ لذلك أمثلةً أُخَرَ(١).

٧- ((مَنْ أبر يا رسول الله؟ قال: أمك قال: ثم أي؟ قال: أمك)):

ورد لفظ: (ثمّ أيّ؟) على أنَّ (أي) إن كانت استفهامية يجوز الوصف بها عندما تكون ملازمة للإضافة معنىً دون اللفظ، وقد يُستغنى بمعنى الإضافة إن عُلم ما تضاف إليه، وتقدير المحذوف (ثم من أبر؟)، وهذا موافق للقياس.

٨- قول النبيِّ -ﷺ-: ((أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ؟)):

ورد هذا الأثر في مخالفة القياس، ويحملُ على القياس في موطنٍ آخر، وهو أنَّ اسم الفاعل إذا كان مثنى أو مجموعًا في موضع يُفرد فيه الفعل فلا يعمل، فلو كانت فعلًا لصارت: يُخرجنيُ هم، وليست يخرجوني هم، باعتبار الضمير فاعلًا لا توكيدًا، فلا يجوز مررت برجل ضاربين غلمانُه زيدًا، بل يُقطع.

٩- قول النبيِّ -ﷺ-: ((وَأَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ)).

١٠- وقول النبيِّ -ﷺ-: ((خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الْعِبَادِ)).

---

(١) دُرِستْ هذه المسألة في المبحث الأول من الفصل الثاني، مطلب اسم الإشارة ص٦٦-٧٠.

١١- وقول عمر -رضي الله عنه-: ((تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ)).

وردت هذه الأحاديث في مسوغات الابتداء بالنكرة، فالأول منهم كونه عاملًا، والثاني كونه مضافًا، والثالث كونه عامًّا، وكلُّ ذلك موافقٌ القياس.

١٢- قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: ((أَفْضَلُ الْكَلَامِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَفْضَلُ الذِّكْرِ الْحَمْدُ لِلَّهِ)).

ورد هذا الحديث في الجملة الواقعة خبرًا، إن كانت متحدة بالمبتدأ في المعنى، فلا تحتاج إلى رابط، ومنها إذا كان خبرًا مضافًا إلى حديث أو قول، فذلك موافقٌ القياس.

١٣- قول عُثْمَان بْنُ عَفَّانَ -رضي الله عنه-: ((مَنْ عَمِلَ عَمَلًا كَسَاهُ اللهُ رِدَاءَهُ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ))[1].

ورد الأثر السابق موافقًا القياس في جواز حذفِ كان مع اسمها إذا حَسُنَ تقدير فيه، أو معه مع كان المحذوفة بعد (إن) و(لو)، ورفعِ ما يلي كان المحذوفة، وتقدير الحديث: إن كان فيه خيرًا فخيرٌ، أو إن كان معه شرًّا فشرٌّ.

١٤- قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: ((لا يَبُولَنَّ أحدكم في المِاءِ الدّائِمِ ثمَّ يَغتَسِلُ منه)):

ورد هذا الحديث موافقًا القياس في مجيء (دام) التامة بمعنى (سكن)، ويُقصَد به في الحديث: الماء الراكد الساكن.

١٥- قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: ((لولا أنَّ اللهَ قدَّر له لألمَّ أن يذهبَ ببصرِه)):

ورد هذا الحديث موافقا القياس في اقتران خبر فعل المقاربة (ألمَّ) بـ(أنْ).

١٦- قول عمر بن عبد العزيز -رضي الله عنه-: ((كَأَنَّكَ بِالدُّنيا ولمْ تَكُنْ، وبالآخرةِ ولمْ تَزَلْ)):

(١) : مصنَّف ابن أبي شيبة: حديث رقم: ٣٦٥٦٩، ١٩/ ٤٢٥، ويُنظر: المعجم الأوسط: سليمان بن أحمد الطبراني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ -١٩٩٥م، حديث رقم: ٧٩٠٦، ٨/ ٤٣.

ورد هذا الأثر لتبيين أحد معاني (كأنَّ) وهو التقريب، وهو بمعنى تقريب زوال الدنيا، وتقريب وجود الآخرة، وهذا ممَّا قال به الكوفيون، أمَّا البصريون فيرون أنَّ (كأنَّ) لا تفارق التشبيه، ولعلي أرى أن الواقع اللغوي يؤيد الكوفيين في مجيء (كأنَّ) لعدة معانٍ غير التشبيه.

١٧- ((إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- يُحِبُّ الْحَلْوَى وَالْعَسَلَ)):

ورد هذا الأثر على مجيء اللام محذوفةً من خبر (إنَّ) المخففة من الثقيلة (يُحب)، وذلك جائز موافق القياس.

١٨- قول النبي -ﷺ-: ((حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِي كَيف صَلَّى)):

استشهد أبو حيان بهذا الحديث في كلامه عن مجيء المضارع المنفي بـ(إنْ) في جملة الحال، ولم تأتِ معه الواو، وذلك قياسًا على جواز وقوع المضارع المنفي بـ(إنْ) خبرًا لـ(ظل) كما في الحديث السابق، دون أنْ يصرح بكونه حديثًا، ولم يحفظ فيه أبو حيان مثالا ورد عن العرب، لذلك قاسه، ولم أجد أحدًا من النحاةِ استشهد بهذا الحديث في هذا الموضع قبل أبي حيان، وذكره السيوطي من بعده(١).

١٩- قول النبيِّ -ﷺ-: ((لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ)):

٢٠- قول النبيِّ -ﷺ-: ((لاَ عَدْوَى وَلاَ طِيَرَةَ وَيُعْجِبُنِي الْفَأْلُ)):

ورد هذان الحديثان مثالًا على حذف خبر (لا) النافية للجنس، وذلك موافقٌ القياس إذ يغلب حذف الخبر إذا دلَّ عليه دليل، ويكثر الحذف عند بني تميم.

٢١- قول النبيِّ -ﷺ-: ((نَضَّرَ اللهُ امْرَءًا سَمِعَ مَقَالَتِي، فَوَعَاهَا، ثُمَّ أَدَّاهَا)):

ورد هذا الحديث في مجيء الفعل الماضي دالًّ على الاستقبال لأن الفعل صفة لنكرة عامة، أي: (يسمع مقالتي فيؤديها)، علما بأنَّ أبا حيان يرى أنَّ حَمْلَ الماضي على المضي يبقى؛ لإبقاء اللفظ على موضوعه، وأن الاستقبال إنما فُهِم فيما مُثِّل به من خارج.

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٨٠٦، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٥١-٢٥٢.

٢٢- قول عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-: ((كَذَبَ عليكم الحجُّ، كَذَبَ عليكم العمرةُّ، كَذَبَ عليكم الجهادُّ، ثلاثةُ أسفارٍ كذبْنَ عليكم)):

ورد بهذا الأثر الفعل الجامد (كذب) بمعنى الإغراء، وهو بهذا المعنى غيرُ قابل للتصرف، فما يُستعمل منه في الإغراء إلا الماضي، ومعنى الأثر: الزموا الحج والعمرة والجهاد، وهو موافق للقياس، وهنا هو مختلف عن الفعل (كذب) عند الإطلاق فهو متصرف، ومعناه نقيض الصدق.

٢٣- قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: ((لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ)).

٢٤- ((ذروا الحبشة ما وذرتكم)).

ورد ذكر هذين الحديثين في الكلام عن الفعلين (وَذَرَ) و(وَدَعَ)، بمجيء صيغة المصدر لـ(وَدَعَ)، ومجيء (وَذَرَ) في الماضي، وذلك موافقٌ للقياس، لكنه مخالفٌ لغلبة الاستعمال بالاستغناء بـ(ترك) فعلا ومصدرا واسم فاعل عنهما.

٢٥- قول عليّ بنِ أبي طالبٍ -رضي الله عنه-: ((أَعْزِزْ عليَّ أبا اليقظان أَنْ أراكَ صريعًا مُجَدَّلًا)):

ورد هذا الأثر في جواز الفصل بالنداء بينَ فعلِ التَّعَجُبِ والمتعَجِّب منه، وذلك جائز موافقٌ القياس.

٢٦- قول النبيّ -صلى الله عليه وسلم-: ((قُومُوا فَلِأُصَلِّ لَكُمْ)):

ورد هذا الحديث موافقًا القياسَ في لزوم لام الأمر إذا أُسنِدَ الفعل إلى غير الفاعل المخاطب.

٢٧- قول عَائِشَةَ -رضي الله عنها--أنها سمعت النبي -صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ وهو ساجد: ((سُبُّوحًا قُدُّوسًا رَبَّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ، سَبَقَتْ رَحْمَةُ رَبِّنَا غَضَبَهُ)).

ورد الحديث السابق فيما جرى من الأسماء مجرى المصادر فنصب على حذف الفعل وجوبًا، أي: ذكرت سبوحًا قدوسًا، وذلك موافقٌ للقياس وفيه أمثلة كثيرة.

٢٨- قولُ ابنِ عباس -رضي الله عنه-: أنَّ النبيَّ -صلى الله عليه وسلم-كتَبَ إلى هِرَقْلَ: ((مِنْ محمدٍ رسولِ الله إلى هِرَقلَ عظيمِ الرُّومِ)):

ورد هذا الحديث في ذِكر أحدِ معاني (مِنْ) وهو مجيئها لابتداء الغاية في غير المكان، وهو من أحد معانيها.

٢٩- قول النبيّ -ﷺ-: ((دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا)):

ورد هذا الحديث في ذِكر أحدِ معاني (فِي) وهو مجيئها للتعليل والسببية، أي: دخلت امرأة النار بسبب هرة، وهذا موافقٌ القياس.

٣٠- قول النبيّ -ﷺ-: ((تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ مِثْلَ أَوْ قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ)):

ورد هذا الحديث في أحدِ أوجه حذف المضاف إليه: وهو العَطْفُ على المضافِ باسمٍ عاملٍ في مثل المحذوف، وهو موافقٌ القياس لتحقُّقِ الشرطين: العطف والمماثلة.

٣١- قول النبي -ﷺ-: "يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ، لَا تَحْقِرَنَّ إِحْدَاكُنَّ لِجَارَتِهَا وَلَوْ كُرَاعَ شَاةٍ مُحْرَقًا".

ورد هذا الحديث في أنَّ العرب قد تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه، وهذا وارد عن العرب موافق للقياس.

٣٢- قولُ عمرٍ -رضي الله عنه-: ((يا للّهِ يا لَلْمسلمينَ)):

كما يحذف المستغاث به يُحذف المستغاث من أجله وهذا ما ورد في الأثر السابق وذلك واردٌ عن العرب موافقٌ للقياس.

٣٣- قول عمرَ -رضي الله عنه-: ((كلُّ النَّاسِ أَفْقَهُ منكَ يا عُمَرُ)):

وردَ هذا الأثر في جواز مناداة الإنسان نفسه على سبيل المجاز لا الحقيقة وذلك جائز.

المطلب الثاني: الشواهد المخالفة للقياس[1]:

استشهد أبو حيان بأحاديث مصرّحًا فيها مخالفتها للقياس، وهي كالآتي:

١- قول النبيّ -ﷺ-: ((أَرْسِلُوا بِهَا إِلَى أَصْدِقَاءِ خَدِيجَةَ)):

جاء هذا الأثر مخالفاً للقياس وذلك في مجيء (أصدقاء) جمعًا لصديقه، إذ حقُّ وزن (أَفعِلاء) أن يخص بالمذكَّر، ومن رأى أن وزن (فَعيل) يطَّرد فيه الجمع اشترط أن يكون مضعَّفًا أو معتل اللام، وذلك غير موجود في (صديق).

٢- قول النبيّ -ﷺ-: ((غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ)).

ورد في هذا الحديث لفظ (أَخْوَفُنِي) بدخول نون الوقاية على أفعل التفضيل، وذلك مخالفٌ للقياس عند البصريين لكون أفعل التفضيل اسم لديهم، ونون الوقاية تختص بالأفعال، لكن لشبه أفعل التفضيل بالفعل وزنا ومعنى أجاز ابن مالك دخول نون الوقاية عليه، أمَّا الكوفيون فيرون جواز ذلك لأنهم يرون أفعلية أفعل التفضيل.

٣- قول النبيّ -ﷺ-: ((فارجعْنَ مأزوراتٍ، غيرَ مأجورات)):

ورد في هذا الحديث إبدال الواو في موزورات —مِنْ وِزر-أَلِفًا وذلك مخالفٌ للقياس، لكن هذا الإبدال، لتتناسبَ مع مأجورات على سبيل الاتباع.

٤- قول النبيّ -ﷺ-: ((اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَمَا أَظْلَلْنَ، وَرَبَّ الْأَرَضِينَ السَّبْعِ وَمَا أَقْلَلْنَ، وَرَبَّ الشَّيَاطِينِ وَمَا أَضْلَلْنَ)).

ورد في هذا الحديث وقوع (فَعَلْنَ) موقع (فَعلُوا) فجاء ضمير جمع المؤنث بدل ضمير جمع المذكر، وذلك مخالفٌ للقياس، والغرض منه طلَبًا للتشاكل والتوافق في السياق.

٥- قول عثمان -رضي الله عنه-: ((أَرَاهُمُنِي الباطلُ شَيْطَانًا)):

---

(١) تم اختصار نوع القياس لكل مسألة من خلال ما سبق عرضه في الفصلين الأوليين، وللاستزادة تُنظر كل مسألة من خلال الحديث الوارد فيها حسب فهرس الأحاديث.

ذكر أبو حيان هذا الأثر في تقديم ضمير الغائب على ضمير المتكلم المتصل، ولا يجوز مع الاتصال إلا تقديم الأسبق، فيُقَدَّم المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب، وهذا مخالفٌ للقياس ونادر، فضمير الغائب إذا وقع متقدمًا على ضمير المتكلم والمخاطب فالأولى أن يأتي الثاني منفصلًا، ويخالف الأثر القياسَ أيضًا في وجهٍ آخرَ، وهو أنَّ واو الضمير حقُّها الإشباع، وإن تُثبَتَ مع الضمائر، فكان حقه أن يقول: (أراهموني) بإشباع ميم الجمع واوًا، فيكون الأثر السابق مخالفًا للقياس ونادرًا من وجهين.

٦-قول أبي سفيان -رضي الله عنه- يوم أحد-قبل إسلامه-: ((لَنَا الْعُزَّى وَلَا عُزَّى لَكُمْ)):

ورد في هذا الأثر العلَم بالغلبة، والأصل أن تلزمه الألف واللام أو الإضافة، لكنه في الموطن الثاني ذُكِرَ بغير الألف واللام، وذاك مخالفٌ للقياس، وبعض النحاة يرون أن لزوم الألف واللام هو الغالب، ويجوز الحذف بسبب كثرة الاستعمال.

٧-قول النبيّ -ﷺ-: ((هَذَا حَجَرٌ رُمِيَ بِهِ فِي النَّارِ مُنْذُ سَبْعِينَ خَرِيفًا فَهُوَ يَهْوِي فِي النَّارِ الآنَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى قَعْرِهَا)):

ورد في الحديث خروج (الآن) من الظرفية، ووقوعها مبتدأ، وهذا مخالفٌ للقياس، فالأصل ظرفيتها.

٨-قول النبيّ -ﷺ-: ((أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ؟)):

ورد هذا الحديث في مطابقة الوصف المتقدم لمرفوعه المتأخر في الجمع، وذلك مخالف للقياس، إلا على لغة (أكلوني البراغيث) إذ يجوز أن يثنَّى الوصف المسند إلى مرفوعه المثنى، أو جمعه إن كان مُسندًا إلى مرفوعٍ مجموع، فيُعَدُّ الضمير المنفصل هنا فاعلًا أغنى عن الخبر، وهذا مُخالف لما عليه أكثر النحاة.

٩-قول ابْنِ عَبَّاسٍ -رضي الله عنهما-: ((فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا)):

ورد في هذا الحديث مجيء خبر (جعل) جملة فعلية مصدرة بـ(إذا)، لكن مجيء الفعل ماضيًا في خبر (جعل) شاذٌّ غير موافقٍ للقياس.

١٠- قول النبيّ -ﷺ-: ((من تأَنَّى أصَابَ أو كادَ ومَنْ عَجَّلَ أخْطَأَ أو كادَ)):

استشهد أبو حيان بهذا الحديث على جواز حذف خبر (كاد)، ومن المعلوم في الدرس النحوي أنَّ الخبر يجوزُ حذفهُ إنْ عُلِمَ، وجاء هذا الحديث موافقًا القياسَ، وتقدير المحذوف في ذلك: أو كاد يصيب، ولم يأتِ مع هذا الحديثِ بمثالٍ آخرَ، ولم يُصَرّح بكونه حديثًا[١].

١١- قول أَبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه-في صفة نار جهنم: ((لَهِيَ أَسْوَدُ مِنَ الْقَارِ)):

استشهد أبو حيان بهذا الأثر في مجيء (أفعل التفضيل) من السواد، ومِن المعلومِ نحويًّا أن ما يُبْنى منه فعل التعجب قُيِّد بشروطٍ مثل أفعل التفضيل، منها أن يكونَ غيرُ معَبَّرٍ عن فاعله بـ(أفْعَل فَعْلاء)، كالعيوب والألوان، ويُتوصل إلى التعجبِ بالأفعالِ التي لم تستكملِ الشروطَ بفعلٍ مثبَتٍ متصرفٍ مصوغٍ للفاعلِ ذي مصدرٍ مشهور، بإعطاء المصدر ما للمتعجب منه مضافًا إليه بعدَ (ما أشدَّ) أو (أشدِد به) ونحوهما، وأفعل التفضيل مثل ذلك، وهذا عند جمهور البصريين، فالقياس في الأثر السابقِ أنْ يُقال: (أشدُّ سوادًا من القار)، أمَّا عند الكوفيين فهو جائزٌ في الألوان، وخاصة من السواد والبياض، فالتعجب والتفضيل عندهم مباشرة —دونَ فعلٍ سابقٍ يتوصَّلُ به–، ودليلهم في ذلك ما ورد في الشعر والنثر في مواضعَ كثيرةٍ منها الأثر السابق، وعقَّب أبو حيان بعد عرضه لشواهد الكوفيين في هذه المسألة بأنَّ مثل ذلك شاذٌ عند البصريين، ولا يُقاسُ عليه[٢].

١٢- قول النبيّ -ﷺ-: ((مَن توضّأ يوم الجمعة فَبِها ونِعْمَتْ)):

استشهد أبو حيان بهذا الحديث الذي وردَ فيه حذفُ التمييز والمخصوص بالمدح بعد الفعل الجامد (نِعْمَ)، ومن المعلوم في الدرس النحوي أنَّ مجيء التمييز بعد الفعل الجامد (نِعْمَ) واجبٌ،

---

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٣/١٢٣٠.

(٢) دُرِست هذه المسألة بالتفصيل في المبحث الثالث من الفصل الثاني، مطلب فعلا التعجب، ص ١٢٣.

لكنَّ هذا الحديث جاءَ مُخالِفًا للقياسِ فحُذِفَ التمييز والمخصوص بالمدح بعدها، وحَكَمَ أبو حيان على ذلك أنَّه يُعَدُّ شاذًّا، وذَكر تخريج النحاة للمحذوف، ولم يأتِ بمثالٍ آخرَ وردَ عن العرب خالَفَ القياس في هذه المسألة غير هذا الحديث، لكنَّه لم يصرح بكونه حديثًا، بل جعله ضِمْن قوله: "قال بعضُ أصحابنا"[1].

١٣- قول النبي -ﷺ-: ((كَمَا تُنَاتَجُ الْإِبِلُ مِنْ بَهِيمَةٍ جَمْعَاءَ)):

ورد الحديث السابق في مجيء كلمة (جمعاء) لغير التوكيد وذلك مخالفٌ للقياس فالأصل فيها التوكيد، قد جاءت في الحديث صفةً بمعنى مجتمعة الأعضاء سليمة من النقص.

١٤- قول النبيّ -ﷺ-عن الدجال: ((أعورُ عيْنِهِ اليُمنى)):

ورد هذا الحديث في كونِ الصِّفَة تابعًا لمعمول الصفة المشبهة، فأعور: الصفة المشبهة، وعينه: معمول الصفة، واليمنى: الصفة التابعة لمعمول الصفة، وهذا مخالف للقياس، فقد قال أبو حيان: "ويجوز أن يُتبَعَ معمولُ هذه الصفة بجميعِ التوابع إلا الصفة، كذا قاله الزَّجاج وتبعه متأخرو أصحابنا، وفي الحديث: (أعورُ عينِه اليُمنى)"[2].

١٥- قول النبي -ﷺ-: ((وَايْمُ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ)).

١٦- قول عروة بن الزبير -رضي الله عنه-: ((لَيْمُنُكَ لَئِنِ ابْتَلَيْتَ لَقَدْ عَافَيْتَ)).

ورد الحديثان السابقان في الاستشهاد بلفظ (أيمُن) المضاف غالبًا إلى لفظ الجلالة وجاء هنا مخالفا القياس في مجيء لفظ (أيمُن) مع غير لفظ الجلالة، فأضيف إلى (الذي) و (كاف الخطاب).

١٧- قول النبي -ﷺ- عن سيدنا موسى -عليه السلام- : ((ثَوْبِي حَجَرُ، ثَوْبِي حَجَرُ)).

---

(١) ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٥٠، ويرجى الرجوع إلى هذه المسألة في مطلب نعم وبئس، ص ١٣٢.

(٢) ارتشاف الضرب: ٥/ ٢٣٥٤.

١٨- قول عَلِيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- يَقُولُ: ((اشْتَدِّي أَزْمَةُ تَنْفَرِجِي)).

ورد في الحديث والأثر السابقان حذف حرف النداء قبل اسم الجنس وذلك مخالفٌ القياسَ فهو من المواضع التي نصَّ البصريون على لزوم ذكر حرف النداء فيها إلا في حال الشذوذ أو الضرورة، وذلك لأنَّ حرفَ النِّدَاءِ مع اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف، وكما أنَّه لا يُجمع بين العِوَضِ والمعَوَّضِ في الذِّكرِ كذلك لا يُجْمَعُ بينهما في الحذفِ، وجعلها بعض النحاة من الأمثال، وجعلوا اسم الجنس نكرة مقصودة.

١٩- قول عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ -رضي الله عنه-: ((وَاعَجَبًا لَكَ يَا عَمْرُو بْنَ الْعَاصِ)):

ورد في الأثر السابق مجيء (وا) حرفًا للنداء في التعجب بدل (يا)، وذلك مخالفٌ القياس، فـ(يا) خاصة بباب التعجب من بين حروف النداء.

٢٠- قول النبي -ﷺ-: ((لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكُونَ أَسْعَدَ النَّاسِ بِالدُّنْيَا لُكَعُ بْنُ لُكَعٍ)):

ورد بالحديث السابق مجيء كلمة (لُكَع) صفةً وهذا مخالفٌ القياس، فهي من الأسماء الملازمة للنداء.

٢١- قول النبي -ﷺ- ((مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ)):

ورد في هذا الحديث العدد المجرد عن المعدود مُذكرا، وذلك مخالفٌ القياس، فالأفصح أن يكون بالتاء؛ لأن التقدير: بستة أيام.

٢٢- قول أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ لزِرِّ بْنِ حُبَيْش -رضي الله عنهم-: ((كَأَيِّنْ تَقْرَأُ سُورَةَ الْأَحْزَابِ؟ أَوْ كَأَيِّنْ تَعُدُّهَا؟ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ آيَةً)):

ورد في هذا الحديث مجيء (أين) للاستفهام، وذلك مخالفٌ القياس، فالأصل فيها أن تأتي خبرية.

خاتـــــمة

الحمد لله الذي أنعم عليَّ بفضله وتوفيقه حتى أتممتُ هذه الدِّراسة الموسومة بـ(الاستشهاد بالحديث النبوي والأثر عند أبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب) تلك الدِّراسة التي يتخلَّلُها كثيرٌ من النتائج على مدار البحث، ولما كانت الخاتمة معقودةً للتعريف بأهمِّ نتائجِ البحثِ، فإنَّه يمكن الإشارة إلى أهمِّها فيما يلي:

- لم يرفض أبو حيَّان الاستشهاد بالحديث مطلقًا، وذلك نسبة إلى عددِ الأحاديث والآثار المذكورة في كتابه، واستنادًا إلى بعْضِ أقواله في كونه حجة إذا ثبت أنَّه لفظ النبي -ﷺ-، وقد بلغ عدد الأحاديث المذكورة في كتابه الارتشاف فقط ستُّون حديثًا، ومن خلالها يتَّضحُ أنَّ أبا حيان يُعَدُّ من المحتجين بالحديث النبوي في إثبات القواعد النحوية وما يمُتُّ إليها بِصِلةٍ استنباطًا مما استشهد به من أحاديث.
- أظهر أبو حيَّان تحامُلَهُ الشَّديد على ابنِ مالك في مواضِعَ عدَّة؛ لكثرة استشهاده بالحديث؛ ومع ذلك ذكر له من آرائه واستشهاده تسعة أحاديث، فلعلَّ ما استنكره منه أكثر هو استقراؤه للحديث كاملًا، سواءٌ ما تواتر منه في النَّقلِ، أو كان آحادًا فلم يَقتنِع أبو حيان بصحَّتها، وخاصةً أنَّ ابن مالك بنى القواعدَ الأساسيةَ عليها، وهذا ما أثبتته خديجة الحديثي أيضًا.
- رغم شدَّةِ اعتراض أبي حيان على ابن مالك في كثرة الاستشهاد بالحديث لاحتمالية الرواية في المعنى، أو اللحن في الحديث ممَّا يؤدي إلى عدم سلامة اللفظ الأصلي، إلَّا أنَّ صياغة كثير من الأحاديث والآثار التي استشهد بها أبو حيان في كتابه لم تكنْ دقيقةً بما يكفي لإثبات القواعد النحوية، فلم يلتزم الدِّقةَ في أخذها من مظانِّها، فبعضها كان الخطأ فيها في جزء من الحديث، وبعضها في الشاهدِ منه رغم تصريحه بكونه حديثًا.
- استشهد أبو حيان بأحاديث لم يذكرها أحدٌ غيره من النحاة بالصياغةِ نفسِها، أو في موطن الشاهد نفسِه، بزيادة ألفاظٍ أو بنقصانها، أو باختلاف ضبطٍ، لدرجةِ أنَّ بعض ما نقله

عن ابن مالك ذكره بلفظٍ مُخالفٍ عنه، لم أجده فيما ورد في كتب الحديث، ولا عند غيره من النحاة.

- لم يكن من منهجِ أبي حيان ذكرُ راوي الحديثِ أو الأثر إلا في مواضع محدودة، بلغت تسعة مواضع، على الرغم من ذلك نسب أبو حيان بعض الآثار إلى غير قائليها، ونقلها بعضُ النحاة من بعده، ولم أجده كما نسبوه في كتب الحديث.
- بلغ عدد الأحاديث والآثار التي ذكرها أبو حيان مصرّحًا بكونها أحاديث أو آثارًا في كتابه الارتشاف ثمانيةً وثلاثين حديثًا، فكيفَ يُعَدُّ من المانعين مطلقًا؟
- كان صحيح البخاري موجودا في عهد أبي حيان باعتبار الفارق الزمني في الفترة السابقة له، ولقد نسبَ أبو حيان أحد الأحاديث إلى صحيح البخاري، ولما بحثتُ عنه في الصحيح وجدتُ معنى الحديث موجودًا لكن الصياغة تختلف ممَّا أدَّى إلى انتفاءِ وجود الشاهد.
- درَسَتْ خديجة الحديثي كتابَي أبي حيان التذييل والتكميل والارتشاف معا من حيث الاستشهاد بالحديث، وقد بلغَ مجموع ما ذكرت له من أحاديث في الارتشاف ثلاثة وعشرين حديثًا فقط، ستةٌ منها لم أرَها في كتب الحديث، إذًا بقي قرابة الأربعين حديثًا لم تذكرهم في كتابها.
- ومِمَّا تجدر الإشارةُ إليه أنَّ خديجة الحديثي كتبتْ ما تراه حديثًا نبويًّا كما ذكره أبو حيان في كتابه دون مرجعية وتخريج لكلِّ حديث، إضافةً إلى ذلك أنَّها نقلتْ الصيغة نفسها عند أبي حيان أو غيرها حسبَ ضبطِها هي للحديث، دون اعتماد الصيغة الواردة في كتب الحديث فصارَ ما نقلتْهُ مخالفًا لكتب الحديث، مِمَّا أدى إلى أن تنسب للحديث ما لم أجده فيه، ونقدَتْ على أبي حيان عدم إشارته لأحد النصوص أنَّه حديثٌ، وهو قول: (حَيَّهَلِ الصلاة) ولم أجده في كتب الحديث المعتمدة أو غريبها.
- جعلَتْ خديجة الحديثي ضمن الحديث المفرد في الاحتجاج به عند أبي حيان ما كان معه بيتٌ من الشِّعر، ولم تجعله في القسم الذي جاء الحديث فيه للتمثيل.

- أدرج محقِّق الارتشاف رجب عثمان قولين لأحد شعراء الجاهلية وهو الحارث بن عبَّاد ضمن الأحاديث، وقولًا للحريري وهو من القرن السادس، وأدرجه ضمن فهرس الأحاديث.
- ترَكَ رجب عثمان أحاديث لمْ يذكرها أو يُشِرْ إليها في تحقيقه للارتشاف، وقد بلغ ذلك عشرة أحاديث، وتمتْ دراستها والإشارة إليها في مواضعها.
- اختلف منهج أبي حيان في الاستشهاد بالحديث والأثر، فلم يكن في كلِّ المواطن محتجًّا بها في إثبات حكمٍ أو بناء قاعدة جديدة، بل جاء النوع الأوَّل: من حيث الاحتجاج بالحديث أو الاستئناس به والتمثيل، فجزءٌ منه جاء بالحديث وخرَّجه على الأوجه الجائزة فيه، وكان ذلك في أربعة أحاديث فقط، وجزء منه جاء به للتمثيل، وبلغ عددُ الأحاديث فيه عشرون حديثًا، أمَّا التي جاء بها مفردةً لإثبات حكمٍ، أو بناء قاعدة، أو استعمالٍ جديدٍ فله النصيب الأكبر فيها، وقد بلغ اثنان وعشرون حديثًا، لم يأتِ معها ببيتِ شعرٍ، أو آيةٍ لتعضِّده. والنوع الثاني: كان من الأحاديث التي استشهد بها نحاةٌ متفرقون غير ابن مالك وبلغ ثلاثة أحاديث، والجزء الثاني منه ما نَقَلَه أبو حيان من أحاديث عن ابن مالك سواءٌ كان أبو حيان موافقًا له، أو معارضًا، أو اكتفى بالسكوت وعدم الردِّ، وقد بلغ عشرة أحاديث، والنوع الثالث: من حيث موافقة القياس أو مُخالفته، وبلغ عدد الموافق للقياس ثلاثة وثلاثون حديثًا، والجزء المخالف للقياس اثنان وعشرون حديثًا.
- استشهادُ أبي حيان بالأحاديث المفردة في كتابه الارتشاف هو أقوى دليلٍ على احتجاج أبي حيان بالحديث، خاصَّة وأن أغلب الأحاديث في كتابه كان من هذا النوع الذي لم يُردِف فيه مع الحديث شاهدًا من القرآن أو الشعر أو النثر، وهو ردٌّ على كلِّ مَنْ أنكر احتجاج أبي حيان بالحديث الشريف، أو أنكر استشهاد النحاة بالحديث وحدهُ على قاعدة أو مثالٍ دون أن يصحبه بشواهدَ أُخرَ.

وصلَّى الله وسلَّم على النبي المختار، وعلى آله وصحبه الأطهار، ما تعاقب الليل والنهار، وما دامت الشمس في فلكها والقمر في المدار.

المصادر والمراجع

١- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ابن القطاع الصقلي، تحقيق: أحمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٩م.

٢- الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٣- الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف وشواهد الشعر عند أبي حيان الأندلسي بين الأصول المقررة والاضطراب المنهجي، قراءة في كتاب "ارتشاف الضرب من لسان العرب": محمد خربيش، مجلة معارف، جوان، ٢٠١٠م، السنة الخامسة، العدد: الثامن.

٤- اختلافات أبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب على ابن مالك دراسة نحوية: أحمد عثمان ناجي منصور، رسالة ماجستير، ٢٠٠٣م.

٥- اختيارات أبي حيان النحوية في التذييل والتكميل في شرح التسهيل: أحمد القاضي، رسالة دكتوراه، جامعة افريقيا العالمية، السودان، ٢٠٠٨م.

٦- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي: هويدا محمد بربر، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المنيا، مصر، ٢٠١٣م.

٧- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، ت ٧٤٥هـ، تحقيق: رجب عثمان، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٨- الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين: محمد صالح عسكري، آفاق الحضارة الإسلامية، أكاديمية العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية، السنة: ١٣، العدد: ٢، خريف وشتاء ١٤٣١هـ.

٩- الاستشهاد والاحتجاج باللغة: محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة-مصر، ١٩٨٨م.

١٠- أسرار العربية: أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، د.ت.
١١- الأشباه والنظائر: السيوطي، تحقيق: عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
١٢- الاشتراط في النحو العربي، مقاربةٌ أصولية لكفاءة النظام ومسارات الانتظام: زكي صالح الحريول، نادي الأحساء الأدبي، الأحساء-المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.
١٣- إصلاح المنطق: ابن السكيت، تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة-مصر، ط٤، ١٩٨٧م.
١٤- أصول التفكير النَّحوي: علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.
١٥- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
١٦- الأصول: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
١٧- اعتراضات أبي حيان في كتابه ارتشاف الضرَب على الفراء، -دراسة وصفية-: رسالة ماجستير، إعداد: زياد خلف أبو حليب، إشراف: محمود العامري، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
١٨- الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، ط١٥، أيار / مايو ٢٠٠٢ م.
١٩- أعيان العصر وأعوان النصر: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: علي أبو زيد، وآخرون قدم له: مازن عبد القادر المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت -لبنان، دار الفكر، دمشق -سوريا، ط١، ١٤١٨ هـ -١٩٩٨م.

٢٠- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م.
٢١- الإغراب في جدلِ الإعراب ولُمَعُ الأدلة في أصول النحو: أبو البركات عبد الرحمن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.
٢٢- الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي، تحقيق: حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٤، ١٤٣٠هـ-٢٠١٠م.
٢٣- ألفية ابن مالك في النحو والصرف: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د.ت.
٢٤- الأمالي في لغة العرب: أبو علي القالي البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت،١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
٢٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: جودة مبروك، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الشركة الدولية للطباعة، ط١، القاهرة، ٢٠٠٢م.
٢٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، د.ت.
٢٧- البحر الزخار المعروف بمسند البزار: أبو بكر أحمد بن عمرو البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٩م، ١٤/ ٣٨٣، حديث:٨١٠١.
٢٨- البحر المحيط: أبو حيان، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
٢٩- بحوث ومقالات في اللغة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، مطبعة المدني، مصر-القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م.

٣٠- بدائع الفوائد: ابن القيم الجوزية، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا وآخرون، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٦ – ١٩٩٦.

٣١- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ت.

٣٢- البصائر والذخائر: أبو حيان التوحيدي، تحقيق: وداد القاضي، دار صادر، بيروت- لبنان، ط٤، ١٤١١٩هـ-١٩٩٩م،

٣٣- البغداديات: أبو علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد – العراق.

٣٤- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٣٥- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٣٦- البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، ومصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٣٧- البيان والتبيين: أبو عثمان عمرو بن الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، ط٧، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٣٨- تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، بيروت، د.ت.

٣٩- تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ -١٩٨٧م.

٤٠- تاريخ مدينة دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي المعروف بابن عساكر، تحقيق: محب الدين أبو سعيد عمر العمروي، دار الفكر، بيروت-لبنان، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٤١- التبصرة والتذكرة: أبو محمد عبد الله الصيمري، تحقيق: فتحي أحمد، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٤٢- التبيان في تصريف الأسماء: أحمد حسن كحيل، ط٦، د.ت.

٤٣- التذكرة في الأحاديث المشتهرة: بدر الدين الزركشي، تحقيق: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٤٤- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي وآخرين، دار القلم، دمشق، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٣٥هـ-١٠١٤م.

٤٥- الترغيب والترهيب: عبد العظيم المنذري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

٤٦- التعريفات: علي بن محمد الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥م.

٤٧- التفاعل النحوي لدى ابن جني في تحليل الخطاب، دراسة في كتاب التمام في تفسير أشعار هذيل: د. فايز صبحي تركي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الرسالة: ٤٥٩، الحولية: ٣٧، سبتمبر ٢٠١٦م.

٤٨- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن): أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد ومحمود شاكر، ضبط: رضوان جامع رضوان، دار ابن الجوزي، القاهرة-مصر، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

٤٩- التَّمام في تفسير أشعار هذيل: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: أحمد القيسي وآخرون، مطبعة العاني، بغداد-العراق، ط١، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م.

٥٠- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، الإسكندرية- مصر، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٥١- تنبيهات البطليوسي على غير الجائز صرفيًّا ونحويًّا من خلال كتابه شرح أبيات الجمل، د. فايز صبحي عبد السلام تركي، مجلة علوم اللغة، دار غريب، القاهرة، المجلد: ١١، العدد:٢، ٢٠٠٨م.

٥٢- تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٥٣- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٥٤- تيسير مصطلح الحديث: محمد الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ط١٠، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٥٥- جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط٢٨، ١٤١٤ هـ -١٩٩٣م.

٥٦- الجامع الصحيح المسمى بـ(صحيح مسلم): أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوي، دار الجيل بيروت، دار الأفاق الجديدة، بيروت، مصورة من الطبعة التركية المطبوعة في استانبول سنة ١٣٣٤ هـ.

٥٧- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د.ت.

٥٨- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي): أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٣ م.

٥٩- الجمع في القرآن وأبعاده الدلالية: يوسف العثماني، سحر للنشر، دار المعلمين العليا، جامعة تونس، ط١، ٢٠٠٩م.
٦٠- الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٦١- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام: أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، تحقيق : على محمد البجاوي، الناشر: نهضه مصر، ١٩٨١م.
٦٢- جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٨٧م.
٦٣- الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، تحقيق: فخر الدين قباوة -أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ط١، ١٤١٣ هـ -١٩٩٢م.
٦٤- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة وأ.محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٦٥- حاشية السندي على سنن ابن ماجه (كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه): محمد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدين السندي، دار الجيل، بيروت، د.ت.
٦٦- حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوقيفية، د.ت.
٦٧- الحديث الشريف والنحاة دراسة في إشكالية الاستشهاد النحوي بالحديث الشريف: صالح صافار، مجلة الساتل.
٦٨- الحديث النبوي في النحو العربي: محمود فجال، أضواء السلف، الرياض، ط٢، ١٤١٧هت١٩٩٩٧م.

٦٩- الحديث النبوي مصطلحه، بلاغته، كتبه: محمد الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمَّان، ط٨، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٧٠- الحذف التركيبي وعلاقته بالنظم الدلالة بين النظرية والتطبيق: د. فايز صبحي عبد السلام تركي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠١١م.

٧١- حروف المعاني: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٨٤م.

٧٢- أبو حيّان النحوي الأندلسي وَمنهجه في كتابه ارتشاف الضربْ من لسان العَرب: مزيد إسماعيل نعيم، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب-دمشق العدد: ١٣، ١٤ -السنة الرابعة-محرم، وربيع الثاني، ١٤٠٤ تشرين الأول" اكتوبر" وكانون الثاني "يناير "١٩٨٤م:

٧٣- أبو حيان النحوي: خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م.

٧٤- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨ هـ -١٩٩٧م.

٧٥- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، د.ت.

٧٦- دراسات في العربية وتاريخها: محمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي بدمشق، مكتبة دار الفتح بدمشق، ط٢، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م.

٧٧- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد-الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

٧٨- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٧٩- الدعاء: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.

٨٠- ديوان أبي تمام، شرح: الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد عبده عزام، دار المعارف، القاهرة، ط٤ ،١١١٩.

٨١- ديوان الأعشى الكبير: ميمون بن قيس، شرح: محمد حسين، مكتبة الآداب، الجماميز، المطبعة النموذجية، د.ت.

٨٢- ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت، تحقيق: نعمان طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٨٣- ديوان الراعي النميري: شرح: واضح الصمد، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٨٤- ديوان الطرماح بن حكيم: تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي، ط٢، ٢٠٠٧.

٨٥- ديوان العباس بن مرداس السلمي: تحقيق: د. يحي الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٨٦- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط١٤٢٦،٢هـ-٢٠٠٥م.

٨٧- ديوان الهذليين: شعر أبي ذؤيب وساعدة بن جؤية، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٩٥م.

٨٨- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٥

٨٩- ديوان أميَّة بن أبي الصلت: جمع وتحقيق: سجيع الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٩٠- ديوان جميل بثينة، تحقيق: بطرس البستاني، دار صادر، بيروت، د.ت.

٩١- ديوان ذي الرمة، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٩٢- ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد البروسيّ، دار ابن قتيبة، الكويت، د.ت.

٩٣- ديوان زهير بشرح ثعلب، تحقيق: أحمد زكي العدوي، دار الكتب، القاهرة، مصر، د.ت، ١٩٤٤م.

٩٤- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط٢، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥.

٩٥- ديوان طرفة بن العبد، شرح: الأعلم الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب، ولطفي الصقال، إدارة الثقافة والفنون، البحرين، المؤسسة العربية، بيروت-لبنان، ط٢، ٢٠٠٠م.

٩٦- ديوان عنترة، شرح: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط٢، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٩٧- ديوان كثير عزة، شرح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت- لبنان، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

٩٨- سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد: محمد بن يوسف الصالحي الشامي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٤ هـ -١٩٩٣م.

٩٩- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

١٠٠- سنن ابن ماجه: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، دار الرسالة العلمية، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

١٠١- سنن الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر وآخرون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٩٥ هـ-١٩٧٥م.

١٠٢- السنن الكبرى: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبد الغفار البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

١٠٣- السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي: محمود فجال، أضواء السلف، الرياض، ط٢، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
١٠٤- شذا العرف في فن الصرف: أحمد بن محمد الحملاوي، تقديم وتعليق: محمد بن عبد المعطي، تخريج الشواهد ووضع الفهارس: أبو الأشبال أحمد المصري، دار الكيان، د.ت.
١٠٥- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق -بيروت، ط١، ١٤١٣ هـ — ١٩٩٢م.
١٠٦- شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا — بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
١٠٧- شرح أبيات الجمل: أبي محمد عبد الله البطليوسي، تحقيق: عبد الله الناصير، منشورات دار علاء الدين، دمشق-سوريا، ط١، ٢٠٠٠م.
١٠٨- شرح أدب الكاتب: أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي، تحقيق: طيبة حمد بودي، جامعة الكويت، كلية الآداب، الكويت، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
١٠٩- شرح التسهيل: ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق: عبد الله السيد ومحمد بدوي، هجر للطباعة والنشر، أرض اللواء، مصر، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
١١٠- شرح التسهيل: المرادي، تحقيق: محمد عبد النبي، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
١١١- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري (الوقاد)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م.

١١٢- شرح الرضي على الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، دار الكتب الوطنية، بنغازي-ليبيا، ط٢، ١٩٩٦م.

١١٣- شرح الكافية الشافية: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم هريري، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١١٤- شرح المفصل: ابن يعيش، إدارة المطبعة المنيرية، مصر، د.ت.

١١٥- شرح جمل الزجاجي: أبو الحسين علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي، تقديم: فواز الشعّار، إشراف: إميل بديع يعقوب، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١١٦- شرح ديوان الحماسة: أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، تحقيق: غريد الشيخ، وضع الفهارس العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤ هـ -٢٠٠٣م.

١١٧- شرح ديوان الفرزدق: إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٨٣م.

١١٨- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري تحقيق: إحسان عباس، التراث العربي، الكويت، ١٩٦٢م.

١١٩- شرح شافية ابن الحاجب: رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٢٠- شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، تحقيق: المتولي رمضان الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة – مصر، ط٢، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

١٢١- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد مهدلي، وعلي سيِّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠٨.

١٢٢- شرح نقائض جرير والفرزدق: أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد إبراهيم حور ووليد محمود خالص، المجمع الثقافي، أبو ظبي-الإمارات، ط٢، ١٩٩٨م.
١٢٣- شِعر الأحوص الأنصاري، تحقيق: عادل سليمان جمال، تقديم: شوقي ضيف، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، ط٢، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
١٢٤- الشعر: أبو علي الفارسي، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة-مصر، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
١٢٥- شفاء العليل في إيضاح التسهيل: أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق: الشريف عبد الله الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
١٢٦- الشواهد النحوية في أراجيز العجاج: (رسالة ماجستير)، بسمات همة، إشراف: أسامة بابكر، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٩م.
١٢٧- الشواهد النحوية والصرفية في شعر عروة بن الورد العبسي: محمد مصطفى القطاوي، جامعة الأقصى، غزة-فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد: ١٢، العدد: ١، يناير ٢٠٠٤م.
١٢٨- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧م.
١٢٩- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي أبو حاتم الدارمي البُستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
١٣٠- صحيح أبي عبد الله البخاري بشرح الكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
١٣١- صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأميرية، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٣٢- الصرف في مجالس ثعلب: أحمد الليثي، مكتبة الجيزة العامة، ١٩٩١م.
١٣٣- ضرائر الشعر: ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م.
١٣٤- الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك: إبراهيم بن صالح الحندود، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة -١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
١٣٥- ضعيف الترغيب والترهيب: محمد ناصر الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض- الملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
١٣٦- طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
١٣٧- طبقات الشافعية: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر، تقي الدين ابن قاضي شهبة الدمشقي، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
١٣٨- طبقات المفسرين للداوودي: محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
١٣٩- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: طاهر حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٨م.
١٤٠- الظاهرة النحوية والصرفية في شعر ذي الرمة: (رسالة دكتوراه) تقديم: علي جمعة عثمان، إشراف: أحمد الأنصاري، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
١٤١- الظرف خصائصه وتوظيفه النحوي: المتولي الأشرم، مكتبة جزيرة الورد، المنصورة، د.ت.

١٤٢- علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض-السعودية، ط١، ١٤٢٠ هـ -١٩٩٩م.
١٤٣- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، د.ت.
١٤٤- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ت.
١٤٥- غاية النهاية في طبقات القراء: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ.
١٤٦- غريب الحديث: أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد (الدكن)-الهند، ط١، ١٣٨٤ هـ -١٩٦٤م.
١٤٧- غريب الحديث: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد- العراق، ط١، ١٣٩٧.
١٤٨- فاعلية المعنى النحوي الدلالي لأسلوب المدح والذم في القرآن الكريم: بحث د. فايز صبحي تركي، من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد: ١٠١، ٢٠٠٣م.
١٤٩- الفائق في غريب الحديث: محمود الزمخشري، تحقيق: علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط٢، د.ت.
١٥٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، إشراف: محب الدين الخطيب، تعليق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ١٣٧٩هـ.
١٥١- فتح الباري شرح صحيح البخاري: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، والدمشقي الحنبلي، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود

وآخرين، مكتبة الغرباء الأثرية –المدينة النبوية، مكتب تحقيق دار الحرمين، القاهرة، ط١، ١٤١٧ هـ –١٩٩٦م.

١٥٢– الفتح الكبير: جلال الدين السيوطي، تحقيق: يوسف النبهاني، دار الفكر، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٣م.

١٥٣– في أصول النحو: سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ١٤١٤هـ–١٩٩٤م.

١٥٤– فيض الباري على صحيح البخاري: (أمالي) محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي ثم الديوبندي، تحقيق: محمد بدر عالم الميرتهي، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ –٢٠٠٥م

١٥٥– فيض القدير شرح الجامع الصغير: عبد الرؤف المناوي النووي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، ط٢، ١٣١٩هـ–١٩٧٢م.

١٥٦– القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م.

١٥٧– القدر: أبو بكر جعفر بن محمد الفِرْيابِي، تحقيق: عبد الله بن حمد المنصور، أضواء السلف، السعودية، ط١، ١٤١٨هـ –١٩٩٧م.

١٥٨– القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعًا ودراسةً وتقويمًا إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام ١٤١٥هـ–١٩٩٥م: خالد بن سعود العصيمي، دار التدمرية، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.

١٥٩– القياس في اللغة العربية: محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، القاهرة–مصر، ط١، ١٤١٥هـ–١٩٩٥م.

١٦٠- الكافية في علم النحو: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب -القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

١٦١- الكامل: أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، مصياف-سوريا، ط٢، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

١٦٢- كتاب الأفعال: أبو القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٦٣- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مطبعة المديني، مصر-القاهرة.

١٦٤- الكشاف: الزمخشري، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرون، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

١٦٥- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥١هـ.

١٦٦- كشف الخفاء ومزيل الإلباس: إسماعيل الجراحي العجلوني الدمشقي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

١٦٧- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق الفردية): أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، قابله ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٦٨- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: علاء الدين المتقي بن حسام الدين الهندي، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٦٩- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري، تحقيق: غازي طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان، دار الفكر، دمشق-سورية، إعادة [ط٢]، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٧٠- لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ.
١٧١- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية: محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
١٧٢- اللمحة في شرح الملحة: محمد بن الصائغ، تحقيق: إبراهيم الصاعدي، الجامعة الإسلامية عمادة البحث العلمي، المدينة المنورة، ط١، ١٢٢٤هـ-٢٠٠٤م.
١٧٣- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ١٩٨٨م.
١٧٤- لهجة تميم وأثرها في الباء الموحدة: غالب المطلبي، منشورات وزارة الثقافة والفنون، العراق، ١٩٧٨م.
١٧٥- ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز القيرواني، تحقيق: رمضان عبد التواب، وصلاح الهادي، دار العروبة، الكويت، بإشراف: دار الفصحى، القاهرة، د.ت.
١٧٦- ما ينصرف وما لا ينصرف: أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: هدى قراعة، إشراف: محمد عويضة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣١٩هـ-١٩٧١م.
١٧٧- مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة-مصر، ط٢، ١٩٦٠م.
١٧٨- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد:٣٧، السنة ١٣، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
١٧٩- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ١٩٣٥هـ، رجب/ ١٣٥٣هـ-أكتوبر/ ١٩٣٤م.
١٨٠- مجلة مجمع اللغة العربية، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٩٧٣م، شعبان/ ١٣٥٥هـ-أكتوبر/ ١٩٣٦م.
١٨١- مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة السُّنَّة المحمدية، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م، ٦/٢.

١٨٢- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
١٨٣- المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
١٨٤- المحيط في اللغة: الصاحب الكافي الكفاة أب القاسم إسماعيل ابن عباد الطالقاني، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت- لبنان ، ط١، ١٤١٤هـ -١٩٩٤م.
١٨٥- المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي، المعروف بابن سيده المرسى، المطبعة الكبرى الأمينية، بولاق-مصر، ط١، ١٣٢٠هـ-١٨٨٩.
١٨٦- المدارس النحوية: شوقي ضيف، دار المعارف، ط٧، د.ت.
١٨٧- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
١٨٨- المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل، (شرح التسهيل لابن عقيل)، تحقيق: محمد كمال بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
١٨٩- مسألة احتجاج النحاة بالحديث الشريف في مناهج المحدثين الشاعر، والحديثي، وقباوة، نموذجًا: خلود العموش، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد: ١٠، محرم، ١٤٣٠هـ.
١٩٠- المستوى اللغوي الفصحى واللهجات للنشر والشعر: محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة-مصر، ١٩٨١م.
١٩١- مستويات التحليل اللغوي رؤيةٌ منهجية في شرح ثعلب على ديوان زهير: د. فايز صبحي عبد السلام تركي، دار الكتب العالمية، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠١٠م.
١٩٢- مسند أبي داود الطيالسي: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١، ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.

١٩٣- مسند أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، إشراف: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

١٩٤- مسند الشهاب: أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٦م.

١٩٥- مشارق الأنوار على صحاح الآثار: أبو الفضيل عياض اليحصبي السبتي المالكي، المكتبة العتيقة ودار التراث.

١٩٦- مصنف عبد الرزاق: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣.

١٩٧- المصنَّف: أبو بكر بن أبي شيبة، دار القبلة، جدة-السعودية، مؤسسة علوم القرآن، دمشق -سوريا، ط١، ١٤٢٧ هـ -٢٠٠٦م.

١٩٨- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، د.ت.

١٩٩- المعجم الأوسط: سليمان بن أحمد الطبراني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ -١٩٩٥م.

٢٠٠- المعجم الكبير: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٩٨٣.

٢٠١- المعجم المفصل في شواهد العربية: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

٢٠٢- المعجم المفصل في علم الصرف: أ. راجي الأسمر، مراجعة: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٢٠٣- معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢٠٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، السلسلة التراثية، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢٠٥- المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري جار الله، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٢٠٦- المقامة الساوية من مقامات الحريري: أبو محمد القاسم بن علي الحريري، تحقيق: يوسف بقاعي، دار الكتب اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٨١م.

٢٠٧- المقتضب: أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٢٠٨- المقدمة الجزولية في النحو: أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، أم القرى للطبع والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨م.

٢٠٩- مقدِّمة في أصول الحديث: عبد الحق الدهلوي، تحقيق: سلمان النَّدوي، دار البشائر الإسلامية، بيروت-لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢١٠- المقرب: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الحبوري، ط١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٢١١- الممتع الكبير في التصريف: ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان،

٢١٢- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢١٣- المنصف: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

٢١٤- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج المشهور بـ (شرح النووي على مسلم): أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢م.

٢١٥- موسوعة النحو والصرف والإعراب: أميل يعقوب، دار الملايين، منشورات سعيد بن جبير، قُم-إيران، ط١، ١٣٨٤هـ-٢٠٠٥م.
٢١٦- موصل النبيل إلى نحو التسهيل: خالد عبد الله الأزهري، (رسالة دكتوراه) تحقيق: ثريا عبد السميع إسماعيل، إشراف: عبد الفتاح بحيرى إبراهيم، جامعة أم القرى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٢١٧- موطأ مالك: مالك بن أنس المدني -رضي الله عنه- ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م
٢١٨- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: د. خديجة الحديثي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨١م.
٢١٩- نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
٢٢٠- نزهة الطرف في علم الصرف: أبو الفضل احمد بن محمد الميداني، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، ط١، ١٢٩٩.
٢٢١- نصب الراية في أحاديث الهداية: عبد الله بن يوسف الحنفي الزيعلي، تحقيق: محمد البنوري، دار الحديث، مصر، ١٣٥٧هـ.
٢٢٢- نظرية اللغة في النقد العربي: عبد الحكيم راضي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م.
٢٢٣- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب: شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر-بيروت - لبنان، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

٢٢٤- النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٢٢٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.